D'OFFICE

07

1266/5

+

1056/5

اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق
في مسائل الرشوة و الفساد

بطاقـــة جـــرد

العارض	تاريخ الملف	العدد الرتبي
1266/5 1056/5+	21 سبتمبر 2011	الوكالة التونسية للإتصال الخارجي + نسمة TV + حنبعل TV

MISE EN DEMEURE
PARVENUE PAR HUISSIER NOTAIRE
ACCOMPAGNANT LA LETTRE DU 04/01/2011

(2)

محضر تنبيه

الحمد لله وحده،

في يوم الثلاثاء الموافق للرابع (04) من شهر جانفي سنة ألفين وإحدى عشر (2011) وعلى الساعـــــــــة

وبطلب من وزارة الاتصال ممثلة في شخص وزير الاتصال السيد **سمير العبيدي** والكائن مقرها بالمركز العمراني الشمالي أريانة،

أنـــــــا

، توجهت إلى القناة التلفزية "نسمة TV" في شخص ممثلها القانوني ووكيل شركة نسمة برودكست السيد نبيل القروي ذات السجل التجاري عـــدد B24124452009 و الكائن مقرها الاجتماعي كما هو مبين بمضمون السجل التجاري بـ75 شارع محمد الخامس 1002 تونس أين حللت وخاطبت

وأعلمتها على لسان العارض بأنه و تبعا لما جاء بالفصل 2 من اتفاقية الترخيص لقناة "**نسمة TV**" بخصوص اللغة العربية والمحافظة على حيويتها، ولما جاء بالفصلين 2 و 3 من كراس الشروط الملحق بها الذي يلزمكم **باعتماد تقنيات العنونة أو الدبلجة أو الترجمة عند استعمال اللغات الحية الأخرى وغيرها من اللهجات المغاربية**".

وتبعا لما تمت ملاحظته من اخلالات في عديد المناسبات متعلقة بهذا المجال ،

وتبعا للتنبيه المتكرر على قنـــــاتكم (وخاصة مراسلة الوزارة بتاريخ 2 مارس 2010 وخاصة الفقرة 5 منها، ومراسلتنا بتاريخ 31 ديسمبر 2010)،

ونظرا لتمادي قناتكم وعدم احترامها لالتزاماتها التعاقدية ،

فان العارض ينبه عليكم بمقتضى هذا الرقيم ، و بمقتضى الفصل 28 من اتفاقية الترخيص، بالوفاء حالا بالالتزامات المذكورة ومدّها خلال خمسة عشر (15) يوما من تاريخ توصلكم بهذا الرقيم، ببرنامج مرضي لرفع الإخلالات الملاحظة والتي وقعت معاينتها.

سلمت للمتوجه إليه نظيرا من هذا مع صورة من مراسلة التنبيه الصادرة عن وزير الاتصال .

ومن انذر فقد اعذر.

العدل المنفذ

V- في دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ومدتها والتمديد فيها

الفصل 6 :

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعها بين الطرفين وهي مبرمة لمدة عشر سنوات (10).

وحسب حجم الاستثمار وآثاره، يمكن تجديدها بطلب من المرخص له لفترات إضافية بعشر سنوات بمقتضى ملحق .

VI- في البرمجة

الفصل 7 :

يتعهد المرخص له بإبلاغ الطرف الأول ، مقابل وصل إيداع، الخطوط الكبرى لشبكات البرمجة وذلك ثلاثة اشهر قبل تاريخ بثها . ويجب أن تبرز شبكات البرمجة أنواع البرامج وكذلك لغات البث ونسبها. ويجب أن تكون هذه الشبكات مطابقة لطبيعة القناة التلفزية . وفي حالة اعلام المرخص له بعدم موافقة الطرف الاول على الشبكة المقترحة ، فإن المرخص له يتعهد بتعديل شبكته طبقا للملاحظات المقدمة من الطرف الاول وإعادة إرسال الشبكة المعدلة في أجل لا يتجاوز خمسة عشر (15) يوما من تاريخ إعلامه.

ويتعين ان تكون عدم موافقة الطرف الاول معللة وناتجة عن اخلال المرخص له باحد التزاماته المبينة بالفصول 7 و8 و10 و11 و12 و13 من الاتفاقية.

ويتعهد المرخص له كذلك بإعلام الطرف الأول ببرامجه و تعريفه بها قبل شهر على أقل تقدير من أول يوم تبث فيه.

الفصل 8 :

يتعهد المرخص له بـ :

- تخصيص نسبة هامة على الأقل من البرامج التي يتم بثها للإنتاج الوطني والمغاربي
- الاحتفاظ بتسجيلات كل البرامج لمدة لا تقل عن خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ بثها.
- إظهار العلامة المميزة للقناة على الشاشة وبصفة قارة
- التنصيص بدقة على مصدر البرامج الأجنبية.
- عدم البث المباشر لبرامج تلفزات أجنبية أخرى إلا بترخيص مسبق من الدولة التونسية.

- عدم إنتاج أو المساهمة في إنتاج أو بث برامج إخبارية ذات طابع سياسي من الملفات و التحقيقـــات و الحوارات و الصفحات الخاصة والتعليقات وغيرها ولا يمكن مخالفة هذه الالتزامات إلا بترخيص مسبق من الطرف الأول .

ويمكن للمرخص له إنتاج وبث الأخبار في شكل موجز لا يتعدى السبع دقائـــــق و ستة مرات يوميا دون تعليق او تقديم او نقل عن قنوات اخرى. ولا يمكن مخالفة هذا الا بترخيص مسبق من الطرف الاول مضمن في ملحق لهذه الاتفاقية.

الفصل 9 :
يتـعهد المرخص له بتـسمية مـدير للقناة ومدير للبرمجة.
و يتـعين أن يكون مدير القناة :
- ذا جنـسية تـونسية،
- مقيما بالتـراب التـونسي،
- حسن الأخـلاق ومـتمـتعا بحقوقه المـدنيـة،
- مـشتغلا كامـل الوقـت .

ويمكن لشخص واحد الجمع بين الخطتين .
ويجـب على المرخص له أن يعلم كتـابيا الطرف الأول قبل شهر بتـغيير مـدير القناة والحصول على موافقته المسبقة.

VII - في أخلاقيات المـهنـة

الفصل 10 :
يتـعهد المرخص له باحترام أحكام مجلة الصحافة والتشريع والتراتيب الجاري بها العمل وبالخصوص تلك المتعلقة بالالتزامات في مجال أخلاقيات المهنـة وحق الرد وحق الإستدراك، كما يتـعهد باحتـرام التـشريع الجاري به العمل في مادة الملكيـة الأدبـية والفـنية.

الفصل 11 :
يتعهد المرخص له بالعمل من أجل كرامـة الإنـسان وتـنمية شخصيتـه وبتـرسيخ قـيم التضامـن، والتـآزر والتـسامح بـين الأفـراد، والمـجموعات والأجيـال. كما يتـعهد المرخص له بعدم بث أخبار سواء كانت عامة او متخصصة او رياضية او غيرها من شأنـها الإخلال بالنـظام العام، ويتعـهد كذلك بـعدم الإساءة إلى صورة البـلاد وإلى مصالحها وبـعدم التحريض على الكراهيـة، والعنـف، والجهوية وعلى أي شكل من أشكال التمـييز والإقـصاء.

الفصل 12 :

يتعهد المرخص له بأن لا تكون برامج القناة مخالفة للنظام العام وبأن تكون خالية من أي حث على تصرفات مخلة بالأخلاق الحميدة.

الفصل 13 :

يتعهد المرخص له بأن لا تمس برامجه من احترام الذات البشرية وكرامتها ومن حماية الأطفال والمراهقين وحقوقهم . ويتعين على المرخص له الامتناع عن بث برامج من شأنها أن تسيء إلى التنشئة البدنية أوالذهنية أوالمعنوية للقصر.

الفصل 14 :

يتحمل المرخص له التبعات القانونية الناتجة عن مضمون البرامج التي يتم بثها.

VIII – في الإشهار و الإستشهار والرعاية

الفصل 15 :

يتعهد المرخص له باحترام الأحكام التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل والمتعلقة بالإشهار و الإستشهار والرعاية والتبني و بالخصوص تلك المتعلقة بالأنشطة والمواد غير المرخص فيها.

ويتعهد المرخص له بالالتزام بما سبق وبالتشريع الجاري به العمل في مجال التجارة وفي في مجال البيع عبر الشاشة وفي مجال التحقيقات الاشهارية.

كما يتعهد بان تكون التحقيقات الاشهارية محصورة في المؤسسات الاقتصادية وأساليب عملها وإنتاجها.

الفصل 16 :

يتعهد المرخص له ببث الإعلانات الإشهارية في "مساحات إشهارية" معرفة بوضوح.

كما يتعهد المرخص له بان لا تزيد المدة الزمنية المخصصة لبث الومضات الإشهارية على اثني عشر دقيقة (12) عن كل ساعة بث كمعدل يومي. ولا يمكن أن تتجاوز كل مساحة إشهارية (14) اربعة عشر دقيقة ولا أن تتعدى المدة القصوى للومضة ستين (60) ثانية.

الفصل 17 :

يتعهد المرخص له بعدم بث إشهار خلال البرامج الإخبارية والبرامج الدينية.

الفصل 18 :

يتعهد المرخص له بأن لا يبيع أكثر من 30 % من المساحات الإشهارية إلى معلن وحيد .

كما يتعهد بعدم إبرام اتفاقية انفرادية خاصة بمادة أو خدمة معينة.

الفصل 19 :

يتعهد المرخص له بضبط قائمة التعريفات الخاصة بالإشهار واعلام الطرف الاول والعموم بها على أن تغطي مدة ثلاثة (3) أشهر وبعدم القيام خلال تلك الفترة بأي تغيير في التعريفات المعتمدة وللمرخص له ان يعتمد تعريفات استثنائية في حالات خاصة بعد اعلام الطرف الاول.

ويجب أن تطبق قائمة التعريفات المقتضيات التي تفرضها تنمية الاقتصاد التونسي.

كما يلتزم بعدم الإخلال بتوازن سوق الإشهار أو إغراقه .

الفصل 20 :

يتعهد المرخص له بأن يشخص بوضوح حصص البث المتمتعة بالرعاية بصفتها تلك وذلك في بداية أوفي نهاية بثها.

الفصل 21 :

يتعهد المرخص له بأن يبث مجانا عشر ومضات إشهار ذات مصلحة عامة في الشهر.

ويبث خطابات سيادة رئيس الجمهورية وفق نفس الصيغ التي تبث بها القنوات العمومية دون اقتطاع او ومضات اشهارية .

ويبث المعني بالأمر مجانا البلاغات المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأخطار التي قد تعرض سلامة المواطنين للخطر.

الفصل 22 :

يتعهد المرخص له بعدم بث البلاغات الإشهارية الدعائية لحساب حزب سياسي أو بلد أجنبي .

IX- في البث واستعمال الترددات الراديوية

الفصل 23 :

لاستعمال الترددات الراديوكهربائية اللازمة لاستغلال القناة التلفزية ، يجب على المرخص له الحصول على ترخيص او امضاء اتفاقية مع الوكالة الوطنية للترددات طبقا لمجلة المواصلات ولنصوصها التطبيقية وتسلم نسخة منها للطرف الاول للمتابعة.

الفصل 24 :

يتعهد المرخص له بإبرام اتفاقية مع الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي لنقل وبث برامجه التلفزية شريطة ان يكون عرض الديوان المالي والتقني مماثلا للعروض التي تحصلت عليها القناة من مسدي خدمات منافسين.

وتسلم نسخة من الاتفاقية للطرف الاول للمتابعة.

الفصل 25 :

يتعهد المرخص له باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان السير المنتظم والقار لتجهيزات القناة التلفزية وحمايتها. ولهذا الغرض فهو مطالب بتحقيق الوسائل التقنية والبشرية اللازمة في أفضل الآجال.

وهو مطالب بالامتثال للمواصفات الدولية الجاري بها العمل لإنتاج وبث الإشارات.

ويجب أن تكون محامل وصيغ التسجيل مطابقة لتلك المصنفة بقسم "برودكاست" ومتحصلة على شهادات مطابقة وموافقة من الهيئات الدولية للبث التلفزي و الإذاعي.

ويحجر على المرخص له كراء تجهيزات البث الى الغير دون ترخيص مسبق من الطرف الاول.

الفصل 26 :

يمكن للمرخص له الانتفاع بالبث التلفزي الرقمي الأرضي طبق التراتيب الجاري بها العمل.

X- في الإتـــــاوات

الفصل 27 :

يتعهد المرخص له بتسديد الإتاوات المنصوص عليها بالتشريعات والتراتيب الجاري بها العمل.

ويتعهد المرخص له بتسديد إتاوة قدرها اثنان مليون دينار تونسي (2 مليون دينار) إلى الدولة التونسية وذلك سنويا ويتمتع المرخص له بإعفاء في السنوات الثلاث الأولى من الاستغلال.

و حسب آثار الاستثمار وتشغيلية المشروع ، يمكن للطرف الأول إعفاء المرخص له وذلك لمدة اضافية معينة وذلك بموجب ملحق.

XI- فـــي الفسخ

الفصل 28 :

في حالة إخلال المرخص له بالالتزامات الناتجة عن هذه الاتفاقية، يوجه الطرف الأول إنذارا كتابيا إلى المرخص له للوفاء بالالتزامات المذكورة.

ويتعهد المرخص له ، في أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ توصله بالإنذار، بإبلاغ الطرف الأول كتابيا ببرنامج مرضي لرفع الإخلال الملاحظ.

وفي صورة عدم إجابة المرخص له في الآجال المذكورة وإذا لم يعتبر الطرف الأول البرنامج مرضيا، فبالإمكان إشعاره بفسخ هذه الاتفاقية أحاديا و ليس للمعني بالأمر الحق في القيام على أساس مسؤولية الطرف الأول أو مطالبته بالتعويض بأي وجه من الوجوه.

الفصل 29 :

يمكن للطرف الأول بعد إنذار المرخص له وضرب اجل لرفع اخلالاته حسب الفصل 28، وبدون أن يكون للمعني بالأمر الحق في أي تعويض مهما كان عنوانه، أن يقرر فسخ هذه الاتفاقية في الحالات التالية:

- تغيير طبيعة القناة بدون ترخيص مسبق من الدولة التونسية ،
- البث المباشر لبرامج إذاعات أو تلفزات أخرى أجنبية بدون ترخيص مسبق من الدولة التونسية ،
- تغيير المسؤول الأول أو مدير القناة بدون إعلام وموافقة الدولة التونسية بذلك مسبقا،
- تغيير تركيبة راس مال الشركة المكونة على اساس الفصل الرابع من هذه الاتفاقية.
- تغيير طبيعة الشركة او اطرافها اوجنسيتها او احد عناصرها الاساسية دون موافقة الطرف الاول.
- مخالفة احكام الفصل الخامس من الاتفاقية

الفصل 30 :

لأسباب خاصة بالنظام العام، والأمن والدفاع الوطنيين، يحتفظ الطرف الأول بحق تقرير فسخ هذه الاتفاقية بدون سابق إعلام أو التعليق بدون سابق إعلام لبث البرامج التلفزية.

ويتمتع المرخص له بتعويض يتناسب والخسارة المتكبدة ويتم تحديدها باتفاق مشترك مع الطرف الأول.

XII – في الإحالة

الفصل 31 :

لا يمكن تحويل حقوق والتزامات المرخص له الناتجة عن هذه الاتفاقية إلى الغير إلا بالموافقة الكتابية والمسبقة من الطرف الأول.

كما لا يمكن تغيير طبيعة الشركة المكونة أو جنسيتها أو موضوعها أو تركيبة رأسمالها أو أطرافها . كما لا يمكن إحالة الحصص والأسهم بين الشركاء أو بين الشركاء والغير إلا بالموافقة الكتابية والصريحة للطرف الأول.

XIII – في الرقـــابـة

الفصل 32 :

يتعهد المرخص له بإعلام الطرف الأول ، حالا، بكل تغيير يدخله على نظامه الأساسي وكذلك على هيكلة رأس ماله.

الفصل 33 :

يتعهد المرخص له بمدّ الطرف الأول كل سنة و ذلك في أجل أقصاه 31 مارس ، بتقرير مفصل حول تنفيذ التزاماته بالنسبة إلى سنة التصرف السابقة.

ويجب أن يتضمن هذا التقرير معلومات يشهد مراقب الحسابات بصحتها وتتعلق بمصدر التمويلات، وبالمقابيض الحاصلة، ومبلغ الاستثمارات.

الفصل 34 :

يتعهد المرخص له بتسهيل عمل الرقابة التي تقوم بها المصالح المختصة للدولة، كل فيما يخصها. ولهذا الغرض، يجب عليه أن يسمح لتلك المصالح بالنفاذ إلى محلاته وتجهيزاته وإذا اقتضى الأمر بالاطلاع على كل الوثائق وكل الملفات و ذلك بعد تقديم إعلام مسبّق في الغرض طبق التشريع والتراتيب الجاري بها العمل.

XIV – في التـــعديـــل

الفصل 35 :

كل تعديل على أحكام هذه الاتفاقية أو احد الالتزامات المترتبة عنها يكون موضوع ملحق.

XV - في تسوية النـــزاعات

الفصل 36 :

يتعهد الطرفان بتسوية كل نزاع متعلق بموضوع هذه الاتفاقية و نفاذها وتأويلها وتنفيذها بالتراضي. وفي غياب اتفاق بالتراضي، يكون النزاع من اختصاص محاكم البلاد التونسية. كما تخضع الإتفاقية والشركة المحدثة بمقتضاها إلى القانون التونسي.

XVI- في التسجيل

الفصل 37 :

مصاريف تسجيل هذه الاتفاقية محمولة على المرخص له .

حرر بتونس في ست (06) نسخ أصلية، يوم 12 مارس 2009.

الوزير المكلف بالاتصال والعلاقات
مع مجلس النواب ومجلس المستشارين

المرخّص له
عن شركة نسمة برودكست
وكيلها السيد نبيل القروي

Karoui&Karoui
World

الحمد لله وحده

تونس في 09 فيفـري 2008

إلى معالي السيد وزير المالية

المـــوضوع : طلب تسوية وضعية.

تحية وبعد،

لنا الشرف الأثيل **معالي السيد الوزير**، نحن مجمع قروي وقروي مجمع مختص في ميدان الإنتاج السمعي البصري والإشهار متكون من مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة أن نتقدم إلى معاليكم بهذا المطلب قصد إسعافنا بتقسيط مبالغ الأداءات الجبائية المتخلدة بذمتنا وطرح الخطايا المتعلقة بها.

معالي سيدي الوزير،

إن المجمع الذي نمثله يمر بصعوبات اقتصادية ومالية ظرفية حالت دون تمكننا من خلاص الأداءات المتخلدة بذمتنا في الآجال القانونية والتي بلغ مجملها ثلاثة ملايين وثلاثمائة وخمسة وعشرون ألف وأربعمائة وستة وأربعون دينارا ومليمات 335 (3.325.446.335) والمفصلة حسب الجداول المرفقة لهذا.

معالي سيدي الوزير،

لقد كرسنا كل مجهوداتنا وإمكانياتنا البشرية والمادية لبعث القناة الفضائية "**نسمة**" «**NESSMA TV**» ذات البعد المغاربي وخلق أكثر من 500 موطن شغل وتمكنا بفضل العناية الموصولة لكافة السلط المعنية من التواجد في ميدان الانتاج السمعي البصري والاشهار وساهمنا حسب امكانياتنا في تنشيط هذا القطاع.

اليوم وأمام محدودية الموارد لتمويل الاستثمارات قصد تعزيز المجمع والنهوض بنشاطه أصبح هذا الأخير يمر بصعوبات مالية حالت دون القيام بواجبه الجبائي .

لقد سعى المجمع إلى تسوية وضعيته إزاء إدارة الجباية وذلك بتقديم عدة مطالب قصد تقسيط دفع الأداءات المتخلدة بذمتنا مثلما هو ثابت من المراسلات التي قدمت لمكاتب ادارة الجباية الراجع لها النظر.

Karoui&Karoui T. 00-216-71-80-29-39
75, Av.Mohamed V F. 00-216-71-80-12-85
1002 Tunis - Tunisia www.karoui-karoui.com

هذا وإننا نسعى كل السعي للإيفاء بالتزاماتنا بالرغم من الضائقة المالية ونرغب في تسديد مساهماتنا للصندوق على أساس الدفع بالتقسيط وطرح الخطايا إذ ما حظيت مطالبنا بالقبول.

سيدي،

إننا نعول على حسن تفهمكم لتجاوز هذه الوضعية ومواصلة نشاطنا بما سيمكننا من الالتزام بتعهداتنا وخلاص مساهماتنا.

وفي انتظـــار موافقتكم تقبلـــوا سيدي، فـــائق عبـــارات التقديـــر.

والســـــــلام

مجمع قـــروي وقـــروي

السيد نبيل القروي

الجمهورية التونسية
_
وزارة الاتصال
_

وزارة الاتصال
04 جانفي 2011
الصادر: 000033

تونس في 4 جانفي 2011

(2)

الـــوزير

من وزير الاتصال
إلى السيد نبيل القروي وكيل شركة "نسمة برودكست"
و الرئيس المدير العام لقناة "نسمةTV "

الموضوع : حول اخلالات قناة "نسمةTV" المتعلقة باللغة.

و بعد،

تبعا لما جاء بالفصل 2 من اتفاقية الترخيص لقناة "**نسمة TV**" بخصوص اللغة العربية والمحافظة على حيويتها، ولما جاء بالفصلين 2 و 3 من كراس الشروط الملحق بها الذي يلزمكم **باعتماد تقنيات العنونة أو الدبلجة أو الترجمة عند استعمال اللغات الحية الأخرى وغيرها من اللهجات المغاربية".**

وتبعا لما تمت ملاحظته من اخلالات في عديد المناسبات متعلقة بهذا المجال ،

وتبعا للتنبيه المتكرر على قنـــــاتكم (وخاصة مراسلة الوزارة بتاريخ 2 مارس 2010 وخاصة الفقرة 5 منها، ومراسلتنا بتاريخ 31 ديسمبر 2010)،

ونظرا لتمادي قناتكم وعدم احترامها لالتزاماتها التعاقدية ، فان الوزارة، و بمقتضى الفصل 28 من اتفاقية الترخيص، تدعوكم إلى الوفاء حالا بالالتزامات المذكورة ومدّها خلال خمسة عشر (15) يوما من تاريخ توصلكم بهذا الإنذار، ببرنامج مرضي لرفع الإخلالات الملاحظة والتي وقعت معاينتها.

والسلام.

عن وزير الاتصال
رئيس الديوان
زهير اللثيري

بنـــك الإســكـــان
BANQUE DE L'HABITAT

تونس في 05 مارس 2008

إلى عناية السيد محافظ البنك المركزي التونسي

الموضوع : وضعية مجمع قروي & قروي.

نتشرف بمدكم في هذه المذكرة بوضعية المجمّع قروي & قروي. حيث أسس الأخوين نبيل القروي وغازي القروي المجمّع سنة 1996 و الذي يقوم بنشاطات في القطاع الإعلامي و الإشهاري والترفيهي، بالبلاد التونسيّة وكامل دول المغرب العربي.

بدأ المجمّع التعامل مع بنك الإسكان خلال شهر جوان من سنة 2006 إذ قام بفتح ثلاث حسابات جارية :

- حساب أول لشركة مختصّة في الميدان الإشهاري **KAROUI& KAROUI advertising**
- حساب ثاني لشركة مختصّة في ميدان المعلقات الإشهاريّة **KAROUI &KAROUI outdour**
- حساب ثالث لشركة مختصّة في ميدان الإنتاج **KAROUI & KAROUI production**

هذا وقد بلغ رقم المعاملات المودعة بهذه الحسابات 9,8 مليون دينار خلال سنة 2007.

1/ شركة « KAROUI& KAROUI advertissing »

لقد أسند البنك لهذه الشركة تسبقة على صفقة بمبلغ 750 ألف دينار يقع تسديدها على مدى ثلاث سنوات بعنوان عقد توفير خدمات وقع ابرامه مع مؤسسة «**TUNISIANA** » بمبلغ جملي قدره 1.080 ألف دينار. لكن لم يقع تمتّع الشركة فعليّا بهذا القرض. هذا, وقد تمتّعت الشركة بتسبقة على فواتير. و بلغ رقم المعاملات المودعة بحساب الشركة 5,4 مليون دينار خلال سنة 2007.

2/ شركة « KAROUI& KAROUI outdoor »

تمتعت هذه الشركة بتسبقة بمبلغ 360 ألف دينار (باقي القرض 120 ألف دينار) بعنوان صفقة مع شركة اتصالات تونس وقد تمّ تمكين الشركة من هذا القرض بضمان إيداع العقد

شركة خفية الإسم رأس مالها 90.000.000د - سجل تجاري بتونس عدد ب 1996
21 شارع خيرالدين باشا - 1002 تونس - البلفيدير - ص ب 242
S.A au capital de 90.000.000 D - R.C. Tunis N° B 13.881 1996
21, av. Kheireddine Pacha - 1002 Tunis Belvédère - B.P. 242 Cédex 1080
التلاكس: 14.349 / Telex : 14.349 / الموزع الصوتي: 88 40 14 21 / BHTel : 88 40 14 21 / الفاكس: 417 784 71 (216) / Fax : (216) 71 784 417 / الهاتف: 000 110 71 (216) / Tél. : (216) 71 110 000
مركز إتصال الحرفاء: 1800 / Centre de contact : 1800 موقع الواب: www.bh.com.tn / Site Web : www.bh.com.tn البريد الإلكتروني: banquehabitat@bh.fin.tn / E-mail : banquehabitat@bh.fin.tn

المبرم مع شركة اتصالات تونس و كفالة شخصية بالتضامن من قبل السادة نبيل و غازي و رشيد القروي.

كما تمتّعت الشركة بتسبقة على فواتير و بلغ رقم المعاملات المودعة بحسابها 2,7 مليون دينار خلال سنة 2007.

3/ شركة « KAROUI& KAROUI production »

بلغ رقم المعاملات المودعة بحساب الشركة 1,7 مليون دينار خلال سنة 2007.

هذا وقد طلب المجمّع من البنك تمكينه من قرض لشراء أستوديو تصوير بكلفة 1,5 مليون دينار من قبل شركة« **UTICWOOD** » ولكن عملية البيع لم تتم وبقيت الشركة مستأجرة إلى غاية هذا التاريخ.

كما قام المجمع مؤخرا بالاتصال بالبنك وطلب تمكينه من قرض بقيمة 8 ملايين دينار يقع خلاصه على مدى 10 سنوات، وذلك لتمكينه من تعديل الوضعية المالية للمجمّع، دون أن يقترح أي ضمان لتغطية هذا القرض.

كما تجدر الإشارة أن بعث محطة تلفزيون نسمة خلال الثلاثي الثاني من سنة 2007 استوجب تمويل بقيمة 17 مليون دينار وقع توفيره أساسا من الإحتياطات و موارد شركات المجمّع دون اعتبار التمويل الذاتي للشركاء الذي بلغ 9 ملايين دينار، حيث تمّ توفير جزءا من هذا التمويل عن طريق قروض بنكية من قبل مؤسسات مالية أخرى.

وعليه, ستمكّن عملية تعديل الوضعية المالية المجمّع من تنمية و تطوير نشاط مختلف شركاته التي تواصل نشاطها بنسق إيجابي اعتمادا خاصة على العقود الإشهارية المختلفة، هذا بقطع النظر عن نشاط الإذاعة التلفزية.

أمام عدم توفر الضمانات الكافية يتعذر على البنك الإستجابة لمطلب المجمع بخصوص القرض المطلوب، وفي المقابل يقترح البنك منح مجمع قروي & قروي تمويل مسبق للصفقات (**Préfinancement de marché**) يمكن أن يصل إلى 2 مليون دينار ويقع تسديده على مدى 3 سنوات، عند الإستضهار بالفواتير.

بنك السكان
BANQUE DE L'HABITAT

مجمع "قروي وقروي"

شركة قروي وقروي للإنتاج

القسط الاحتياطي	الأتعاب والعمولات وأجور الوساطة والأكرية			الخصم من المورد أجور	الأداء على التكوين المهني	المساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	الأداء على القيمة المضافة	المطوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية	الجملة
	نسبة 1,5%	نسبة 5 %	نسبة 15 %						
6 774,748	58 979,803	1 689,478	141 599,494	31 319,520	1 663,091	3 326,184	552 521,194	15 014,378	**806 113,142**

شركة "قروي وقروي أدفرتسينغ"

الخصم من المورد أجور	الأداء على التكوين المهني	المساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	الأداء على القيمة المضافة	المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية	معلوم الطابع الجبائي	الجملة
108 268,209	3 713,670	7 427,340	620 937,495	18 672,005	40,200	**759 058,918**

شركة "قروي وقروي أوتدور"

الخصم من المورد أجور	الأتعاب والعمولات وأجور الوساطة والأكرية			الأداء على التكوين المهني	المساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	الأداء على القيمة المضافة	المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية	معلوم الطابع الجبائي	الجملة
	نسبة 15%	نسبة 5 %	نسبة 1,5 %						
36 389,506	33 621,239	2 492,027	7 357,255	6 291,290	3 145,645	601 839,840	14 173,126	51,300	**705 361,228**

شركة "أس 2 ك"

الخصم من المورد/أجور	الأتعاب والعمولات وأجور الوساطة والأكرية			الأداء على التكوين المهني	المساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	الأداء على القيمة المضافة	المعلوم على المؤسسات ذات الصيغة الصناعية أو التجارية أو المهنية	معلوم التامبر	القسط الاحتياطي	الجملة
	نسبة 1,5 %	نسبة 5 %	نسبة 15 %							
287 543,157	3 097,754	7 210,471	20 629,211	28 471,567	14 235,782	235 311,357	5 676,384	1,500	424,908	602 602,091

شركة "قروي وقروي أنتراكتيف"

الخصم من المورد/ أجور	الأتعاب والعمولات وأجور الوساطة والأكرية		الأداء على التكوين المهني	المساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	الأداء على القيمة المضافة	المعلوم على المؤسسات ذات الصيغة الصناعية أو التجارية أو المهنية	معلوم التامبر	الجملة
	نسبة 1,5 %	نسبة 5 %						
16 717,030	218,135	178,226	2 296,668	1 148,330	21 108,477	471,509	16,800	42 155,175

شركة "أكو ليون للإشهار"

الأتعاب والعمولات وأجور الوساطة والأكرية		الأداء على القيمة المضافة	المعلوم على المؤسسات ذات الصيغة الصناعية أو التجارية أو المهنية	معلوم التامبر	القسط الاحتياطي	الجملة
نسبة 15%	نسبة 5 %					
34 352,541	252,015	61 595,717	1 326,760	1,800	20 451,960	117 980,793

شركة "قروي وقروي الدولية"

الخصم من المورد/ أجور	الأتعاب والعمولات وأجور الوساطة والأكرية				الجملة
	نسبة 15%	نسبة 5 %	نسبة 1,5 %		
261 970,729	106 077,760	1 985,075	11 785060	توظيف إجباري مدفوع باقي للخلاص	381 818,624 - 89 643,636 292 174,988

11/02 2008 11:47 TEL 0021671801285 KAROUE-KAROUE

مجمع قروي وقروي

- KAROUI & KAROUI INTERNATIONAL – SARL, KAROUI & KAROUI ADVERTISING - SARL, KAROUI & KAROUI PRODUCTION - SARL,
KAROUI & KAROUI OUTDOOR - SARL, KAROUI & KAROUI INTERAVTIVE - SARL, S2K - SARL

الحمد لله وحـده،

تـونس في : 07 فيفري 2008

إلى السيد الرئيس المدير العام
للصندوق القومي للضمان الاجتماعي

الموضوع : طلب تسوية وضعية.

المرفقات : نسخ من مطالب تقسيط دفع المساهمات للصندوق.

تحية وبعد،

نتشرف بإعلامكم بأن مجمع قروي وقروي المتكون من مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشطة في ميدان الإنتاج السمعي البصري والإشهار يمر بصعوبات اقتصادية ومالية ظرفية حال دون خلاص مساهمتنا للصندوق في الآجال القانونية والتي بلغ مبلغها الجملي خمسمائة وثمانية وثمانون ألف وثمانمائة وثلاثون دينارا ومليم812ـــات (588.830د،812) المفصل كالآتـــي :

رقم المعرف	الشركة	الثلاثي الثاني		الثلاثي الثالث		الثلاثي الرابع		المبلغ الجملي
		الأصل	فوائض التأخير	الأصل	فوائض التأخير	الأصل	فوائض التأخير	
340689-25	شركة قروي وقروي الدولية	150 567,107	18 068.053	64 122,054	4 809,154	67 388,877	2 021,666	306 976,911
142100-92	شركة قروي وقروي أدفرتسينغ	22 313,042	2 677,565	19 954,577	1 496,593	19 776,963	593,309	66 812,049
168163-62	شركة قروي وقري أنتراكتيف	_	_	6 700,840	502,563	7 599,711	227,991	15 031,105
340943-85	شركة اس 2 ك	_	_	69 452,718	5 208,954	70 219,600	2 106,588	146 987,860
143465-02	شركة قروي وقروي أوتدور	_	_	_	_	24 164,746	724,942	24 889,688
340688-24	شركة قروي وقروي للإنتاج	_	_	12 573,989	943,049	14 190,446	452,713	28 133,198
	الجملـــة	172 880,149	20 745,618	172 804.178	12 960,313	203 340,343	6 100,210	**588 830,812**

11/02 2008 11:47 TEL 00216/71801283 KAROUI-KAROUI

21, av. Kheireddine ... / Fax : (216) 71 784 417 ... / Site Web : www.bh.com.tn موقع الواب / Centre de contact

وقد سعى مجمعنا إلى تسوية وضعيته إزاء الصندوق وذلك بتقديم مطالب تقسيط دفع مساهمات الشركات للصندوق حسبما هو ثابت من النسخ المرفقة لهذا والتي قدمت للمكاتب الراجعة لها بالنظر.

سيدي،

إننا لا نزال في بداية تنفيذ مشروع إعادة هيكلة مجمعنا وتنميته والذي كرسنا له كل ما لدينا من موارد مالية وبشرية كي نواصل نشاطنا ونحافظ على موارد رزق العديد من إطاراتنا وعمالنا.

هذا وإننا نسعى كل السعي للإيفاء بالتزاماتنا بالرغم من الضائقة المالية ونرغب في تسديد مساهماتنا للصندوق على أساس الدفع بالتقسيط وطرح الخطايا إذ ما حظيت مطالبنا بالقبول.

سيدي،

إننا نعول على حسن تفهمكم لتجاوز هذه الوضعية ومواصلة نشاطنا بما سيمكننا من الالتزام بتعهداتنا وخلاص مساهماتنا.

وفي انتظـــار موافقتكم، تقبلوا سيدي، فـــائق عبـــارات التقديـــر.

والســـــــلام

مجمع قـــروي وقـــروي

السيد نبيل القروي

الحمد لله وحده

تونس في 09 فيفري 2008

Karoui&Karoui
World

إلى معالي السيد وزير المالية

الموضوع : طلب تسوية وضعية.

تحية وبعد،

لنا الشرف الأثيل **معالي السيد الوزير**، نحن مجمع قروي وقروي مجمع مختص في ميدان الإنتاج السمعي البصري والإشهار متكون من مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة أن نتقدم إلى معاليكم بهذا المطلب قصد إسعافنا بتقسيط مبالغ الأداءات الجبائية المتخلدة بذمتنا وطرح الخطايا المتعلقة بها.

معالي سيدي الوزير،

إن المجمع الذي نمثله يمر بصعوبات اقتصادية ومالية ظرفية حالت دون تمكننا من خلاص الأداءات المتخلدة بذمتنا في الآجال القانونية والتي بلغ مجملها ثلاثة ملايين وثلاثمائة وخمسة وعشرون ألف وأربعمائة وستة وأربعون دينارا ومليمات 335 (3.325.446.335) والمفصلة حسب الجداول المرفقة لهذا.

معالي سيدي الوزير،

لقد كرسنا كل مجهوداتنا وإمكانياتنا البشرية والمادية لبعث القناة الفضائية "نسمة" «NESSMA TV» ذات البعد المغاربي وخلق أكثر من 500 موطن شغل وتمكنا بفضل العناية الموصولة لكافة السلط المعنية من التواجد في ميدان الانتاج السمعي البصري والاشهار وساهمنا حسب امكانياتنا في تنشيط هذا القطاع.

اليوم وأمام محدودية الموارد لتمويل الاستثمارات قصد تعزيز المجمع والنهوض بنشاطه أصبح هذا الأخير يمر بصعوبات مالية حالت دون القيام بواجبه الجبائي .

لقد سعى المجمع إلى تسوية وضعيته إزاء إدارة الجباية وذلك بتقديم عدة مطالب قصد تقسيط دفع الأداءات المتخلدة بذمتنا مثلما هو ثابت من المراسلات التي قدمت لمكاتب ادارة الجباية الراجع لها النظر.

بنك الإسكان

معالي سيدي الوزير.

إيمانا منا بان لفتتكم الكريمة من شانها الحفاظ على نشاط المجمع حتى لا تتعطل مصالحه وإيمانا منا بان لفتتكم الكريمة من شانها المحافظة على تواجد المجمع على الساحة الاقتصادية بايجابية و من شانها المحافظة كذلك على مواطن الشغل فان المجمع الذي نمثله يلتمس من جنابكم المساندة والتشجيع لمساعدته على تقسيط مبالغ الاداءات المتخلدة بذمته وذلك لتمكيننا من مواصلة النشاط والارتقاء إلى مصاف المؤسسات الفاعلة والناشطة.

معالي سيدي الوزير

إن المجمع لا يزال في بداية تنفيذ مشروع إعادة هيكلته وتنميته والذي كرسنا له كل ما لدينا من موارد مالية وبشرية كي يواصل نشاطه ونحافظ على موارد رزق العديد من الإطارات والعمال.

كما إننا نسعى كل السعي للإيفاء بالتزاماتنا بالرغم من الضائقة المالية ونرغب في القيام بواجبنا الجبائي على أساس الدفع بالتقسيط وطرح الخطايا إذا ما حضيت مطالبنا بالقبول.

معالي سيدي الوزير،

إن دعم السلط وعلى رأسها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي الذي ما فتئ إن يوصي ويدعم المؤسسات الاقتصادية من خلال تمتيعها بالإعفاء الجبائي ومن خلال طرح الخطايا وتقسيط المبالغ المتخلدة بذمتها تمثل خير حافز وأحسن ضمان للتشجيع ودفع الاستثمار.

معالي سيدي الوزير،

يشرفنا أن نحيطكم علما بان المجمع تولى مراسلة إدارة الجباية قصد طلب تقسيط المبالغ المتخلدة بذمته ومازال المجمع في انتظار لفتتكم ومؤازرتكم للمؤسسات الاقتصادية التونسية الدائمة والمتواصلة في إطار السياسة الحكيمة لرجل التغيير سيادة الرئيس زين العابدين بن علي.

إننا نعول على مساندتكم ودعمكم لتجاوز هذه الوضعية ومواصلة نشاط المجمع بما يمكننا من الالتزام بتعهداتنا وواجباتنا المحمولة علينا.

تقبلوا معالي السيد الوزير فائق عبارت الشكر والتقدير.

والسلام

عن مجمع قروي وقروي

نبيل القروي

المرفقات : - نسخ من مطالب تقسيط دفع الاداءات الجبائية.

-جداول الاداءات المستوجب دفعها.

مجمع قروي وقروي

KAROUI & KAROUI INTERNATIONAL – SARL, KAROUI & KAROUI ADVERTISING - SARL, KAROUI & KAROUI PRODUCTION - SARL,
KAROUI & KAROUI OUTDOOR - SARL, KAROUI & KAROUI INTERAVTIVE - SARL, EKKO LION - SARL, S2K - SARL

الحمد لله وحده،

تونس في : 07 فيفري 2008

إلى السيد المدير العام للأداءات الجبائية
شارع المهادي شاكر – تونس

الموضوع : طلب تسوية وضعية.

المرفقات : - نسخ من مطالب تقسيط دفع الأداءات المالية
- جداول الأداءات المستوجب دفعها

تحية وبعد،

نتشرف بإعلامكم بأن مجمع قروي وقروي المتكون من مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشطة في ميدان الإنتاج السمعي البصري والإشهار يمر بصعوبات اقتصادية ومالية ظرفية حال دون خلاص الأداءات المتخلدة بذمتها في الآجال القانونية والتي بلغ مبلغها الجملي ثلاث ملايين وثلاثمائة وخمسة وعشرون ألف وأربعمائة وستة وأربعون دينار ومليم 335 (3325.446،335) والمفصل حسب الجداول المرفقة لهذا.

وقد سعى مجمعنا إلى تسوية وضعيته إزاء إدارة الجباية وذلك بتقديم مطالب تقسيط دفع الأداءات المتخلدة بذمة الشركات حسبما هو ثابت من النسخ المرفقة لهذا والتي قدمت للمكاتب الراجعة لها بالنظر.

سيدي،

إننا لا نزال في بداية تنفيذ مشروع إعادة هيكلة مجمعنا وتنميته والذي كرسنا له كل ما لدينا من موارد مالية وبشرية كي نواصل نشاطنا ونحافظ على موارد رزق العديد من إطاراتنا وعمالنا.

11/02 2008 11:17 TEL 0021871801285 KAROUI-KAROUI 002/002

هذا وإننا نسعى كل السعي للإيفاء بالتزاماتنا بالرغم من الضائقة المالية ونرغب في تسديد مساهماتنا للصندوق على أساس الدفع بالتقسيط وطرح اخطابا إذ ما حظيت مطالبنا بالقبول.

سيدي،

إننا نعول على حسن تفهمكم لتجاوز هذه الوضعية ومواصلة نشاطنا بما سيمكننا من الالتزام بتعهداتنا وخلاص مساهماتنا.

وفي انتظـــار موافقتكم تقبلـــوا سيدي، فـــائق عبـــارات التقديـــر.

والســـــــلام

مجمع قـــروي وقـــروي

السيد نبيل القروي

الجمهورية التونسية
-
وزارة الاتصال
-
الديوان

تونس في : 3 ديسمبر 2010

من وزير الاتصال
إلـــــى
الرئيس المدير العام لقناة " نسمة "

بيان محتويات الوثائق	عـدد الوثـائق المصاحبة	الملاحظـات
*مراسلـــــة سريـــــة بتاريـخ 31 ديسمبر 2010 موجهة من السيّد وزير الاتصال إلى السيّد الرئيس المدير العام لقناة "نسمة".	01	* للتعهـــــد.
الجملـة		

الامضـاء

عـن/ وزيـر الاتصـال

رئيس الديوان

زهيـر القمبـري

مجمع قروي وقروي

KAROUI & KAROUI INTERNATIONAL – SARL, KAROUI & KAROUI ADVERTISING - SARL, KAROUI & KAROUI PRODUCTION - SARL,
KAROUI & KAROUI OUTDOOR - SARL, KAROUI & KAROUI INTERAVTIVE - SARL, EKKO LION - SARL, S2K - SARL

الحمد لله وحده،

تونس في : 07 فيفري 2008

إلى السيد المدير العام للأداءات الجبائية

شارع الهادي شاكر – تونس

الموضوع : طلب تسوية وضعية.

المرفقات : - نسخ من مطالب تقسيط دفع الأداءات المالية

- جداول الأداءات المستوجب دفعها

تحية وبعد،

نتشرف بإعلامكم بأن مجمع قروي وقروي المتكون من مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشطة في ميدان الإنتاج السمعي البصري والإشهار يمر بصعوبات اقتصادية ومالية ظرفية حال دون خلاص الأداءات المتخلدة بذمتها في الآجال القانونية والتي بلغ مبلغها الجملي ثلاث ملايين وثلاثمائة وخمسة وعشرون ألف وأربعمائة وستة وأربعون دينار ومليم335ـــات **(3325.446د،335)** والمفصل حسب الجداول المرفقة لهذا.

وقد سعى مجمعنا إلى تسوية وضعيته إزاء إدارة الجباية وذلك بتقديم مطالب تقسيط دفع الأداءات المتخلدة بذمة الشركات حسبما هو ثابت من النسخ المرفقة لهذا والتي قدمت للمكاتب الراجعة لها بالنظر.

سيدي،

إننا لا نزال في بداية تنفيذ مشروع إعادة هيكلة مجمعنا وتنميته والذي كرسنا له كل ما لدينا من موارد مالية وبشرية كي نواصل نشاطنا ونحافظ على موارد رزق العديد من إطاراتنا وعمالنا.

معالي سيدي الوزير،

إيمانا منا بان لفتتكم الكريمة من شانها الحفاظ على نشاط المجمع حتى لا تتعطل مصالحه وإيمانا منا بان لفتتكم الكريمة من شأنها المحافظة على تواجد المجمع على الساحة الاقتصادية بايجابية و من شانها المحافظة كذلك على مواطن الشغل فان المجمع الذي نمثله يلتمس من جنابكم المساندة والتشجيع لمساعدته على تقسيط مبالغ الاداءات المتخلدة بذمته وذلك لتمكيننا من مواصلة النشاط والارتقاء إلى مصاف المؤسسات الفاعلة والناشطة.

معالي سيدي الوزير

إن المجمع لا يزال في بداية تنفيذ مشروع إعادة هيكلته وتنميته والذي كرسنا له كل ما لدينا من موارد مالية وبشرية كي يواصل نشاطه ونحافظ على موارد رزق العديد من الإطارات والعمال.

كما إننا نسعى كل السعي للإيفاء بالتزاماتنا بالرغم من الضائقة المالية ونرغب في القيام بواجبنا الجبائي على أساس الدفع بالتقسيط وطرح الخطايا إذا ما حضيت مطالبنا بالقبول.

معالي سيدي الوزير،

إن دعم السلط وعلى رأسها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي الذي ما فتئ إن يوصى ويدعم المؤسسات الاقتصادية من خلال تمتيعها بالإعفاء الجبائي ومن خلال طرح الخطايا وتقسيط المبالغ المتخلدة بذمتها تمثل خير حافز وأحسن ضمان للتشجيع ودفع الاستثمار.

معالي سيدي الوزير،

يشرفنا أن نحيطكم علما بان المجمع تولى مراسلة إدارة الجباية قصد طلب تقسيط المبالغ المتخلدة بذمته ومازال المجمع في انتظار لفتتكم ومؤازرتكم للمؤسسات الاقتصادية التونسية الدائمة والمتواصلة في إطار السياسة الحكيمة لرجل التغيير سيادة الرئيس زين العابدين بن علي.

إننا نعول على مساندتكم ودعمكم لتجاوز هذه الوضعية ومواصلة نشاط المجمع بما يمكننا من الالتزام بتعهداتنا وواجباتنا المحمولة علينا.

تقبلوا معالي السيد الوزير فائق عبارت الشكر والتقدير.

والســـــــلام

عن مجمع قروي وقروي

نبيل القروي

المرفقات : - نسخ من مطالب تقسيط دفع الاداءات الجبائية.

-جداول الاداءات المستوجب دفعها.

A l'ATTENTION DE MONSIEUR LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE

ZINE EL ABIDINE BEN ALI

Monsieur le Président,

Nous tenons tout d'abord à vous réitérer nos sincères remerciements et à vous témoigner de notre profonde gratitude pour votre sollicitude et vos encouragements paternels. L'audience que vous avez bien voulu nous accordée le Samedi 12 Décembre 2007 fut pour nous un immense privilège de nous entretenir avec votre excellence et une chance de recueillir vos précieux conseils. Nous avons l'ambition de nous inscrire dans la voie que vous avez tracée pour le développement du secteur audiovisuel Tunisien et Maghrébin, et faire de Nessma TV une chaine avant-gardiste et responsable, un exemple de la Tunisie qui crée et qui réussit .

Conformément à vos instructions, nous avons mis en œuvre les actions nécessaires afin de renforcer les capacités financières de notre Groupe et honorer nos engagements. Toutefois, la trésorerie de notre groupe a été particulièrement éprouvée par l'investissement que nous avons réalisé lors du lancement de la chaîne. Cet investissement de près de 15 millions de DT a été entièrement financé grâce à nos ressources propres ; sans aucune subvention ou crédit bancaire à long terme.

Il est à noter également que la masse salariale et les charges sociales que supporte le groupe suite à l'emploi de près de cinq cents techniciens , cadres et employés recrutés au cours du lancement de la chaîne , affecte sensiblement nos ressources financières dans cette période de démarrage.

Monsieur le Président,

Compte tenu de ce qui précède, nous avons déployés tous nos efforts pour identifier les partenaires susceptibles de contribuer à la consolidation de la chaine et à sa réussite en tant que média tunisien à vocation maghrébine et internationale ; ainsi, nous avons rencontré la semaine dernière Monsieur Tarak Ben Ammar; qui a exprimé son intérêt pour un partenariat avec notre groupe . Des discussions approfondies sont prévues début Janvier et nous espérons concrétiser ce partenariat au plus tard début Février.

Par ailleurs, nous nous employons à restructurer nos emprunts bancaires à courts termes afin de bénéficier de meilleures conditions de crédit ; à ce jour, les banques ont été particulièrement réticentes à l'idée de financer le développement de l' activité audio-visuelle et particulièrement les chaînes de télévision . Cette appréhension des banques handicape notre groupe dans la mesure où il se trouve privé d'une source majeure de financement de son développent dans le secteur.

Monsieur le Président,

Nous sollicitons votre précieux soutien auprès des bànques de la place afin qu'elles puissent étudier sereinement notre demande de refinancement à long terme, et cela dans le cadre des normes et pratiques en vigueur. Ce refinancement nous permettra de reporter nos échéances et de disposer de la trésorerie nécessaire pour faire face aux besoins de financement de la grille de la chaîne de TV de 2008.

Enfin, et dans le cadre d'un assainissement global et définitif de notre situation financière, nous souhaitons renégocier avec l'administration fiscale et la Caisse nationale de sécurité sociale les montant des taxes et cotisations qui leurs sont dus. Un rééchelonnement de notre dette fiscal et social, nous permettrait de maintenir notre activité et de la développer davantage en utilisant la trésorerie immédiate pour financer les productions et générer les revenus qui nous permettrons de sauvegarder les emplois crées et honorer nos engagements envers l'administration fiscale et les banques.

Monsieur le Président,

Nous demeurons convaincu que grâce à votre bienveillance et votre soutient, Nessma TV pourra prendre honorablement sa place dans le paysage audiovisuel Tunisien et Maghrébin et dépasser les difficultés actuelles pour servir notre pays et nous permettre de contribuer à notre modeste niveau, au projet civilisationel de la Tunisie de demain que votre Excellence a initié depuis l'avènement du 7 Novembre.

Nous vous prions de bien vouloir agréer, Monsieur le Président de la République, l'expression de notre très haute considération et de nos sentiments déférents et très fidèlement dévoués.

Le Directeur du Groupe Karoui&Karoui

Nébil KAROUI

Note Financière succincte sur les Besoins de Financement du Groupe Karoui & Karoui.

1. Des besoins de financement engendrés par l'Investissement dans Nessma TV…

- En 2007, le Groupe Karoui & Karoui a **investi environ $12 millions** pour le démarrage de la Chaîne « Nessma TV ». Ce démarrage a effectivement eu lieu au second trimestre 2007 avec une programmation originale et populaire, « Star Academy Maghreb », ayant permis d'atteindre un record d'audience dans les 4 pays (près de 15 millions de personnes ont vu la Finale du 29 Juin).
- Le lancement de « Nessma TV » a nécessité d'importants investissements, qui ont été financés essentiellement par autofinancement et utilisation des réserves. Les actionnaires ont injectés **près de $9 millions** dans le Groupe, (en prêts, compte courant, sous forme de dividendes non perçus,…) et drainé l'ensemble des ressources de trésorerie des sociétés excédentaires pour couvrir les besoins d'investissement de Nessma. Cela a déséquilibré le haut de bilan du Groupe et considérablement pesé sur la trésorerie.
- Afin de corriger le déséquilibre provisoire du Bilan, le Groupe Karoui & Karoui a engagé des actions ciblées afin d'assurer rapidement un renforcement des fonds propres par l'ouverture du capital à des investisseurs en actions « Private Equity ». Une première ronde de financement a été entamée au début de l'été 2007. **Cette action a abouti sur la signature d'un accord avec le fonds d'investissement « DELTA » basé au BAHREIN en vertu duquel ce dernier s'est engagé à prendre une participation dans notre groupe pour un montant de 8 millions de USD correspondant à 15% du capital et dont le versement a été échelonné entre octobre 2007 et avril 2008 .**
- Des discussions avancées sont actuellement en cours avec d'autres fonds d'investissement et des partenaires stratégiques des Etats du golf et de l'Union Européenne.

2. Exposé succint des Besoins:

Parallèlement au renforcement des fonds propres, nous devons rééquilibrer l'endettement du Groupe, essentiellement constitué aujourd'hui de dettes à court terme. A cet effet, il serait utile de disposer de davantage de ressources à long terme pour faire face aux besoins d'investissement et aux déficits anticipés de 2008 et 2009. Nos besoins peuvent être résumés comme suit :

- Un crédit bancaire de 10 millions de DT, sur 7 ans, avec 2 années de grâce, pour refinancer toutes nos dettes à court terme et garder ainsi la trésorerie apportée par les nouveaux investisseurs pour investir dans la grille de la TV.

- Un crédit de fonctionnement de 2 millions de DT pour faire face à nos besoins en fonds de roulement.
- Un rééchelonnement de notre dette fiscale et vis-à-vis de la CNSS avec abandon des pénalités.

Grâce à ces mesures énergiques, notre Groupe pourra renforcer sa situation financière et consacrer toute nos ressources à construire une chaine Tunisienne et Maghrébine ambitieuse, dynamique et rentable. Pour plusieurs raisons, nous considérons aujourd'hui que la 'fenêtre d'opportunité' dans la TV est ouverte pour nous sur les prochains mois. Nous devons confirmer le succès initial de Nessma et renforcer notre grille pour 2008 et 2009: Star Ac II, sports, production,... et sommes donc sur un calendrier très court.

الجمهورية التونسية
وزارة المالية
الإدارة العامة للديوانة
إدارة التعريفة

2200159

تونس في: 16 سبتمبر 2010

إلى
السيد صلاح الدين الشريف
الكاتب العام لرئاسة الجمهورية

الموضوع : حول توريد عربة مجهّزة بمعدّات للإنتاج التلفزي من قبل "نسمة برودكاست".

وبعد،

أتشرف بإعلامكم أنه تبعا لمكالمتكم الهاتفية، تم استقبال السيد نبيل القروي بخصوص توريد عربة مجهّزة بمعدّات للإنتاج التلفزي من قبل شركة "نسمة برودكاست"، علما وأن الإشكالية المطروحة تتمثل في تبنيد هذه العربة.

وبعد عرض الملف على لجنة التعريفة، تم تبنيد العربة المذكورة والمتكونة من جزئين (جرّار طرقي ومجرورة مجهزة بمعدّات للإنتاج التلفزي) تباعا بالبندين التعريفيين 87.01 (DD = 15 %, TVA = 18%) و 85.43 (DD = 10 %, TVA = 18%).

غير أنّه نظرا لقيمة تجهيزات العربة المتمثلة في معدات للإنتاج التلفزي (خمسة ملايين دينار تقريبا) والتي تفوق قيمة العربة في حد ذاتها إلتمست الشركة العارضة تسريح هذه العربة تحت البند التعريفي رقم 87.05 بصفة استثنائية وبالتالي تمتيعها بالامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الفصل 9 من مجلّة تشجيع الاستثمارات (DD = 00 % TVA = 12%).

هذا ويمكن مساعدة الشركة المذكورة بقبول تبنيد هذه العربة ضمن الرقم 87.05، بصفة استثنائية، وذلك اعتمادا على قيمة التجهيزات التي تحتويها.

مع فائق الاحترام والتقدير

والسلام

المدير العام للدّيوانة

سليمان ورق

الجمهورية التونسية
رئاسة الجمهورية
الكتابة العامة

قرطاج في 1 سبتمبر 2010

من الكاتب العام لرئاسة الجمهورية

إلى

السيد وزير العدل وحقوق الإنسان

الموضوع : حول قضايا السيد نبيل القروي ممثل شركة القروي والقروي العالمية KKI وقناة نسمة ضدّ المدعو سامي الشاوش.

المرجع : مكتوبنا بتاريخ 20 أوت 2010.

تبعا لمكتوبنا المشار إليه بالمرجع أعلاه ولبطاقتكم المصاحبةٍ أتشرّف بموافاتكم رفقة هذا بنسخة من 3 شكايات مرفوعة ضدّ المدعو سامي الشاوش.

- شكاية جزائية مرفوعة من قبل السيد نبيل القروي.
- شكاية جزائية مرفوعة من قبل السيد فتحي الهويدي.
- شكاية جزائية مرفوعة من قبل السيد طارق بن عمّار.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الموضوع محلّ عناية سامية.

والســـــلام.

الفرضيــة الثانيـة : إدراج نشاط الإنتاج الإذاعي والتلفزي ضمن الأنشطة المشمولة بمجلة تشجيع الاستثمارات بمقتضى أمر.

في هذه الحالة تواصل المؤسسة الانتفاع بصفة المصدر الكلي في صورة استيفاء الشروط القانونية لذلك علما وأن هذا الإجراء ينسحب على جميع المؤسسات الناشطة في القطاع في صورة قيامها بعمليات تصديرية.

وتمكّن هذه الفرضية في نفس الوقت من حل الإشكال الجبائي والصرفي.

II . بخصـوص مؤسســة "Nesma Brodcast" :

طلبت مؤسسة "Nesma Brodcast" الانتفاع بالتحفيزات المنصوص عليها بالفصلين 52 و 52 مكرّر من مجلة تشجيع الاستثمارات بخصوص إنجاز استثمار في مجال الإنتاج التلفزي.

على هذا المستوى تجدر الملاحظة أنه بإمكان المؤسسة الانتفاع بامتيازات الفصل 52 باعتباره يطبق على كل الأنشطة بما في ذلك غير المنصوص عليها بالمجلة سالفة الذكر وحسب الشروط والإجراءات المنصوص عليها بالفصل المذكور.

غير أنه لا يمكن للمؤسسة الانتفاع بالامتياز المنصوص عليه بالفصل 52 مكرّر باعتباره محصور في الأنشطة المشمولة بمجلة تشجيع الاستثمارات وهو شرط غير متوفر في نشاط الانتاج التلفزي. إلاّ أنه وفي صورة إعتماد الفرضية الثانية والمتمثلة في إعادة إدراج هذا النشاط ضمن مجال تطبيق المجلة يمكن في هذه الحالة للمؤسسة الإنتفاع بأحكام الفصل المذكور وبالشروط والإجراءات الواردة به.

والســـــــلام

3.1 من الناحية القانونية وخلافا لما تقدم به المستثمر بخصوص تطبيق الإدارة لنص ترتيبي بصفة رجعية تجدر الملاحظة إلى أنّ القانون خوّل تحديد القطاعات المؤهلة للانتفاع بامتيازات مجلة تشجيع الاستثمارات بمقتضى أمر وبالتالي فإنّ حذف نشاط الإنتاج الإذاعي والتلفزي من مجال تطبيق المجلة بأمر مطابق للقانون ولا يتضارب مع أي مبدأ قانوني .

2. بالنسبـة للحلـول الممكنــة :

يمكن اعتماد إحدى الفرضيتين التاليتين :

الفرضية الأولى : الإبقاء على نشاط الإنتاج الإذاعي والتلفزي خارج ميدان تطبيق المجلة.

في هذه الحالة وبصرف النظر عن فقدان الشركة صفة المصدر الكلي إلا أنه يمكنها مواصلة الإنتفاع بالإمتيازات الجبائية التالية في إطار القانون العام :

1. طرح الأرباح المتأتية من التصدير كليا خلال العشر سنوات الأولى من النشاط طبقا للفصل 48 من مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات،
2. الإعفاء من المعاليم الديوانية على أهم التجهيزات،
3. توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان الشراءات المحلية طبقا للفصل 11 من مجلة الأداء على القيمة المضافة،
4. استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة وفقا للتشريع الجاري به العمل بما في ذلك المتأتي من التجهيزات المورّدة.

هذه الفرضية تبقي الإشكال الصرفي الخاص بصفة غير مقيم قائما.

الجمهورية التونسية

***

وزارة الاتصال

***

الوزير

تونس في : 31 مارس 2010

(1)

من وزير الاتصال

إلى

السيّد نبيل القروي

الرئيس المدير العام لقناة "نسمة"

الموضوع: حول خروقاتكم المتكررة لالتزاماتكم المضمنة باتفاقية الترخيص وكراس الشروط الملحق بها.

أما بعد،

بعد الإطلاع على اتفاقية الترخيص لقناة "نسمة" وخاصة الفصلين 2 و 8 منها، وعلى كراس الشروط الملحق بها، وعلى مراسلتنا بتاريخ 2 مارس 2010، وتبعا لتكرار خروقات القناة في برمجتها اليومية لالتزاماتكم التعاقدية في مناسبات متعددة رغم دعوتكم في أكثر من مناسبة إلى الوفاء بها، تذكركم الوزارة بأنكم مدعوّون حالا إلى :

- التقيّد بالتزامكم بعدم إنتاج أو المساهمة في إنتاج أو بث برامج إخبارية ذات طابع سياسي من الملفات والتحقيقات والحوارات والصفحات الخاصة والتعليقات وغيرها.
- احترام ما ورد في اتفاقية الترخيص في خصوص استعمال اللغة العربية واعتماد تقنيات الدبلجة أو العنونة التحتية.

وتبعا لما سبق، فإنه يتعيّن عليكم التنفيذ الكامل والفوري لمقتضيات اتفاقية الترخيص وكراس الشروط الملحق بها.

والسلام

وزير الاتصال

سمير العبيدي

2010 أوت 25

من وزيـــر الماليـــة

إلـــى

السيـد الكاتـب العـام لرئاسـة الجمهوريـة

الموضـوع : حول الوضعيـة الجبائيـة لشركتي "Nesma Entertainment" و"Nesma Brodcast"

المرجـــع : مكتوبكـم بتاريـخ 20 /2010/08 .

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والمتضمن لطلب الشركتين المذكورتين الانتفاع بامتيازات جبائية ، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

I. بخصـوص شركـة " Nesma Entertainment " :

1. فيما يتعلق بالوضعية الحالية :

1.1 تحصلت شركة " Nesma Entertainment " بتاريخ 2008/06/27 على شهادة في التصريح بالاستثمار تحت نظام التصدير الكلي غير المقيم لتعاطي نشاط الإنتاج السمعي والبصري وهو نشاط مؤهل للانتفاع بامتيازات مجلة تشجيع الاستثمارات في ذلك التاريخ بما في ذلك المتعلقة بالتصدير.

2.1 تمّ بمقتضى الأمر المؤرخ في 2008/12/30 حذف نشاط الإنتاج الإذاعي والتلفزي من مجال تطبيق مجلة تشجيع الاستثمارات مما ترتب عنه فقدان الشركة صفة المصدر الكلي غير المقيم.

الجمهورية التونسية
•••_•••
وزارة الاتصال و العلاقات
مع مجلس النواب و مجلس المستشارين
(ع.ش.م)
•••_•••

تونس في 24 مارس 2009

الـــــوزير
09/064

من وزير الإتصال و العلاقات
مع مجلس النواب و مجلس المستشارين
إلى
السيد الكاتب العام لرئاسة الجمهورية

الموضوع : حول القناة التلفزية الخاصة "نسمةTV ".
المرفقات :- اتفاقية الترخيص .
- كراس الشروط الملحق بها.

و بعد،
أتشرف بان أحيل إليكم طيّ هذا نسخة من اتفاقية الترخيص للقناة الخاصة "نسمة TV" وكراس الشروط الملحق بها.

و الســـلام

عن الوزير المكلف بالاتصال و العلاقات
مع مجلس النواب و مجلس المستشارين
المدير العام للمصالح المشتركة بالنيابة
منية نقيب يحياوي

كـراس شـروط إحداث واسـتغلال
القناة التلفزية الخاصة "نسمةTV"

تـــــــــوطئة

ينطبق كراس الشروط، هذا، حصرا، على إحداث واسـتغلال القناة التلفزية الخاصة "نسمةTV" و ذلك بمقتضى اتفاقية ترخيص ممضاة بالتوازي مع هذا الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ منـها والممضاة بـين طرفي هذا وهما :

1. **الدّولة التـونسية** ممثلة في وزارة الاتصال والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين، والمشار إليها في الآتي بيانه بـ **"الطرف الأول"**

من جهة

2. **شركة "نسمـــة برودكست"** شركة تونسية ذات مسؤولية محـــدودة و مستغلة للقناة ممثلة في شخص ممثلها القانوني والقائم في حقها السيد نبيل القروي والمـشار إليها لاحقا بـ : **"المـرخص له"**

من جهة أخرى.

البـــاب الأوّل
أحكـــام عـــامـــة

الفصل الأول:

تقدم القناة التلفزية "نســمـــةTV" موضوع هذا الكراس برمجة جامعـة حسب مقتضيات الاتفاقية التي تربطها بالدولة وموجهة الى أوسع فئات

الجمهور مستندة إلى الهوية الوطنية و القيم الحضارية التونسية و توجهات الدولة العامة وقيم الديمقراطية والحرية والتسامح والانفتاح والحداثة وتعمل القناة على تشجيع التماسك الوطني والتضامن والتآزر بين الفئات والأجيال .
وتواكب من خلال برامجها مجهود التنمية الشاملة و ترسخ قيم المواطنة وروح المبادرة كما تسهر على التوجه الى الجمهور المغاربي دعما للبناء المغاربي ولموقع تونس المغاربي والمتوسطي وتعزيزا لصورتها كأرض للحوار والتواصل.

البـــاب الثاني

في اللغة العربيـــة والمحافظة على سلامتها وتعزيز حيويتها

الفصل 2 :

مع مراعاة ما جاء بالفصل الأول من الاتفاقية ،يتعهد المرخص له في برمجة القناة بـ :

- احترام الاستعمال السليم للغة العربية والمساهمة في النهوض بالثقافة التونسية والمغاربية والعربية.
- نشر معرفة واستعمال اللغة العربية والمحافظة عليها وعلى سلامة استعمالها وتعزيز حيويتها.
- تجنب اللغة المختلطة والالفاظ الدخيلة وخاصة في الحوارات وتنشيط البرامج والتعاليق.
- احترام سلامة اللغة العربية وتراكيبها في الومضات الاشهرية .
- العمل على الاستعانة بخبراء في اللغة ووضع برامج تكوينية للمنشطين والمقدمين والفنيين.
- اعتماد تقنيات العنونة أو الدبلجة او الترجمة عند استعمال اللغات الحية الاخرى وغيرها من اللهجات المغاربية.
- اعلام الطرف الاول بكل الإجراءات والمجهودات التي يبذلها في هذا المجال وذلك من حيث الهيكلة ومن حيث التكوين ومن حيث المحتوى .

الفصل 3 :

تنسحب الاحكام المتعلقة باللغة العربية وسلامتها وتعزيز حيوبتها على كل البرامج مهما كان تصنيفها او جمهورها المستهدف وتشمل التعاليق والاخبار والحوارات والتنشيط والنقل والمشاهد التمثيلية وبرامج الاطفال والومضات الاشهارية وخدمة النص المتلفز و ومضات البرمجة وعناوين البرامج.

البـــاب الثالث

في الثقافة التونسية

الفصل 4 :

يتـعهد المرخص له في برمجة القناة بالعمل على :

- نشر الثقافة التونسية و ضمان التنوع في التعبير الثقافي وتشجيع الابداع التونسي والمغاربي في مجالات الثقافة و الفنـــــــــون و ضـــــــروب الادب و الموسيقى والسينما والمسرح والانتاج التلفزي وغيرها .
- ترقيم المخزون السمعي البصري وخاصة منه التراثي وتسهيل النفاذ اليه وخدمة الذاكرة الوطنية.
- العمل على دعم الانتاج التلفزي الوطني و جلب و استقطاب مشاريع إنتاج تلفزيـــة و ثقافيـــة و درامية وتنشيطية وارساء برامج للتعاون اللوجستي والفني والتقني مع القنوات العمومية والسعي الى دعم الإنتاج المشترك وتفعيل آليات الشراكة والتعاون .

البـــاب الرابع

في الخبر و الاخبار والبرامج ذات الطابع الاخباري

الفصل 5 :

يتـعهد المـرخص له بـــ :

- عدم انتاج او المساهمة في انتاج او بث برامج اخبارية ذات طابع سياسي من الملفات و التحقيقات و الحوارات و الصفحات الخاصة والتعليقات وغيرها ولا يمكن مخالفة هذه الالتزامات إلا بترخيص مسبق من الطرف الأول مضمن في ملحق.

ويمكن للمرخص له انتاج وبث الاخبار في شكل موجز لا يتعدى السبع دقائق و ذلك ستة مرات يوميا دون تعليق أو تقديم أو نقل عن قنوات أخرى ولا يمكن مخالفة هذا إلا بترخيص مسبق من الطرف الأول مضمن في ملحق.

- يتعين عى المرخص له التحقق من مصداقية الخبر وذكر مصدره ،
- تجنب كل اشكال المبالغة او الاستصغار،
- عدم اللجوء الى تقنيات التصويت من قبل الجمهور في البرامج المشار اليها في الباب الرابع او الاستطلاعات غير المعتمدة على منهجيات علمية وعينات موضوعية ،
- الفصل الكامل بين الاخبار واشكال البرامج الاخرى واستعمال تقنيات التمييز بما في ذلك معارض الصحافة والومضات الاشهارية وغيرها،
- التمييز بوضوح بين سرد الوقائع والتعليق عليها ،
- التعريف بوضوح بضيوف البرامج وذكر صفاتهم والفصل بين التمثيل الشخصي وتمثيل المنظمات والاحزاب والجمعيات والهياكل الرسمية،
- مراعاة معايير الكفاءة والخبرة والتنوع والحياد في تشريك الضيوف.

الباب الخامس

في البرامج الاجتماعية

الفصل6 :

يتعهد المرخص له في برامجه الاجتماعية بـ :

- التقيد بأحكام مجلة الصحافة ، وذلك بعدم التطرق في البرامج الاجتماعية لمواضيع تمس بالسير العادي لقضايا جزائية أو مدنية وتمسّ بحقوق المتقاضين وأطراف القضايا.

- عدم تحويل هذه البرامج او الايهام بكونها تمثل درجة من درجات التقاضي
- عدم انتصاب مقدمي البرامج او منشطيها قضاة او محكمين بين الأطراف
- عدم ادعاء او نسبة شيئ من شانه ان ينال من شرف او اعتبار شخص، حتّى ولو وقع في صيغة الاحتمال او كان يقصد به شخص لم تقع تسميته صراحة على ان الاهتداء اليه ييسره فحوى العبارات او فحوى المشاهد والصور المعروضة .
- احترام مبدا البراءة وحرمة الحياة الخاصة والمعطيات الشخصيـــــة و اتباع الاجراءات القانونية في تشريك القصر او استجوابهم او عرض صورهم او بث اصواتهم.
- عدم نشر وثائق الاتهام وتفاصيل القضايا واسرار مفاوضات الدوائر والمحاكم واستعمال اجهزة التسجيل الصوتي و الشمسي والسينمائي والتلفزي والاذاعي وغيرها الا بترخيص من السلط القضائية.
- عدم التعليق على الاحكام القضائية بما ينال من سلطة القضاء وهيبته واستقلاليته.
- احترام مبادئ الحياد والجدية والنزاهة والحرفية وتعدد الاراء وحق الرد وتشريك الاطراف المتقابلة بصورة نزيهة ومتوازنة.
- عدم اعتماد المصادر غير الموثوقة ومراعاة تنوع المصادر.

البـــاب السادس

في البرامج الريـــــــــاضية

الفصل 7 :

يتـعهد المـرخص له بعـدم بث أخـبار رياضية او مشاهد او اصوات او لقطات او غيرها من شأنـها الإخلال بالنـظام العام والاساءة الى مبادئ الروح الرياضية وبنود الميثاق الرياضي، ويتعـهد كذلك بـعدم الإساءة إلى الهياكل الرياضية والادارية و صورة البـلاد وإلى مصالحها وعلاقاتها الدولية و بـعدم التحريض على الكراهيـة، والعنـف، والجهوية وعلى أي شكل من أشكال التمـييز والإقـصاء.

البـــاب السابع

في النظام العام والاخلاق العامة واحترام كرامة الانسان

الفصل 8 :

يتعهد المرخص له بـ :

- أن لا تـكون برامـج القناة مخالفـة للنـظام العام وبـأن تكون خالية من أي حث على تصرفات مخـلة بالأخلاق الحمـيدة.
- العمـل من أجل كرامـة الإنـسان وتنـمية شخصيتـه
- تـرسيخ قـيم التضامـن، والتـآزر والتـسامح بـين الأفـراد، والمـجموعات والأجيـال.
- عدم المساس باحترام الذات البـشرية وكرامـتها وخاصة القصر وذوي الاحتياجات الخصوصية

البـــاب الثامن

في حماية الاطـــــــــفال والمراهقين

الفصل 9 :

يتعهد المرخص له بـ :

- الامـتناع عن بث برامـج من شأنـها أن تسيء إلى التـنشئـة البدنيـة أوالذهـنية أوالمـعنوية للقصر.
- بث البرامج الموجهة لكل انسان عمره اقل من ثمانية عشر عاما ما لم يبلغ سن الرشد بمقتضى أحكام خاصة في شكل وحسب مضمون تراعى فيه تنشئة الطفل على الاعتزاز بهويته الوطنية وعلى الوفاء لتونس والولاء لها أرضا وتاريخا ومكاسب والشعور بالانتماء الحضاري وطنيا ومغاربيا وعربيا وإسلاميا مع التشبع بثقافة التآخي البشري والانفتاح على الآخر وفقا لما تقتضيه التوجهات التربويـــــة و العلمية ووفقا لاحكام مجلة الطفل وأهدافها العامة .

الباب التاسع

في اخـــــــــــــلاقيات المهنة

الفصل 10 :

يتعهد المرخص له باحترام أحكام مجلة الصحافة والتشريع والتراتيب الجاري بها العمل وبالخصوص تلك المتعلقة بالالتزامات في مجال أخلاقيات المهنة وحق الرد وحق الإستدراك والثلب والجنح التي ترتكب بواسطة الصحافة وغيرها.

الباب العاشر

في الإشهار و الإستشهار والرعـــاية

الفصل 11 :

يتعهد المرخص له في اطار احترام ما تفرضه مقتضيات تنمية الاقتصاد الوطني واولوياته بـــ :

- احترام الأحكام التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل والمتعلقة بالإشهـــــار و الإستشهار والرعاية والتبني و بالخصوص تلك المتعلقة بالأنشطة والمواد غير المرخص فيها واحترام الاطفال والقصر ومقتضيات الصحة العامة والنظام العام والقيم الحضارية للبلاد ولغتها.
- صياغة الومضات الاشهارية مع الالتزام بسلامة اللغة العربية وحيويتها.
- بث الإعلانات الإشهارية في "مساحات إشهارية" معرفة بوضوح.
- احترام مقتضيات الاتفاقية الممضاة مع الدولة فيما يخص توقيت الاشهار ومدده ومعدله اليومي واخلاقياته.
- عدم بث إشهار خلال البرامج الإخبارية والبرامج الدينية والخطب الرسمية.
- عدم بيع أكثر من 30 % من المساحات الإشهارية إلى معلن وحيد .
- عدم إبرام اتفاقية انفرادية خاصة بمادة أو خدمة معينة.
- بضبط قائمة التعريفات الخاصة بالإشهار والإعلام بها

- تطبيق قائمة التعريفات المعتمدة لما تفرضه تنمية الاقتصاد التونسي.
- عدم الإخلال بتوازن سوق الإشهار أو إغراقه .
- تشخيص واضح للحصص المتمتعة بالرعاية بصفتها تلك وذلك في بداية أوفي نهاية بثها.
- الالتزام بالمبادئ العامة للتحقيقات الاشهارية بما في ذلك التعريف الواضح بصبغتها الاشهارية والفصل بين الخبر والاشهارفيها واعلام المشاهد والمستمع بطبيعتها.
- عدم بث البلاغات الإشهارية الدعائية لحساب حزب سياسي أو بلد أجنبي .
- عدم مشاركة الصحفيين في الاشهارات التجارية.

الباب الحادي عشر

في خدمة المصلحة العامة

الفصل 12 :

يتعهد المرخص له بـ :

- البث المجاني للومضات ذات المصلحة العامة وبث البلاغات المتعلقة بالكوارث الطبيعية والجوائح والأخطار التي قد تعرض سلامة المواطنين للخطر.
- بث خطابات سيادة رئيس الجمهورية وفق نفس الصيغ التي تبث بها القنوات العمومية دون اقتطاع او ومضات اشهارية .
- المشاركة في الحملات الوطنية لخدمة مجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الباب الثاني عشر

في الملكية الادبية والفنية

الفصل 13 :

يتعهد المرخص له باحترام التشريع الجاري به العمل في مادة الملكية الأدبية والفنية وخاصة احكام القانون عدد 36 لسنة 1994 المؤرخ

الجمهورية التونسية
***
وزارة الاتصال و العلاقات
مع مجلس النواب و مجلس المستشارين
***
(ن. ع. م.)
الديـــوان

تونس في: 28 سبتمبر 2009

وزارة الاتصال و العلاقات مع مجلس النواب و مجلس المستشارين
29 سبتمبر 2009
الصادر: 003625

السيد الرئيس المدير العام لقناة نسمة T.V.

الموضوع : حول توفير الشبكة البرامجية للقنـــــاة.

تحية طيبـــة،

وبعد، المرجو موافاتي بالشبكة البرامجية للقنـــاة، شهر قبل بثها مفصلـــــة.

والسّـــــلام

نور الدين بالحاج محمود
المكلف بمأموريـــة

Reçu le 29/09

في 24 فيفري 1994 المتعلق بالملكية الادبية والفنية وجميع النصوص التي تممته او نقحته.

البـــاب الثالث عشر

في معاضدة مجهود التـــشغيل والنهوض بالتكوين

الفصل 14 :

يتعهد المرخص له بـ :

- انتداب كفاءات تونسية و بالعدد الكافي واللازم للتسيير الجيد للقناة التلفزية كما يتعهد بإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات العليا.
- تشغيل فنيين تونسيين، من فئة الشباب خاصة ومن حاملي الشهادات العليا وفق التراتيب والتشريع الجاري بها العمل .
- وضع برنامج تكوين متكامل للفنيين والصحفيين والمنشطين المنتدبين بما يمكنهم من الاستفادة من التطـــــــــتور التكنولوجي و إكسابهم الخبرة الضرورية للمهن التلفزية.
- تسهيل برامج التكوين والتربصات و التدريب للطلبة المختصين في السمعي البصري والصحافة والاتصال.
- احترام مقتضيات الفصل 15 مكرر من مجلة الصحافة حول تشغيل الصحافيين ونسب تشغيلهم.
- يتعهد المرخص له بالعمل على خلق 1000 موطن شغل مباشر خلال الخمس سنوات الأولى لنشاط القناة ، تضاف اليها بين 2000 و3000 موطن شغل غير مباشر و مرتبطة بنشاط القناة وانتاجاتها .

البـــاب الرابع عشر

في االالتزامات التعاقدية للمرخص له

الفصل 15 : يتعين على المرخص له أن يمضي اتفاقية الترخيص المعدة للغرض مع الدولة التونسية وأن يطلع على كراس الشروط هذا ثم يمضيه

طبقا للقانون وان يمد الدولة مانحة الترخيص و ملحقا به بالوثائق التالية:

- ملف قانوني حول الشركة المستغلة للقناة وهوية اطرافها من ذوات معنوية وخاصة معرفة بكل دقة.
- ملف مالي حول رأس المال وقيمة الاستثمار و عناصره والخطة التمويلية للتجهيزات والفضاءات والعقارات .
- ملف فني يشتمل على معطيات حول النشاط المزمع إنجازه وخطط المرخص له لاستغلال القناة و تسييرها.
- ملف حول خطة المرخص له المتعلقة بالانتدابات و التشغيل والتكوين .

الباب الخامس عشر
في متابعة التنفيذ و في تعديل كراس الشروط و مدته

الفصل 16 :
يلتزم المرخص له بمد الطرف الاول بتقرير سنوي حول تنفيذ احكام هذا الكراس والتزاماته.

الفصل 17 :
يمكن للطرف الاول تعديل احكام هذا الكراس .
وكل تعديل لاحكام هذا يكون موضوعا لملحق ويصبح الملحق حينئذ جزءا لا يتجزا من هذا . وتحدد مدة صلوحية هذا الكراس والالتزامات المترتبة عنه بمدة اتفاقية الترخيص الملحق بها وينسحب عليه تبعا لذلك كل تعديل او تمديد او قصر لمدتها.

الفصل 18 :
تنطبق على هذا الكراس نفس شروط واحكام الفسخ المتعلقة باتفاقية الترخيص الملحق بها .

البـــاب السادس عشر

في الحـــــــــــــــــجية

الفصل 19 :

لا يحتج بإحكام هذا الكراس الا بين طرفيه المشار اليهما اعلاه ولا تعتبر احكام هذا شروطا عامة لاستغلال القنوات التلفزية الخاصة ولا يعفي هذا الكراس وباي وجه من الوجوه المرخص له او الغير من الحصول على ترخيص الدولة بموجب اتفاقية ممضاة معها لاحداث واستغلال قناة تلفزية خاصة كما لا يعفيه من الخضوع الى التشريع النافذ والى النصوص الترتيبية والمقررات الفردية التي يتخذها الطرف الأول في حدود صلاحياته والتشريع الجاري به العمل.

حرر هذا الكراس في ستّ نظائر أصلية وبعد اطلاع الطرفين وقبولهما ووقوفهما على فحواه امضيا أسفله .

الوزير المكلف بالاتصال والعلاقات
مع مجلس النواب ومجلس المستشارين

المرخص له
عن شركة نسمة برودكست
وكيلها السيد نبيل القروي

إلى سامي عناية سيادة الرئيس

الموضـــوع : حول مجمّع "Karoui & Karoui".
المرجـــع : مراسلة المجمّع.

1 - يُرفع إلى سامي عناية سيادة الرئيس رسالة صادرة عن رئيس مجمّع "Karoui & Karoui" تتضمّن معاني التقدير والشكر والامتنان للحظوة التي شملته بمقابلة سيادته.

2- يلتمس رئيس المجمّع من سامي عناية سيادة الرئيس إمكانية التفضّل بالإذن :

أ- للقطاع البنكي بتمكينه من قروض طويلة المدى لمساعدة قناة "Nessma TV" على تمويل نشاطها التلفزي والثقافي وتجاوز الصعوبات التي تمرّ بها حتّى تتبوّأ مكانة هامة في المشهد المرئي التونسي، سيما في ضوء الإتفاق المبدئي مع مجموعة السيد طارق بن عمار.

ب- لإدارة الجبايات والصندوق الوطني للحيطة الإجتماعية بالتفاوض معه من جديد بشأن إعادة جدولة الديون الجبائية والإجتماعية المتخلّدة لديه.

مع الملاحظة أنّه تمّ إنتداب ما يقارب 500 مشتغل من إطارات وتقنيين وعملة عند انطلاق قناة "Nessma TV".

3- قام المجمّع باستثمارات هامة (حوالي 12 مليون دولار) لبعث قناة "Nessma TV" ومثّل التمويل الذاتي النسبة الأساسية (9 مليون دولار) من محاصيل مداخيل شركات المجمّع وخاصة من الإشهار.
ثمّ قام المجمّع بمساعي للرفع من التمويل الذاتي بالحصول على مساهمة من صندوق بحريني "DELTA" تتمثّل في 8 مليون دولار.

4- اقترض المجمّع :
- حوالي 7.5 م.د منها 4.3 م.د من بنك TIB (off-Shore) في إطار تسبقة على المداخيل القادمة من الجزائر.
- 1.3 م.د من الإتحاد الدولي للبنوك.
- 1.3 م.د من بنك الإسكان.
- 0.6 م.د من مؤسسات إيجار مالي.

وتمثّل هذه القروض أساسا تسبقات على مداخيل لاحقة.

- **ملاحظات الدائرتين السياسية والإقتصادية:**

- نظرا إلى أنّ تداين المجمّع هو على المدى القصير ويمثّل أساسا تسبقات على مداخيل إشهار لاحقة (تبعا لعقود مبرمة)، يُمكن الإذن للبنك المركزي بدعوة البنوك المعنية للمساهمة بقروض طويلة المدى في تمويل النشاط التلفزي والثقافي للمجمّع خاصة أنه من المتوقّع أن يرفع في التمويلات الذاتية عبر برامج شراكة.

- كما يُقترح دعوة إدارة الجبايات والصندوق الوطني للحيطة الإجتماعية إلى النظر في ملف المجمّع المذكور ومدّنا بالمقترحات الممكنة.

ولسيادتكم سديد النظر.

مع فائق التقدير والاحترام
المنجي صفرة

مع فائق التقدير والاحترام
محمد الغرياني

2) في صورة تبنيد البضاعة بالرقم 8705، فإنه يتعين على الشركة دفع حوالي 165 ألف دينار.

وبذلك يكون الفارق 82 ألف دينار وهو يمثل حوالي نسبة 6 % من قيمة البضاعة (الفارق بين 18 % و 12 % من نسبتي الأداء على القيمة المضافة المطبقة في الحالتين مع العلم أن هذا الأداء (TVA) قابل للاسترجاع.

وفيما يتعلق بالتبريرات القانونية للتبنيد بصفة إستثنائية ضمن الرقم 8705 (الخاص بالعربات الذاتية الدفع ذات الاستعمالات الخاصة)، هو الاعتماد على قاعدة المنتجات المماثلة (règle de produit analogue) التي تمكن من تبنيد منتوج غير مدرج بالتصنيفة التعريفية ضمن تعريفة منتوج مثيل مدرج بالتصنيفة. وفي هذه الحالة يمكن إعتبار العربة المتكونة من جزئين (جرار طرقي ومجرورة) الموردة من قبل شركة " نسمة برودكاست " والمخصصة حصريا للإستعمال في البث والإنتاج التلفزي كمثيلاتها الذاتية الدفع (المبندة بالرقم 8705) وتبنيدها بصفة إستثنائية بالرقم 8705.

أما بالنسبة للوثائق المطلوبة فإنه يمكن مطالبة المورد بتقديم إلتزام ينص على عدم استعمال الجرار المذكور لغايات أخرى غير جر عربة الإنتاج التلفزي، وبالتالي يمكن التنصيص على ذلك بالبطاقة الرمادية للجرار.

مع فائق الاحترام والتقدير

والسلام

المدير العام للديوانة

سليمان ورق

1 - يُرفع إلى سامي عناية سيادة الرئيس ز
"Karoui & Karoui" تتضمّن معاني التقدير والشكر والامتنان
بمقابلة سيادته.

الجمهورية التو
وزارة الم

الجمهوريـــة التونسيـة
رئاسة الجمهوريـــة
الكتابة العامة

قرطاج في 27 سبتمبر 2010

من الكاتب العام لرئاسة الجمهورية

إلى

السيد المدير العام للديوانة

الموضوع : حول توريد عربة مجهّزة بمعدّات الانتاج التلفزي من قبل نسمة برودكاست.

المرجـــع : مكتوبكم عدد 2200157 بتاريخ 22 سبتمبر 2010.

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، والمتعلق بالموضوع، أتشرّف بإعلامكم أنّه يتعيّن إخضاع توريد العربة المعنية بالأمر للإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل.

والســـــلام.

00-13.01-9

الجمهوريـــة التونسيـــة
وزارة الماليـــة
الإدارة العامة للديوانـــة
220157

تونس في : 22 سبتمبر 2010

إلـــى
السيـــد صلاح الديـــن الشريـــف
الكـــاتب العام لرئـــاسة الجمهورية

الموضـــوع: حول توريد عربة مجهزة بمعدات للإنتاج التلفزي من قبل شركة "نسمة برودكاست".

المرجـــع: مكتوبكم بتاريخ 18 سبتمبر 2010.

وبعـــد،

تبعا لمكتوبكم ذي المرجع أعلاه، أتشرف بإعلامكم أن عقد البيع المبرم بين شركة " نسمة برودكاست " والمالك الحالي للعربة تقدر بـــ700 ألف أورو (ما يعادل 1,336 مليون دينار) وتقدر قيمة المعاليم والأداءات الواجب دفعها حسب الفرضيتين :

1) في صورة تبنيد البضاعة بالرقمين 8701 و8543، فإنه يتعين على الشركة دفع حوالي 412 ألف دينار في إطار نظام القانون العام أو حوالي 248 ألف دينار في صورة استظهار المورد بشهادة منشأ أوروبية "EURMED أو EUR1 " التي تخول له الإعفاء من المعاليم الديوانية.

الجمهوريـــة التونسيـة
رئاسة الجمهوريـــة
الكتابة العامة

قرطاج في 18 سبتمبر 2010

من الكاتب العام لرئاسة الجمهورية

إلى

السيد المدير العام للديوانة

الموضوع : حول توريد عربة مجهّزة بمعدّات الانتاج التلفزي من قبل نسمة برودكاست.

المرجع : مكتوبكم عدد 2200150 بتاريخ 16 سبتمبر 2010.

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، الرّجاء موافاتنا بالإرشادات التالية :

- المبالغ المالية التي يتعيّن دفعها في الفرضية الأولى (التبنيد بالبندين 87.01 و85.43) وفي الفرضية الثانية (85.05).
- التبريرات القانونية والوثائق المطلوبة للتبنيد بصفة استثنائية ضمن الرقم 85.05.

والســـلام.

صلاح الدين الشريف
الكاتب العام لرئاسة الجمهورية

الجمهورية التونسية
---**---
اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق
حول الفساد والرشوة
ن.ب

تونس في

من رئيس اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق

حول الرشوة والفساد

إلى

السيد الوزير الأوّل

الموضوع/ : حول إعفاءات ممنوحة لقنوات تلفزية.

المرجع : ملف عدد 1056/5 بتاريخ 15 أفريل 2011

وبعد،

لقد أفضت الإستقصاءات التي قامت بها اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول مسائل الرشوة والفساد إلى إعفاءات لفائدة كل من قناة حنبعل وقناة نسمة للبث التلفزي منحته وزارة الإتصال بمقتضى بند تعاقدي ضمن الإتفاقية المبرمة بين الدولة والقناتين التلفزتين المذكورتين.

والجدير بالملاحظة أن الأتاوة منصوص عليها بالفصل 24 من مجلة الإتصالات المؤرخة في 15 جانفي 2001 على أن تتم المصادقة بأمر على الإتفاقية المذكورة طبقا للفصل 19 من نفس المجلة.

وفضلا عن أن أحكام المجلة لا تخول الإعفاء من الأتاوة عملا بمبدأ أساسي في القانون الجبائي يفيد أن " **لا إعفاء إلا بنص صريح** " فإنه لم يتوفر للجنة أوامر المصادقة على الإتفاقيتين المذكورتين .

الجمهورية التونسية

_

وزارة الاتصـــــال

(ع.ش.م)

_

الـــــوزير

تونس في 17 JUIN 2010

أكيد جدا

من وزير الاتصال

إلى

السيد نبيل القروي

الرئيس المدير العام لقناة "نسمة"

17 جوان 2010

0018886

الموضوع : حول الملفات والتحقيقات و الحوارات

و بعد،

بعد الاطلاع على اتفاقية الترخيص الممضاة مع قناتكم وخاصة الفصل 8 منها وعلى كراس الشروط الملحق بها وخاصة الفصل 5 منه ، نلفت انتباهكم إلى انه لا يمكن لقناتكم إنتاج أو بث البرامج الإخبارية ذات الطابع السياسي وان ذلك يشمل الملفات والتحقيقات والصفحات والحوارات وغيرها .

علما وانه لا يمكن مخالفة ذلك إلا بترخيص مسبق .

والسلام.

عن وزير الاتصال

المكلف بمهمة

عادل الشاوش هلال

وبناء على ما ذكر نلتمس من الجناب الإذن للمصالح المختصة بموافاة اللجنة بالأسس التي أعتمدت لمنح الإعفاء من دفع الأتاوة ومدى تقيّد القناتين بمقتضيات دفع الأتاوات والضرائب التي يفرضها التشريع.

وتقبلوا، سيدي الوزير الأوّل، فائق عبارات التقدير.

والسلام

رئيس اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق

رئيس اللجنة الوطنية حول الرشوة والفساد
لتقصي الحقائق في مسائل
الرشوة والفساد

الإمضاء: عبد الفتاح عمر

مكتب الضبط للّجان الوطنية
2011 أفريل 15
0936/1
الصادر

الجمهوريـــة التونسيـة
رئاسة الجمهوريـــة
الكتابة العامة

قرطاج في 20 أوت 2010

من الكاتب العام لرئاسة الجمهورية

إلى

السيد وزير المالية

الموضوع : حول الوضعية القانونية لشركة نسمة خ.إ - لوكسكو

أتشرّف بموافاتكم، رفقة هذا، بمذكرة صادرة عن شركة نسمة خ.إ - لوكسكو في خصوص وضعيتها القانونية.

وبإذن من سيادة رئيس الجمهورية الرّجاء دراسة هذه الوضعية في أسرع الأوقات وموافاتنا باقتراحاتكم في شأنها.

والسلام.

MEMO RELATIF AU REGIME JURIDIQUE DE NESSMA ET DEMANDES A FORMULER

1/Pour la société de production totalement exportatrice et non résidente :Nessma entertanment.

On n'est pas d'accord avec la prise de position du Ministère des finances relative à l'application du décret n°2008-3961 du 30/12/2008 se rapportant à l'exclusion de l'activité de production de télévision des activités régies par le code d'incitations aux investissements.

En effet, c'est un texte réglementaire qu'on veut appliquer d'une façon rétroactive ce qui n'est pas conforme aux règles juridiques générales.

Pour notre société cette prise de position vaut qu'on ne peut plus être ni totalement exportateur ni non résident.

En conséquence, plus jamais d'avantages fiscaux ce qui entraine un surcout d'investissement et d'exploitation qui n'était pas à la base de notre schéma d'investissement ni celui de financement.

Sur le plan change les participations en devises des non résidents étrangers et tunisiens doivent obligatoirement se convertir en dinars tunisien avec un contrôle de change depuis le 01/01/2009 !!!

On est prêt à présenter, écrire ou discuter notre point de vue avec les parties administratives concernées.

N.E DEVRAIT ETRE CONSIDERER COMME SOCIETE TOTALEMENT EXPORTATRICE ET NON RESIDENTE POUR SA DUREE STATUTAIRE.

2/ Pour la société d'exploitation de la chaine NESSMA TV (Nessma broadcast).

a/ Lui accorder une période transitoire jusqu'au 20/03/2011 pour se doter de ses propres moyens de production et être indépendante dans son processus de production.

b/soutien de son dossier d'investissement à long terme qui est presque prêt et devant à être déposé ; incessamment sous peu, au niveau de la commission supérieure des investissements pour bénéficier des dispositions d'encouragements des articles 52 et 52 bis du code d'incitations aux investissements(les délais).

الباب الأول

التعريف بالشركات موضوع المذكّرة التوضيحيّة

1- شركة "نسمة" خ.إ – لوكسكو

شركة خفية الاسم منتصبة باللكسمبورغ

- **تاريخ الإنشاء** : 22 جويلية 2008
- **رأس مالها** : 8.062.000 أورو
- **أبرز الباعثين والمساهمين** : - شركة ميديا سات انفستمنت – ذات مسؤولية محدودة
  - شركة بريما ت ف – اس ب أ
  - شركة قروي وقروي لوكس – خفية الاسم
- **مقرها الاجتماعي** : 1 نهج قوايث – ل 1637 لوكسمبورغ
- **موضوعها** : تأمين عمليات الدعاية والإعلان والتسويق الفضائي في جميع وسائل الإعلام السمعية البصرية، بما في ذلك شبكة من المواقع، والمواد السمعية والبصرية المعروفة أو غير المعروفة حتى الآن، دراسات، إنتاج والمشاركة في إنتاج وحيازة وبيع وإيجار الأعمال السمعية والبصرية، والتسجيلات لجميع الصور و/ أو الصوت، والقصص والأفلام السمعية والبصرية المعروفة أو غير المعروفة حتى يومنا هذا.. الخ.
- **رئيس مجلس الإدارة** : السيد نبيل القروي
- **الرئيس المدير العام** :

2- شركة : نسمة أنترتايمنت" - شركة ذات مسؤولية محدودة

- **موضوعها الأساسي** : الإنتاج السمعي البصري
- **نظامها الجبائي** : مصدرة كليا (الفصل 10 من مجلة تشجيع الاستثمارات الصادرة بالقانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27.12.1993)
- **نظامها الضرفي** : غير مقيمة (الفصل 14 من مجلة تشجيع الاستثمارات)
- **أبرز المساهمين** : شركة "نسمة" خ إ لوكسكو
- **تاريخ الإنشاء** : 03 جويلية 2008
- **الوكيل** : السيد نبيل القروي
- **رأس مالها** : 19.797.100 دينار
- **المقرّ الاجتماعي** : 14، نهج 8006 – مونبليزير 1073 تونس

3- شركة "نسمة برودكاست" : شركة ذات مسؤولية محدودة – ومستغلّة للقناة الخاصّة "نسمة TV".

- **تاريخ الإنشاء** : 17 أوت 2009
- **المساهمون** : - شركة قروي ميديا كورب – شركة ذات مسؤولية محدودة
  - شركة ميديا سات انفستمنت – شركة ذات مسؤولية محدودة
  - شركة بريما ت ف – أس ب أ
  - السيد طارق بن عمّار
- **الموضوع الاجتماعي** : استغلال قناة تلفزية فضائيّة
- **رأس مالها** : مليون دينار
- **وكيلها وممثلها القانوني** : السيد نبيل القروي

الباب الثاني

مذكّرة توضيحيّة

2006 : "نسمة TV" هي في الأصل تسمية لقناة فضائية ذات توجه مغاربي مضمونا لكن استغلالها كان يخضع عند تأسيسها إلى شركة أجنبية.

في الفترة المتراوحة بين سنتي 2006 و2007 أنتجت الشركة المستغلّة للقناة عبر المناولة في تونس عدّة برامج كان أبرزها المنوعة العالمية "ستار أكاديمي 1 المغاربية" و"دار فاميليا".

من الناحية القانونية كانت الشركات المنتجة في تونس والشركات المناولة تقوم بعمليات تصديرية على معنى ما جاء به الفصلين 10 و21 من مجلة تشجيع الاستثمارات حسب النظام الاستثماري لهذه الشركات (مصدّرة كليّا أو جزئيا)

2007 : اقتصر البث على برامج مسجلة أو وثائقيّات أو أغاني مصوّرة أو أفلام قامت الشركة الأجنبية المستغلّة للقناة بالتكفل ببثها عبر قنوات بثّ خارجيّة.

2008 : بعد دراسة جدوى مستفيضة قرّر باعثو شركة نسمة خ إ لوكسكو :

1- شراء حقوق الاستغلال لقناة نسمة TV وأصبحت الشركة المستغلة للقناة هي شركة نسمة خ إ لوكسكو (الأجنبية كذلك).

2- إنشاء شركة إنتاج سمعي بصري في تونس مصدّرة كليا وغير مقيمة كان موضوعها الأساسي : الإنتاج السمعي البصري

3- إنتاج برامج ومنوعات ذات توجه مغاربي معدّة للتصدير خاصة لفائدة مجمع ميدياسات (صاحب القنوات الإيطالية : CANAL 5، PETE 4 و...) وشركة PRIMA TV، باعتبار أن مثل هذه البرامج يمكن أن تمثل ركيزة جذب إشهارية لعديد الشركات الأوروبية إذا استحوذت هذه البرامج على المشاهد المغاربي المقيم في أوروبا والذي يمثل كتلة استهلاكية هامة جدا خاصة في الفضاء الأوروبي.

4- إنتاج بعض البرامج الخاصة عوضا عن المناولة لفائدة قناة نسمة TV.

في هذا الإطار تجدر الإشارة أن اختيار تونس لتركيز هذه النواة الأولى لمدينة إنتاج إعلامي مستقبلية جاء بعد دراسة تبيّن من خلالها الامتيازات التفاضلية التي يمنحها المشرّع التونسي مما يستجيب لغاية أساسية للمستثمر الأجنبي وهي الضغط على تكاليف الإنتاج مع معطيات الأمن والاستقرار وضمان الاستثمارات الأجنبية وهو ما اعتبر عاملا أساسيا لتفضيل تونس عن مالطا وقبرص والمغرب رغم سلبيّة قلة وتواضع البنية التحتيّة للإنتاج التلفزي والإعلامي في بلادنا مقارنة ببلدان أخرى.

2009 : التحوّل

هو تحوّل بالفعل إذ وبإرادة سياسيّة تمّت دعوة الباعثين إلى "تونسة" قناة نسمة TV بمنحها ترخيصا يمكّن من جعل الشركة المستغلة لها تونسية عبر عقد اتفاقية بين الدولة التونسية وباعثي الشركة المستغلة وليس القناة (الموجودة أصلا وبنفس التسمية).

استجاب نفس الباعثون والمساهمون لهذه الدعوة وتمّ الإعلان رسميا عن ميلاد القناة الفضائية الخاصة الثانية في تونس NESSMA TV إذ أذن سيادة رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي في خطابه بمناسبة الذكرى 53 للاستقلال يوم 20 مارس 2009 ببداية بثّ قناة نسمة كفضائية تونسية خاصة تساهم في إثراء المشهد الإعلامي في تونس العهد الجديد ولبنية إعلامية في صرح بناء فضاء إعلامي مغاربي يقرّب بين شعوب مغربنا الكبير.

20 مارس 2009 : ما هي الوضعيّة القانونية في 20 مارس 2009 ؟

- شركة أجنبية مستغلة لقناة NESSMA TV : NESSMA S.A Luxco
- شركة إنتاج تلفزي مصدّرة كليّا وغير مقيمة : شركة نسمة انترتايمنت
- إمضاء اتفاقية بين الدولة التونسية ممثلة في وزارة الاتصالات والعلاقة مع مجلس النواب ومجلس المستشارين والممثل القانوني لشركة استغلال جديدة مازالت حينئذ قيد الإنشاء وهي شركة نسمة برودكاست.
- قرار سياسي لتونسة قناة نسمة TV

كانت أولوية الأولويّات هي تكريس وترجمة إذن سيادة الرئيس إلى واقع ملموس.
لذلك كان باعثو القناة والشركة المستغلة لها أمام إحدى هذه الاختيارات :

1) إعلان شاشة قناة نسمة في فترة بثّ تجريبي إلى حين إنشاء الشركة التونسية المستغلة لها وتمكينها من جميع أدوات الإنتاج الفعلي : تمّ التخلي النهائي عن هذه الفرضية لتعارضها مع ما أذن وأمر به سيادة رئيس الجمهورية.
2) مناولة إنتاج شبكات البرمجة لدى شركات إنتاج سمعي بصري محلية إلى حين : تمّ التخلّي النهائي عن هذه الفرضية لعدم واقعيتها نظرا لقلة الشركة من هذا النوع مما يجعلها غير قادرة البتة على الاستجابة للانتظارات الشركة المستغلة للقناة كما وكيفا مع الكلفة المرتفعة جدّا لهذا الحل حتى إن وجد.
3) الاعتماد على الجاهزيّة والإمكانيات الإنتاجية المحترمة لشركة نسمة انترتايمنت.

نال الاعتماد على هذا الحلّ موافقة الباعثين رغم ما ينطوي عليه من تنازلات من طرفهم لكن في هذا الإطار تبيّن للمستشارين أن هناك عوائق يمكن أن تعترض هذا الحلّ وهي :

1) على الصعيد القانوني : لا يمكن لشركة مصدّرة كليا وغير مقيمة أن تبيع إنتاجها و"تصدّره" إلى شركة مقيمة خاضعة للقانون العام، لذلك قرّر الباعثون أن يتمّ الإنتاج بدون مقابل إلى حين أن تتمكن شركة نسمة برودكاست من الإنتاج بنفسها.
2) التوقف ظرفيا عن تنفيذ المخطط المديري لانتاجات شركة نسمة انترتايمنت نظرا لعدم قدرتها على الإنتاج لقناة نسمة بالتوازي مع إنتاج ما هو مقرّر سلفا للقنوات الأجنبية.
3) تغيير النظام الاستثماري والصرفي لشركة نسمة انترتايمنت لتصبح شركة إنتاج تلفزي محلية ومقيمة خاضعة للقانون العام.

وتخضع هذه الفرضية لكلفة مالية وإجرائية لا تتماشى البتة مع أهداف المستثمرين وبرامجهم عند بعث هذه الشركة التي تم تأسيسها لتتواصل وتنمو باعتبارها نواة لمشروع مستقبلي أكبر وأضخم.

لذلك تقرّر، بعد تكوين شركة نسمة برودكاست تكريسا للاتفاق المبرم مع الدولة التونسية وقرار سيادة رئيس الجمهورية ما يلي :

1) تواصل قناة نسمة بثها استجابة وتلبية لإذن سيادة رئيس الجمهورية بالدرجة الأولى وتكون شبكتها غنية وتتناغم مع شعارها "تلفزة المغرب العربي الكبير".
2) الإسراع بإتمام الدراسات الخاصة بشركة نسمة برودكاست لتتمكن في أسرع وقت ممكن من تلبية احتياجاتها الإنتاجية.

وفي هذا الصدد سنقوم في الأيام القليلة القادمة بإيداع ملف يحتوي على جميع الاستثمارات المزمع إنجازها في أوقات قياسيّة إلى اللجنة العليا للاستثمارات وذلك بغية الحصول على الامتيازات الاستثنائية المنصوص عليها بالفصلين 52 و52 مكرّر من مجلة تشجيع الاستثمارات.

3) بالتوازي مع ذلك تمّت جميع الدراسات للبدء في إنجاز البنية التحتيّة لشركة نسمة برودكاست وقد تمّ تقدير الآجال القياسيّة اللازمة لنهاية الأشغال 6 إلى 8 أشهر.

4) من الناحية القانونية : تبقى شركة نسمة خ إ لوكسكو الشركة المستغلة لقناة نسمة TV في هذه الفترة الانتقالية تناغما مع القوانين والتراتيب المعمول بها واحتراما لدولة القانون والمؤسسات.

5) قرّر المستثمرون التكفل بتكاليف الإنتاج لهذه الفترة الانتقالية على حسابهم الخاص ونسب أرباحهم المستقبلية المتوقعة للأعوام القادمة.

وبذلك نكون قد وفّقنا إلى احترام جميع التزاماتنا في كنف الاستجابة للقرار السياسي السّامي لسيادة رئيس الجمهورية ورعايته الموصولة لنا وفي كنف احترام القوانين والمضي قدما في إنجازاتنا واستثماراتنا لعلنا نساهم ولو بالنزر القليل للنهوض بثقافتنا واقتصادنا.

الجمهوريـــة التونسيـة
رئاسة الجمهوريـــة
الكتابة العامة

قرطاج في 20 أوت 2010

من الكاتب العام لرئاسة الجمهورية

إلى

السيد وزير العدل وحقوق الإنسان

الموضوع : حول عريضة السيد نبيل القروي ممثل شركة القروي والقروي العالمية KKI وقناة نسمة.

أتشرّف بموافاتكم، رفقة هذا، بنسخة من عريضة السيد نبيل القروي في خصوص الحكم الابتدائي الصادر يوم 12 جوان 2010 عن المحكمة الابتدائية بتونس في القضية عدد 25490 (نسخة من الحكم مصاحبة).

وبإذن من سيادة رئيس الجمهورية يتعيّن اتّخاذ كلّ الإجراءات اللازمة لإعلامنا قبل إجراء أي عقلة على مكاسب المدعى عليهما في هذه القضية.

كما أذن سيادة الرئيس بمتابعة هذه القضية وإعلامنا بمستجدّاتها في الإبان قبل اتّخاذ أي قرار في خصوصها.

ومن جهة أخرى رفع السيد نبيل القروي ضدّ المسمّى سامي الشاوش دعوى في التحيّل تصلكم نسخة منها رفقة هذا.

وقد أمر كذلك سيادة الرئيس بمتابعة هذه القضية وإعلامنا بكلّ مستجدّاتها في الإبّان.

لذا الرّجاء التفضل باتّخاذ كلّ ما ترونه صالحا لتنفيذ هذه التعليمات السامية.

والسلام.

nessma

Karoui&Karoui
World

تونس في 18 أوت 2010

إلى السيـــد الكاتب العام لرئـــاسة الجمهوريـــــــة

الموضـــوع : تظلم.

المرفقات : - نسخة من الحكم عدد 25490 بتاريخ 2010/06/12.
- نسخة من عريضة الدعوى المتعلقة بالقضية عدد 25490.

سيدي،

تقدم لنا شخص تونسي مقيم بكندا يدعى سامي الشاوش ادعى أنه حامل لعدة شهادات جامعية عليا وأنه اشتغل بمؤسسات كبرى بأوروبا وكندا وأن له شركة هامة بكندا مختصة في الاستشارات المالية وفي إيجاد مصادر التمويل وفي ربط الصلة مع كبار شركات القرض مؤكدا أن لشركته تلك شبكة علاقات بأوروبا وباقي بلدان العالم مكنتها من التدخل وربط الصلة وإيجاد المستثمرين ورؤوس الأموال والقروض لعدة مشاريع كبرى بأوروبا وكندا وغيرها كللت بالنجاح.

على هذا الأساس أبرمت مع ذلك الشخص مشروع عقد أعده بنفسه وبصفته رئيس شركة "اس بي سي للاستشارات" تضمنت تقديم تلك الشركة للنصائح والاستشارات المالية والإستراتيجية والمساعدة على بعث قطب إعلامي مغاربي مقابل مكافأة شهرية بمبلغ 7.500 دولار كما تضمنت أيضا مكافأة بقيمة 5 بالمائة من القيمة الإجمالية للاستثمار إن توفقت شركته في إيجاد مصدر تمويل لنا لدى إحدى المؤسسات المالية الكبرى بكندا وأوروبا كالوكالة الكندية للتنمية الدولية والهيئة المالية الدولية والبنك الأوروبي الاستثماري وغيرها من مؤسسات التمويل.

بعد إمضاء تلك الاتفاقية صار السيد سامي الشاوش على صلة دائمة بنا نستشيره في المجال المالي والاستثماري ويحضر الاجتماعات والمقابلات التي كانت تعقد في إطار مشروعنا لبعث قطب إعلامي مغاربي ويتقاضى مقابل ذلك مكافأته الشهرية كما تم تحديدها من قبله وقدرها 7.500 دولار.

الجمهورية التونسية
_
وزارة الاتصـــــال
(ع.ش.م)
_
الـــــوزير

تونس في 10 أفريل 2010

من وزير الاتصال
إلى
السيد نبيل القروي
الرئيس المدير العام لقناة "نسمة"

الموضوع : حول بث الحوارات .

و بعد،

بعد الاطلاع على اتفاقية الترخيص الممضاة مع قناتكم وخاصة الفصل 8 منها وعلى كراس الشروط الملحق بها وخاصة الفصل 5 منه ، نلفت انتباهكم إلى انه لا يمكن لقناتكم إنتاج أو بث البرامج الإخبارية ذات الطابع السياسي وان ذلك يشمل **الحوارات** وغيرها .

والسلام.

عن وزير الاتصال
المكلف بمهمة
عادل الشاوش هلال

إلا أننا تفطنا في شهر جويلية 2008 أنه لا وجود لشركة كبرى بكندا تدعى "اس بي سي للاستشارات" تشغل مختصين ومهندسين ولا وجود لأي مقر لتلك الشركة الوهمية التي لا تعدو موقع بالانترنات وأنه ليس للسيد سامي الشاوش أي علاقات واتصالات مع مؤسسات التمويل والقرض وأن كل ما أورده كان مجرد ادعاءات وهمية هدف من خلالها إلى التحايل لابتزاز الأموال مما اضطرنا الى قطع التعامل معه.

لكن ما راعنا بعد ذلك إلا أن المدعو سامي الشاوش تولى باسم وفي حق تلك الشركة الوهمية القيام برفع دعوى لدى المحكمة الابتدائية بتونس جاء فيها أن لتلك الشركة الوهمية وممثلها المتحايل علاقة صلة وطيدة بالسيد طارق بن عمار وأنه أقنعه بالاستثمار في قناة "نسمة" بل وأضاف أنه هو الذي اقترح على السيد طارق بن عمار مشاركة شركة "ميديا سات" التابعة للسيد برلسكوني في ذلك المشروع وأنه هو الذي أقنع الأخيرة في الذكر للعلاقة الوطيدة التي تجمعه بها بالاستثمار والسيد طارق بن عمار في قناة "نسمة" وطلب الحكم بإلزامنا بأداء نسبة 5 بالمائة من مجموع استثمار السيد طارق بن عمار وشركة "ميديا سات" في قناة "نسمة".

ورغما عن كون أن هذه الرواية لا أصل لها وأن الدعوى مجردة باعتبار أن كل ما قدمه المدعو سامي الشاوش لا يعدو مراسلات تلقاها بصفته مستشار لدينا يتقاضى أجرا شهريا عن عمله ذلك ومشروع عقد غير ممضى ووثائق غير قانونية فإن المحكمة الابتدائية بتونس قضت بموجب حكمها عدد 25490 بتاريخ 12 جوان 2010 بإلزامنا بأن نؤدي لتلك الشركة الوهمية مبلغ 835.000 دولار أمريكي لقاء مكافأة الأتعاب مع الفوائض معتبرة أن المدعو سامي الشاوش هو الذي ربط الصلة بيننا والسيد طارق بن عمار (شركة "كوينت كوم") وبين السيد طارق بن عمار وشركة "ميديا سات" وأقنع هذه الأخيرة والسيد طارق بن عمار بالاستثمار في قناة "نسمة" على الرغم من كون أن كل تلك الادعاءات مجردة ووهمية ومخالفة للواقع ولا يوجد بالملف ما يثبتها.

وقد طعنا بالاستئناف في ذلك الحكم ورسم استئنافنا لدى محكمة الاستئناف بتونس تحت عدد 2010/12763/4 جلسة يوم 2010/11/13.

سيدي،

كلنا أمل في رفع هذه المظلمة ووضع حد لعملية التحيل على القضاء والقانون التي سقطنا ضحيتها إذ استغل المدعو سامي الشاوش حضوره معنا بصفته مستشار يتقاضى أجرا للاستيلاء على المراسلات التي كانت ترد عليه بصفته تلك في إطار تطوير قناة "نسمة" ونسب لنفسه ما لا أصل له حتى يستولى على مبلغ يناهز المليون دولار.

تفضلوا سيـــدي، بقبول أسمـى عبـارات التقديـر والامتنـــان.

محترمكم

السيد نبيـــل القـــروي

في حق شركة "قروي ورلد" وقناة "نسمة"

الجمهورية التونسية
---*---
اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق
حول الرشوة والفساد
ن - ب

تونس في 24 مارس 2011

من رئيس اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق

حول الرشوة و الفساد

إلى السيد

المدير العام لقناة نسمة TV

الموضوع: حول الإتفاقية بين مؤسستكم والدولة التونسية.

أما بعد،

يشرفني أن التمس من جنابكم موافاة اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد بنسخة من الإتفاقية المبرمة بين مؤسستكم والدولة التونسية وإيضاحات حول الإمتيازات التي قد تكون تمتعت بها مؤسستكم عملا بالإتفاقية المذكورة.

و السلام

مكتب الضبط للّجان الوطنية
25 مارس 2011
0621
الصادر

الجمهورية التونسية
---**---
اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق
حول الفساد والرشوة
ن.ب

تـــونس فـــي

من رئيس اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق

حول الرشوة والفساد

إلـــى

السيد الوزيـــــر الأوّل

المـــوضوع / : حول إعفاءات ممنوحة لقنوات.

وبعد،

لقد أفضت الإستقصاءات التي قامت بها اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول مسائل الرشوة والفساد إلى إعفاءات لفائدة كل من قناة حنبعل وقناة نسمة للبث التلفزي منحته وزارة الإتصال بمقتضى بند تعاقدي ضمن الإتفاقية المبرمة بين الدولة والقناتين التلفزتين المذكورتين.

والجدير بالملاحظة أن الأتاوة منصوص عليها بالفصل 24 من مجلة الإتصالات المؤرخة في 15 جانفي 2001 على أن تتم المصادقة بأمر على الإتفاقية المذكورة طبقا للفصل 19 من نفس المجلة.

وفضلا عن أن أحكام المجلة لا تخول الإعفاء من الأتاوة عملا بمبدأ أساسي في القانون الجبائي يفيد أن " **لا إعفاء إلا بنص صريح** " فإنه لم يتوفر للجنة أوامر المصادقة على الإتفاقيتين المذكورتين .

— un an au plus tard à compter de la date de leur élection en ce qui concerne les députés qui seront élus à l'occasion ou au cours des prochaines législatures.

Article 8 (nouveau). — Lorsqu'un bénéficiaire du présent décret-loi peut prétendre, à quelque titre que ce soit, à une pension servie par la Caisse Nationale des Retraites ou par tout autre organisme de retraite public ou privé, il peut lors de son affiliation ou lors de l'entrée en jouissance opter soit pour le régime de pension prévue par le présent décret-loi soit pour le régime dont il serait déjà bénéficiaire.

Toutefois les retenues de cotisation pour pension effectuées au titre du régime pour lequel l'intéressé n'a pas opté doivent être remboursées à l'ancien affilié.

La présent loi sera publiée au Journal Officiel de la République Tunisienne et exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Skanès, le 3 août 1977

Le Président de la République Tunisienne
Habib BOURGUIBA

Loi N° 77-58 du 3 août 1977 portant approbation du Code des Télécommunications (1).

Au nom du Peuple,

Nous **Habib Bourguiba**, Président de la République Tunisienne,

L'Assemblée Nationale ayant adopté,

Promulguons la loi dont la teneur suit :

Article Unique. — Le Code des Télécommunications annexé à la présente loi est approuvé.

La Présente loi sera publiée au Journal Officiel de la République Tunisienne et exécuté comme loi de l'Etat.

Fait à Skanès le 3 août 1977

Le Président de la République Tunisienne
Habib BOURGUIBA

---

(1) Travaux préparatoires :
Discussion et adoption par l'Assemblée Nationale dans sa séance du 29 juillet 1977.

ANNEXE

CODE RELATIF AUX TELECOMMUNICATIONS

CHAPITRE PREMIER

DISPOSITIONS GENERALES

Article Premier. — L'établissement et l'exploitation de tout moyen de Télécommunications tant public que privé sur l'ensemble du territoire de la République Tunisienne, sont régis par les dispositions du présent code.

Art. 2. — Au sens du présent code, on entend par :

— **Télécommunications**, toute transmission, émission ou réception de signes, signaux, écrits, images, sons ou renseignements de toute nature par fil, radioélectricité, optique ou autres systèmes électromagnétiques;

— **Radiocommunication**, télécommunication réalisée à l'aide d'ondes radioélectriques;

— **Ondes radioélectriques ou hertziennes**; les ondes électromagnétiques dont la fréquence est inférieure à 3.000 Wigahertz se propageant dans l'espace sans guide artificiel;

— **Moyen** (de télécommunication, de radiocommunication), tout appareillage, matériel et autre procédés pouvant servir à l'établissement d'une liaison (de télécommunication, de radiocommunication);

— **Station radioélectrique** : un ou plusieurs émetteurs ou récepteurs autres que ceux destinés à la radiodiffusion ou un ensemble d'émetteurs et de récepteurs, y compris leurs accessoires nécessaires pour assurer un service de radiocommunication;

— **Station fixe** : toute station installée à titre permanent en un point fixe, immobile et déterminé;

— **Station mobile** : toute station destinée à être transportée d'un point à un autre et à être utilisée pendant qu'elle est en mouvement ou pendant des haltes en des points non déterminés;

— **Station portable** : toute station conçue de manière à pouvoir être déplacée d'un lieu à un autre et d'être utilisée qu'en des points déterminés.

CHAPITRE II

Dispositions communes à tous les moyens de télécommunication

Section 1. — **Du monopole**

Art. 3. — Sous réserve des dispositions du présent code et notamment celle des articles 4 et 5, il est institué au profit de l'Etat un monopole général en matière de télécommunications.

Ce monopole est exercé par le Ministre des Transports et des Communications.

Art. 4. — Aucun moyen de télécommunication ne peut être établi ou utilisé sur le territoire de la République Tunisienne que par le Ministre des Transports et des Communications ou avec son autorisation, même quand cet établissement ou cette utilisation sont imposés par l'autorité publique pour l'exploitation d'une entreprise quelconque.

Toutefois les Ministres de l'Intérieur et de la Défense Nationale et le Département chargé de l'Information peuvent établir et utiliser des stations de télécommunications, sous réserve d'en aviser aussitôt que possible le Ministre des Transports et des Communications et ce pour la coordination sur le plan des fréquences.

Art. 5. — Tous les moyens de Télécommunication sont exploités par le Ministre des Transports et des Communications ou relèvent de son autorité, à l'exception de ceux exploités avec autorisation du Ministère des Transports et des Communications, par les autres Départements, par certains établissements publics ou par les collectivités publiques locales.

Art. 6. — Le Ministres des Transports et des Communications notifiera en temps opportun à l'Union Internationale des Télécommunications (U.I.T.) tou-

اتفـاقـيـة متعلقة بأحد

tes les fréquences exploitées en Tunisie et dont la notification est jugée nécessaire.

Section 2. — **Des autorisations requises**

Art. 7. — Conformément aux dispositions de l'article 4 de présent code, nul ne peut établir ou exploiter un moyen de télécommunication quelconque sur le territoire de la République Tunisienne sans avoir obtenu au préalable les autorisations prévues dans la présente section, à l'exception des Ministres de l'Intérieur, de la Défense Nationale et du Département chargé de l'Information.

Toutefois, il peut être dérogé aux dispositions de l'alinéa précédent par arrêté pris par le Ministre des Transports et des Communications sur avis du Comité de Coordination prévu à l'article 9 du présent code, pour certaines personnes physiques ou morales ou pour certains types d'appareils.

Art. 8. — Sont soumises à l'autorisation :

— l'admission sur le territoire national de tout matériel de télécommunication;

— l'installation des stations de télécommunications de toute nature;

— l'exploitation à titre permanent ou provisoire d'une station de télécommunication;

— la manipulation de stations ou éléments de stations de télécommunications.

Font en outre l'objet d'autorisation, tout transfert de station d'un lieu à un aure, toute modification apportée à l'un des éléments d'une station et toute réforme de matériel de télécommunications.

Art. 9. — Le Ministre des Transports et des Communications délivre les autorisations requises après avis d'un Comité de Coordination dont les attributions, la composition et le fonctionnement seront fixés par décret.

Art. 10. — Nul ne peut se prévaloir du droit de bénéficier de l'une des autorisations prévues dans la présente section.

Art. 11. — Les autorisations prévues dans la présente section sont octroyées à titre personnel, précaire et révocable et peuvent être retirées à tout moment sans aucune justification, ni indemnité. Elles sont réputées périmées si elles ne sont pas suivies d'un commencement d'exécution dans les délais fixés.

Art. 12. — Un décret fixera les conditions et les modalités de délivrance des autorisations prévues par la présente section.

Section 3. — **Du contrôle des stations**

Art. 13. — Tous les moyens de télécommunication. tant publics que privés installés ou exploités sur le territoire de la République Tunisienne sont soumis au contrôle permanent de l'Etat.

Les Ministres dc l'Intérieur et de la Défense Nationale procèdent, chacun en ce qui le concerne, au contrôle de la teneur des émissions et à la recherche des stations clandestines.

Le contrôle des conditions techniques d'installation et d'exploitation est exercé par le Ministère des Transports et des Communications. En ce qui concerne les Ministères de l'Intérieur et de la Défense Nationale, ledit contrôle s'effectuera à distance.

Le Département chargé de l'Information sera chargé en collaboration avec le Ministère des Transports et des Communications de la protection des réceptions de radiodiffusion et de télévision contre les troubles des émissions parasites.

Art. 14. — Le contrôle technique prévu au dernier paragraphe de l article 13 du présent code comporte :

— le contrôle préalable des caractéristiques techniques du matériel dont l'utilisation est envisagée;

— le contrôle préalable des conditions d'installation des stations;

— le contrôle périodique de vérification des stations et de leurs éléments.

Art. 15. — Les fabricants, constructeurs, importateurs, commerçants et tous autres détenteurs d'appareillage de télécommunications sont tenus :

— de déposer une demande d'homologation auprès du Ministre des Transports et des Communications avant l'importation ou la fabrication de tout équipement;

— de faire parvenir périodiquement aux Ministres de l'Intérieur et des Transports et des Communications, les états détaillés du matériel en leur possession;

— d'informer lesdits Ministres de toute cession de matériel qu'ils auraient effectuée;

— d ouvrir des registres sur lesquels sont obligatoirement inscrits tous les mouvements d'entrée et de sortie de matériel;

— de présenter lesdits registres à toute réquisition.

Art. 16. — Les fonctionnaires et agents de l'Administration assermentés peuvent, pour les besoins du contrôle prévu à l'article 13 du présent code, accéder à toute station de télécommunications et procéder à toute perquisition et ce, de jour comme de nuit et sans aucune autorisation.

Les exploitants sont tenus de se prêter à toutes les investigations nécessitées par ledit contrôle.

Art. 17. — Sont interdites toutes émissions dont la réception ou le contrôle s'avèrent difficiles.

Art. 18. — Un décret fixera les modalités d'exercice du contrôle institué par le présent chapitre.

Section 4. — **Des droits et redevances**

Art. 19. — Les demandes d'admission d'appareillage de télécommunication, d'installation de stations ou d'exploitation sont soumises à un droit de timbre pour formalités administratives et constitution de dossier.

Art. 20. — Les stations de télécommunications de toute nature sont soumises à une redevance dite « Redevance d'Usage et de Contrôle ». Elle est dûe en contre-partie de l'octroi de l'autorisation d'exploiter et des frais nécessités par les contrôles périodiques de vérifications prévus par le présent code.

La redevance d'usage et de contrôle est payable annuellement, par avance et en une seule fois.

Elle court dès l'achèvement de l'installation de la station, qu'il ait été fait usage ou non de celle-ci et que les contrôles aient ou non eu lieu.

Art. 21. — Le paiement de la redevance annuelle d'usage et de contrôle ne fait pas obstacle à ce que le Ministère des Transports et des Communications procède au recouvrement des frais des contrôles autres que les contrôles périodiques de vérification, et qui sont effectués à la demande de l'exploitant, tels que les contrôles d'installation ou de modification d'une station ou ceux de la réforme ou la destruction d'un appareillage quelconque de télécommunications.

Art. 22. — Le défaut de paiement de la redevance d'usage et de contrôle dans le délai de deux mois à compter de la date de son exigibilité donne lieu à une pénalité.

Art. 23. — Le recouvrement de la redevance d'usage et de contrôle ainsi que les frais prévus par l'article 21 du présent code est assuré par le Ministre des Transports et des Communications, lequel dresse les rôles des redevables et les rend exécutoires.

Le recouvrement de la redevance d'usage et de contrôle, des pénalités encourues et des frais qui peuvent être exigibles en application de la présente section, est poursuivi par voie d'états de liquidation décernés comme en matière d'impôts directs et exécutoires par provision et nonobstant opposition.

Art. 24. — La prescription de la redevance d'usage et de contrôle des pénalités y afférentes et des frais de contrôles supplémentaires est acquise au profit des redevables après cinq ans de leur exigibilité ou du dernier acte de poursuite.

Art. 5. — Les représentations diplomatiques et consulaires accréditées en Tunisie peuvent être, sur leur demande, exonérées en tout ou en partie des droits et redevances institués par le présent code, à la condition expresse que leurs pays fassent bénéficier les représentations tunisiennes d'un traitement réciproque.

Art. 26. — Sont exonérés d'office de droits et redevances prévus par le présent code, les départements ministériels et établissements publics et collectivités publiques locales, lorsque l'utilisation et l'exploitation des moyens de télécommunication dont ils disposent répondent à des besoins impérieux de service public, de sécurité ou de Défense Nationale.

Art. 27. — Des exonérations, autres que celles expressément prévues par le présent code ou par les textes pris pour son application, peuvent être consenties, pour certaines personnes physiques ou morales ou pour certains appareils, par arrêté conjoint pris par les Ministres des Finances et des Transports et des Communications après avis du Comité de Coordination prévu à l'article 9 du présent code. Ces exonérations peuvent porter sur tout ou partie du montant des droits, redevances et frais prévus par la présente section.

Art. 28. — Un décret d'application fixera les montants du droit de timbre, de la redevance d'usage et de contrôle, le montant forfaitaire dû pour chaque contrôle supplémentaire ainsi que celui des pénalités.

Section V. — Dispositions diverses

Art. 29. — Sans préjudice des restrictions qui peuvent être édictées par les textes pris pour l'application du présent code concernant l'installation et l'exploitation de stations de radiocommunications à bord d'aéronefs ou de navires naviguant dans l'espace aérien ou les eaux territoriales de la République Tunisienne, les aéronefs et navires étrangers ne sont autorisés à se servir de leurs stations de radiocommunications que pour les besoins exclusifs de la navigation ou ceux de l'exploitation desdits aéronefs ou navires et ce, seulement lorsqu'ils n'auront aucune autre possibilité de communications avec la terre.

En tout état de cause, ils sont tenus de se conformer strictement aux ordres de silence qui pourraient leur être transmis par les autorités civiles et militaires Tunisiennes.

Toute contravention aux dispositions du présent article entrainera, outre les pénalités prévues par le présent code, la fermeture de la station et l'apposition de scellés et ce, jusqu'à ce que l'aéronef ou le navire contrevenant ait quitté l'espace aérien ou les eaux territoriales de la Républiques Tunisienne.

(à suivre)

Loi N° 77-59 du 3 août 1977, modifiant la loi N° 76-116 du 31 décembre 1976, fixant le budget du capital pour la gestion 1977 (1).

Au nom du Peuple,

Nous, **Habib Bourguiba**, Président de la République Tunisienne.

L'Assemblée Nationale ayant adopté,

Promulguons la loi dont la teneur suit :

Article Unique. — Les articles 2 et 3 de la loi n° 76-116 du 31 décembre 1976 fixant le budget de capital pour la gestion 1977 sont abrogés et remplacés par les dispositions suivantes :

Art. 2. (nouveau). — Les voies et moyens applicables aux dépenses en capital du budget de l'Etat et des services de l'Etat dotés d'un budget annexe sont fixés à 325.000.000 dinars conformément au tableau « B » annexé à la présente loi.

Art. 3. (nouveau). — Le montant maximum des crédits d'engagement et de paiement afférents aux dépenses en capital du budget de l'Etat et des services de l'Etat dotés d'un budget annexe est fixé pour la gestion 1977 à :

— Crédits d'engagement : 416.000.000

— Crédits de paiement : 325.000.000

Ces crédits sont répartis par partie et par chapitre conformément au tableau « C » annexé à la présente loi.

La présente loi sera publiée au Journal Officiel de la République Tunisienne et exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Skanès le 3 août 1977

Le Président de la République Tunisienne
Habib BOURGUIBA

(1) Travaux préparatoires : Discussion et adoption par l'Assemblée Nationale dans sa séance du 29 juillet 1977.

2001 → 24

de l'article 510 et des articles 511 et 514 du code de commerce, et remplacées par les dispositions suivantes:

Art. 448. - (paragraphe premier nouveau)

Tout commerçant qui cesse ses paiements est tenu d'en faire la déclaration au greffe du tribunal compétent dans le délai d'un mois qui suit la cessation des paiements.

Art. 453. - (paragraphe troisième nouveau)

Le syndic de la faillite procède à la publicité par l'insertion d'un extrait du jugement dans le Journal Officiel de la République Tunisienne et dans l'un des journaux quotidiens, il en est fait mention au registre de commerce; le tribunal peut autoriser la publication du jugement dans un journal paraissant à l'étranger; dans la quinzaine de son prononcé, le jugement est mentionné sur les titres fonciers relatifs aux immeubles appartenant au débiteur sur production d'un extrait de ce jugement.

Art. 461. - (paragraphe deuxième nouveau)

Toutefois les porteurs d'obligations avec primes de remboursement viennent à contribution non seulement pour le prix d'émission, mais encore pour la fraction de la prime que le temps écoulé leur a fait acquérir.

Art. 510. - (paragraphe troisième nouveau)

Pour le surplus, ne sont pas comptées pour former la majorité, les créances du conjoint du débiteur, ni celles de ses ascendants et descendants en ligne directe à l'infini ni celles de ses collatéraux, ses parents et celles de ses alliés ou des alliés de son conjoint jusqu'au quatrième degré inclusivement.

Art. 511. - (nouveau)

Les créanciers hypothécaires ou bénéficiaires d'une sûreté peuvent concourir à former la majorité à condition qu'ils renoncent à leur sûreté, leur renonciation peut ne porter que sur une partie de la créance et de ses accessoires, pourvu que la somme pour laquelle elle a lieu, soit déterminée et ne soit pas inférieure au tiers du montant total de la créance.

Cependant, la participation au vote sans déclaration de renonciation partielle emporte de plein droit renonciation à la sûreté pour la créance entière; le tribunal tient compte, dans le jugement d'homologation du concordat de l'augmentation de l'actif du débiteur résultant du vote émis de la manière sus-indiquée.

Les effets d'une renonciation, même partielle, à l'une des sûretés cessent de plein droit lorsque le concordat n'aura pas lieu, sera annulé ou résolu.

Art. 514. - (nouveau)

Lorsque la valeur des obligations dépasse 20 % de l'ensemble des dettes qui sont à la charge de la société, le concordat n'est accordé que s'il est approuvé par l'assemblée générale des obligataires conformément aux conditions de quorum et de majorité fixées au chapitre des sociétés anonymes.

Lorsque la valeur des obligations est inférieure ou égale à 20 % de la totalité des dettes qui sont à la charge de la société, chaque obligataire est traité comme un créancier à part, et intervient individuellement dans la procédure du concordat.

Art. 2. - Sont abrogées les dispositions des articles 413 à 445 et le paragraphe dernier de l'article 448 du code de commerce.

La présente loi sera publiée au Journal Officiel de la République Tunisienne et exécutée comme loi de l'Etat.

Tunis le 17 avril 1995.

Zine El Abidine Ben Ali

Loi n° 95-36 du 17 avril 1995, portant création de l'office national des télécommunications

Au nom du peuple,

La Chambre des Députés ayant adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article premier. - Il est créé un établissement public à caractère industriel et commercial doté de la personnalité civile et de l'autonomie financière dénommé "Office National de Télécommunications" et identifié par son nom commercial "Tunisie Télécom".

L'office est régi par la législation commerciale dans la mesure où il n'y est pas dérogé par la présente loi.

L'office est placé sous la tutelle du ministère des communications, son siège est fixé à Tunis.

Art. 2. - L'office national des télécommunications a pour mission d'assurer les activités relatives au domaine des télécommunications conformément à la législation et la réglementation en vigueur.

A cet effet, il est notamment chargé de :

- L'installation, le développement, l'entretien et l'exploitation des réseaux publics de télécommunications et en particulier les réseaux de téléphone, de transmission de données et de télex ;

- La prestation des services fournis par les réseaux publics de télécommunications ;

- La promotion des nouveaux services de télécommunications à travers l'installation des équipements nécessaires et l'adaptation au développement technologique en ce domaine ;

- La contribution au développement des études et recherches scientifiques liées au secteur des télécommunications et aux domaines techniques y rattachés;

- La participation à l'effort national d'enseignement supérieur aux niveaux du secteur des télécommunications et des domaines techniques y rattachés;

- L'application des conventions et des traités de l'Union Internationale des Télécommunications et des organisations internationales et régionales spécialisées dans le domaine des télécommunications et qui sont ratifiés par l'Etat Tunisien;

- La promotion de la coopération avec les institutions techniques étrangères et les organisations techniques internationales et régionales spécialisées dans le domaine des télécommunications.

Art. 3. - Un cahier des charges approuvé par décret fixera les obligations de l'office envers les abonnés, le cadre général d'exploitation des réseaux de télécommunications et les conditions de prestation des services et d'amélioration de la qualité.

Sous réserve des droits acquis des contractants, les relations contractuelles de l'office avec les abonnés aux réseaux de télécommunications sont régies par les dispositions du code des obligations et des contrats et dont l'application s'étend aux abonnements et conventions conclus par le ministère des communications avant la promulgation de la présente loi.

Art. 4. - L'office bénéficie des privilèges de l'Etat relatifs aux droits de servitude nécessaires à l'établissement et l'entretien des câbles et des installations de télécommunications conformément à la législation en vigueur.

Art. 5. - L'office peut acquérir à l'amiable les terrains et les immeubles nécessaires à la réalisation de sa mission prévue à l'article 2 de la présente loi.

---

(1) Travaux préparatoires :

Discussion et adoption par la chambre des députés dans sa séance du 11 avril 1995.

L'office peut également bénéficier de l'expropriation conformément aux dispositions législatives et réglementaires en vigueur, par l'intermédiaire de l'Etat qui lui cédera l'immeuble exproprié.

Art. 6. - L'office continue d'exercer les activités de télécommunications relevant de ses attributions, telles que prévues à l'article 2 ci-dessus, selon la législation et la réglementation ainsi que les instructions et les décisions internes en vigueur avant la promulgation de la présente loi tant qu'elles ne seront pas abrogées.

Art. 7. - Les tarifs appliqués aux services fournis par les réseaux publics prévus à l'article 2 de la présente loi sont fixés par arrêté du Ministre chargé des communications en coordination avec les parties concernées.

Art. 8. - La gestion du spectre de fréquences radioélectriques est confiée au ministère des communications conformément à la législation en vigueur.

Art. 9. - Sont transférés en pleine propriété à l'office national des télécommunications les biens meubles et immeubles et les équipements nécessaires à la réalisation de sa mission et dont l'Etat détient la propriété avant la promulgation de la présente loi.

Les procédures et conditions de ce transfert sont fixées par arrêté conjoint des ministres des domaines de l'Etat et des affaires foncières et des communications. Une commission sera instituée, entre les deux ministères indiqués au présent article, pour arrêter la liste des meubles, immeubles et équipements transférés.

Les biens immobiliers transférés à l'office national des télécommunications ne peuvent être cédés par ce dernier qu'après accord du ministre des domaines de l'Etat et des affaires foncières.

Art. 10. - Il est institué au profit du budget annexe des communications une redevance sur les télécommunications fixée à 15 % du chiffre d'affaires de l'office national des télécommunications .

Cette redevance est considérée comme une charge déductible de l'assiette de l'impôt sur les sociétés.

Cette redevance est payable au courant de la première quinzaine du mois qui suit chaque trimestre civil directement auprès de l'agent comptable central des communications.

Art. 11. - La redevance instituée par l'article 10 de la présente loi est soumise en ce qui concerne la perception, le contrôle, les sanctions, la constatation des contraventions et le contentieux aux mêmes procédures appliquées à la taxe sur la valeur ajoutée.

Art. 12. - L'organisation administrative et financière de l'office national des télécommunications, ainsi que les modalités de son fonctionnement, sont fixées par décret.

Art. 13. - Le personnel du ministère des communications, opérant dans le domaine des télécommunications, sera intégré au sein de l'office national des télécommunications.

Art. 14. - En cas de dissolution de l'office national des télécommunications, son patrimoine fera retour à l'Etat qui exécutera les engagements contractés par l'office.

Art. 15.- L'office s'engage à exécuter les obligations de l'Etat résultant des contrats et des abonnements conclus par le ministère des communications avant la promulgation de la présente loi et relatifs aux services de télécommunications.

La présente loi sera publiée au Journal Officiel de la République Tunisienne et exécutée comme loi de l'Etat.

Tunis, le 17 avril 1995.

Zine El Abidine Ben Ali

Loi n° 95-37 du 24 avril 1995, portant prorogation de l'effet des dispositions transitoires légales afférentes à la mise à jour des titres fonciers.

Au nom du peuple,

La Chambre des Députés ayant adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article unique. - Sont prorogés pour une nouvelle période de trois ans, les délais prévus par les dispositions transitoires afférentes à la mise à jour des titres fonciers, cités aux articles 1 et 13 de la loi n° 92-39 du 27 avril 1992 portant mise à jour et dégel des titres fonciers, à l'article 2 de la loi n° 92-46 du 4 mai 1992 modifiant et complétant certains articles du code des droits réels, à l'article 2 de la loi n° 92-47 du 4 mai 1992 modifiant l'article 581 du code des obligations et des contrats, et à l'article 2 de la loi n° 92-48 du 4 mai 1992 modifiant l'article 204 du code du statut personnel.

La présente loi sera publiée au Journal Officiel de la République Tunisienne et exécutée comme loi de l'Etat.

Tunis, le 24 avril 1995.

Zine El Abidine Ben Ali

---

(1) Travaux préparatoires :

Discussion et adoption par la chambre des députés dans sa séance du 18 avril 1995.

- les montants provenant de la cession des participations imputées sur les ressources du fonds.

- toutes autres ressources qui lui seront affectées conformément à la législation en vigueur.

Création d'un fonds de développement des autoroutes

ARTICLE 16 :

Il est ouvert dans les écritures du Trésorier Général de Tunisie un compte spécial du trésor intitulé " Fonds de développement des autoroutes ".

Ce fonds finance les dépenses relatives à la réalisation des projets autoroutiers.

Le Ministre chargé de l'Equipement est l'ordonnateur de ce fonds .

Les dépenses de ce fonds ont un caractère évaluatif.

ARTICLE 17 :

Le Fonds de développement des autoroutes est financé par les ressources provenant des opérations de privatisation revenant à l'Etat.

Création d'un fonds de péréquation des changes

ARTICLE 18 :

Il est crée un fonds intitulé "Fonds de Péréquation des changes" destiné à couvrir les pertes découlant de la variation du taux de change subies par les banques et les établissements financiers à l'occasion du remboursement de leurs emprunts extérieurs.

Le fonds est alimenté par :

- les contributions des banques et des établissements financiers bénéficiant de ses interventions;

- les ressources provenant des bénéfices de change découlant du remboursement des emprunts extérieurs bénéficiant de la garantie du Fonds;

- les commissions sur les crédits bancaires dont les niveaux et conditions de prélèvement seront fixés par décret;

- toute autre ressource qui pourrait lui être affectée conformément à la législation en vigueur .

Les règles de fonctionnement du fonds et les conditions du bénéfice de ses interventions seront fixées par décret.

Les ressources du mécanisme de risque des changes géré par la Banque Centrale de Tunisie seront transférées audit Fonds.

Le Fonds prend en charge la couverture des engagements du mécanisme de risque des changes géré par la Banque Centrale de Tunisie ainsi que les engagements de l'Etat pour couvrir les risques de change relatifs aux emprunts extérieurs contractés par les banques avant le 15 Août 1988.

Création d'un fonds de développement des Communications

ARTICLE 19 :

Il est ouvert dans les écritures du Trésorier Génèral de Tunisie un compte spécial du Trésor intitulé " Fonds de développement des communications " .

Ce fonds est destiné à financer les dépenses de fonctionnement et d'investissement des organismes publics intervenant dans le domaine des communications, ainsi que les autres interventions liées au développement de ce secteur conformément à la législation et la réglementation en vigueur .

Le Ministre chargé des Communications est l'ordonnateur de ce fonds .

Les dépenses de ce fonds ont un caractère évaluatif .

ARTICLE 20 :

Le fonds de développement des Communications est financé par :

- la part lui revenant du produit de la rédevance sur les télécommunications .

- la redevance d'usage et de contrôle perçue au titre des Télécommunications conformément aux dispositions de l'article 20 de la loi n ° 77 - 58 du 3 Août 1977 portant approbation du code des Télécommunications .

- la taxe d'agrément instituée par l'article 13 de la loi n° 88-1 du 15 Janvier 1988, relative aux stations terriennes individuelles ou collectives pour la réception des pogrammes de télévision par satellite telle qu'elle a été modifiée et complétée par la loi organique n° 95-71 du 24 Juillet 1995 .

- la redevance annuelle sur les réseaux de distribution des programmes par câble et les équipements constituant la tête du réseau et la redevance annuelle proportionnelle à la capacité du réseau prévues par le paragraphe deux de l'article 11 (nouveau) de la loi organique mentionnée au troisième tiret du présent article.

- toutes autres ressources qui pourraient lui être affectées conformément à la législation en vigueur .

Répartition du produit de la redevance sur les télécommunications

ARTICLE 21 :

Le produit de la redevance sur les télécommunications instituée par l'article 10 de la loi n ° 95-36 du 17 Avril 1995 portant création de l'office national des télécommunications , est réparti comme suit :

- 15 % au profit des ressources ordinaires du budget de l'Etat

- 85 % au profit du fonds de développement des communications .

Suppression du budget annexe des Communications

ARTICLE 22 :

Est supprimé le budget des Communications annexé au budget de l'Etat.

L'agent comptable central du budget annexe des communications est chargé de prendre les mesures nécessaires relatives au réglement du budget des Communications pour l'année 1998 .

Suppression du fonds d'exercice du droit de préemption

ARTICLE 23 :

Est supprimé le Fonds Spécial du Trésor intitulé " Fonds d'exercice du droit de préemption " .

Garantie ou prise en charge par l'Etat des créances bancaires à la charge des établissements et des entreprises publics et à participations publiques directes et indirectes et des coopératives agricoles

ARTICLE 24 :

Nonobstant les dispositions de l'article 11 de la présente loi, l'Etat garantit le remboursement des créances bancaires impayées et les créances non encore échues au 31 décembre 1997 à la charge des établissements et des entreprises publics et des coopératives centrales de services agricoles rééchelonnées sur vingt cinq ans sans intérêts et ce dans la limite de cent soixante et onze millions de dinars (171 000 000 dinars).

lois

Loi organique n° 95-71 du 24 juillet 1995, modifiant et complétant la loi n° 88-1 du 15 Janvier 1988 relative aux stations terriennes individuelles ou collectives pour la réception des programmes de télévision par satellites (1).

Au nom du peuple,

La Chambre des Députés ayant adopté,

Le Président de la République promulgue la loi organique dont la teneur suit :

Article premier. - Les articles 3, 5, 9, 11, 12, 14, 15, 18 et 20 de la loi n° 88-1 du 15 Janvier 1988 relative aux stations terriennes individuelles ou collectives pour la réception des programmes de télévision par satellites sont abrogés et remplacés par les dispositions suivantes :

Art. 3 (nouveau). - Tous les individus ont droit à l'antenne pour la réception des programmes de télévision par satellites à condition que les images reçues soient pour l'usage personnel et qu'elles ne soient pas rediffusées ou commercialisées, sous réserve des dispositions de l'article 5 de la présente loi .

On entend par le droit de l'individu à l'antenne le droit à la réception des programmes de télévision par une antenne individuelle ou collective ou par un réseau de distribution des programmes par câble .

Art. 5 (nouveau). - L'utilisation des antennes individuelles ou collectives, y compris celles installées dans les hôtels pour la réception des programmes de télévision transmis point à points par des satellites de télécommunications du service fixe par satellites, est subordonnée à l'obtention d'une autorisation administrative délivrée par le ministre chargé des communications, après avis du président de la collectivité locale du lieu d'installation et d'utilisation de l'antenne .

Art. 9 (nouveau). - Les antennes individuelles ou collectives sont installées selon des conditions et des servitudes qui prennent en considération les spécificités de la zone, son aspect naturel, architectural, historique et culturel, les plans de protection et de mise en valeur, les plans d'aménagement et la préservation de l'esthétique de l'environnement. Ces conditions d'installation seront fixées par décret.

Les modalités de délivrance des autorisations d'utilisation des antennes individuelles ou collectives de réception des programmes de télévision par satellites sont fixées par décret

Un cahier des charges , approuvé par arrêté du ministre chargé des communications, fixera les conditions d'installation et de sécurité .

Art. 11 (nouveau). - Les antennes individuelles ou collectives de réception des programmes de télévision destinées exclusivement à l'utilisation personnelle ou celles installées dans les hôtels sont soumises à une redevance forfaitaire annuelle payable d'avance et en une seule fois au profit de la collectivité locale concernée.

Les réseaux de distribution des programmes par câble et les équipements constituant la tête du réseau sont soumis à une redevance annuelle payable d'avance et en une seule fois et une redevance annuelle proportionnelle à la capacité du réseau au profit du budget annexe du ministère des communications .

---

(1) Travaux préparatoires :

Discussion et adoption de la chambre des députés dans sa séance du 18 juillet 1995.

Art. 12 (nouveau). - Sous réserve des dispositions de l'article 5 de la présente loi, il est interdit d'installer des antennes de réception des programmes de télévision par satellites dans les lieux publics commerciaux ou culturels, les clubs ou les salles de spectacle.

Art. 14 (nouveau). - Un décret fixera les redevances relatives à l'agrément et à l'homologation ainsi que les redevances relatives à l'utilisation des antennes de réception des programmes de télévision par satellites et les redevances afférentes à l'exploitation des réseaux de distribution des programmes de télévision par câble.

Les redevances sont fixées compte tenu du lieu d'installation de l'antenne et de son usage.

Art. 15 (nouveau). - Les réseaux de distribution des programmes des stations de réception collectives sont soumis, dans le cas de leur passage par la voie publique, à l'autorisation exigée à cet effet par la réglementation en vigueur .

Art. 18 (nouveau). - Les procès-verbaux sont immédiatement transmis, selon les cas, au ministre chargé des communications ou aux présidents des collectivités locales concernées; des copies en sont adressées aux Ministres concernés . Ces procès -verbaux font foi jusqu'à preuve du contraire .

Art. 20 (nouveau). - Est puni d'une amende de 500 dinars à 1000 dinars, tout revendeur installateur ainsi que toute personne qui contrevient aux dispositions de l'article 5 de la présente loi .

Sont punis d'une amende de 1500 dinars à 5000 dinars tous ceux qui contreviennent aux dispositions des articles 7 et 8 de la présente loi.

Est passible également des mêmes peines, tout revendeur installateur et toute personne qui contrevient aux dispositions de l'article 12 de la présente loi .

Tous ceux qui contreviennent aux dispositions de l'article 15 de la présente loi sont passibles des peines prévues à l'article 45 de la loi n° 86-17 du 7 mars 1986 portant refonte de la législation relative au domaine public routier de l'Etat .

Les dispositions de l'article 47 de la même loi leur sont applicables.

Art. 2. - Est ajouté à l'article 2 de loi sus-visée n° 88-1 du 15 janvier 1988, le paragraphe ci-après :

On entend par réseaux de distribution des programmes de télévision par câble l'ensemble des équipements, des installations et des moyens de réception, de production et de distribution des programmes de télévision à titre commercial par l'utilisation des câbles métalliques ou en fibres optiques .

Art. 3. - L'article 21 de la loi sus-visée n°88-1 du 15 janvier 1988 est abrogé.

Art. 4. - Tous les détenteurs d'antennes autorisées avant la promulgation de la présente loi, sont tenus d'en faire déclaration auprès de la collectivité locale du lieu d'installation de l'antenne et de se conformer aux dispositions de la présente loi à l'exception de celles relatives à l'autorisation, et ce dans un délai de six mois à compter de la date d'entrée en vigueur de la présente loi.

Sont considérés comme contrevenants aux dispositions de l'article 5 (nouveau) de la loi n° 88-1 du 15 Janvier 1988 relative aux stations terriennes individuelles ou collectives pour la réception des programmes de télévision par satellites, tous ceux qui ne respectent pas ces dispositions.

الجمهورية التونسية
_
وزارة الاتصال و العلاقات
مع مجلس النواب و مجلس المستشارين
(ع.ش.م)
_

الـــــــــوزير

تونس في 19 سبتمبر 2009

وزارة الاتصال و العلاقات مع مجلس النواب و مجلس المستشارين
19 سبتمبر 2009
الصادر: 003546

من وزير الاتصال
والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين.
إلى
السيد الرئيس المدير العام لقناة نسمة

الموضوع : حول تكريس قيم المواطنة وخدمة صورة تونس .

أما بعد،

في إطار تكريس قيم المواطنة وخدمة صورة **تونس**، يرجى التفضل بايلاء أهمية قصوى في برامجكم السيارة وانتاجاتكم الدرامية وومضاتكم الاشهارية وفي الروابط بين برامجكم وغيرها إلى إظهار المواطنة والاعتزاز بالانتماء إلى تونس و خدمة صورتها بإظهار محاسنها وجودة الحياة فيها وجمال طبيعتها ومنزلتها التاريخية وببث ومضات وشعارات في الغرض .

ولضمان الالتزام بما جاء سلفا، يرجى تعميم ذلك على المصالح الراجعة اليكم بالنظر.

والسلام.

الوزير المكلف بالاتصال و العلاقات
مع مجلس النواب و مجلس المستشارين

تونس في 5 ماي 2011

الجمهورية التونسية
اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق
حول الفساد والرشوة
ن.ب

من رئيس اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق
حول الرشوة والفساد
إلـــى
السيـــد الـــوزير الأوّل

الموضوع : حول إعفاءات ممنوحة لقنوات تلفزية خاصة.

المـــرجع : مراسلتكم عدد 1/1170.

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه بالمرجع والتي تفضلتم ضمنها بإفادة اللجنة بأنه تم منح إعفاءات بمقتضى اتفاقيات مبرمة مع كل من القناتين حنبعل ونسمة TV، يشرّفني إفادتكم أن الضرائب والأتوات لا يمكن إعفاء المطالبين بها بمقتضى بنود تعاقدية خصوصا وأن التشريع الجاري به العمل لا يسمح بمثل هذه الإمتيازات وبالتالي فإن المصالح المختصة تصبح مطالبة باستخلاص الأتاوات في حدود ما تسمح به آجال التقادم.

وتقبلوا، سيدي الوزير الأوّل، فائق عبارات الإمتنان

والســـــلام

رئيس اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق
حول الرشوة والفساد

رئيس اللجنة الوطنية
لتقصي الحقائق في مسائل
الرشوة والفساد

عبد الفتاح عمر

الإمضاء: عبد الفتاح عمر

مكتب الضبط للّجان الوطنية
5 ماي 2011
1222/1
الصادر

شارع خير الدين باشا – مونليزير 1002 تونس / الرقم الأخضر : 80102222 / الفاكس : 216 006

اتفـاقـيـة متعلقة بإحداث واسـتغلال
القناة التلفزية الخاصة "نسمة TV "

بـين **الدولة التـونسية** ممثلة في وزارة الاتصال والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين، والمشار إليها في هذه الاتـفاقية بـ "الطرف الأول"،

من جـهة،

وشركة " نسمة برودكست" شركة تونسية ذات مسؤولية محدودة ممثلة في شخص ممثلها القانوني والقائم في حقها **وكيلها السيد نبيل القروي** والمشار إليها لاحقا في هذه الاتـفاقية بـ : "المـرخص لـه"،

من جـهة أخـرى،

تم الاتـفاق و الوقوف والتراضي على الآتي بيانه:

I. في مـوضوع الاتـفاقية

الفـصل الأول :

يتـمثل مـوضوع هذه الاتـفاقية في ضبـط الشروط والصيغ والالتزامات والحقوق الخاصة بإحداث واستـغلال تلفزة خاصّة جامعة (برامج ترفيهية – اجتماعية – اقتصادية – اخبارية- فنية – ثقافية - رياضية وغيرها) ذات بعد وتوجه مغاربيين تسمى" **نسمة TV "** وذلك بـإشراف المرخص له المذكور ثانيا أعلاه والتي تبث برامجها انطلاقا من التـراب التـونـسي باللـغة العربـية واللهجات المغاربية واللغات الحية الأخرى الموجهة للجاليات المغاربية بالخارج و التي تبث برامجها بداية على الأقمار الاصطناعية عربسات ونيل سات وهوتبورد .

II. في اللغة العربيـة والنـهوض بالثـقافـة التـونسيـة

الفصل 2 :

يتـعهد المرخص له باحـترام الاستـعمال السليم و الجيد للغة العربيـة واللغات واللهجات المبينة في الفصل الأول والمساهمـة في النـهوض بالثـقافـة التـونسيـة والمغاربية ودعم التواصل المغاربي.

III – في معاضدة مجهود التشغيل

الفصل 3 :

يتعهد المرخص له بانتداب كفاءات تونسية من موظفين وفنيين وعملة أكفاء و بالعدد الكافي واللازم لحسن تسيير واستغلال القناة التلفزية كما يتعهد بإعطاء الأولوية في الانتداب لحاملي الشهادات العليا.

IV – في التزامات المرخص له

الفصل 4 :

يتعهد المرخص له والشركاء بالتضامن بينهما بالحفاظ على شكل الشركة و إبلاغ الطرف الأول وتعريفه والحصول على موافقته المسبقة على تغيير العقد التأسيسي أو تغيير رأسمال الشركة بالترفيع أو التخفيض أو تغيير هيكلة راس المال او تركيبة مجلس الادارة او تغيير وكيلها .

و يتعهد المرخص له والشركاء بان تكون الشركة المستغلة للقناة شركة تونسية من حيث القانون و المقر و أغلبية رأس المال وأغلبية مجلس الإدارة .

ويتعهد المرخص له بإمضاء كراس شروط مع الطرف الأول يحدد التزاماته ويعتبر كراس الشروط الملحق بالاتفاقية جزءا لا يتجزا منها.

حدّد رأس المال الأدنى بمبلغ مليون دينار تونسي .

الفصل 5 :

يتعين خلال الثلاثة أشهر التي تلي تاريخ إمضاء هذه الاتفاقية على المرخص له الشروع في تنفيذ تعهداته بخصوص البث والاستغلال للقناة التلفزية حسب الاتفاقية وكراس الشروط الملحق بها. وفي صورة عدم الشروع في التنفيذ فإن للطرف الأول الحق في فسخ هذه الاتفاقية أحاديا بدون إعلام مسبق وذلك بدون أن يكون للمعني بالأمر الحق في المطالبة بأي تعويض بأي وجه من الوجوه.

كما يتعهد المرخص له بابرام اتفاقية مع الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي تضبط الالتزامات التقنية للارسال والبث اضافة الى اتفاقية مع الوكالة الوطنية للترددات تضبط شروط وصيغ استعمال الترددات الراديوية.

V- في دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ومدتها والتمديد فيها

الفصل 6 :
تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعها بين الطرفين وهي مبرمة لمدة عشر سنوات (10).
وحسب حجم الاستثمار وآثاره، يمكن تجديدها بطلب من المرخص له لفترات إضافية بعشر سنوات بمقتضى ملحق .

VI- في البرمجة

الفصل 7 :
يتعهد المرخص له بإبلاغ الطرف الأول ، مقابل وصل إيداع، الخطوط الكبرى لشبكات البرمجة وذلك ثلاثة اشهر قبل تاريخ بثها . ويجب أن تبرز شبكات البرمجة أنواع البرامج وكذلك لغات البث ونسبها. ويجب أن تكون هذه الشبكات مطابقة لطبيعة القناة التلفزية . وفي حالة اعلام المرخص له بعدم موافقة الطرف الاول على الشبكة المقترحة ، فإن المرخص له يتعهد بتعديل شبكته طبقا للملاحظات المقدمة من الطرف الاول وإعادة إرسال الشبكة المعدلة في أجل لا يتجاوز خمسة عشر (15) يوما من تاريخ إعلامه.

ويتعين ان تكون عدم موافقة الطرف الاول معللة وناتجة عن اخلال المرخص له باحد التزاماته المبينة بالفصول 7 و8 و10 و11 و12 و13 من الاتفاقية.

ويتعهد المرخص له كذلك بإعلام الطرف الأول ببرامجه و تعريفه بها قبل شهر على أقل تقدير من أول يوم تبث فيه.

الفصل 8 :
يتعهد المرخص له بـ :
- تخصيص نسبة هامة على الأقل من البرامج التي يتم بثها للإنتاج الوطني والمغاربي
- الاحتفاظ بتسجيلات كل البرامج لمدة لا تقل عن خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ بثها.
- إظهار العلامة المميزة للقناة على الشاشة وبصفة قارة
- التنصيص بدقة على مصدر البرامج الأجنبية.
- عدم البث المباشر لبرامج تلفزات أجنبية أخرى إلا بترخيص مسبق من الدولة التونسية.

- عدم إنتاج أو المساهمة في إنتاج أو بث برامج إخبارية ذات طابع سياسي من الملفات و التحقيقـــات و الحوارات و الصفحات الخاصة والتعليقات وغيرها ولا يمكن مخالفة هذه الالتزامات إلا بترخيص مسبق من الطرف الأول .

ويمكن للمرخص له إنتاج وبث الأخبار في شكل موجز لا يتعدى السبع دقائـــــق و ستة مرات يوميا دون تعليق او تقديم او نقل عن قنوات اخرى. ولا يمكن مخالفة هذا الا بترخيص مسبق من الطرف الاول مضمن في ملحق لهذه الاتفاقية.

الفصل 9 :

يتعهد المرخص له بتسمية مدير للقناة ومدير للبرمجة.

و يتعين أن يكون مدير القناة :

- ذا جنسية تونسية،
- مقيما بالتراب التونسي،
- حسن الأخلاق ومتمتعا بحقوقه المدنية،
- مشتغلا كامل الوقت .

ويمكن لشخص واحد الجمع بين الخطتين .

ويجب على المرخص له أن يعلم كتابيا الطرف الأول قبل شهر بتغيير مدير القناة والحصول على موافقته المسبقة.

VII - في أخلاقيات المهنة

الفصل 10 :

يتعهد المرخص له باحترام أحكام مجلة الصحافة والتشريع والتراتيب الجاري بها العمل وبالخصوص تلك المتعلقة بالالتزامات في مجال أخلاقيات المهنة وحق الرد وحق الإستدراك، كما يتعهد باحترام التشريع الجاري به العمل في مادة الملكية الأدبية والفنية.

الفصل 11 :

يتعهد المرخص له بالعمل من أجل كرامة الإنسان وتنمية شخصيته وبترسيخ قيم التضامن، والتآزر والتسامح بين الأفراد، والمجموعات والأجيال. كما يتعهد المرخص له بعدم بث أخبار سواء كانت عامة او متخصصة او رياضية او غيرها من شأنها الإخلال بالنظام العام، ويتعهد كذلك بعدم الإساءة إلى صورة البلاد وإلى مصالحها وبعدم التحريض على الكراهية، والعنف، والجهوية وعلى أي شكل من أشكال التمييز والإقصاء.

الفصل 12 :
يتعهد المرخص له بأن لا تكون برامج القناة مخالفة للنظام العام وبأن تكون خالية من اي حث على تصرفات مخلة بالأخلاق الحميدة.

الفصل 13 :
يتعهد المرخص له بأن لا تمس برامجه من احترام الذات البشرية وكرامتها ومن حماية الأطفال والمراهقين وحقوقهم . ويتعين على المرخص له الامتناع عن بث برامج من شأنها أن تسيء إلى التنشئة البدنية أوالذهنية أوالمعنوية للقصر.

الفصل 14 :
يتحمل المرخص له التبعات القانونية الناتجة عن مضمون البرامج التي يتم بثها.

VIII – في الإشهار و الإستشهار والرعاية

الفصل 15 :
يتعهد المرخص له باحترام الأحكام التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل والمتعلقة بالإشهار و الإستشهار والرعاية والتبني و بالخصوص تلك المتعلقة بالأنشطة والمواد غير المرخص فيها.
ويتعهد المرخص له بالالتزام بما سبق وبالتشريع الجاري به العمل في مجال التجارة وفي في مجال البيع عبر الشاشة وفي مجال التحقيقات الاشهارية.
كما يتعهد بان تكون التحقيقات الاشهارية محصورة في المؤسسات الاقتصادية وأساليب عملها وإنتاجها.

الفصل 16 :

يتعهد المرخص له ببث الإعلانات الإشهارية في "مساحات إشهارية" معرفة بوضوح.
كما يتعهد المرخص له بان لا تزيد المدة الزمنية المخصصة لبث الومضات الإشهارية على اثني عشر دقيقة (12) عن كل ساعة بث كمعدل يومي. ولا يمكن أن تتجاوز كل مساحة إشهارية (14) اربعة عشر دقيقة ولا أن تتعدى المدة القصوى للومضة ستين (60) ثانية.

الفصل 17 :
يتعهد المرخص له بعدم بث إشهار خلال البرامج الإخبارية والبرامج الدينية.

الفصل 18 :

يتعهد المرخص له بأن لا يبيع أكثر من 30 % من المساحات الإشهارية إلى معلن وحيد .

كما يتعهد بعدم إبرام اتفاقية انفرادية خاصة بمادة أو خدمة معينة.

الفصل 19 :

يتعهد المرخص له بضبط قائمة التعريفات الخاصة بالإشهار واعلام الطرف الاول والعموم بها على أن تغطي مدة ثلاثة (3) أشهر وبعدم القيام خلال تلك الفترة بأي تغيير في التعريفات المعتمدة وللمرخص له ان يعتمد تعريفات استثنائية في حالات خاصة بعد اعلام الطرف الاول.

ويجب أن تطبق قائمة التعريفات المقتضيات التي تفرضها تنمية الاقتصاد التونسي.

كما يلتزم بعدم الإخلال بتوازن سوق الإشهار أو إغراقه .

الفصل 20 :

يتعهد المرخص له بأن يشخص بوضوح حصص البث المتمتعة بالرعاية بصفتها تلك وذلك في بداية أوفي نهاية بثها.

الفصل 21 :

يتعهد المرخص له بأن يبث مجانا عشر ومضات إشهار ذات مصلحة عامة في الشهر.

ويبث خطابات سيادة رئيس الجمهورية وفق نفس الصيغ التي تبث بها القنوات العمومية دون اقتطاع او ومضات اشهارية .

ويبث المعني بالأمر مجانا البلاغات المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأخطار التي قد تعرض سلامة المواطنين للخطر.

الفصل 22 :

يتعهد المرخص له بعدم بث البلاغات الإشهارية الدعائية لحساب حزب سياسي أو بلد أجنبي .

IX- في البث واستعمال الترددات الراديوية

الفصل 23 :

لاستعمال الترددات الراديوكهربائية اللازمة لاستغلال القناة التلفزية ، يجب على المرخص له الحصول على ترخيص او امضاء اتفاقية مع الوكالة الوطنية للترددات طبقا لمجلة المواصلات ولنصوصها التطبيقية وتسلم نسخة منها للطرف الاول للمتابعة.

الفصل 24 :
يتعهد المرخص له بإبرام اتفاقية مع الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي لنقل وبث برامجه التلفزية شريطة ان يكون عرض الديوان المالي والتقني مماثلا للعروض التي تحصلت عليها القناة من مسدي خدمات منافسين.
وتسلم نسخة من الاتفاقية للطرف الاول للمتابعة.

الفصل 25 :
يتعهد المرخص له باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان السير المنتظم والقار لتجهيزات القناة التلفزية وحمايتها. ولهذا الغرض فهو مطالب بتحقيق الوسائل التقنية والبشرية اللازمة في أفضل الآجال.
وهو مطالب بالامتثال للمواصفات الدولية الجاري بها العمل لإنتاج وبث الإشارات.
ويجب أن تكون محامل وصيغ التسجيل مطابقة لتلك المصنفة بقسم "برودكاست" ومتحصلة على شهادات مطابقة وموافقة من الهيئات الدولية للبث التلفزي و الإذاعي.
ويحجر على المرخص له كراء تجهيزات البث الى الغير دون ترخيص مسبق من الطرف الاول.

الفصل 26 :
يمكن للمرخص له الانتفاع بالبث التلفزي الرقمي الأرضي طبق التراتيب الجاري بها العمل.

X- في الإتـــــاوات

الفصل 27 :
يتعهد المرخص له بتسديد الإتاوات المنصوص عليها بالتشريعات والتراتيب الجاري بها العمل.

ويتعهد المرخص له بتسديد إتاوة قدرها اثنان مليون دينار تونسي (2 مليون دينار) إلى الدولة التونسية وذلك سنويا ويتمتع المرخص له بإعفاء في السنوات الثلاث الأولى من الاستغلال.

و حسب آثار الاستثمار وتشغيلية المشروع ، يمكن للطرف الأول إعفاء المرخص له وذلك لمدة اضافية معينة وذلك بموجب ملحق.

XI- فـــي الفسخ

الفصل 28 :

في حالة إخلال المرخص له بالالتزامات الناتجة عن هذه الاتفاقية، يوجه الطرف الأول إنذارا كتابيا إلى المرخص له للوفاء بالالتزامات المذكورة.

ويتعهد المرخص له ، في أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ توصله بالإنذار، بإبلاغ الطرف الأول كتابيا ببرنامج مرضي لرفع الإخلال الملاحظ.

وفي صورة عدم إجابة المرخص له في الآجال المذكورة وإذا لم يعتبر الطرف الأول البرنامج مرضيا، فبالإمكان إشعاره بفسخ هذه الاتفاقية أحاديا و ليس للمعني بالأمر الحق في القيام على أساس مسؤولية الطرف الأول أو مطالبته بالتعويض بأي وجه من الوجوه.

الفصل 29 :

يمكن للطرف الأول بعد إنذار المرخص له وضرب اجل لرفع اخلالاته حسب الفصل 28، وبدون أن يكون للمعني بالأمر الحق في أي تعويض مهما كان عنوانه، أن يقرر فسخ هذه الاتفاقية في الحالات التالية:

- تغيير طبيعة القناة بدون ترخيص مسبق من الدولة التونسية ،
- البث المباشر لبرامج إذاعات أو تلفزات أخرى أجنبية بدون ترخيص مسبق من الدولة التونسية ،
- تغيير المسؤول الأول أو مدير القناة بدون إعلام وموافقة الدولة التونسية بذلك مسبقا،
- تغيير تركيبة راس مال الشركة المكونة على اساس الفصل الرابع من هذه الاتفاقية.
- تغيير طبيعة الشركة او اطرافها اوجنسيتها او احد عناصرها الاساسية دون موافقة الطرف الاول.
- مخالفة احكام الفصل الخامس من الاتفاقية

الفصل 30 :

لأسباب خاصة بالنظام العام، والأمن والدفاع الوطنيين، يحتفظ الطرف الأول بحق تقرير فسخ هذه الاتفاقية بدون سابق إعلام أو التعليق بدون سابق إعلام لبث البرامج التلفزية.

ويتمتع المرخص له بتعويض يتناسب والخسارة المتكبدة ويتم تحديدها باتفاق مشترك مع الطرف الأول.

XII – في الإحالة

الفصل 31 :

لا يمكن تحويل حقوق والتزامات المرخص له الناتجة عن هذه الاتفاقية إلى الغير إلا بالموافقة الكتابية والمسبقة من الطرف الأول.

كما لا يمكن تغيير طبيعة الشركة المكونة أو جنسيتها أو موضوعها أو تركيبة رأسمالها أو أطرافها . كما لا يمكن إحالة الحصص والأسهم بين الشركاء أو بين الشركاء والغير إلا بالموافقة الكتابية والصريحة للطرف الأول.

XIII – في الرقـــابـة

الفصل 32 :
يتعهد المرخص له بإعلام الطرف الأول ، حالا، بكل تغيير يدخله على نظامه الأساسي وكذلك على هيكلة رأس ماله.

الفصل 33 :
يتعهد المرخص له بمدّ الطرف الأول كل سنـة و ذلك في أجل أقصاه 31 مارس ، بتقرير مفصل حول تنفيذ التزاماته بالنسبة إلى سنة التصرف السابقة.
ويجب أن يتضمن هذا التقرير معلومات يشهد مراقب الحسابات بصحتها وتتعلق بمصدر التمويلات، وبالمقابيض الحاصلة، ومبلغ الاستثمارات.

الفصل 34 :
يتعهد المرخص له بتسهيل عمل الرقابة التي تقوم بها المصالح المختصة للدولة، كل فيما يخصها. ولهذا الغرض، يجب عليه أن يسمح لتلك المصالح بالنفاذ إلى محلاته وتجهيزاته وإذا اقتضى الأمر بالاطلاع على كل الوثائق وكل الملفات و ذلك بعد تقديم إعلام مسبّق في الغرض طبق التشريع والتراتيب الجاري بها العمل.

XIV – في التـــعديـــل

الفصل 35 :
كل تعديل على أحكام هذه الاتفاقية أو احد الالتزامات المترتبة عنها يكون موضوع ملحق.

XV - في تسوية النـــزاعات

الفصل 36 :
يتعهد الطرفان بتسوية كل نزاع متعلق بموضوع هذه الاتفاقية و نفاذها وتأويلها وتنفيذها بالتراضي. وفي غياب اتفاق بالتراضي، يكون النزاع من اختصاص محاكم البلاد التونسية. كما تخضع الإتفاقية والشركة المحدثة بمقتضاها إلى القانون التونسي.

الجمهورية التونسية

•••_•••

وزارة الاتصال و العلاقات

مع مجلس النواب و مجلس المستشارين

•••_•••

الـــــــديوان

تونس في

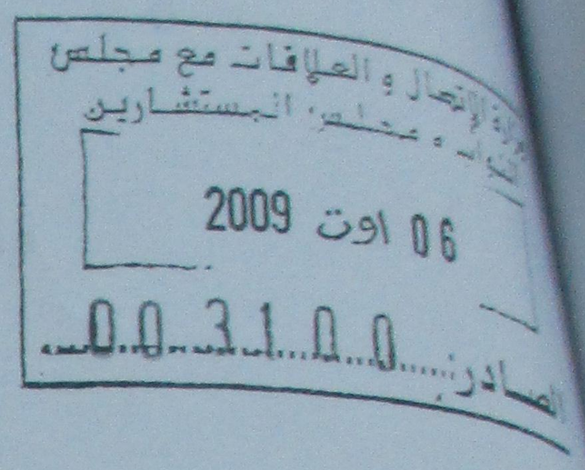

من وزير الاتصال

والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين.

إلى

السيد الرئيس المدير العام لقناة نسمة

الموضوع : حول التزاماتكم المتعلقة باللغة العربية وبرمجة القناة.

و بعد،

بعد الاطلاع على اتفاقية الترخيص الممضاة مع الدولة التونسية، وخاصة الفصل الثاني منها وعلى كراس الشروط الملحق بها، في بابه الثاني، وتبعا لما لوحظ في برامج القناة من ازدواج لغوي غير مبرّر ، يرجى التقيد بالالتزام المتعلق بالمحافظة على اللغة العربية وتعزيز حيويتها .

هذا، وفي إطار متابعة برمجة القناة ، يرجى موافاة الوزارة بالبرمجة الرسمية المعلن عنها في الندوة الصحفية التي عقدت للغرض.

و الســـلام

عن الوزير المكلف بالاتصال و العلاقات
مع مجلس النواب و مجلس المستشارين

المدير العام للمصالح المشتركة بالنيابة

عنية نقيب بحياوي

XVI- في التسجيل

الفصل 37 :

مصاريف تسجيل هذه الاتفاقية محمولة على المرخص له .

حرر بتونس في ستّ (06) نسخ أصلية، يوم 12 مارس 2009.

الوزير المكلف بالاتصال والعلاقات
مع مجلس النواب ومجلس المستشارين

رافع تخيل

المرخّص له
عن شركة نسمة برودكست
وكيلها السيد نبيل القروي

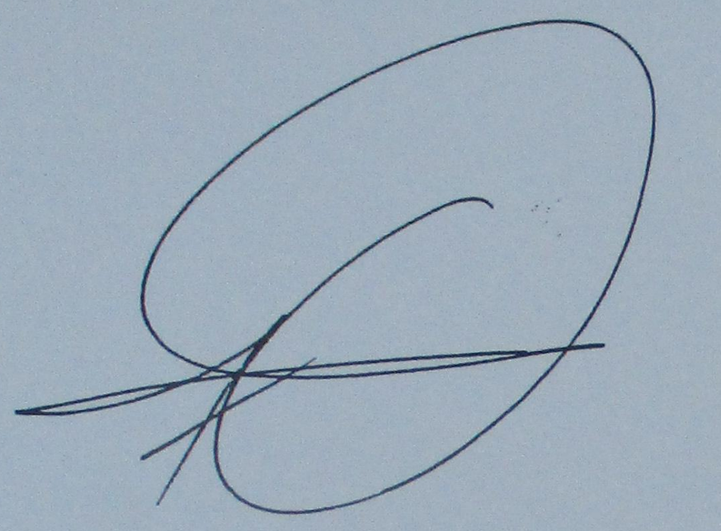

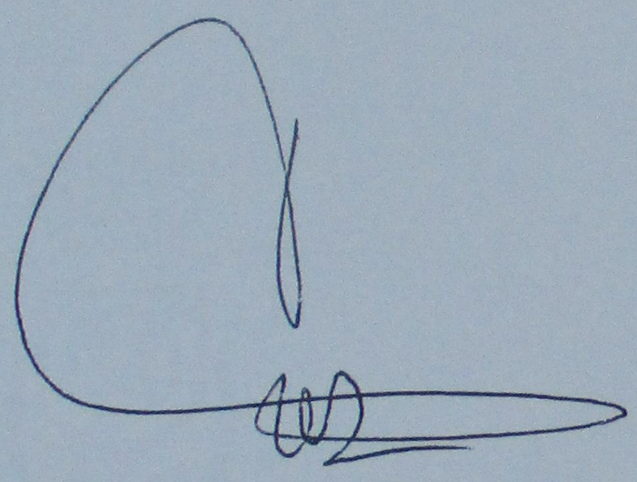

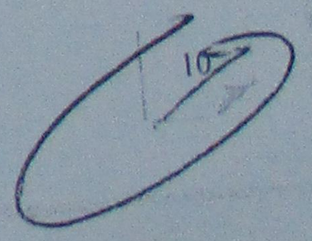

Copie

Hannibal T.V

وزارة الاتصـــال

تونس، في 27 ديسمبر 2010

مذكرة إلـى سـامي عنايـة
سيـادة رئيـس الجمهوريّـة

الموضوع : الشروع في التحرك الإعلامي للتصدي لقناة «الجزيرة».

أتشرّف بإبلاغ سامي عنايتكم إنه تنفيذا لتعليمات سيادتكم تمّ الشروع في التحرك الإعلامي للتصدي لقناة الجزيرة وبعض وسائل الإعلام الأجنبية الأخرى المتحاملة على بلادنا.

وتمّ، اليوم، في هذا الإطار :

1. على صعيد الإعلام الوطني

- التباحث مع السيد العربي نصرة، صاحب قناة «حنبعل»، بخصوص إنجاز برامج تفضح قناة «الجزيرة». وتمّ الاتفاق معه مبدئيا على انجاز حوارين حول الموضوع : الأول للبث يوم الخميس والثاني يوم السبت، بمشاركة كل من السادة محمد مواعدة وبرهان بسيس والمنذر ثابت ومحمد شندول (مع تسجيلات لصحافيين سابقين في قناة «الجزيرة»).

مع الإشارة إلى أن السيد العربي النصرة يقترح كذلك إنجاز تحقيقات تسلط الضوء على أحداث الشغب في سيدي بوزيد.

- التباحث مع السيد نبيل القروي، مدير قناة «نسمة»، حول نفس الموضوع. وقد اقترح السيد نبيل القروي انجاز حوار أول، يوم الخميس القادم، بمشاركة عدد من الصحافيين المغاربيين، وحوار ثان الأسبوع القادم.

- الاتصال بالسيد نورالدين بوطار، مدير إذاعة موزاييك.

- الاتصال بجل وسائل الإعلام الوطنية الأخرى من أجل تحسيسها بالموضوع ومدها بعناصر التحليل.

- مدّ الأحزاب والمنظمات الوطنية بعناصر للاستئناس بها عند إعداد بياناتها بخصوص المواقف المتحاملة لقناة «الجزيرة»، وبث هذه البيانات بعد صدورها، عبر وكالة تونس إفريقيا للأنباء.

2. على صعيد الإعلام الخارجي

- قامت الوكالة التونسية للاتصال الخارجي بالتنبيه على مراسلي وكالات الأنباء الأجنبية AFP – AP – Reuters وDPA بضرورة الالتزام بالموضوعية والنزاهة الصحفية. وقد اعترف مراسل وكالة الأنباء الألمانية بالخصوص بخطئه المهني مقدما اعتذاراته.

- تمّ إعداد مقالات للنشر في وسائل الإعلام العربية حول المواقف المتحاملة لقناة «الجزيرة».

- تمّ الترتيب لظهور متحدثين تونسيين على الفضائيات العربية (باستثناء قناة «الجزيرة») والعمل على استغلال فرص الظهور المباشر على هذه الفضائيات للتنديد بتصرف قناة «الجزيرة» (قائمة مرفقة للمتحدثين ليوم 2010/12/27).

- بخصوص التعاون على وجه التحديد مع قناة «العربية» : أبلغني السيد الهادي الحناشي، الصحفي التونسي العامل بالقناة التزام السيد عبد الرحمان الراشد، مدير عام القناة بضمان تغطية متوازنة.

<u>ملاحظة</u> :
- قد يكون من المفيد، تعزيزا للتعاون مع قناة «العربية»، التفكير في استئناف التعاقد الإشهاري مع هذه القناة، علما أنه تمّ تعليق هذا التعاقد (وقيمته 1 مليون دولار في السنة) منذ أفريل الماضي.

3. طلبات لأحاديث صحفية :

- طلبت قناة « France 24 » إجراء حديث مع وزير التكوين المهني والتشغيل.
- طلبت قناة «العربية» تسجيل حديث مدّته عشر دقائق مع أحد أعضاء الحكومة.
- طلبت قناة «المستقلة» (السيد الهاشمي الحامدي) كذلك إجراء حديث مع أحد أعضاء الحكومة.

وتفضلوا، سيادة الرئيس، بقبول أسمى عبارات الإخلاص والتقدير.

مع أصدق عبارات الوفاء

أسامة رمضاني

تونس، في 27 ديسمبر 2010

مذكرة إلـــى ســـامي عنايـــة
سيـــادة رئيـــس الجمهوريّـــة

الموضوع : الشروع في التحرك الإعلامي للتصدي لقناة «الجزيرة».

أتشرّف بإبلاغ سامي عنايتكم إنه تنفيذا لتعليمات سيادتكم تمّ الشروع في التحرك الإعلامي للتصدي لقناة الجزيرة وبعض وسائل الإعلام الأجنبية الأخرى المتحاملة على بلادنا.

وتمّ، اليوم، في هذا الإطار :

1. على صعيد الإعلام الوطني

- التباحث مع السيد العربي نصرة، صاحب قناة «حنبعل»، بخصوص إنجاز برامج تفضح قناة «الجزيرة». وتمّ الاتفاق معه مبدئيا على انجاز حوارين حول الموضوع : الأول للبث يوم الخميس والثاني يوم السبت، بمشاركة كل من السادة محمد مواعدة وبرهان بسيس والمنذر ثابت ومحمد شندول (مع تسجيلات لصحافيين سابقين في قناة «الجزيرة»).

مع الإشارة إلى أن السيد العربي النصرة يقترح كذلك إنجاز تحقيقات تسلط الضوء على أحداث الشغب في سيدي بوزيد.

- التباحث مع السيد نبيل القروي، مدير قناة «نسمة»، حول نفس الموضوع. وقد اقترح السيد نبيل القروي انجاز حوار أول، يوم الخميس القادم، بمشاركة عدد من الصحافيين المغاربيين، وحوار ثان الأسبوع القادم.

- الاتصال بالسيد نورالدين بوطار، مدير إذاعة موزاييك.

- الاتصال بجل وسائل الإعلام الوطنية الأخرى من أجل تحسيسها بالموضوع ومدها بعناصر التحليل.

- مدّ الأحزاب والمنظمات الوطنية بعناصر للاستئناس بها عند إعداد بياناتها بخصوص المواقف المتحاملة لقناة «الجزيرة»، وبث هذه البيانات بعد صدورها، عبر وكالة تونس إفريقيا للأنباء.

2. على صعيد الإعلام الخارجي

- قامت الوكالة التونسية للاتصال الخارجي بالتنبيه على مراسلي وكالات الأنباء الأجنبية AFP – AP – Reuters و DPA بضرورة الالتزام بالموضوعية والنزاهة الصحفية. وقد اعترف مراسل وكالة الأنباء الألمانية بالخصوص بخطئه المهني مقدما اعتذاراته.

- تمّ إعداد مقالات للنشر في وسائل الإعلام العربية حول المواقف المتحاملة لقناة «الجزيرة».

- تمّ الترتيب لظهور متحدثين تونسيين على الفضائيات العربية (باستثناء قناة «الجزيرة») والعمل على استغلال فرص الظهور المباشر على هذه الفضائيات للتنديد بتصرف قناة «الجزيرة» (قائمة مرفقة للمتحدثين ليوم 2010/12/27).

- بخصوص التعاون على وجه التحديد مع قناة «العربية» : أبلغني السيد الهادي الحناشي، الصحفي التونسي العامل بالقناة التزام السيد عبد الرحمان الراشد، مدير عام القناة بضمان تغطية متوازنة.

ملاحظة :

- قد يكون من المفيد، تعزيزا للتعاون مع قناة «العربية»، التفكير في استئناف التعاقد الإشهاري مع هذه القناة، علما أنه تمّ تعليق هذا التعاقد (وقيمته 1 مليون دولار في السنة) منذ أفريل الماضي.

3. طلبات لأحاديث صحفية :

- طلبت قناة « France 24 » إجراء حديث مع وزير التكوين المهني والتشغيل.
- طلبت قناة «العربية» تسجيل حديث مدّته عشر دقائق مع أحد أعضاء الحكومة.
- طلبت قناة «المستقلة» (السيد الهاشمي الحامدي) كذلك إجراء حديث مع أحد أعضاء الحكومة.

وتفضلوا، سيادة الرئيس، بقبول أسمى عبارات الإخلاص والتقدير.

مع أصدق عبارات الوفاء

أسامة رمضاني

الجمهورية التونسية
رئاسة الجمهورية
...
الدائرة السياسية
وحقوق الإنسان والصحافة

قرطاج في 26 أوت 2010

مذكرة إلى سامي عناية سيادة الرئيس

الموضوع: حول التسيير المالي والإداري بوكالة الاتصال الخارجي.

استكمالا لما أذنتم به بخصوص النظر في مختلف أوجه التصرف المالي والإداري بوكالة الاتصال الخارجي, يشرفنا أن نحيط سامي عنايتكم بالملاحظات والإستنتجات التالية المتصلة بأجور العاملين بالوكالة والمتعاونين معها:

1. إن أغلب الموظفين العاملين بوكالة الاتصال الخارجي وقع إلحاقهم بالوكالة مقابل الرواتب التي كانوا يتقاضونها في مؤسساتهم الأصلية, مع إضافة منحة تقدّر بحوالي **300** دينار.

2. هناك من المتعاونين من يتقاضون مكافئات تبدو مبالغ فيها، ومن بين هؤلاء نذكر:
   - يوسف عثمان، تقاضى كمستحقات من جانفي إلى جويلية **2010** حوالي **26.758d000** أي بمعدّل **3.822d371** شهريا.
   - محمد بوسنينة، تقاضى كمستحقات من جانفي إلى جويلية **2010** حوالي **27.124d000** أي بمعدّل **3.874d857** شهريا.

3. نبّهت الإدارة الجديدة لوكالة الاتصال الخارجي إلى وجود مصاريف كبرى تحت عنوان فواتير إقامة بنزل, واستضافات بمطاعم فاخرة.

ويتأكّد في هذا الإطار ضرورة إحكام تنفيذ قرارات سيادتكم الحكيمة والمتمثلة في :

- إلغاء التعاقد مع شركات العلاقات العامّة التالية: "PRP" بروكسال و "A2 Consulting" جينيف و "Media Arab" القاهرة.

م – التخفيض بنسبة 50 بالمائة من قيمة العقود مع: ANB TV و ANN TV و "المستقلّة و "New TV".

ـــ – إلغاء التعاون مع "NBN TV".

واعتبارا لأهمّية الأحداث والإلتزامات الوطنية خلال الفترة المتبقّية من السنة الحالية، ولاسيما منها السنة الدولية للشباب، ورئاسة تونس لمنظمة المرأة العربية، يقترح – بعد أخذ رأي السيّدين وزير الاتصال والمدير العام لوكالة الاتصال الخارجي – على سامي عنايتكم الشروع في تنفيذ قرارات سيادتكم المذكورة أعلاه بداية غرّة جانفي 2011، باستثناء المؤسسات الواردة في الجدول المرافق (عدد1) التي يقترح الإلغاء الفوري للعقود التي تربطنا معها بما يوفّر مبلغ 1.145 مليون دينار.

ونقترح على سامي عنايتكم مواصلة التقييم إلى حدود آخر الشهر المقبل بالنسبة للصحف والمجلات الأجنبية وذلك على قاعدة مدى فاعلية وانتشار ومصداقية هذه الوسائط الاعلامية ومدى جديّة وعمق المقالات والبرامج أو الريبورتاجات التي تتناول فيها مختلف المسائل الوطنية.

وتنفيذا لتعليمات سيادتكم بخصوص مزيد إحكام ومتابعة عمليات تقييم آداء ونجاعة وكالات الاتصال، فإنه سيقع إجراء عملية تقييم شهري لأدائها.

وللقطع مع مثل هذه التصرفات والأخطاء التي حصلت في الفترة السابقة في عملية تسيير الوكالة, نقترح على سامي عنايتكم مطالبة إدارة الوكالة بمدّ رئاسة الجمهورية بتقرير حول التصرّف المالي والإداري مرّة كلّ 3 أشهر.

عبد الوهاب عبد الله

صلاح الدين الشريف

تونس في 21 ديسمبر 2011

إلى السّادة أعضاء
لجنة تقصي الحقائق حول الرشوة و الفساد

الموضوع: طلب معلومات.

تحيّة طيّبة وبعد،

وفقا لاجتماعنا بأعضاء لجنتكم الموقرة و على ضوء الطّلب الودّي والشّفاهي المقدّم من طرفكم، تجدون صحبة هذا جملة التّعاملات الخاصّة بالمؤسّسات العموميّة المقدّمة إلى قناتنا عن طريق الوكالة التّونسيّة للاتصال الخارجي وذلك للفترة الممتدّة من سنة 2005 إلى سنة 2010.

وإذ نعلمكم أنّ قناة حنّبعل تبقى دائما على ذمّتكم لتقديم كلّ المعلومات التي من شأنها خدمة المصلحة الوطنيّة.

و تفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير و الاحترام.

والسلام

إدارة قناة حنبعل

85 شارع 13 أوت - شوطرانة II - سكرة - تونس
الهاتف: 78 944 944 - الفاكس: 70 944 411

Objet : Affaires ATCE 2005

Agence	N° Facture	Date Facture	CLIENT	Montant HT	TVA	Montant TTC
ATCE	16/2005	30/09/2005	Société Nationale des Télécommunications	13 750,000	2 475,000	16 225,200
ATCE	20/2005	24/09/2005	SOCOPA	9 750,000	1 755,000	11 505,200
ATCE	25/2005	10/10/2005	Société Nationale des Télécommunications	15 000,000	2 700,000	17 700,200
ATCE	36/2005	30/10/2005	BNA	35 000,000	6 300,000	41 300,200
ATCE	51/2005	03/11/2005	Société Nationale des Chemins de Fer de Tunis	7 000,000	1 260,000	8 260,200
ATCE	55/2005	19/11/2005	Société Nationale des Télécommunications	15 000,000	2 700,000	17 700,200
ATCE	59/2005	28/12/2005	Société Nationale des Télécommunications	30 000,000	5 400,000	35 400,200
ATCE	60/2005	28/12/2005	Société Tunisienne de L'électricité et du Gaz (STEG)	11 000,000	1 980,000	12 980,200
Totaux				136 500,000	24 570,000	161 071,600

الجمهورية التونسية

•••_•••

وزارة الاتصال و العلاقات مع مجلس النواب و مجلس المستشارين

•••_•••

الـــــــوزير

تونس في 08 أفريل 2009

09/085

من وزير الاتصال

والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين.

إلى

السيد فتحي العويديي

المدير العام لقناة نسمة

الموضوع : حول متابعة القرار الرئاسي القاضي بالمحافظة على اللغة العربية و تعزيز حيويتها.

و بعد،

متابعة للقرار المشار إليه أعلاه و للاتفاقية الممضاة معكم بتاريخ 12 مارس 2008 وكراس الشروط الملحق بها وخاصة الفصل الثاني والفصل الثالث منه، يرجى منكم التفضل بموافاتنا بالاتي بيانه :

1. شبكة البرمجة لشهر ماي 2009 في صيغة عربية ،
2. الأجل الأقصى الذي تقترحونه لاعتماد الالتزام الكلي بالعنونة التحتية والدبلجـــــة و الترجمة للبرامج التي تبثونها باللغات الحية الأخرى.

Objet : Affaires ATCE 2006

Agence	N° Facture	Date Facture	CLIENT	Montant HT	TVA	Montant TTC
ATCE	02/2006	27/01/2006	Société Nationale des Chemins de Fer de Tunisiens	3 500,000	630,000	4 130,300
ATCE	10/2006	01/02/2006	Société Nationale des Télécommunications	6 000,000	1 080,000	7 080,300
ATCE	15/2006	11/02/2006	Société Nationale des Télécommunications	16 290,000	2 932,200	19 222,500
ATCE	16/2006	18/02/2006	Société Nationale des Télécommunications	17 010,000	3 061,800	20 072,100
ATCE	19/2006	07/03/2006	Companie Tunisienne de Navigation	10 000,000	1 800,000	11 800,300
ATCE	23/2006	11/03/2006	Société Nationale des Télécommunications	21 060,000	3 790,800	24 851,100
ATCE	27/2006	01/04/2006	Société Nationale des Télécommunications	22 750,000	4 095,000	26 845,300
ATCE	28/2006	03/04/2006	Société Nationale des Télécommunications	21 060,000	3 790,800	24 851,100
ATCE	29/2006	10/04/2006	Société Nationale des Télécommunications	12 180,000	2 192,400	14 372,400
ATCE	31/2006	14/04/2006	Companie Tunisienne de Navigation	4 200,000	756,000	4 956,300
ATCE	36/2006	28/04/2006	Promosport	12 000,000	2 160,000	14 160,300
ATCE	39/2006	03/05/2006	Société Nationale des Télécommunications	39 000,000	7 020,000	46 020,300
ATCE	68/2006	24/06/2006	Société Nationale des Télécommunications	35 000,000	6 300,000	41 300,300
ATCE	80/2006	10/07/2006	Société Nationale des Télécommunications	32 500,000	5 850,000	38 350,300
ATCE	89/2006	01/08/2006	Société Nationale des Télécommunications	42 500,000	7 650,000	50 150,300
ATCE	92/2006	31/08/2006	Société Nationale des Télécommunications	20 500,000	3 690,000	24 190,300
ATCE	101/2006	05/10/2006	Office Nationale des Postes	12 000,000	2 160,000	14 160,300
ATCE	102/2006	05/10/2006	Office Nationale des Postes	19 750,000	3 555,000	23 305,300
ATCE	103/2006	05/10/2006	Banque Nationale Agricole	47 250,000	8 505,000	55 755,300
ATCE	130/2006	01/11/2006	Office Nationale des Postes	63 000,000	11 340,000	74 340,300
ATCE	133/2006	01/11/2006	Société Nationale des Chemins de Fer de Tunisiens	1 755,000	315,900	2 071,200
ATCE	144/2006	07/12/2006	Société Nationale des Télécommunications	44 000,000	7 920,000	51 920,300
Totaux				503 305,000	90 594,900	593 906,200

Objet : Affaires ATCE 2007

Agence	N° Facture	Date Facture	CLIENT	Montant HT	TVA	Montant TTC
ATCE	05/2007	05/01/2007	Office Nationale des Postes	8 750,000	1 575,000	10 325,300
ATCE	68/2007	16/04/2007	Société Nationale des Télécommunications	35 200,000	6 336,000	41 536,300
ATCE	72/2007	16/04/2007	Société Nationale des Télécommunications	13 750,000	2 475,000	16 225,300
ATCE	84/2007	02/05/2007	Société Nationale des Télécommunications	11 000,000	1 980,000	12 980,000
ATCE	86/2007	03/05/2007	Société Nationale des Télécommunications	13 750,000	2 475,000	16 225,300
ATCE	89/2007	05/05/2007	Société Nationale des Télécommunications	11 000,000	1 980,000	12 980,300
ATCE	93/2007	10/05/2007	Société Nationale des Télécommunications	13 200,000	2 376,000	15 576,300
ATCE	108/2007	02/06/2007	Société Nationale des Télécommunications	8 800,000	1 584,000	10 384,300
ATCE	122/2007	19/06/2007	Banque Tunisienne de Solidarité	7 700,000	1 386,000	9 086,300
ATCE	123/2007	14/06/2007	Office Nationale des Postes	50 050,000	9 009,000	59 059,300
ATCE	124/2007	14/06/2007	Société Nationale des Télécommunications	66 000,000	11 880,000	77 880,300
ATCE	126/2007	16/07/2007	Société Nationale des Télécommunications	19 250,000	3 465,000	22 715,300
ATCE	127/2007	16/07/2007	Société Nationale des Télécommunications	92 400,000	16 632,000	109 032,300
ATCE	135/2007	23/07/2007	Société Nationale des Télécommunications	49 500,000	8 910,000	58 410,300
ATCE	143/2007	03/08/2007	Société Nationale des Télécommunications	44 550,000	8 019,000	52 569,300
ATCE	161/2007	28/08/2007	Société Nationale des Télécommunications	88 000,000	15 840,000	103 840,300
ATCE	167/2007	12/09/2007	Société Nationale des Télécommunications	22 000,000	3 960,000	25 960,300
ATCE	184/2007	28/09/2007	Office Nationale des Postes	90 750,000	16 335,000	107 085,300
ATCE	186/2007	29/09/2007	Société Nationale des Télécommunications	22 000,000	3 960,000	25 960,300
ATCE	198/2007	08/10/2007	Office Nationale des Postes	93 500,000	16 830,000	110 330,300
ATCE	199/2007	08/10/2007	Office Nationale des Postes	61 875,000	11 137,500	73 012,800
ATCE	201/2007	15/10/2007	Société Nationale des Télécommunications	52 250,000	9 405,000	61 655,300
ATCE	202/2007	15/10/2007	Société Nationale des Télécommunications	57 838,000	10 410,840	68 249,140
ATCE	206/2007	26/10/2007	Société Nationale des Chemins de Fer de Tunis	16 500,000	2 970,000	19 470,300

ATCE	209/2007	27/10/2007	Société Nationale des Télécommunications	30 250,000	5 445,000	35 695,300
ATCE	210/2007	27/10/2007	Société Nationale des Télécommunications	30 250,000	5 445,000	35 695,300
ATCE	211/2007	27/10/2007	Société Nationale des Télécommunications	30 250,000	5 445,000	35 695,300
ATCE	212/2007	27/10/2007	Société Nationale des Télécommunications	30 250,000	5 445,000	35 695,300
ATCE	213/2007	27/10/2007	Société Nationale des Télécommunications	277 750,000	49 995,000	327 745,300
ATCE	214/2007	01/11/2007	Société Nationale des Télécommunications	38 225,000	6 880,500	45 105,800
ATCE	217/2007	06/11/2007	Société Nationale des Télécommunications	60 500,000	10 890,000	71 390,300
ATCE	220/2007	03/12/2007	Société Nationale des Télécommunications	58 575,000	10 543,500	69 118,800
ATCE	223/2007	12/12/2007	Société Nationale des Télécommunications	39 325,000	7 078,500	46 403,800
ATCE	225/2007	17/12/2007	Banque Nationale Agricole	9 075,000	1 633,500	10 708,800
ATCE	226/2007	17/12/2007	Société Tunisienne de Banque	9 075,000	1 633,500	10 708,800
Totaux				1 563 138,000	281 364,840	1 844 513,040

Objet : Affaires ATCE 2008

Agence	N° Facture	Date Facture	CLIENT	Montant HT	TVA	Montant TTC
ATCE	08/2008	30/01/2008	Société Nationale des Télécommunications (CAN 2008)	134 750,000	24 255,000	159 005,300
ATCE	22/2008	23/02/2008	Société Nationale des Télécommunications (Teasing Fixi)	6 063,000	1 091,340	7 154,640
ATCE	23/2008	23/02/2008	Société Nationale des Télécommunications (Teasing Fixi)	78 540,000	14 137,200	92 677,500
ATCE	48/2008	09/04/2008	Société Nationale des Télécommunications (3 EN 1)	84 903,000	15 282,540	100 185,840
ATCE	53/2008	28/04/2008	Société Nationale des Télécommunications (ADSL)	28 600,000	5 148,000	33 748,300
ATCE	54/2008	28/04/2008	Société Nationale des Télécommunications (TT CASH)	123 882,000	22 298,760	146 181,060
ATCE	82/2008	30/07/2008	CTN (Eté 2008)	11 550,000	2 079,000	13 629,300
ATCE	89/2008	02/09/2008	Société Nationale des Télécommunications	100 800,000	18 144,000	118 944,300
ATCE	91/2008	02/09/2008	Société Nationale des Télécommunications	100 800,000	18 144,000	118 944,300
ATCE	92/2008	02/09/2008	Société Nationale des Télécommunications	100 800,000	18 144,000	118 944,300
ATCE	93/2008	02/09/2008	Société Nationale des Télécommunications	100 800,000	18 144,000	118 944,300
ATCE	94/2008	02/09/2008	Société Nationale des Télécommunications	100 800,000	18 144,000	118 944,300
ATCE	102/2008	10/10/2008	SNCFT	8 084,000	1 455,120	9 539,420
Totaux				980 372,000	176 466,960	1 156 842,860

Objet : Affaires ATCE 2009

Agence	N° Factures	Date FAC	Client	Montant HT	TVA	Montant TTC
ATCE	48/2009	27/08/2009	Société Nationale des Télécommunications : RAMADAN 2009	103 968,000	18 714,240	122 682,540
ATCE	49/2009	27/08/2009	Office Nationale Des Postes : E-Dinars Smart	34 650,000	6 237,000	40 887,300
ATCE	62/2009	01/09/2009	Office Nationale Des Postes : 123 ARSIL	60 064,000	10 811,520	70 875,820
ATCE	63/2009	01/09/2009	Office Nationale Des Postes : MANDAT MINUT	114 400,000	20 592,000	134 992,300
ATCE	73/2009	12/09/2009	Banque Nationale Agricole : SPOT MALEK	49 096,000	8 837,280	57 933,580
ATCE	75/2009	14/09/2009	STB : NOTORIETE	11 262,000	2 027,160	13 289,460
ATCE	77/2009	22/09/2009	SNCFT : AID 2009	15 600,000	2 808,000	18 408,300
ATCE	80/2009	26/09/2009	Société Nationale des Télécommunications	40 432,000	7 277,760	47 710,060
ATCE	81/2009	26/09/2009	Société Nationale des Télécommunications	40 432,000	7 277,760	47 710,060
Totaux				**469 904,000**	**84 582,720**	**554 489,420**

Objet : Affaires ATCE 2010

Agence	N° Factures	Date FAC	Client	Montant HT	TVA	Montant TTC
ATCE	114/2010	27/08/2010	Société Nationale des Télécommunications : TT Avancons	109 341,000	19 681,380	129 022,680
ATCE	04/2011	11/01/2011	Société Nationale des Télécommunications : TT AHLA	82 168,000	14 790,240	96 958,540
ATCE	06/2011	11/01/2011	Société Nationale des Télécommunications : Best / Ellissa	10 198,000	1 835,640	12 033,940
Total ATCE 2010				**201 707,000**	**36 307,260**	**238 015,160**

NB : L'ensemble de ces factures demeurent impayées à ce jour. L'affaire a été portée devant les tribunaux compétents de Tunis.

مقتطف من المجلس الوزاري حول الإعلام

(الإذاعة والتّلفزة - الصحافة المكتوبة - قناة حنبعل)

يوم الأربعاء 27 أفريل 2005

في خصوص قناة حنّبعل :

قدّم السيد العربي نصرة الطّلبات التّالية :

1 - تمكين قناة حنّبعل من قناة أرضية :

2 - تمكين قناة حنّبعل من مصدر تمويل قارّ وذلك بإسناد ها نسبة من المعلوم الذي تستخلصه الشركة التونسية للكهرباء والغاز لفائدة مؤسسة الإذاعة والتلفزة.

3 - تمكين قناة حنبعل من قسط من إشهار المنشآت العمومية.

4 - إعادة النظر في أسعار بعض المسرحيات والمسلسلات التي تعتبر من التراث.

5 - تمكين قناة حنّبعل من تغطية نشاط سيادة الرئيس.

6 - الترخيص للقناة من تقديم نشرية إخبارية.

7 - تمكين قناة حنّبعل من الدّخول إلى الملاعب ولكلّ المباريات.

8 - الترخيص لبعض الإطارات من مؤسسة الإذاعة والتلفزة الوطنية في الالتحاق بقناة حنّبعل.

9 - إعفاء قناة حنّبعل من الأداء الذّي تمّ تقييمه بـ 2.000.000 دينارا سنويا.

10 - حذف سقف الإشهار المتأتّي من جهة واحدة والمحدّد بـ 30 %.

11 - التّرخيص لقناة حنّبعل في بثّ بعض البرامج باللغة الفرنسية.

بعد الاستماع لهذه الطّلبات، أذن سيادة رئيس الجمهورية بما يلي :

1 - تمكين قناة حنّبعل، بمقتضى عقد كراء، من القناة الأرضية التي

كانت مخصّصة لقناة Canal Horizon وذلك بعد إصلاحها (خلال شهر ماي 2005).

مع العلم وأنّ الإصلاحات تقدّر بحوالي (1.000.000 دينار) والصيانة السنوية بحوالي (700.000 دينار).

2 - دراسة الطلب الرّامي إلى إسناد قناة حنّبعل نسبة من المعلوم الذي تستخلصه الشّركة التّونسية للكهرباء والغاز لفائدة مؤسسة الإذاعة والتّلفزة. وذلك لمعرفة هل يسمح القانون بالاستجابة لهذا الطلب.

3 - فيما يخصّ الإشهار عن طريق التّلفزة (قناة 7 وقناة حنّبعل) : توخّي نفس الطريقة المطبّقة بالنسبة إلى الإشهار الذي تقوم به المنشآت العمومية عن طريق الصحافة المكتوبة.

ويتعيّن على ATCE أن تطبّق هذا القرار في أسرع وقت والنظر في النسبة التي يمكن إسنادها إلى قناة حنّبعل من مردود هذا الإشهار.

4 - تمكين قناة حنّبعل من المسرحيات والمسلسلات التي تعتبر من التراث والاكتفاء بسعر رمزي يغطّي ثمن إعداد نسخة من هذه المسلسلات والمسرحيات (وهي : الحاج كلوف، مسلسل غادة، منوّعات الطاهر وزياد غرسة، كلام الليل، مسرحيات عبد القادر مقداد وفرقة ڤفصة، مسلسل الخطاب على الباب (1و2)، أمّي تراكي، مسرحية الكريطة وغيرها من أعمال فرقة الكاف، المسرحيات التي سجّلتها الوكالة، منوّعات أشواق لعلي السريتي وليلى حجية، سلسلة دق الباب لمحمود الأرناؤوط).

5 - تمكين قناة حنّبعل من النسخة الرسمية من النشاط الرئاسي على أن تتكفّل قناة حنّبعل بدفع سعر الكاسات فقط

6 - السماح لقناة حنّبعل بتقديم نشرات إخبارية تخصّ تونس والعالم مع الحرص أن تقتصر القناة على الخبر المجرّد وبدون أي تعليق وأن لا تتجاوز هذه النشرة 6 دقائق.

7 - السماح لقناة حنّبعل بالدخول إلى الملاعب والبثّ لمدّة لا تتجاوز 3 دقائق (حسبما يخوّله القانون) وأن يكون التقاط الصور من نفس المكان الذي

توجد فيه التلفزة الوطنية.

أمّا في خصوص الدخول إلى حجرات الملابس، فإنّ الأمر يتوقّف على ضرورة الحصول على الموافقة المسبقة من المسؤولين على الفريق دون غيرهم وذلك بالنسبة إلى المباريات بين الفرق التونسية.

- 8 - يمكن بطلب كتابي من المعنيين بالأمر ومن السيد العربي نصرة وبعد موافقة مؤسسة الإذاعة والتلفزة الوطنية، إحالة إطار من مؤسسة الإذاعة والتلفزة على عدم المباشرة لظروف استثنائية لمدّة سنة قابلة للتجديد لمدّة خمس سنوات، على أن تتكفّل قناة حنّبعل بدفع المرتّب المتّفق عليه للمعني بالأمر وكذلك معلوم الانخراط في نظام التقاعد.

وقد أبدت، بعدُ، مؤسسة الإذاعة والتلفزة الوطنية موافقتها على الأسماء الآتية : عبد العزيز التواتي، سمير الرقيق، الدالي هادفي، عز الدين حمروني، مختار العبيدي.

- 9 - دراسة موضوع إعفاء قناة حنّبعل من الأداء الذي نصّت عليه الاتفاقية المبرمة مع الدّولة بتاريخ 13 فيفري 2004 والذي تمّ تقييمه بـ 2 مليون دينار في السنة. وتتمّ هذه الدّراسة بالرجوع إلى القانون وإلى ما هو معمول به في الدول الأخرى بالنسبة إلى هذا الموضوع، وذلك بالرّجوع إلى القانون وإلى ما هو معمول به في الدّول الأخرى بالنّسبة إلى هذا الموضوع.

- 10 - عدم الموافقة على الطلب المتعلق بحذف سقف الإشهار المتأتّي من جهة واحدة والمحدّد بـ 30% (قانون الصحافة).

- 11 - عدم الموافقة على الطلب المتعلق ببثّ بعض البرامج باللّغة الفرنسية أو لغة أجنبية أخرى.

رئاسة الجمهورية
الإعلام

للتفضل بالاطلاع

سيادة الرئيس

معطيات حول المؤسسات التي
قامت بالاشهار بقناة حنبعل
(من 11 إلى 17 جوان 2007)

الدائرة السياسية

للحفظ

الدائرة الاقتصادية

الجمهورية التونسية

اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق
في مسائل الرشوة والفساد

تعهد تلقائي

عدد الملف 1056/5

تاريخه 15 أفريل 2011

المكلف بالملف

ATCE

Hannibal TV

العارض :

بطاقة التعريف الوطنية : الهاتف :

عنوانه : التاريخ :

الترقيم البريدي :

الهيئة المعنية : 1 - relier à

2 - 1266/5

3 - ATCE

الموضوع :

الوثائق المقدمة :

تلخيص العريضة :

1. إحالة مراسلة للنيابة 23 مارس 2011

الجمهورية التونسية
_
وزارة الاتصـــــال
(ع.ح.م)
_
الـــوزير

تونس في 02 مارس 2010

من وزير الاتصال
إلى
السيد الرئيس المدير العام لقناة "نسمة"

وزارة الإتصال
02 مارس 2010
صادر 0007913

الموضوع : حول اخلالات القناة .

و بعد،
متابعة لما تضمنته حلقات يوم 4 فيفري و يوم 13 فيفري ويوم 25 فيفري 2010 من برنامج" ناس نسمة" إضافة إلى ما تضمنه التعليق على مقابلة الدور النهائي لكاس افريقيا للأمم في كرة اليد (رجال) بتاريخ 20 فيفري 2010، يؤسفنا إعلامكم انه تم تسجيل الاخلالات التالية :

1. مخالفة ما جاء في حلقتي 4 و13 فيفري 2010 من برنامج "ناس نسمة" للأخلاق الحميدة والآداب العامة إشارة وقولا، على معنى الفصل 226 مكرر من المجلة الجزائية و التزامات القناة الواردة في اتفاقية الترخيص وخاصة الفصول 10 و 12 و13 و 14 منها الواردين في باب "أخلاقيات المهنة" باعتبار أن ما ورد كان مخلا بالأخلاق الحميدة ومخالفا للنظام

زين العابدين بن علي
رئيس الجمهورية التونسية

سيادة الرئيس

أتشرف بأن أحيل إلى سامي عنايتكم جداول الإشهار الذي تلقته قناة حنبعل في المدة الممتدة بين 18 و 17 جوان 2007 حسبما أفادت به وزارة الإتصال، حيث بلغت جملة المداخيل لهذه المدة من الإشهار الخاص حوالي : 297.690.000 د.

- المؤسسات الخاصة التي ساهمت في هذه المداخيل حسب الجداول المحاسبة هي :

+ TOPNET
+ Coca cola (SFBT)
+ Fanta (SFBT)
+ Lila Clip (Sté d'articles hygieniques)
+ Tunisie telecom (برنامج (sponsoring) تقوم بتقديم "سويعة سيور" بالإضافة إلى المساهمة عبر الإشهار الموسمي)
+ Foire BTS
+ Jus oblice Nectar (CLC delice)
+ Croustina (SOTUBI)
+ Mobi Sud (France)
+ Shamp. Gliss oleo Nutrition (Shwarzkof)
+ Damino } (Delice Danone).
+ Actuvia }
+ Vernal Sensation (Henkel).

مع فائق تقديري وتعظيم احترامي

محمد العزيابي

20.06.07

Pige-publicité-Hannibal Tv

Journée du 17/06/2007

Date	Heure	Annonceurs	Campagnes	Emissions	TARIF Unitaire	Support
11/06/2007	18:18	TOPNET	TOPNET	GAME OVER	1650,000	GAME OVER
11/06/2007	18:48	TOPNET	TOPNET	GAME OVER	1650,000	GAME OVER
11/06/2007	18:51	SFBT	COCA COLA (NANCY AJRAM)	FEUIL "MARYA CLARA"	4400,000	Pub Classique
11/06/2007	18:52	La Poste(Public)	RAPID POSTE TRANSIT	FEUIL "MARYA CLARA"	3300,000	Pub Classique
11/06/2007	18:52	Henkel	VERNEL SENSATION (VISITE-BEBE)	FEUIL "MARYA CLARA"	2750,000	Pub Classique
11/06/2007	18:53	SFBT	FANTA (BAMBOOTCHA)	FEUIL "MARYA CLARA"	2750,000	Pub Classique
11/06/2007	19:40	Sté. D'Articles Hygièniques	LILAS CLIP (MICRO AEREE - HANEN)	FEUIL "MARYA CLARA"	4537,500	Pub Classique
11/06/2007	19:57	Stial Délice Danone	DANINO (30% DE CALCIUM)	ASSDA ASSOHOF	3025,000	Pub Classique
11/06/2007	20:10	SFBT	FANTA (BAMBOOTCHA-RENCONTRE)	ZOOM ALA ETHAKAFA	2750,000	Pub Classique
11/06/2007	20:10	SFBT	COCA COLA (NANCY AJRAM)	ZOOM ALA ETHAKAFA	4400,000	Pub Classique
11/06/2007	20:50	Stial Délice Danone	DANINO (30% DE CALCIUM)	SOUIAA SPORT	3575,000	Pub Classique
11/06/2007	20:54	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	SOUIAA SPORT	2200,000	Pub Classique
11/06/2007	20:55	SFBT	FANTA (BAMBOOTCHA)	SOUIAA SPORT	2750,000	Pub Classique
11/06/2007	20:56	La Poste(Public)	RAPID POSTE TRANSIT	SOUIAA SPORT	3300,000	Pub Classique
11/06/2007	20:56	SFBT	COCA COLA (NANCY AJRAM)	SOUIAA SPORT	4400,000	Pub Classique
11/06/2007	20:57	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	SOUIAA SPORT	3800,000	SOUIAA SPORT
11/06/2007	21:30	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	SOUIAA SPORT	3800,000	SOUIAA SPORT
11/06/2007	22:32	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	SOUIAA SPORT	3800,000	SOUIAA SPORT
11/06/2007	22:40	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	FEUIL "LI THARWA HISSABET OKHR	2200,000	Pub Classique
				Total	61037,500	

زين العابدين بن علي

Journée du 17/06/2007

Pige-publicité-Hannibal Tv

	Heure	Annonceurs	Campagnes	Emis suivants	TARIF Théorique	Sponsor
6/2007	18:46	SFBT	FANTA (BAMBOOTCHA-RENCONTRE)	FEUIL "MARYA CLARA"	2750,000	Pub Classique
6/2007	18:47	Henkel	VERNEL SENSATION (VISITE-BEBE)	FEUIL "MARYA CLARA"	2750,000	Pub Classique
6/2007	18:47	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	FEUIL "MARYA CLARA"	2200,000	Pub Classique
6/2007	18:48	SFBT	COCA COLA (NANCY AJRAM)	FEUIL "MARYA CLARA"	4400,000	Pub Classique
6/2007	19:27	Sté. D'Articles Hygiéniques	LILAS CLIP (MICRO AEREE - HANEN)	FEUIL "MARYA CLARA"	4537,500	Pub Classique
6/2007	19:56	Stial Délice Danone	DANINO (30% DE CALCIUM)	ASSDA ASSOHOF	3575,000	Pub Classique
6/2007	20:03	Henkel	VERNEL SENSATION (VISITE-BEBE)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	2750,000	Pub Classique
6/2007	20:03	Foire	FOIRE BTS	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	1925,000	Pub Classique
6/2007	20:55	Stial Délice Danone	DANINO (30% DE CALCIUM)	PIECE DE THEATRE	3575,000	Pub Classique
6/2007	20:58	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	PIECE DE THEATRE	2200,000	Pub Classique
6/2007	20:59	SFBT	FANTA (BAMBOOTCHA-RENCONTRE)	PIECE DE THEATRE	2750,000	Pub Classique

Total 33412,500

Journée du 17/06/2007

Pige-publicité-Hannibal Tv

	Heure	Annonceurs	Campagnes	Emis suivants	TARIF Théorique	Sponsor
2007	18:47	Henkel	VERNEL SENSATION (VISITE-BEBE)	FEUIL "MARYA CLARA"	2750,000	Pub Classique
2007	18:48	SFBT	COCA COLA (NANCY AJRAM)	FEUIL "MARYA CLARA"	4400,000	Pub Classique
2007	18:49	T.Téiécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	FEUIL "MARYA CLARA"	2200,000	Pub Classique
2007	19:27	Sté. D'Articles Hygièniques	LILAS CLIP (MICRO AEREE - HANEN)	FEUIL "MARYA CLARA"	4537,500	Pub Classique
2007	19:56	Stial Délice Danone	DANINO (30% DE CALCIUM)	ASSDA ASSOHOF	3025,000	Pub Classique
/2007	20:04	SFBT	COCA COLA (NANCY AJRAM)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	4400,000	Pub Classique
/2007	20:05	Stial Délice Danone	DANINO (30% DE CALCIUM)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	3025,000	Pub Classique
/2007	20:06	Foire	FOIRE BTS	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	1925,000	Pub Classique
/2007	20:06	Henkel	VERNEL SENSATION (VISITE-BEBE)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	2750,000	Pub Classique
/2007	20:07	SFBT	FANTA (BAMBOOTCHA-RENCONTRE)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	2750,000	Pub Classique
/2007	20:07	Stial Délice Danone	DANINO (30% DE CALCIUM)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	1650,000	Pub Classique

Total 33412,500

Pige-publicité-Hannibal Tv

Journée du 17/06/2007

Heure Annonceurs		Campagnes			
2007	18:48 SFBT	COCA COLA (NANCY AJRAM)	FEUIL "MARYA CLARA"	**4400,000**	Pub Classique
2007	18:49 SFBT	FANTA (BAMBOOTCHA-RENCONTRE)	FEUIL "MARYA CLARA"	**2750,000**	Pub Classique
2007	19:27 Sté. D'Articles Hygiéniques	LILAS CLIP (MICRO AEREE - HANEN)	FEUIL "MARYA CLARA"	**4537,500**	Pub Classique
2007	19:56 Stial Délice Danone	DANINO (30% DE CALCIUM)	ASSDA ASSOHOF	**3575,000**	Pub Classique
2007	20:04 SFBT	COCA COLA (NANCY AJRAM)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	**4400,000**	Pub Classique
2007	20:05 Henkel	VERNEL SENSATION (VISITE-BEBE)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	**2750,000**	Pub Classique
2007	20:56 Stial Délice Danone	DANINO (30% DE CALCIUM)	FI DAIRAT EDHAWO	**3025,000**	Pub Classique
2007	20:56 T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	FI DAIRAT EDHAWO	**2200,000**	Pub Classique
2007	20:57 SFBT	FANTA (BAMBOOTCHA)	FI DAIRAT EDHAWO	**2750,000**	Pub Classique
2007	20:57 Foire	FOIRE BTS	FI DAIRAT EDHAWO	**1925,000**	Pub Classique
2007	20:58 SFBT	COCA COLA (NANCY AJRAM)	FI DAIRAT EDHAWO	**4400,000**	Pub Classique
2007	20:59 Sté. D'Articles Hygiéniques	LILAS CLIP (MICRO AEREE - HANEN)	FI DAIRAT EDHAWO	**4537,500**	Pub Classique
2007	21:00 Henkel	VERNEL SENSATION (VISITE-BEBE)	FI DAIRAT EDHAWO	**2750,000**	Pub Classique
2007	21:00 Stial Délice Danone	DANINO (30% DE CALCIUM)	FI DAIRAT EDHAWO	**1650,000**	Pub Classique
			Total	**45650,000**	

Pige-publicité-Hannibal Tv

Journée du 17/06/2007

	Heure	Annonceurs	Campagnes	Emis suivante	TARif Théorique	Sponsor
6/2007	18:47	Henkel	VERNEL SENSATION (VISITE-BEBE)	FEUIL "MARYA CLARA"	2750,000	Pub Classique
6/2007	18:47	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	FEUIL "MARYA CLARA"	2200,000	Pub Classique
6/2007	18:48	SFBT	COCA COLA (NANCY AJRAM)	FEUIL "MARYA CLARA"	4400,000	Pub Classique
6/2007	19:15	CLC Délice	JUS DELICE NECTAR (6/5)	FEUIL "MARYA CLARA"	3712,500	Pub Classique
6/2007	19:40	Stial Délice Danone	DANINO (30% DE CALCIUM)	ASSDA ASSOHOF	3025,000	Pub Classique
6/2007	20:02	SOTUBI	CROUSTINA (GARMACHNI)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	2750,000	Pub Classique
6/2007	20:03	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	2200,000	Pub Classique
6/2007	20:03	SFBT	COCA COLA (NANCY AJRAM)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	4400,000	Pub Classique
6/2007	20:04	MOBISUD(France)	MOBISUD (-50%)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	2750,000	Pub Classique
6/2007	20:56	Stial Délice Danone	DANINO (30% DE CALCIUM)	AZAIEZ GALBI	3575,000	Pub Classique
6/2007	21:01	Foire	FOIRE BTS	AZAIEZ GALBI	1925,000	Pub Classique
6/2007	21:02	SOTUBI	CROUSTINA (GARMACHNI)	AZAIEZ GALBI	2750,000	Pub Classique
06/2007	21:02	Shwarzkof	SHAMP GLISSC OLEO NUTRITION	AZAIEZ GALBI	2200,000	Pub Classique
06/2007	21:02	Stial Délice Danone	ACTIVIA (TESTIMONIAL)	AZAIEZ GALBI	3025,000	Pub Classique
06/2007	21:03	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	AZAIEZ GALBI	2200,000	Pub Classique
06/2007	21:03	Henkel	VERNEL SENSATION (VISITE-BEBE)	AZAIEZ GALBI	2750,000	Pub Classique
06/2007	21:03	Stial Délice Danone	ACTIVIA (TESTIMONIAL)	AZAIEZ GALBI	4537,500	Pub Classique
06/2007	21:16	Stial Délice Danone	JUS DELICE NECTAR (6/5)	AZAIEZ GALBI	3712,500	Pub Classique
06/2007	21:17	CLC Délice	CROUSTINA (GARMACHNI)	SOUIAA SPORT	2475,000	Pub Classique
06/2007	21:17	SOTUBI	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	SOUIAA SPORT	2200,000	Pub Classique
06/2007	21:45	T.Télécom(Public)	FANTA (BAMBOOTCHA)	SOUIAA SPORT	2750,000	Pub Classique
06/2007	21:46	SFBT	CROUSTINA (GARMACHNI)	SOUIAA SPORT	1650,000	Pub Classique
06/2007	21:46	SOTUBI	JUS DELICE NECTAR (6/5)	SOUIAA SPORT	2475,000	Pub Classique
06/2007	21:47	CLC Délice	COCA COLA (NANCY AJRAM)	SOUIAA SPORT	4400,000	Pub Classique
06/2007	21:47	SFBT	ACTIVIA (TESTIMONIAL)	SOUIAA SPORT	3025,000	Pub Classique
06/2007	21:48	Stial Délice Danone	FOIRE AUTOMOBILE INTERNATIONALE	SOUIAA SPORT	2750,000	Pub Classique
6/06/2007	21:49	Foire	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	SOUIAA SPORT	3800,000	SOUIAA SPORT
6/06/2007	21:50	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	SOUIAA SPORT	3800,000	SOUIAA SPORT
6/06/2007	22:13	T.Télécom(Public)	CROUSTINA (GARMACHNI)	SOUIAA SPORT	2475,000	Pub Classique
6/06/2007	22:48	SOTUBI	ACTIVIA (TESTIMONIAL)	SOUIAA SPORT	4537,500	Pub Classique
6/06/2007	22:48	Stial Délice Danone	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	SOUIAA SPORT	3800,000	SOUIAA SPORT
6/06/2007	23:23	T.Télécom(Public)	SHAMP GLISSC OLEO NUTRITION	FARREGH KALBIK	880,000	Pub Classique
15/06/2007	23:27	Shwarzkof	ACTIVIA (TESTIMONIAL)	FARREGH KALBIK	1210,000	Pub Classique
15/06/2007	23:28	Stial Délice Danone	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	FARREGH KALBIK	880,000	Pub Classique
15/06/2007	23:28	T.Télécom(Public)				

Total **97970,000**

Pige-publicité-Hannibal Tv

Journée du 17/06/2007

	Heure	Annonceurs	Campagnes	Emis suivante	TARIF Theorique	Sponsor
6/2007	18:47	Henkel	VERNEL SENSATION (VISITE-BEBE)	FEUIL "MARYA CLARA"	2750,000	Pub Classique
6/2007	18:47	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	FEUIL "MARYA CLARA"	2200,000	Pub Classique
6/2007	18:48	SFBT	COCA COLA (NANCY AJRAM)	FEUIL "MARYA CLARA"	4400,000	Pub Classique
6/2007	19:15	CLC Délice	JUS DELICE NECTAR (6/5)	FEUIL "MARYA CLARA"	3712,500	Pub Classique
6/2007	19:40	Stial Délice Danone	DANINO (30% DE CALCIUM)	ASSDA ASSOHOF	3025,000	Pub Classique
6/2007	20:02	SOTUBI	CROUSTINA (GARMACHNI)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	2750,000	Pub Classique
6/2007	20:03	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	2200,000	Pub Classique
6/2007	20:03	SFBT	COCA COLA (NANCY AJRAM)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	4400,000	Pub Classique
6/2007	20:04	MOBISUD(France)	MOBISUD (-50%)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	2750,000	Pub Classique
6/2007	20:56	Stial Délice Danone	DANINO (30% DE CALCIUM)	AZAIEZ GALBI	3575,000	Pub Classique
6/2007	21:01	Foire	FOIRE BTS	AZAIEZ GALBI	1925,000	Pub Classique
6/2007	21:02	SOTUBI	CROUSTINA (GARMACHNI)	AZAIEZ GALBI	2750,000	Pub Classique
06/2007	21:02	Shwarzkof	SHAMP GLISSC OLEO NUTRITION	AZAIEZ GALBI	2200,000	Pub Classique
06/2007	21:02	Stial Délice Danone	ACTIVIA (TESTIMONIAL)	AZAIEZ GALBI	3025,000	Pub Classique
06/2007	21:03	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	AZAIEZ GALBI	2200,000	Pub Classique
06/2007	21:03	Henkel	VERNEL SENSATION (VISITE-BEBE)	AZAIEZ GALBI	2750,000	Pub Classique
06/2007	21:16	Stial Délice Danone	ACTIVIA (TESTIMONIAL)	AZAIEZ GALBI	4537,500	Pub Classique
06/2007	21:17	CLC Délice	JUS DELICE NECTAR (6/5)	AZAIEZ GALBI	3712,500	Pub Classique
06/2007	21:17	SOTUBI	CROUSTINA (GARMACHNI)	SOUIAA SPORT	2475,000	Pub Classique
06/2007	21:45	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	SOUIAA SPORT	2200,000	Pub Classique
06/2007	21:46	SFBT	FANTA (BAMBOOTCHA)	SOUIAA SPORT	2750,000	Pub Classique
06/2007	21:46	SOTUBI	CROUSTINA (GARMACHNI)	SOUIAA SPORT	1650,000	Pub Classique
06/2007	21:47	CLC Délice	JUS DELICE NECTAR (6/5)	SOUIAA SPORT	2475,000	Pub Classique
06/2007	21:47	SFBT	COCA COLA (NANCY AJRAM)	SOUIAA SPORT	4400,000	Pub Classique
06/2007	21:48	Stial Délice Danone	ACTIVIA (TESTIMONIAL)	SOUIAA SPORT	3025,000	Pub Classique
06/2007	21:49	Foire	FOIRE AUTOMOBILE INTERNATIONALE	SOUIAA SPORT	2750,000	Pub Classique
06/2007	21:50	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	SOUIAA SPORT	3800,000	SOUIAA SPORT
06/2007	22:13	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	SOUIAA SPORT	3800,000	SOUIAA SPORT
06/2007	22:48	SOTUBI	CROUSTINA (GARMACHNI)	SOUIAA SPORT	2475,000	Pub Classique
06/2007	22:48	Stial Délice Danone	ACTIVIA (TESTIMONIAL)	SOUIAA SPORT	4537,500	Pub Classique
06/2007	23:23	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	SOUIAA SPORT	3800,000	SOUIAA SPORT
15/06/2007	23:27	Shwarzkof	SHAMP GLISSC OLEO NUTRITION	FARREGH KALBIK	880,000	Pub Classique
15/06/2007	23:28	Stial Délice Danone	ACTIVIA (TESTIMONIAL)	FARREGH KALBIK	1210,000	Pub Classique
15/06/2007	23:28	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	FARREGH KALBIK	880,000	Pub Classique
				Total	97970,000	

Pige-publicité-Hannibal Tv

Journée du 17/06/2007

Date	Heure	Annonceur	Campagne	Emission	Tarif Générique	Format
16/06/2007	18:48	SFBT	COCA COLA (NANCY AJRAM)	FEUIL "MARYA CLARA"	4400,000	Pub Classique
16/06/2007	20:02	SOTUBI	CROUSTINA (GARMACHNI)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	2750,000	Pub Classique
16/06/2007	20:02	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	2200,000	Pub Classique
16/06/2007	20:30	SOTUBI	CROUSTINA (GARMACHNI)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	2475,000	Pub Classique
16/06/2007	20:47	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	JEU MA TRAWAH KAN FARHAN	2200,000	Pub Classique
16/06/2007	20:47	CLC Délice	JUS DELICE NECTAR (6/5)	JEU MA TRAWAH KAN FARHAN	2475,000	Pub Classique
16/06/2007	20:47	Shwarzkof	SHAMP GLISSC OLEO NUTRITION	JEU MA TRAWAH KAN FARHAN	2200,000	Pub Classique
16/06/2007	20:48	SOTUBI	CROUSTINA (GARMACHNI)	JEU MA TRAWAH KAN FARHAN	2750,000	Pub Classique
16/06/2007	20:48	MOBISUD (France)	MOBISUD (-50%)	JEU MA TRAWAH KAN FARHAN	2750,000	Pub Classique
16/06/2007	21:00	CLC Délice	JUS DELICE NECTAR (6/5)	JEU MA TRAWAH KAN FARHAN	3712,500	Pub Classique
16/06/2007	21:18	CLC Délice	JUS DELICE NECTAR (6/5)	LAMASET MINA EL MADHI	2475,000	Pub Classique
16/06/2007	20:25	Shwarzkof	SHAMP GLISSC OLEO NUTRITION	LAMASET MINA EL MADHI	2200,000	Pub Classique
16/06/2007	20:26	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	LAMASET MINA EL MADHI	2200,000	Pub Classique
16/06/2007	20:26	Henkel	VERNEL SENSATION (VISITE-BEBE)	LAMASET MINA EL MADHI	2904,000	Pub Classique
				Total	37691,500	

Journée du 17/06/2007

Pige-publicité-Hannibal Tv

Date	Heure	Annonceurs	Campagnes	Emis suivante	TARIF Théorique	Sponsor
17/06/2007	18:25	TOPNET	TOPNET	GAME OVER	1650,000	GAME OVER
17/06/2007	18:55	TOPNET	TOPNET	FEUIL "MARYA CLARA"	1650,000	GAME OVER
17/06/2007	18:57	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	FEUIL "MARYA CLARA"	2200,000	Pub Classique
17/06/2007	18:58	SFBT	COCA COLA (NANCY AJRAM)	FEUIL "MARYA CLARA"	4400,000	Pub Classique
17/06/2007	18:58	Henkel	VERNEL SENSATION (VISITE-BEBE)	FEUIL "MARYA CLARA"	2750,000	Pub Classique
17/06/2007	20:10	MOBISUD(France)	MOBISUD (-50%)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	2750,000	Pub Classique
17/06/2007	20:11	SFBT	COCA COLA (NANCY AJRAM)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	4400,000	Pub Classique
17/06/2007	20:12	SOTUBI	CROUSTINA (GARMACHNI)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	2750,000	Pub Classique
17/06/2007	20:13	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	2200,000	Pub Classique
17/06/2007	20:40	SOTUBI	CROUSTINA (GARMACHNI)	FEUIL "AWLED ACHAWARAA"	2475,000	Pub Classique
17/06/2007	21:10	Shwarzkof	SHAMP GLISSC OLEO NUTRITION	L'ARTISTOU	2200,000	Pub Classique
17/06/2007	21:11	CLC Délice	JUS DELICE NECTAR (6/5)	L'ARTISTOU	2475,000	Pub Classique
17/06/2007	22:18	T.Télécom(Public)	TUNISIE TELECOM (3=30-PARC DE LOISIR)	AL MASKOUT ANH	2200,000	Pub Classique
				Total	34100,000	

جدول المؤسسات التي قامت بالإشهار بقناة حنبعل
الفترة : من 11 إلى 17 جوان 2007

المؤسسة	إسم صاحب المؤسسة أو الوكيل	المبلغ بالدينار
- Coca-cola Fanta : SFBT	حمادي بوصبيع	90 750
- DELICE : Jus Nectar, Danino	حمدي المؤدب بشراكة مع Danone France	73 673
- Croustina : SOTUBI	إسماعيل مبروك بشراكة مع Danone France	25 300
- Tunisie Télecom	أحمد محجوب مؤسسة عمومية	58 880
- HENKEL Vernal, Shwarzkof	مؤسسة ألمانية مواد تنظيف بشراكة مع مجمع بوريشة	40 084
- Lilas Clip Articles hygieniques	جليلة المازني ومنير الجايز	22 688
- Mobi Sud خدمات الهاتف	Cyril Ferrachat مؤسسة فرنسية مغربية	8 250
- F.S.Internet TOPNET	مهدي الخميري	6 600
- Foire بالشرقية	بشير بن عمر	7 700
- Foire بالكرم	نجيب بن ميلاد	2 750
- ديوان البريد	الحاج قلاعي مؤسسة عمومية	6 600
المجموع :		**343 275**

المنجي صفره
مع فائق التقدير والاحترام

العام (للفصول 8 و9 و10 من كراس الشروط الملحق باتفاقية الترخيص) .

2. تضمن التعليق على المقابلة الرياضية بتاريخ 20 فيفري 2010 تحريضا واضحا على التعصب والكراهية وإساءة إلى صورة البلاد ومصالحها وعلاقاتها الخارجية ومساسا بالروح الرياضية على معنى الفصل 7 من كراس الشروط.

3. تضمن حلقة يوم 24 فيفري 2010 من برنامج "ناس نسمة" إحصائيات ومعطيات غير صحيحة تمس من سمعة البلاد مما شكل ترويجا لأخبار زائفة منسوبة للغير على معنى الفصل 49 من مجلة الصحافة، و خرقا للفصلين 6 و8 من كراس الشروط الملحق باتفاقية الترخيص.

4. عدم مد الوزارة إلى حد الآن بالنص الكامل لاتفاقية الشراكة المبرمة مع جمعية النادي الافريقي و بالايضاحات اللازمة بخصوص ضمان القناة لمبدأ الحفاظ على الروح الرياضية والمساواة الكاملة في التعامل مع سائر الجمعيات الرياضية (موضوع مراسلتنا بتاريخ 6 فيفري 2010 ومراسلتنا بتاريخ 10 فيفري 2010) . مع العلم انه يتعين على القناة انتظار رأي الوزارة قبل تنفيذ بنود الاتفاقية المذكورة.

تونس في 2004/10/04

إلى سامي عناية سيادة الرئيس
زين العابدين بن علي
رئيس الجمهورية التونسية

أتشرف بالتقدم إلى سامي عنايتكم بأخلص عبارات التقدير
و الاحترام ، معربا عن عميق شكري لتفضل سيادتكم بقبولي، و منحي فرصة تجديد أسمى عبارات الإخلاص و الأمتنان على ثقتكم الغالية التي وضعتموها في مشروع قناة حنبعلTV و في شخصي ، من خلال منح ترخيص لأول قناة تونسية خاصة.

- و أسمحوا لي، يا سيادة الرئيس، أن أتحدث إليكم عن العراقيل التي تعرض لها المشروع، منذ بداية الترخيص، و ذلك حرصا مني على إنجاحه في الأداء و في الآجال.
- و في هذا الصدد ، فإنني كنت توجهت إليكم برسالة خطية بتاريخ 2004/09/14 ، سلمتها إلى كل من السادة: عبد الوهاب عبد الله و محسن الرحيمي ، ضمنتها ملخصا لبعض العراقيل .
- و اسمحوا لي في هذه المناسبة، مستندا لدعمكم الكريم أن أتطرق للموضوع ثانية.
- أولى هذه العراقيل ، يا سيادة الرئيس، ما لاقيته من عدم رغبة في التعاون من مؤسسة الإذاعة و التلفزة التونسية، في موضوع الأرشيف السمعي البصري ، و تكوين الأعوان رغم عديد المراسلات.

كذالك ، رفض تأجير حافلة تصوير لقناة حنبعل TV ، طلبت لغرض نقل حفل السابع من نوفمبر ، رغم أن مثل هذه الحافلات تؤجر لروتانا و ART و التلفزة الايطالية و غيرها .
كما وقع تهديد كل من قدم لنا العون و الاستشارة من أعوانها.

- ثانية هذه العراقيل يا سيادة الرئيس ، ما اعترض المشروع من صعوبات قمرقية، من ذلك و على سبيل المثال، جوابي بعد أكثر من ستة أشهر ، عن طلبي الانتفاع بنظام جبائي تفاضلي، بالمثول أمام احد مكاتب الإدارات الجبائية.

هذا عدا الوقت الضائع لاستلام المعدات من المصالح الديوانية ، رغم المحاولات التي قمت بها ، ليطبق علي نظام الوحدة الوظيفية للعناصر، المستلمة بدفعات (Unité fonctionnelle de tous les éléments, suite aux envois fractionnés).

- ثالثها ، هو عدم منحي الانتفاع بامتيازات الفصل 52 من مجلة تشجيع الاستثمارات، رغم كريم موافقتكم على منحي إياها، إذ وقع إشعاري بالانتفاع فقط بالإعفاء من المعاليم الديوانية، و هو امتياز تحضى به سلفا شركة AVIP ، وفقا للفصل 49 من نفس المجلة في إطار دعم شركات الإنتاج السمعي البصري .
- ومن العراقيل كذالك ، ما عبرت عنه البنوك من رفض لمصاحبة المشروع بدعاوي مختلفة.
- لكل هذا، فإننا نناشدكم يا سيادة الرئيس، التدخل، لفائدة القناة التي رأت النور بسامي أمركم و توجيهاتكم، حتى تكون أداة في خدمة سياستكم الحكيمة، و النظر في إمكانية منح القناة البث الأرضي حتى تسهم في مزيد إثراء إشعاع الوطن في الداخل و الخارج.

وفقكم الله، و سدد خطاكم و رعاكم للبلاد و العباد.

الباعث

العربي نصرة

القرارات الرئاسية الصادرة يوم 27 أفريل 2005
في خصوص قناة حنبعل

القرارات	ملاحظات
1 - تمكين قناة حنّبعل من النسخة الرسمية من النشاط الرئاسي على أن تتكفّل قناة حنّبعل بدفع سعر الكاسات فقط.	- تمّ.
2 - السماح لقناة حنّبعل بتقديم نشرات إخبارية مجرّدة تخصّ تونس والعالم، مع الحرص أن تقتصر القناة على الخبر المجرّد وبدون أي تعليق وأن لا تتجاوز هذه النشرة 6 دقائق.	- تمّ.
3 - تمكين قناة حنّبعل من المسرحيات والمسلسلات التي تعتبر من التراث والاكتفاء بسعر يغطّي ثمن إعداد نسخة من هذه المسلسلات والمسرحيات (وهي : الحاج كلـــوف، مسلسل غادة، منوّعات الطاهر وزياد غرسة، كلام الليـــل، مسرحيات عبد القادر مقداد وفرقة ڤفصة، مسلسل الخطاب على الباب (1و2)، أمّي تراكي، مسرحية الكريطة وغيرها من أعمال فرقة الكاف، المسرحيات التي سجّلتها الوكالة، منوّعات أشـــواق لعلي السريتي وليلى حجية، سلسلة دق الباب لمحمود الأرناؤوط).	- تمّ.
4 - السماح لقناة حنّبعل بالدخول إلى الملاعب والبثّ لمدّة لا تتجاوز 3 دقائق (حسبما يخوّله القانون) وأن يكون التقاط الصور من نفس المكان الذي توجد فيه التلفزة الوطنية. أمّا في خصوص الدخول إلى حجرات الملابس، فإنّ الأمر يتوقّف على ضرورة الحصول على الموافقة المسبّقة والمكتوبة من المسؤولين على الفريق دون غيرهم وذلك بالنسبة إلى المباريات بين الفرق التونسية.	- تمّ.

القرارات	ملاحظات
5 - تمكين قناة حنّبعل، بمقتضى عقد كراء، من القناة الأرضية التي كانت مخصّصة لقناة Canal Horizon وذلك بعد إصلاحها (خلال شهر ماي 2005).	- في الانتظار.
6 - تمكين قناة حنبعل من نسبة من الإشهار العمومي.	- في الانتظار.
7 - إعفاء قناة حنّبعل لمدّة 3 سنوات من الأداء الذي نصّت عليه الاتفاقية المبرمة مع الدّولة بتاريخ 13 فيفري 2004 والذي تمّ تقييمه بـ 2 مليون دينار في السنة.	- في الانتظار.
8 - إمكانية إحالة بعض الإطارات من مؤسسة الإذاعة والتلفزة على عدم المباشرة لظروف استثنائية لمدّة سنة قابلة للتجديد للعمل بقناة حنبعل.	إطارات مؤسسة الإذاعة والتلفزة غير راغبة في الالتحاق بقناة حنبعل.
9 - عدم الموافقة على الطلب المتعلق بحذف سقف الإشهار المتأتّي من جهة واحدة والمحدّد بـ 30% (قانون الصحافة).	
10 - عدم الموافقة على الطلب المتعلق ببثّ بعض البرامج باللّغة الفرنسية أو لغة أجنبية أخرى إلاّ إذا كانت "Sous-titrés" بالعربية.	

قرطاج في 30 أفريل 2005

مذكـــــرة
إلى سامي عناية سيادة رئيس الجمهورية

الموضوع : في خصوص طلب السيد العربي نصره إسناد قناة حنّبعل نسبة من المعلوم الذي تستخلصه الشركة التونسية للكهرباء والغاز لفائدة مؤسسة الإذاعة والتّلفزة.

تنفيذا لتعليمات سيادتكم تمّت دراسة الطلب الذّي تقدّم به السيد العربي نصره والرّامي إلى إسناد قناة حنّبعل نسبة من المعلوم الذي تستخلصه الشركة التونسية للكهرباء والغاز لفائدة مؤسسة الإذاعة والتّلفزة.

أسفرت هذه الدّراسة على ما يلي :

1 - كيف تمّ إحداث المساهمة لفائدة مؤسّسة الإذاعة والتّلفزة التّونسية :

تمّ إحداث المساهمة لفائدة مؤسّسة الإذاعة والتّلفزة التّونسية بمقتضى القانون عدد 66 لسنة 1979 المؤرّخ في 31 ديسمبر 1979 كما تمّ تنقيحه بالقانون عدد 98 لسنة 1991 المؤرّخ في 31 ديسمبر 1991 (نسخة مصاحبة).

وتعتبر هذه المساهمة "أداء" فرضه المشرّع لفائدة مرفق عمومي.

2 - هل يمكن إسناد جزء من هذه المساهمة لفائدة قناة حنبعل ؟

انعقدت يوم 28 أفريل 2005 جلسة عمل ضمّت السادة :

- عبد العزيز بن ضياء، وزير الدولة المستشار الخاص لدى رئيس الجمهورية،

- فتحي عبد الناظر، رئيس المجلس الدستوري،
- صلاح الدين الشريف، الكاتب العام لرئاسة الجمهورية،

وذلك لدراسة هذه المسألة.

بعد النظر في هذا الموضوع تبيّن جليا أنّه من الناحية القانونية لا يمكن إحداث أي أداء لفائدة أحد الخواص أو لفائدة مؤسسة خاصّة.

لذا، فإنّه لا يمكن من الناحية القانونية الاستجابة لطلب السيد العربي نصره.

ولسامي عنايتكم سديد النّظر.

مع فائق التقدير والاحترام

الكاتب العام لرئاسة الجمهورية

صلاح الدين الشريف

الوكالة التونسية للاتصال الخارجي

Agence Tunisienne de Communication Extérieure — Tunisian External Communication Agency

17 سبتمبر 2005

الموضوع : حول الدعم الإشهاري لقناة « حنبعل ».

أتشـرّف بـإعلامكم أنـه تم بعد الشروع في تقديم الدعم الإشهاري لقناة « حنبعل » طبقا للضوابط المحددة.

وقـد تـم (بـتاريخ 2005/9/14) توجيه طلب لإدارة القناة لبث ومضات إشـهارية « لإتصالات تونس » بقيمة 16ر250 ألف دينار. وتم توجيه طلب ثان لـنفس القـناة يـوم 2005/9/17 لـبث ومضات إشهارية لفائدة شركة ترويج منتوجات الصناعات التقليدية (SOCOPA) بقيمة 11ر500 ألف دينار.

وسـيتم بشـكل إستثنائي تسديد قيمة بث هذين الومضتين فورا (27ر750 ألف دينار).

ويشـار من ناحية أخرى أن السيد العربي نصرة، صاحب القناة، قد إتصل مؤخـرا بالإدارة المالية والإدارية للوكالة ليبلغها رغبته في الحصول على تسبقة مالية (على حساب الإشهار العمومي) تبلغ قيمتها 200 ألف دينار.

والملاحـظ أن مسـتوى كامل الدعم الإشهاري السنوي المحدد لفائدة قناة « حنبعل » يبلغ 200 ألف دينار.

ملاحظة : من المتوقع أن تتزايد طلبات المؤسسات العمومية على الإشـهار التلفزي خلال شهر رمضان.

أسامة رمضاني

3, Avenue Jean Jaurès - 1001 Tunis
Tel. : (216) 71.345.866 - Fax : (216) 71.346.868

3، شارع جان جوريس - 1001 تونس
الهاتف : (216) 71.345.866 - الفاكس : (216) 71.346.868

17/09 2005 09:22 FAX

قرطاج في 12 أوت 2005

الجمهورية التونسية
رئاسة الجمهورية
-*-
الكتابة العامة

1 افريل 2011

مذكّرة
إلى سامي عناية سيادة رئيس الجمهورية

الموضوع : حول قناة حنّبعل.

تنفيذا لتعليمات سيادتكم، تمّ الاتّصال بالبعض من بعثاتنا الدبلوماسية وذلك لمعرفة المساعدات التي توفّرها البلدان الأجنبية للقنوات التلفزية الخاصّة.

في هذا الشأن اتّضح أنّ بعض البلدان الأجنبية تقدّم مساعدات للقنوات التلفزية الخاصّة وذلك لإنتاج بعض البرامج الثقافية.

كما أنّ القنوات التلفزية الخاصّة في مصر تتمتّع بدعم حكومي يأخذ غالبا طابعا فنّيا ويخضع ذلك لاتّفاقيات بين وزارة الإعلام المصرية وكلّ قناة على حده.

كما تساهم الدولة المصرية في رأس مال عدد من القنوات الخاصّة مثل قناة المحور.

وتجدر الإشارة إلى أنّ السيد العربي نصره (**الذي لم يتحصّل إلى حدّ الآن على قسط من الإشهار العمومي ولا على القناة الأرضية**) صرّح أنّه سوف يضطرّ إلى توقيف البثّ في القريب العاجل.

ولسامي عنايتكم سديد النظر.

مع فائق التقدير والاحترام

صلاح الدين الشريف

السيد عبد الوهاب عبد الله
محادثتي في الموضوع
بخير

قرطاج في 16 ماي 2005

الجمهورية التونسية
رئاسة الجمهورية
الكتابة العامة

مذكّرة
إلى سامي عناية سيادة رئيس الجمهورية

الموضوع : حول تمكين قناة حنبعل من استغلال الشبكة الأرضية للإرسال التّلفزي.

- في إطار القرارات السّامية المتعلّقة بقناة حنّبعل، أذنتم بتمكين قناة حنبعل من **استغلال الشبكة الأرضية للإرسال التّلفزي**.

- أحال السّيد وزير تكنولوجيات الاتّصال **المذكّرة المصاحبة ومشروع ملحق للاتفاقية** المبرمة بين الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتّلفزي والسيد العربي نصرة.

- أكّد السّيد وزير تكنولوجيات الاتّصال أنّه (**إلى جانب كلفة إعادة تشغيل التجهيزات والمقدّرة بـ 800.000 دينارا**) يتطلّب التّسيير اليومي للشّبكة اعتماد كلفة سنوية للتّشغيل قدّرت بـ **818.820 دينارا**.

واقترح ضبط كراء هذه الشّبكة لقناة حنّبعل بـ **820.000 دينارا سنويا**.

أمّا السّيد العربي نصرة فهو يعتبر أنّ هذه الكلفة **تتراوح من 400.000 إلى 500.000 دينارا على أقصى تقدير.**

للتّفضل بإسداء تعليمات سيادتكم في هذا الشأن.

مع فائق التقدير والاحترام

الكاتب العام لرئاسة الجمهورية

صلاح الدين الشريف

ضبط الكراء بـ (500.000) د

19.05.2005

الجمهورية التونسية
رئاسة الجمهورية
- * -
الكتابة العامة

قرطاج في 6 ماي 2005

من الكاتب العام لرئاسة الجمهورية
إلى
السيد وزير تكنولوجيات الاتّصال

الموضوع : تمكين قناة حنّبعل من قناة أرضية.

تبعا للمجلس الوزاري المضيّق المنعقد يوم الأربعاء 27 أفريل 2005 حول الإعلام، أتشرّف بإعلامكم أنّ سيادة رئيس الجمهورية أذن بقيام الوزارة، خلال شهر ماي 2005، بإصلاح القناة الأرضية التي كانت مخصّصة لـ Canal Horizon ثمّ وضعها على ذمّة قناة حنّبعل في بداية شهر جوان 2005 وذلك على أساس معلوم معين يتم ضبطه ضمن ملحق للاتّفاقية المبرمة مع السيد العربي بن الحبيب نصره.

لذا الرّجاء اتّخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه التعليمات السامية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ سيادة رئيس الجمهورية أذن بالقيام بصيانة هذه القناة الأرضية على نفقة الوزارة.

والسلام.

صلاح الدين الكريشة
الكاتب العام لرئاسة الجمهورية

5. عدم تقيد القناة بالتزاماتها في المجال اللغوي وخاصة فيما يتعلق بالدبلجة والعنونة التحتية للبرامج والمقاطع التي تبث باللغات الأجنبية وذلك على معنى الفصلين 2 و3 من كراس الشروط .

وتبعا لما سبق ، و بعد الاطلاع على الفصل 28 من اتفاقية الترخيص الممضاة مع قناتكم، وعلى كراس الشروط الملحق بها وخاصة الباب المتعلق بأخلاقيات المهنة (الفصل 10 وما بعده من الاتفاقية) والباب المتعلق بالبرامج الرياضية (الفصل 7 من كراس الشروط) ، نود لفت انتباهكم إلى ضرورة وضع حد لهذه الاخـــلالات و ابلاغنا الاجراءات المتخذة من قبل قناتكم لتجنب تكرارها.

هذا، وتطبيقا للفصل 7 من الاتفاقية يرجى مستقبلا مدنا دوريًا بالخطوط العريضة لشبكات البرمجة ومدنا بالبرمجة الشهرية حسب الأجلين المنصوص عليهما في الاتفاقية المشار إليها أعلاه.

و الســـلام.

عن وزير الاتصال
المكلف بمهمة
عادل الشاوش هلال

الجمهورية التونسية
رئاسة الجمهورية
*
الكتابة العامة

قرطاج في 9 ماي 2005

أفريل 2011

من الكاتب العام لرئاسة الجمهورية
إلى
السيد وزير تكنولوجيات الاتّصال

الموضوع : حول الاتفاقية المبرمة مع السيد العربي بن الحبيب نصره (قناة حنّبعل) في 13 فيفري 2004.

تبعا للمجلس الوزاري المضيّق المنعقد يوم الأربعاء 27 أفريل 2005 حول الإعلام، أتشرّف بإعلامكم أنّ سيادة رئيس الجمهورية أذن بـ :

1) إصلاح القناة الأرضية التي كانت مخصّصة لـCanal Horizon ثمّ وضعها على ذمّة قناة حنبعل وذلك على أساس معلوم معيّن.

2) إعفاء قناة حنّبعل لمدّة 3 سنوات من المعلوم الجملي الذي نصّت عليه الاتّفاقية المبرمة مع السيد العربي بن الحبيب نصره بتاريخ 13 فيفري 2004 والذي تمّ ضبطه بـ 2.000.000 د سنويا.

3) إمكانية بثّ بعض البرامج بلغة أجنبية شريطة أن تكون Sous titrés .

4) تمكين قناة حنّبعل بتقديم نشرات إخبارية تخصّ تونس والعالم شريطة أن تقتصر على الخبر المجرّد ودون أيّ تعليق وأن لا تتجاوز هذه النشرة 6 دقائق.

لذا الرّجاء التنسيق مع الوزارة الأولى (الإدارة العامّة للإعلام) لإعداد مشروع ملحق (Avenant) للاتّفاقية المبرمة مع السيد العربي بن الحبيب نصره في 13 فيفري 2004.

ويتعيّن توجيه هذا المشروع **في أقرب الآجال** إلى الكتابة العامّة لرئاسة الجمهورية لعرضه على سيادة رئيس الجمهورية قبل إمضائه.

والسّـــــلام.

صلاح الدين المثريف
الكاتب العام لرئاسة الجمهورية

تونس، في 16 جانفي 2007

1 أفريل 2011

الموضوع : الدعم الإشهاري العمومي لفائدة "قناة حنبعل".

أتشرّف بإبلاغكم أن "قناة حنبعل" قد تلقت من الوكالة التونسية للاتصال الخارجي الدعم الإشهاري التالي خلال سنتي 2005 و 2006 :

- جوان- ديسمبر 2005 : 210 ألف دينار.
- جانفي- ديسمبر 2006 : 654 ألف دينار.

والملاحظ أن الضارب المستعمل في إسناد الإشهار العمومي لفائدة "قناة حنبعل" (بالمقارنة مع وسائل الإعلام السمعية والبصرية الأخرى) قد تطوّر كما يلي منذ 01 جوان 2005 :

- من 1 جوان الى 15 أكتوبر 2005 :
الضارب : 2/20 (مبلغ أقصى نظري : 200 ألف دينار).

- من 16 أكتوبر الى 10 مارس 2006 :
الضارب 4/20 (مبلغ أقصى نظري : 300 ألف دينار).

- من 11 مارس الى 31 ديسمبر 2006 :
الضارب 9/20 (مبلغ أقصى نظري : 800 ألف دينار).

- حاليا (بالنسبة لسنة 2007) :
الضارب 9/20 (مبلغ أقصى نظري : 800 ألف دينار).

3, Avenue Jean Jaurès - 1001 Tunis
Tel. : (216) 71.345.866 - Fax : (216) 71.346.868

3، شارع جان جوريس - 1001 تونس
الهاتف : (216) 71.345.866 - الفاكس : (216) 71.346.868

رئاسة الجمهورية

الدائرة السياسية
وحقوق الإنسان والسفافة

قرطاج في، 26 أوت 2010

مذكرة إلى سامي عناية سيادة الرئيس

الموضوع: حول الدعم الإشهاري لفائدة قناة "نسمة".

تقدّم السيّد وزير الاتصال بأربع مقترحات تتعلّق باقتطاع نسبة من القيمة السنوية للدّعم الإشهاري المخصّص للقنوات التلفزية والمقدّرة بـ **1.827** مليون دينار لفائدة قناة "نسمة".

وتتمحور هذه المقترحات حول التقليص من قيمة الإشهار المخصّص لقنوات "تونس 7" وقناة "**21**" وقناة "حنبعل".

واعتبارا للإلتزامات الكبيرة لقنواتي "تونس 7" وقناة "**21**" ، فيقترح عدم التقليص من الحجم الحالي لهاتين القناتين والبالغ حاليا **1.005** مليون دينار والإكتفاء باقتطاع نسبة **40** بالمائة من قيمة الحجم الإشهاري التي تمنح حاليا لقناة "حنبعل" والمقدّرة بـ**822** ألف دينار سنويا لفائدة قناة "نسمة":

القنوات	الحصّة
- تونس 7 وتونس 21	1.005 مليون دينار
- حنبعل	493.2 ألف دينار
- نسمة	328.8 ألف دينار

ولسيادتكم سديد النظر

مع فائق الاحترام والتقدير

عبد الوهاب عبد الله

وزارة الاتصـــال

تونس، في 24 اوت 2010

مذكـــرة إلـــى ســـامي عنايـــة
سيـــادة رئيـــس الجمهوريّـــة

الموضوع : مقترحات لتخصيص دعم إشهاري لفائدة قناة «نسمة».

يشرّفني أن أعرض على سامي عنايتكم مقترحات بخصوص تمتيع قناة «نسمة» بالدعم الإشهاري.

الوضع الحالي : تبلغ قيمة الدعم الإشهاري المخصص سنويا للقنوات التلفزية 1,827 مليون دينار. ويتوزع كما يلي :

القنوات	الحصص الحالية	الضوارب
تونس 7 وتونس 21	1,005 مليون دينار	20/11
حنبعل	822 ألف دينار	20/9
نسمة	لا شيء	لا شيء
الإجمالي	1,827 مليون دينار	20/20

المقترح الأول :

القنوات	الحصص الحالية	الضوارب
تونس 7 وتونس 21	913 ألف دينار	20/10
حنبعل	457 ألف دينار	20/5
نسمة	457 ألف دينار	20/5
الإجمالي	1,827 مليون دينار	20/20

المقترح الثاني :

القنوات	الحصص الحالية	الضوارب
تونس 7 وتونس 21	822 ألف دينار	20/9
حنبعل	457 ألف دينار	20/5
نسمة	548 ألف دينار	20/6
الإجمالي	1,827 مليون دينار	20/20

.../...

تونس، في 24 أوت 2010

مذكـــرة إلـــى ســـامي عنايـــة
سيـــادة رئيـــس الجمهوريّـــة

الموضوع : مقترحات لتخصيص دعم إشهاري لفائدة قناة «نسمة».

يشرّفني أن أعرض على سامي عنايتكم مقترحات بخصوص تمتيع قناة «نسمة» بالدعم الإشهاري.

الوضع الحالي : تبلغ قيمة الدعم الإشهاري المخصص سنويا للقنوات التلفزية 1,827 مليون دينار. ويتوزع كما يلي :

القنوات	الحصص الحالية	الضوارب
تونس 7 وتونس 21	1,005 مليون دينار	20/11
حنبعل	822 ألف دينار	20/9
نسمة	لا شيء	لا شيء
الإجمالي	1,827 مليون دينار	20/20

المقترح الأول :

القنوات	الحصص الحالية	الضوارب
تونس 7 وتونس 21	913 ألف دينار	20/10
حنبعل	457 ألف دينار	20/5
نسمة	457 ألف دينار	20/5
الإجمالي	1,827 مليون دينار	20/20

المقترح الثاني :

القنوات	الحصص الحالية	الضوارب
تونس 7 وتونس 21	822 ألف دينار	20/9
حنبعل	457 ألف دينار	20/5
نسمة	548 ألف دينار	20/6
الإجمالي	1,827 مليون دينار	20/20

.../...

المقترح الثالث :

القنوات	الحصص الحالية	الضوارب
تونس 7 وتونس 21	913 ألف دينار	20/10
حنبعل	548 ألف دينار	20/6
نسمة	366 ألف دينار	20/4
الإجمالي	1,827 مليون دينار	20/20

المقترح الرابع :

القنوات	الحصص الحالية	الضوارب
تونس 7 وتونس 21	913 ألف دينار	20/10
حنبعل	366 ألف دينار	20/4
نسمة	548 ألف دينار	20/6
الإجمالي	1,827 مليون دينار	20/20

ملاحظات :

1-في حالة تلقي طلبات لبث الإشهار تتجاوز قيمتها الحصص السنوية يتم اعتماد الضوارب لتوزيع هذه الطلبات.

2- جرت العادة أن تحاول الوكالة التونسية للاتصال الخارجي مجاراة «اتصالات تونس» في اختياراتها الإشهارية والتجارية قدر المستطاع.

وتفضلوا، سيادة الرئيس، بقبول أسمى عبارات الإخلاص والتقدير.

مع أصدق عبارات الولاء

أسامة رمضاني

- la convention n'a pas été respectée par la chaine.
- la chaine a obtenu la convention devant GTA, l'aff est encore pendante
- Lambi Nasra en 1994 a créé une soc la production en Egypte
Elle fait la production pour la chaine AVIP
- Il est entré en Tu, arrêté à la pubs en Egypte. 1999-2000
- Client pour une téléfilm au Ministère la communication => jamais été
- le 13 février 2004 : acquisition d'une convention qui n'a pas été négociée
et n'a pas renegociée dans les 3 mois.
- Tunimedia : SUARL : Lambi Nasra => Hannibal TV.
Les enfants actionnaire de AVIP
- 2006 : Une commission d'enquête envoyée par Ben Ali pour vérifier le fonctionnement
de la chaine.
- 2008 : 1° Contrôle fiscal.
- 2009 : Reclamation pour la 1° fois de la redevance de 2% DT en avril 20

الجمهورية التونسية
---**---
اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق
حول الرشوة والفساد
ن - ب

تونس في 25 مارس 2011

من رئيس اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق
حول الرشوة و الفساد
إلى السيد
الرئيس المدير العام لقناة حنبعل

الموضوع: نسخة من الإتفاقية المبرمة مع الدولة.

أما بعد،

يشرفني أن ألتمس من جنابكم موافاة اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول مسائل الرشوة والفساد بنسخة من الإتفاقية التي أبرمت بين قناة حنبعل والدولة التونسية بتاريخ 13 فيفري 2004 وإفادتنا بما إذا كان قد تم التمديد في الإعفاءات المضمنة بها.

وتقبلوا فائق عبارات الإحترام على تعاونكم.

رئيس اللجنة الوطنية
لتقصي الحقائق في مسائل
الإمضاء: عبد الفتاح عمر

مكتب الضبط للّجان الوطنية
25 مارس 2011
0629/1
الصادر

الاثنين 11 افريل 2011

TUNISIA

إلـــى الأستاذ عبد الفتـــــاح عمر
رئيـس اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق
حـــول الـــــرشوة و الفســـاد

الموضوع: مراسلتكم بتاريخ 25 مارس 2011.

سيدي الكريم،

يشرفني موافاتكم بالاتفاقية المبرمة بتاريخ 13 فيفري 2004 و المتعلقة ببث و استغلال القناة التلفزية " حنبعل".

و تجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية لا تحتوي على أي امتيازات أو إعفاءات بل على العكس من ذلك فإنها كما ستلاحظون و إن كانت قد أبرمت مع الدولة التونسية ، إلا أنها في الواقع تعبر عن إرادة النظام السابق في تعطيل المبادرة الخاصة و تكريس كل مظاهر الضغط و التلويح الدائم بالتتبع و العقاب و تحتوي على شتى أنواع القيود مما يجعلنا نعتبر هذه الاتفاقية أو على الأقل عدد من بنودها باطلة .

ولو تقيدنا بكل الشروط المجحفة و اللامعقولة الواردة بالاتفاقية لما تمكنا من توفير المادة الإعلامية التي قدمناها منذ سنوات إلا انه و بتظافر جهود كل العاملين بالقناة ورفع روح التحدي التي تحلوا بها و إرادتنا في أن نغير فعليا المشهد الإعلامي فقد تمكنا أو على الأقل قد حاولنا بقدر المستطاع إبراز الصورة الحقيقية للواقع التونسي برمته و التطرق إلى شتى المواضيع و تجاوز المحاذير التي وضعها النظام السابق و هو ما فتح الطريق لوسائل الإعلام الأخرى التي انتهج البعض منها تلك الثغرات و المسالك التي كانت قناة حنبعل السباقة في إيجادها و فتحها في الإعلام التونسي و قد دفعت القناة ضريبة جرأتها و "تطاولها" اللامسبوق .

و تبعا لذلك فقد وقع ممارسة شتى أنواع الضغوطات على القناة و على شخصي للكف عن ممارسة إعلام لا يتماشى و الخط الإعلامي الرسمي و التراجع عما سمي آنذاك "تحدي النظام" ،و كانت بنود الاتفاقية إحدى وسائل النظام السابق للضغط و التهديد ، نظرا لما تحتويه من شروط جائرة، و بالنظر للملابسات و الظروف التي جدت يوم إمضاء الاتفاقية، فقد تجلى منذ الوهلة الأولى سوء نية النظام السابق و إرادته فرض املاءاته، حيث وقع إدراج و بصفة مفاجئة بنود جائرة و شروط مجحفة في اليوم المحدد للإمضاء أي يوم 13 فيفري 2004 و رغم اعتراضنا على هذه الممارسة التغريرية و تشديدنا على رفضنا هذه المعاملات ، إلا انه وقع إجبارنا على القبول بها و الإمضاء الفوري حتى تقع مراجعة الاتفاقية حسب الفصل الخامس منها، إلا أن الوزارة رغم تذكيرها العديد من المرات تنصلت من وعودها.

و حيث أن الضغوطات و التهديدات قد وصلت إلى ما لا يطاق فقد بادرت برفع قضية ضد الدولة التونسية أمام القضاء الإداري بتاريخ 14 ماي 2009 فيما يتعلق بالاتفاقية وخاصة الفقرة 2 من الفصل 28 الذي هو فصل جائر ليست له أي صبغة قانونية و هو وسيلة من وسائل الضغط و الترهيب المالي الذي سبق و أن استعمله النظام السابق فعليا سنة 2009 ، رغم التحجير الوارد بالفصل 24 من مجلة المحاسبة العمومية ، وحيث مع علمه بلاقانونية الفصل المذكور و الوضع المالي المتدهور للقناة إلا انه لم يتردد في شل القناة ووضعها في حالة مادية أدت إلى بداية تسريح العملة و الوصول إلى حافة الإفلاس وهو ما اجبرني في العديد من المرات على الإعلان عن غلق القناة (وكنت قد أعلنت عن ذلك لأول مرة في ندوة صحفية بعد ستة اشهر من بداية البث أي منذ سنة 2005 ،وصرحت بنيتي الانسحاب النهائي نظرا لعدم توفر الشروط السليمة لممارسة العمل الإعلامي كما بينت ما تعرضنا له من ضغوطات و تعطيلات).

الجمهورية التونسية
•••_•••
وزارة الاتصال و العلاقات
مع مجلس النواب و مجلس المستشارين
•••_•••
الـــــــوزير

تونس في

09/...

من وزير الاتصال
والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين.
إلى
السيد فتحي الهويدي
المدير العام لقناة نسمة

الموضوع : حول متابعة القرار الرئاسي القاضي بالمحافظة على اللغة العربية و تعزيز حيويتها.

و بعد،

متابعة للقرار المشار إليه أعلاه و للاتفاقية الممضاة معكم بتاريخ 12 مارس 2008 وكراس الشروط الملحق بها وخاصة الفصل الثاني والفصل الثالث منه، يرجى منكم التفضل بموافاتنا بالاتي بيانه :

1. شبكة البرمجة لشهر ماي 2009 في صيغة عربية ،
2. الأجل الأقصى الذي تقترحونه لاعتماد الالتزام الكلي بالعنونة التحتية والدبلجـــــة و الترجمة للبرامج التي تبثونها باللغات الحية الأخرى.

سيدي الكريم،

إن الضغوطات و المظالم التي سلطت على قناة حنبعل و على شخصي لا تحصى و لا تعد تراوحت بين توجيه التهم القضائية للقناة و صحفييها و لشخصي سنة 2009(حيث مثلت آنذاك أمام قاضي التحقيق بصفة متهم ثم وقع عرضي على القيس) وإثارة وسائل الإعلام ضد القناة و تسليط عقوبة الفقرة 2 من الفصل 28 سنة 2009 باستعمال أساليب مختلفة لإكراهي على القبول باملاءاتهم مع تضييق الخناق المالي بالإيعاز على منع الإشهار العام و حتى الخاص وتسليط عدد من الأجهزة الإدارية ، إلى جانب المراقبة الجبائية و لجان غير رسمية أرسلها النظام السابق انتصبت بالقناة للإطلاع على كل صغيرة و كبيرة بها و غير ذلك من الوسائل اللاقانونية أو شبه القانونية.

كما أننا كنا قد أنجزنا أعمال إنتاج و بث لفائدة الدولة منذ سنة 2008 بمبلغ تجاوز العشرة ملايين دينار، إلا انه لم يقع سدادها إلى اليوم نظرا إلى أننا "تجرأنا" على مطالبة الدولة ممثلة في هياكلها التي أصدرت الطلبيات بالخلاص إلا أننا واصلنا في استعمال كل الوسائل لاستخلاص المبالغ المذكورة .

و نحن على أتم الاستعداد لتقديم كل ما تطلبونه من وثائق أو شهادات لإنارتكم فيما يخص مسيرة القناة منذ انبعاثها.

والسلام

العربي نصرة

85 شارع 13 أوت - شوطرانة - سكرة - تونس
الهاتف: 79 944 544 - الفاكس: 79 944 411

المصاحيب :

- نسخة من الاتفاقية المبرمة بتاريخ 13 فيفري 2004.
- تقرير قانوني يتعلق بالفقرة 2 من الفصل 28 من الاتفاقية.
- نسخة من وثائق القضية المرفوعة من طرف قناة حنبعل ضد الدولة أمام القضاء الإداري بتاريخ 14 ماي 2009 .

Hannibal Tv

85, Av. du 13Août-Choutrana II
La soukra, 2036-Tunisie
Tél : +(216)70 944 944
Fax :+(216)70 944 935
E-mail:hannibaltv@planet.tn
www.hannibaltv.com.tn

TUNISIA

الاثنين 11 افريل 2011

إلـــى الأستاذ عبد الفتـــــاح عمر
رئيـس اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق
حـــول الـــــرشوة و الفســـاد

الموضوع: مراسلتكم بتاريخ 25 مارس 2011.

سيدي الكريم،

يشرفني موافاتكم بالاتفاقية المبرمة بتاريخ 13 فيفري 2004 و المتعلقة ببث و استغلال القناة التلفزية " حنبعل".

و تجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية لا تحتوي على أي امتيازات أو إعفاءات بل على العكس من ذلك فإنها كما ستلاحظون و إن كانت قد أبرمت مع الدولة التونسية ، إلا أنها في الواقع تعبر عن إرادة النظام السابق في تعطيل المبادرة الخاصة و تكريس كل مظاهر الضغط و التلويح الدائم بالتتبع و العقاب و تحتوي على شتى أنواع القيود مما يجعلنا نعتبر هذه الاتفاقية أو على الأقل عدد من بنودها باطلة .

ولو تقيدنا بكل الشروط المجحفة و اللامعقولة الواردة بالاتفاقية لما تمكنا من توفير المادة الإعلامية التي قدمناها منذ سنوات إلا انه و بتظافر جهود كل العاملين بالقناة ورفع روح التحدي التي تحلوا بها و إرادتنا في أن نغير فعليا المشهد الإعلامي فقد تمكنا أو على الأقل قد حاولنا بقدر المستطاع إبراز الصورة الحقيقية للواقع التونسي برمته و التطرق إلى شتى المواضيع و تجاوز المحاذير التي وضعها النظام السابق و هو ما فتح الطريق لوسائل الإعلام الأخرى التي انتهج البعض منها تلك الثغرات و المسالك التي كانت قناة حنبعل السباقة في إيجادها و فتحها في الإعلام التونسي و قد دفعت القناة ضريبة جرأتها و "تطاولها" اللامسبوق .

و تبعا لذلك فقد وقع ممارسة شتى أنواع الضغوطات على القناة و على شخصي للكف عن ممارسة إعلام لا يتماشى و الخط الإعلامي الرسمي و التراجع عما سمي آنذاك "تحدي النظام" ،و كانت بنود الاتفاقية إحدى وسائل النظام السابق للضغط و التهديد ، نظرا لما تحتويه من شروط جائرة، و بالنظر للملابسات و الظروف التي جدت يوم إمضاء الاتفاقية، فقد تجلى منذ الوهلة الأولى سوء نية النظام السابق و إرادته فرض املاءاته، حيث وقع إدراج و بصفة مفاجئة بنود جائرة و شروط مجحفة في اليوم المحدد للإمضاء أي يوم 13 فيفري 2004 و رغم اعتراضنا على هذه الممارسة التغريرية و تشديدنا على رفضنا هذه المعاملات ، إلا انه وقع إجبارنا على القبول بها و الإمضاء الفوري حتى تقع مراجعة الاتفاقية حسب الفصل الخامس منها، إلا أن الوزارة رغم تذكيرها العديد من المرات تنصلت من وعودها.

و حيث أن الضغوطات و التهديدات قد وصلت إلى ما لا يطاق فقد بادرت برفع قضية ضد الدولة التونسية أمام القضاء الإداري بتاريخ 14 ماي 2009 فيما يتعلق بالاتفاقية وخاصة الفقرة 2 من الفصل 28 الذي هو فصل جائر ليست له أي صبغة قانونية و هو وسيلة من وسائل الضغط و الترهيب المالي الذي سبق و أن استعمله النظام السابق فعليا سنة 2009 ، رغم التحجير الوارد بالفصل 24 من مجلة المحاسبة العمومية ، وحيث مع علمه بلاقانونية الفصل المذكور و الوضع المالي المتدهور للقناة إلا انه لم يتردد في شل القناة ووضعها في حالة مادية أدت إلى بداية تسريح العملة و الوصول إلى حافة الإفلاس وهو ما اجبرني في العديد من المرات على الإعلان عن غلق القناة (وكنت قد أعلنت عن ذلك لأول مرة في ندوة صحفية بعد ستة اشهر من بداية البث أي منذ سنة 2005 ،وصرحت بنيتي الانسحاب النهائي نظرا لعدم توفر الشروط السليمة لممارسة العمل الإعلامي كما بينت ما تعرضنا له من ضغوطات و تعطيلات).

سيدي الكريم،

إن الضغوطات و المظالم التي سلطت على قناة حنبعل و على شخصي لا تحصى و لا تعد تراوحت بين توجيه التهم القضائية للقناة و صحفييها و لشخصي سنة 2009(حيث مثلت آنذاك أمام قاضي التحقيق بصفة متهم ثم وقع عرضي على القيس) وإثارة وسائل الإعلام ضد القناة و تسليط عقوبة الفقرة 2 من الفصل 28 سنة 2009 باستعمال أساليب مختلفة لإكراهي على القبول باملاءاتهم مع تضييق الخناق المالي بالإيعاز على منع الإشهار العام و حتى الخاص وتسليط عدد من الأجهزة الإدارية ، إلى جانب المراقبة الجبائية و لجان غير رسمية أرسلها النظام السابق انتصبت بالقناة للإطلاع على كل صغيرة و كبيرة بها و غير ذلك من الوسائل اللاقانونية أو شبه القانونية.

كما أننا كنا قد أنجزنا أعمال إنتاج و بث لفائدة الدولة منذ سنة 2008 بمبلغ تجاوز العشرة ملايين دينار، إلا انه لم يقع سدادها إلى اليوم نظرا إلى أننا "تجرأنا" على مطالبة الدولة ممثلة في هياكلها التي أصدرت الطلبيات بالخلاص إلا أننا واصلنا في استعمال كل الوسائل لاستخلاص المبالغ المذكورة .

و نحن على أتم الاستعداد لتقديم كل ما تطلبونه من وثائق أو شهادات لإنارتكم فيما يخص مسيرة القناة منذ انبعاثها.

والسلام

العربي نصرة

85 شارع 13 أوت - شوطرانة - سكرة - تونس
الهاتف: 70 944 944 - الفاكس: 70 944 411

المصاحيب :

- نسخة من الاتفاقية المبرمة بتاريخ 13 فيفري 2004.
- تقرير قانوني يتعلق بالفقرة 2 من الفصل 28 من الاتفاقية.
- نسخة من وثائق القضية المرفوعة من طرف قناة حنبعل ضد الدولة أمام القضاء الإداري بتاريخ 14 ماي 2009 .

CONVENTION

REGISSANT L'ETABLISSEMENT ET L'EXPLOITATION EN TUNISIE D'UNE CHAINE DE TELEVISION

Entre l'Etat Tunisien représenté par le ministre des technologies de la communication et du transport et la Direction Générale de l'Information (Premier Ministère), et désigné ci après par « E-TUN »,

D'une part,

Et M. Larbi Ben Habib Nasra, et désigné ci-après par « L'Intéressé »,

D'autre part,

Il a été convenu ce qui suit :

I- Objet de la convention

Article Premier :

La présente convention a pour objet de fixer les conditions et les modalités particulières d'établissement et d'exploitation par l'Intéresse à partir du territoire tunisien d'une télévision à caractère généraliste émettant dans la langue arabe en mode numérique, diffusé en clair sur le satellite HOTBIRD couvrant les zones Europe et bassin méditerranéen, ainsi que les obligations qui incombent à cette dernière.

Etant entendu que l'Intéressé s'engage à exploiter la télévision à l'exclusion de tout autre média.

II- Usage de la langue arabe et promotion de la culture Tunisienne

Article 2 :

L'Intéressé s'engage à respecter le bon usage de la langue arabe et à contribuer à la promotion de la culture tunisienne..

Le Directeur Général
de l'Information

Mohamed Zine AMARA

Le Ministre des Technologies
de la Communication et du Transport

III- Promotion de l'emploi

Article 3 :

L'Intéressé s'engage à recruter du personnel tunisien compétent en nombre suffisant et nécessaire au bon fonctionnement de la télévision.

IV- Obligations de l'Intéressé

Article 4 ::

L'Intéressé s'engage à créer dans les trois mois qui suivent la date de signature de cette convention une Société à Responsabilité Limitée. Il s'engage, à ce titre, à faire connaître les participants au capital de cette société ainsi que le montant de ce capital, étant entendu que le capital minimum doit être de un (1) million de dinars tunisiens.

Article 5 :

Dans les trois (3) mois qui suivent la signature de la présente convention, l'Intéressé devra entrer dans des consultations avec E-TUN afin d'établir ses engagements concernant l'exploitation de la Télévision.

Dans le cas ou les consultations entre E-TUN et l'Intéressé n'aboutiraient pas, E-TUN a le droit de résilier sans préavis la présente convention et ce sans que l'Intéressé ne puisse se prévaloir d'une indemnité ou de tout autre dédommagement.

V- Entrée en vigueur, Durée et prorogation de la convention

Article 6 :

La présente convention entre en vigueur à compter du 13 février 2004.

Elle est conclue pour une durée de dix (10) ans.

Elle peut être prorogée à la demande de l'Intéressé par périodes supplémentaires de cinq (5) ans. Cette demande de prorogation doit être présentée, contre décharge à E-TUN avant six (6) mois au moins de la date d'expiration de la durée initiale éventuellement prorogée, elle doit être exprimée par écrit.

E-TUN s'engage à notifier sa réponse à l'Intéressé dans un délai ne dépassant pas trois (3) mois de la date de la demande.

A la fin de chaque période, et si la demande de prorogation a été refusée, l'Intéressé ne peut en aucune manière exiger une indemnité particulière.

VI- Principes généraux de la programmation

Article 7 :

L'Intéressé s'engage à communiquer à E-TUN, contre décharge, les grands traits de la grille de programmation annuelle, et ce avant la date du premier décembre de l'année civile précédente.

La grille de programmation annuelle doit mettre en relief les genres principaux des émissions et leur part dans la grille ainsi que les langues de diffusion et leur part dans la grille adoptée. Cette grille doit être conforme à la nature de la télévision.

L'Intéressé s'engage, en cas d'incohérence notifiée par E-TUN, à modifier sa grille en fonction des remarques soulevées et à renvoyer la grille corrigée dans un délai ne dépassant pas quinze (15) jours de la date de notification.

L'Intéressé s'engage également à faire connaître ses programmes au plus tard un mois avant le premier jour de leur diffusion.

Article 8 :

L'Intéressé s'engage à :

- consacrer au moins 50% des programmes diffusés à la production nationale.
- limiter les émissions d'animation en direct à 30% au maximum de la grille.
- consacrer au moins 30% des programmes de variétés à la chanson et à la musique tunisiennes.
- ne pas produire, co-produire et diffuser des programmes d'information à caractère politique sous quelle forme et nature que ce soit et quelle qu'en soit l'origine (journaux et flashs télévisés, magasines, reportages, interviews, chroniques, pages spéciales, dossiers, éditoriaux, commentaires,...) et d'émissions de débat (talk-show, tables rondes, micro-trottoirs,...). Aucune dérogation n'est possible sans accord écrit de E-TUN.
- faire figurer le logo de la Télévision constamment à l'écran.
- conserver les enregistrements de tous les programmes pendant une période minimale de quinze (15) jours.
- préciser l'origine des programmes étrangers.
- ne pas diffuser en direct les programmes d'autres radios ou télévisions étrangères sauf autorisation préalable de E-TUN.

Le Ministre des Technologies de la Communication et du Transport

Le Directeur Général de l'Information

Article 9 :

L'Intéressé s'engage à diffuser les déclarations et allocutions du Président de la République sans interruption telles qu'elles sont diffusées par les chaînes publiques.

Article 10 :

L'Intéressé s'engage à désigner un directeur de la Télévision et un directeur dès programmes qui doivent être :

- de nationalité tunisienne,
- domicilié sur le territoire tunisien,
- des journalistes professionnels ou des professionnels de la communication ayant exercé pendant au moins cinq (5) ans dans le secteur de l'information et des médias en Tunisie,
- de bonne moralité et jouissant de leurs droits civiques,
- Employé à plein temps et à l'exclusion de toute autre activité rémunérée..

L'Intéressé doit informer par écrit E-TUN, un mois à l'avance, du changement, le cas échéant, du directeur de la Télévision et du directeur des programmes.

VII- Obligations déontologiques

Article 11 :

L'Intéressé s'engage à respecter la législation tunisienne en vigueur et notamment en matière de propriété littéraire et artistique.

Article 12 :

L'Intéressé s'engage à respecter les dispositions du Code de la Presse et notamment celles relatives aux obligations déontologiques et au droit de réponse et au droit de rectification.

Article 13 :

L'Intéressé s'engage à œuvrer pour la dignité de l'homme et le développement de sa personnalité et à ancrer les valeurs de solidarité, d'entraide et de tolérance entre les individus, les groupes et les générations.

L'Intéressé s'engage à ne pas diffuser des nouvelles de nature à perturber l'ordre public, à ne pas porter préjudice à l'image de marque du pays et à ses intérêts et à ne pas inciter à la haine, à la violence, au régionalisme et à toute forme de discrimination ou d'exclusion.

Le Directeur Général
de l'Information

Article 21 :

L'Intéressé s'engage à arrêter et afficher sa grille tarifaire concernant la publicité pour une période de trois (3) mois, et à ne procéder durant cette période à aucun changement des tarifs.

Cette grille tarifaire doit refléter les impératifs de développement de l'économie tunisienne.

Article 22 :

L'Intéressé s'engage à identifier clairement en tant que telles les émissions télévisées parrainées au début ou à la fin de ces émissions.

Article 23 :

L'Intéressé s'engage à diffuser gratuitement dix spots de publicité d'intérêt général par mois.

L'Intéressé diffuse à titre gratuit les messages relatifs aux catastrophes naturelles et aux dangers pouvant mettre en péril la sécurité des citoyens.

Article 24 :

L'Intéressé s'engage à ne pas diffuser de messages d'information, publicitaires et de propagande pour le compte d'un parti politique ou d'un pays étranger.

IX- Obligations techniques

Article 25 :

Pour l'utilisation des fréquences radioélectriques nécessaires à l'exploitation de la Télévision, l'Intéressé est tenu de déposer sa demande à l'Agence Nationale des Fréquences conformément au code des télécommunications et ses textes d'application.

Article 26 :

L'Intéressé s'engage à conclure une convention avec l'Office National de la Télédiffusion pour :

- le transport terrestre du signal à partir de ses studios de production des programmes, jusqu'à la tête de réseau de l'office.
- La montée, sur le satellite de contribution, du signal vers le centre d'insertion de son programme dans le bouquet numérique retenu.

Le Directeur Général
de l'Information

وتعول الوزارة على قناتكم في الالتزام بما جاء في الاتفاقية وكراس الشروط الملحق بها حول اللغة تطبيقا لقرارات سيادة الرئيس حول المحافظة على سلامة اللغة العربية وتعزيز حيويتها.

والســـلام

الوزير المكلف بالاتصال و العلاقات
مع مجلس النواب و مجلس المستشارين

Article 27 :

L'Intéressé s'engage à prendre les mesures nécessaires pour assurer un fonctionnement régulier et permanent des installations de la Télévision et sa protection. A cet effet, il est tenu de mettre en œuvre, dans les meilleurs délais, les moyens techniques et humains nécessaires.

L'Intéressé est tenu de se conformer aux normes internationales de production et de diffusion des signaux en vigueur.

Les supports et les formats d'enregistrement doivent être conformes à ceux de la classe Broadcast, certifiés et agréés par les organismes internationaux de radiodiffusion.

X- Redevances

Article 28 :

L'Intéressé s'engage à acquitter le paiement des redevances prévues par la législation et la réglementation en vigueur.

Il s'engage, également, à verser à E-TUN une redevance annuelle forfaitaire de deux (2) millions de dinars tunisiens. Pour sa première année d'exploitation, l'intéressé est exonéré du paiement de cette redevance.

XI- Résiliation

Article 29 :

En cas de manquement de l'Intéressé aux obligations résultant de la présente convention, E-TUN mettra en demeure l'Intéressé en vue de satisfaire aux dites obligations.

L'Intéressé s'engage, dans un délai de quinze (15) jours de la date de réception de la mise en demeure, à communiquer par écrit un programme satisfaisant pour E-TUN en vue de remédier au manquement constaté.

Dans le cas ou l'Intéressé n'aurait pas répondu dans les délais sus-indiqués ou le programme n'a pas été jugé satisfaisant par E-TUN, la résiliation de la présente convention pourra lui être notifiée.

Article 30 :

E-TUN peut à tout moment, sans préavis et sans qu'il en résulte un quelconque droit à indemnité pour l'Intéressé, prononcer la résiliation de la présente convention dans les cas suivants :

de la Communica[illegible]

sans

- le changement de la nature de la Télévision sans autorisation préalable de E-TUN,
- la production, la co-production et la diffusion de programmes d'information à caractère politique sous quelle forme et nature que ce soit et quelle qu'en soit l'origine (journaux et flashs télévisés, magasines, reportages, interviews, chroniques, pages spéciales, dossiers, éditoriaux, commentaires,…) et d'émissions de débat (talk-show, tables rondes, micro-trottoirs,…).
- la diffusion de messages d'information, publicitaires et de propagande pour le compte d'un parti politique ou d'un pays étranger.
- la diffusion en direct des programmes d'autres radios ou télévisions ou télévisions étrangères sans autorisation préalable de E-TUN,
- le changement du directeur de la Télévision et du directeur des programmes sans en avoir informé au préalable E-TUN.
- le manquement à l'un des engagements indiqués dans les articles 13 et 14 de la présente convention.

Article 31 :

Pour des raisons d'ordre public, de sécurité et de défense nationale, E-TUN se réserve le droit, sans préavis, de prononcer la résiliation de la présente convention ou de suspendre la diffusion des programmes de la Télévision.

L'Intéressé bénéficiera d'une indemnité proportionnelle à la perte subie déterminée en commun accord avec E-TUN.

XII- Transfert

Article 32 :

Les droits et obligations de l'Intéressé résultant de la présente convention ne pourront pas être transférées à un tiers, qu'avec l'accord préalable et écrit de E-TUN.

XIII- Contrôle

Article 33 :

L'Intéressé s'engage à informer, sans délai, E-TUN de toute modification apportée à son statut ainsi qu'à la structure de son capital social.

Article 34 :

L'Intéressé s'engage à communiquer chaque année à E-TUN, au plus tard le 31 mars, un rapport sur les conditions d'exécution de ses obligations pour l'exercice précédent. Ce rapport doit contenir les informations certifiées par le

Le Directeur Général

commissaire au compte relatives à l'origine des financements, les recettes collectées et le montant des investissements engagés.

Article 35 :

L'Intéressé s'engage à faciliter le travail de contrôle des services compétents de l'Etat, chacun en ce qui le concerne. A cet effet, il doit leur permettre l'accès à ses locaux et à ses équipements et, le cas échéant, de prendre connaissance de tous les documents et tous les dossiers.

XIV – Modification

Article 36 :

Toute modification des dispositions de la présente convention fera obligatoirement l'objet d'un avenant.

12 MARS 2004
34557
47030410
Ariana le 12 Mars
Dinars

XIV – Règlement des litiges

Article 37 :

E-TUN et l'Intéressé s'engagent à régler tout litige relatif à la validité, l'interprétation ou l'exécution de la présente convention à l'amiable. En absence d'accord à l'amiable, le litige sera de la compétence des tribunaux de Tunis.

Le droit applicable à la présente convention est le droit Tunisien.

XV- Enregistrement

Article 38 :

Les frais d'enregistrement de la présente convention sont à la charge de l'Intéressé.

Fait à Tunis en trois (3) exemplaires originaux, le 13 février 2004

Les représentants de E-TUN.

Le Ministre des Technologies de la Communication et de l'Economie Numérique

SADOK RABAH

Le Directeur Général de l'Information

M. Larbi Ben Habib Nasra

COPIE CONFORME A L'ORIGINAL
Montant Perçu : 1
N° d'Enregistrement au Registre des Copies Conformes : 3207
ARIANA, le
Signature.

Ministère de l'Intérieur
Arrondissement Ariana Ville

12 MARS 2004

الأستـــاذ عبد اللطيف بللونة
المحامي لدى التعقيب
83 شارع الطيب المهيري البلفدير تونس
الهاتف 71.280.330 الفاكس71.792.612

الحمد لله وحده
تونس في 13-05-2009

عريضة دعوى في طلب إبطال جزئي لعقد إداري (قضاء كامل)

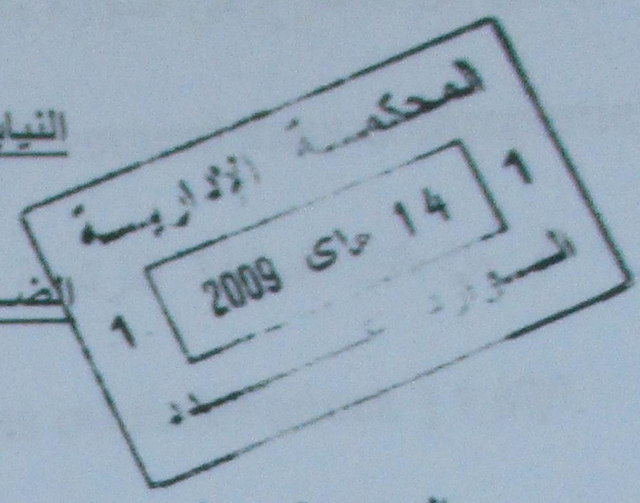

النيابة عن : العربي بن الحبيب نصرة محاميه الأستاذ عبد اللطيف بللونة 83 شارع الطيب المهيري بلفيدير تونس

الضـد: المكلف العام بنزاعات الدولة في حق وزارة تكنولوجيات وفي حق الوزارة الأولى (الإدارة العامة للإعلام)

المعروض على جناب رئيس وعضوي الدائرة الابتدائية بالمحكمة الإدارية
دام حفظـــــه –

حيث أنه بمقتضى كتب اتفاق بتاريخ 13 فيفري 2004 تم الترخيص للمنوب في بعث واستغلال قناة تلفزية ذات طابع عام تبث من التراب التونسي.

وحيث تضمنت هذه الاتفاقية بنود غير مألوفة في القانون الخاص نذكر منها على وجه الخصوص ما ورد بالفصول 5 و30 و31 مما يضفي عليها صبغة العقد الإداري الذي يعود النظر في النزاعات المترتبة عنه إلى محكمة الجناب طبقا لما نص عليه الفصل 17 من القانون عدد 40 لسنة 1972 مثلما تم تنقيحه بالقانون عدد 39 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 الذي جاء به " أن تختص الدوائر الابتدائية بالنظر ... في الدعاوي المتعلقة بالعقود الإدارية...".

وحيث أوجب الفصل 28 من الاتفاقية المشار إليها على المنوب ، إلى جانب دفع الإتاوات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل ، أن يدفع لفائدة الدولة إتاوة سنوية جزافية قدره مليوني دينار تونسي 2000.000،000 د.

وحيث أن هذه الإتاوة التي فرضت على المنوب مخالفة لأسس الشرعية ذلك أنه تم إحداثها بنص الاتفاقية في حين أن إحداث الضرائب بجميع أشكالها يتم حسب القراءة المزدوجة للفصلين 34 فقرة 7 و35 جديدين من الدستور :

- إما من قبل المشرع في صورة ما إذا اكتسب الضريبة صبغة الأداء بالمعنى الضيـــــــــــق (Impôt au sens de prélèvement sans contrepartie) .
- أو من قبل السلطة الترتيبية العامة في صورة ما إذا اكتست الضريبة صبغة المعلوم أو الإتاوة (taxes ou redevances) .

وحيث لم تتضمن الاتفاقية ما من شأنه أن يبين الخدمة المسداة من الدولة كمقابل للمبلغ المفروض على المنوب مما يجعل تكييفها بالإتاوة على النحو الوارد بنص الفقرة الثانية من الاتفاقية في غير محله ضرورة أنه في غياب خدمة مسداة لقاءه يكون هذا المبلغ أداء بالمعنى الضيق (Impôt au sens de prélèvement obligatoire sans contrepartie) .

وحيث مهما يكن من أمر سواء اعتبر ذلك المبلغ إتاوة أو أداء فإن إحداث هذا التثقيـــــل (prélèvement obligatoire) بمقتضى الاتفاقية مخالف لنص الدستور إذ لو تم تكييفه بالإتاوة بالمعنى الصحيح

(Redevance au sens de rémunération pour service rendu) وهو تكييف لا يستقيم لفقدان خدمة مسداة من الدولة في المقابل) يكون الاختصاص في شأن إحداثها راجع بالنظر إلى صاحب السلطة الترتيبية العامة .

وإن تم تكييفه بالأداء في معناه الضيق (Impôt au sens de prélèvement sans contrepartie) يكون الاختصاص للمشرع كما نصت على ذلك الفقرة السابعة من الفصل 34 من الدستـــــــــور .

وحيث أن الفصل 28 من الاتفاقية بإخضاعه المنوب إلى مبالغ لا تجد أساسها في أي نص تشريعي أو ترتيبي يكون خارقا لقواعد الاختصاص المنصوص عليها دستوريا علاوة على عدم احترامه إلى ما نصت عليه الفقرة الثانية من الفصل الخامس جديد من الدستور وهو أن " تقوم الجمهورية التونسية على مبادئ دولة القانون ... ".

وحيث بناء على ما تقدم يطلب المنوب من الجناب مراجعة العقد بإلغاء الفقرة الثانية من الفصل 28 منه .

لهاته الأسباب

فالرجاء من عدالة الجناب الحكم ابتدائيا بإبطال الفقرة الثانية من الفصل 28 من الإتفاقية المبرمة بين الدولة التونسية كيفما هي ممثلة والسيد العربي نصرة وحمل المصاريف القانونية على الدولة بما في ذلك أجرة محاماة 1500،000 دينارا.

وللجناب سديد النظر

والسلام

عبد اللطيف بلّلّونة
المحامي لدى محكمة التعقيب
83 شارع الطيب المهري
تونس 1002
الهاتف 71 280 330 الفاكس 71 792 612

المصاحيب : 3 نظائر من عريضة الدعوى

3 نظائر من_الاتفاقية

3 نظائر من الترجمة

الأستـــاذ عبد اللطيف بللونة
المحامي لدى التعقيب
83 شارع الطيب المهيري البلفدير تونس
الهاتف 71.280.330 الفاكس71.792.612

الحمد لله وحده
تونس في 26-04-2010

القضية عدد 19515/1

النيابة عن : العربي بن الحبيب نصرة محاميه الأستاذ عبد اللطيف بللونة 83 شارع الطيب المهيري بلفيدير تونس

ضد : المكلف العام بنزاعات الدولة في حق وزارة تكنولوجيات الإتصال وفي حق الوزارة الأولى (الإدارة العامة للإعلام)

المحكمة الإدارية
30 أفريل 2010
1

المعروض على جناب رئيس وعضوي الدائرة الابتدائية بالمحكمة الإدارية
دام حفظـــــه –

جوابا عن ملحوظات السيد المكلف العام بنزاعات الدولة في خصوص القضية عدد 19515 المنشورة لدى الدائرة الابتدائية الثالثة لدى المحكمة الإدارية فإن المحامي الممضى أسفله يتشرف بأن يعرض عليكم التقرير التالي :

أولا : في الطبيعة القانونية للمقابل موضوع الفصل 28 من الاتفاقية :

1/ الأسس التشريعيـــــــة :

حيث لاحظ السيد المكلف العام أن ما تضمنه الفصل 28 من الاتفاقية المبرمة بين الطرفين في خصوص دفع إتاوة سنوية جزافية قدرها مليوني دينار إلى جانب دفع الإتاوات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل له أساس تشريعي إذ أنه بالرجوع إلى الفصل 26 من الاتفاقية المذكورة التزام السيد العربي نصرة في حق قناة حنبعل بإبرام اتفاقية مع الديوان الوطني للإرسال التلفزي تتضمن تأمين البث الأرضي للقناة من ثلاث محطات ربط وربط مراكز الإنتاج للقناة مع المحطة الأرضية هذا علاوة عن دفع مقابل لاستعمال الترددات الراديووية التي تسند للديوان المذكور من قبل الوكالة الوطنية للترددات.

وحيث أن محاولة السيد المكلف العام بنزاعات الدولة إيجاد سند تشريعي للإتاوة السنوية الجزافية موضوع قضية الحال ذلك اعتمادا على ما نصت عليه أحكام الفصل 26 من الاتفاقية هو لا يستقيم منطقا وقانونا إذ أن الخدمة المسدات من طرف الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي أو من غيره من المتدخلين في المجال والمنصوص عليها بالفصل 26 من الاتفاقية هي موضوع عقود منفصلة التزمت ضمنها المنوبة بأداء معاليم مقابل خدمات كما هو الحال بالنسبة

للعقد المبرم بين المنوب وديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي بتاريخ 21-07-2004 والمسجل بالقباضة المالية بأريانة في 22-07-2004 وصل عدد 91950 عدد التسجيل 4709210 والاتفاق الملحق المؤرخ في 24 ماي 2007 والمسجل في 24-05-2007 بالقباضة المالية بنهج الجنة أريانة وصل عدد 51223 عدد التسجيل 7404635 (وثيقة عدد 1 وعدد 2) .

وحيث أن ملحوظات السيد المكلف العام بنزاعات الدولة الرامية إلى بيان أن اشترط دفع مبلغ مليوني دينار هو مقابل التمتع بالخدمات في تطابق الترددات (الذبذبات) التي تمكنها من البحث انطلاقا من التراب التونسي هو مردود عليها إذ أن هذه الخدمات تسند للمنوبة في نطاق عقود تبرمها مع الدواوين المعنية مقابل دفعها لمعاليم محددة اتفاقا بمبلغ 661.000،000 دينارا في السنة .

وحيث أنه بالرجوع إلى الاتفاقية المبرمة بين المنوب بوصفه الباعث للمشروع والديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي تطبيقا للاتفاقية المبرمة مع الدولة التونسية يتضح أن المنوب يلتزم بأداء مبلغ 541.000،000 د لقاء كراء الالتقاط من القمر الاصطناعي عرب سات 3A ومبلغ 120.000،000 د مقابل نقل البث التلفزي من استوديوهات المنوبة بسكرة إلى محطة بوقرنين ومن محطة بوقرنين إلى محطة البث عرب سات بالدخيلة (الفصل العاشر من الاتفاقية) (والفصل 6 من الملحق من الاتفاقية المسجل في 24 ماي 2007) الذي أضاف البث انطلاقا من محطة بنزرت .

وحيث يستخلص من ذلك أن ما جاء في جواب السيد المكلف العام بنزاعات الدولة يؤكد ما ذهب إليه العارض من غياب أي أساس تشريعي لدفع أتاوة لمبالغ مليوني دينارا سنويا دون أن يكون ذلك المبلغ ناتجا عن ضريبة أو دون أن يكون ناتجا عن خدمة مسدات من الدولة .

إذ أن الخدمة المسدات من الدولة ثبت أنها موضوع عقود أبرمت مع وكالة الوطنية للديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي .

أما فيما يخص الترددات أي الذبذبات فإن هذه الذبذبات موكولة للوكالة الوطنية للترددات التي تستخلص مقابلا عن ذلك حسب قوائم ترسلها للمستعملين للذبذبات تكون سنوية إذ أن المنوبة عملا بالتشريع الجاري به العمل في خصوص معاليم الذبذبات التي خصت الوكالة الوطنية للترددات باستخلاصها فإن المنوبة تقدم لكم ما يفيد دفعها لقائمة الاستخلاص السنوية الصادرة عن الوكالة وذلك بالنسبة لسنوات 2006 و2007 و2008 و2009 وهو ما يدل قطعا على أن مبلغ المليوني دينارا موضوع طلب الإبطال الجزئي يتجافى مع أي سند تشريعي إذ أن مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة هي مقننة بموجب إحداث الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي وإحداث

الوكالة الوطنية للترددات وهي تستخلص دوريا حسبما هو جاري به العمل في التشريع التونسي (وثيقة عدد 3).

ثانيا : الأسس التعاقديـــــــــة:

حيث أن السيد المكلف العام لنزاعات الدولة بين في تقريره المقدم للمحكمة أن اشترط دفع مبلغ مليوني دينارا يجد سنده في أحكام الفصل 242 م ا ع الذي ينص على ما اتفق عليه الطرفان يعد قانونا بينهما ولا ينقض إلا برضائهما مع أن الفصل المذكور ينص صراحة أن ما انعقد على الوجه الصحيح يقوم مقام القانون فيما بين المتعاقدين.

وحيث أن البند المتعلق بدفع مليوني دينارا لم ينعقد **على الوجه الصحيح** إذ أن **الدستور** التونسي صريح في فصلين **34 فقرة 7** و**35** في كون الضرائب بجميع أشكالها لا تكون إلا بموجب نص تشريعي ولا يمكن إحداث ضرائب بالاتفاق .

وحيث أن ما استند عليه السيد المكلف العام لنزاعات الدولة يكون المنوب أمضى بمحضر إرادته ملحقا مؤرخا في 01-07-2009 معدلا للاتفاقية الأصلية إلتزم فيه المنوب بأداء إتاوة تقديرية سنوية قيمتها مليوني دينار لا يغير في شيء من عدم شرعية اشتراط دفع هذا المبلغ **سواء صلب الاتفاقية الأصلية أو صلب الملحق التعديلي إذ أن ما بني على باطل هو باطل** .

وحيث أن إمضاء المنوب في 01-07-2009 على ملحق تعديلي للاتفاقية الأصلية كان **تحت الضغط** وذلك بعد تلدد الإدارة من رفع العقلة التوقيفية التي أجريت على حساباته الشخصية وعلى حسابات شركة أفيب تونس بالرغم من دفع المنوب لمبلغ مليوني دينارا منذ تاريـــــخ 14-05-2009 (وثيقة عدد 4) مع الخطايا تنفيذا لبطاقات الإلزام الصادرة ضده من السيد قابض المالية بأريانة .

وهو ما أجبره على رفع دفع دعوى استعجالية من ساعة إلى أخرى أمام السيد الرئيس الأول للمحكمة الابتدائية بأريانة صدر فيها حكم عدد 34115 بتاريخ 10 جوان 2009 برفع العقلة التوقيفية لكنه لم يقع رفعها فعلا **إلا بعد جبر المنوب على إمضاء الملحق التعديلي المذكور** بتاريخ 01-07-2009 .

وحيث أن استناد السيد المكلف العام على الملحق التعديلي لتبرير اشتراط دفع مبلغ مليوني دينار يبقى **مفتقرا لأي سند تشريعي** إذ أن التكييف القانوني لهذا المبلغ هو باق على حاله إتاوة دون مقابل وذلك في غياب خدمة مسدات بمعنى

(Impôt au sens de prélèvement obligatoire sans contre partie) وهو اتفاقية مخالفة لنص الدستور حتى ولو تم تكيفها بالأتاوة بالمعنى الصحيح إذ ترجع في تلك الحالة اختصاص إنشاؤها إلى صاحب السلطة الترتيبية العامة .

ثالثا : في طلب إلغاء الفقرة 2 من الفصل 28 من الاتفاقية وإلغاء الفصل 28 جديد من الملحق التعديلي الممضى بين الطرفين في 01-07-2009 :

حيث أن بطلان الفصل 28 ثابت في الاتفاقية الأصلية ويتجه الحكم ببطلانه وكما يجدر حكم ببطلان الفصل 28 جديد من الملحق التعديلي الممضى بتاريخ 01-07-2009 المتمسك به من طرف الإدارة .

وللجناب سديد النظر
والسلام

المصاحيب :
1/ كتف اتفاق مبرم بين الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي 2004 .
2/ ملحق لعقد اتفاق 2007.
3/ خلاص الوكالة الوطنية للترددات .
4/ وصل خلاص مليوني دينارا .
5/ حكم استعجالي عدد 34115 في رفع العقلة .

الجمهورية التونسية
_
وزارة الاتصـــــال
(ع.ش.م)
*** ***

الـــوزير

تونس في 02 مارس 2010

من وزير الاتصال
إلى
السيد الرئيس المدير العام لقناة "نسمة"

الموضوع : حول اخلالات القناة .

و بعد،

متابعة لما تضمنته حلقات يوم 4 فيفري و يوم 13 فيفري ويوم 25 فيفري 2010 من برنامج" ناس نسمة" إضافة إلى ما تضمنه التعليق على مقابلة الدور النهائي لكاس افريقيا للأمم في كرة اليد (رجال) بتاريخ 20 فيفري 2010، يؤسفنا إعلامكم انه تم تسجيل الاخلالات التالية :

1. مخالفة ما جاء في حلقتي 4 و13 فيفري 2010 من برنامج "ناس نسمة" للأخلاق الحميدة والآداب العامة إشارة وقولا، على معنى الفصل 226 مكرر من المجلة الجزائية و التزامات القناة الواردة في اتفاقية الترخيص وخاصة الفصول 10 و 12 و13 و 14 منها الواردين في باب "أخلاقيات المهنة" باعتبار أن ما ورد كان مخلا بالأخلاق الحميدة ومخالفا للنظام

الأستـاذ عبد اللطيف بللونة
المحامي لدى التعقيب
83 شارع الطيب المهيري البلفدير تونس
الهاتف 71.280.330 الفاكس71.792.612

الحمد لله وحده
تونس في 28-2-2011

القضية عدد : 19515/1

النيابة عن : العربي بن الحبيب نصرة محاميه الأستاذ عبد اللطيف بللونة 83 شارع الطيب المهيري بلفيدير تونس

الضد: المكلف العام بنزاعات الدولة في حق وزارة تكنولوجيات وفي حق الوزارة الأولى (الإدارة العامة للإعلام)

المحكمة الإدارية
1 04 مارس 2011 1
الوارد

المعروض على جناب رئيس وعضوي الدائرة الابتدائية بالمحكمة الإدارية
دام حفظـــــه ـ

إضافة إلى التقرير المقدم لجنابكم بتاريخ 30 أفريل 2010 فإننا تعميقا للنقاش القانوني نلاحظ أن الوصف القانوني للإتاوة التي التزم السيد العربي نصرة بدفعها صلب الفصل 28 من الإتفاقية فإن أي وصف لها لا يمكن أن يضفي عليها شرعية قانونية لمخالفته الصريحة لأحكام الدستور وخاصة لأحكام الفصل 34 منه كيفما وقع تنقحيه بالقانون الدستوري المؤرخ في 27 أكتوبر 1997 .

وحيث أن الإتاوة التي فرضت على العارض هي مخالفة للأسس الشرعية إذ أنه وقع أحداث ضريبة بموجب اتفاق.

وحيث أن ما وقع إلزام المنوب بأدائه هو ضريبة بالمعني الضيق بمفهوم " أداء دون مقابل ".

وحيث أن هذه " الإتاوة " لا يمكن أيضا وصفها كمعلوم (taxe ou redevance) وهي المقابل الذي يمكن أن تتسلمه الدولة مقابل خدمة مسدات.

وحيث أنه لا توجد أي خدمة مسدات من طرف الدولة في الترخيص بإحداث قناة تلفزية إذ أن الأصل في الأمور الإباحة إلا إذا ما وقع الحد من تاريخ بموجب نص قانوني صريح.

وحيث أن الخدمات التي تتمتع بها قناة حنبعل هي خدمات تدخل في إطار تدخل الدواوين مثل الوكالة الوطنية للترددات والديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي ويقع خلاصها حسبما جاء بالتراتيب التي تنظم هذه الدواوين وقد قدم المنوب ما يفيد خلاصه لهذه الخدمات مباشرة للدواوين.

وحيث أن الفقه المقارن قام بالتعرض بكل دقة لمدى شرعية الأتاوي بصفة عامة والسلط التي خول لها القانون تسلمها وقبضها .

وحيث بين الأستاذ (A.J Perez- Couffe) في دراسته " Les redevances d'occupation du domaine Hertzier , Mémoire, du Mastère II Recherche mention de l'action publique septembre 2007 , université de Perpignan via domitia www village justice . com الفرق الواضح بين الضريبة (Impot) وبين المعلوم (Taxe) وذهب إلى القول بعدم الشرعية لأي معلوم أي لم يكن هناك مقابل لخدمة تقدمها الدولة الجهة الإدارية التي تستخلصها .

وحيث أن حرية الإعلام وحرية خلق القنوات التلفزية هي الأصل ما لم يقع تحديد شروطها القانـــــــــون .

وحيث أن تقدم المنوب بطلب الترخيص له في بعث قناة تلفزية كان خدمة لحرية الإعلام وخدمة للشعب التونسي ولا لغرض ربح المال إذ كان بإمكانه استثمار أمواله التي بذلها في مشاريع عقارية أو تجارية رابحة في كل الحالات .

وحيث أنه طالما لم يحدد الترخيص في بعث قناة تلفزية بشروط تشريعية توظف صراحة أداء على ذلك فإن المبلغ الموظف على المنوب هو غير شرعي.

وحيث أن قناة حنبعل عانت الكثير من جراء فرض حرية الإعلام بالبلاد وإيصال صوت الحق ومن حق باعثها أن يقع إنصافه والحكم بعدم شرعية " الإتاوة " التي وقع تكبيل القناة بها ووقعت مساومته في إمكانية حذفها إلا أن العارض اختار طريق القضاء لإنصافه.

لهاته الأسباب

فالرجـــــــاء من عدالـــــــــــة الجناب الحكم طبق الطلبـــــات .

وللجناب سديد النظر

والسلام

عبد اللطيف بلّونة
المحامي لدى محكمة التعقيب
83 شارع الطيب المهيري تونس 1002
هـ : 71 280 330 ف : 71 792 612

HANNIBAL TV

LES CONTRAINTES VEHICULEES PAR

LA CONVENTION D'ETABLISSEMENT ET D'EXPLOITATION

DE LA CHAINE HANNIBAL TV

EXTRAIT

HANNIBAL TV

LES CONTRAINTES VEHICULEES PAR

LA CONVENTION D'ETABLISSEMENT ET D'EXPLOITATION

DE LA CHAINE HANNIBAL TV

EXTRAIT

INTRODUCTION

Dès les années soixante, le paysage audiovisuel tunisien s'est considérablement diversifié aussi bien par la réception des programmes de chaînes étrangères sur le territoire national que par l'ouverture du secteur aux entreprises privées étrangères. En vue de cet accès, l'Etat tunisien a toujours opté pour le moyen du conventionnement qui lui permet d'imposer ses conditions à la partie étrangère sans que le dispositif du monopole ne soit abrogé.

La politique gouvernementale a progressé d'une politique d'internationalisation vers une politique de création d'un secteur privé national de l'audiovisuel. Une politique dont les intentions et les portées sont fondamentalement différentes de celles qui sous-tendaient le mouvement d'internationalisation de l'espace audiovisuel en Tunisie. Elle marque, en tout cas, une rupture avec la logique du monopole qui entretenait jusqu'alors l'organisation de l'audiovisuel tunisien.

Suite à l'internationalisation de l'espace audiovisuel tunisien par la voie de conventions bilatérales, deux chaînes étrangères, la « RAI Uno », depuis 1960 et « Antenne 2 », depuis 1989, ont commencé à diffuser leurs programmes sur le réseau hertzien tunisien qui était auparavant exclusivement destiné à la diffusion des programmes de la télévision nationale, la RTT, toujours unique dépositaire du service public de diffusion audiovisuelle.

En 1989, la télévision italienne perdra son privilège d'unique diffuseur européen sur le réseau hertzien tunisien puisqu'elle rivalise désormais avec la chaîne publique française, « Antenne 2 ».

A la différence de la stratégie appliquée dans le cadre de diffusion des chaînes étrangères en Tunisie, qui est intimement liée à des considérations politiques, l'ouverture vers le secteur privé international est entreprise sur la base de tractations engagées entre l'Etat tunisien et des groupes étrangers de télévision privée. A cette fin, la politique tunisienne audiovisuelle met en avant des objectifs de coopération marquant aussi bien l'établissement de « Canal Plus » en Tunisie par voie de convention, que celle du groupe panarabe « ART », et le groupe « ORBIT ».

La signature de la convention d'exploitation de Canal Horizons en Tunisie et l'avènement de radios privées n'ont fait que renforcer un mouvement d'ouverture inauguré bien avant l'éclosion d'Hannibal TV dont le mérite est de condamner définitivement le monopole de programmation télévisuelle.

Le 26 janvier 1990, la Société d'Etudes et de Développement de l'Audiovisuel Tunisien, la « SEDAT », est créé pour la gestion de la première chaîne de télévision privée en Tunisie : « Canal Horizons Tunisie ». Suite à une demande adressée par la « SEDAT », à l'Etat tunisien, en date du 7 février 1990[1], une autorisation d'émettre fut accordée à la suite de la signature d'une convention qui fut établie par le secrétaire d'Etat auprès du Premier ministre chargé de l'Information et le ministre des Communications et signé le 4 septembre 1991. Un deuxième cahier des charges fut signé le 26 mai 1993 avec le ministre des Communications, fixant les conditions techniques, juridiques et financières de la diffusion des programmes de « Canal Horizons Tunisie ». Le 7 novembre 1992, « Canal Horizons Tunisie » commença à émettre. D'ailleurs, il était question du même procédé que la France avait engagé pour la première télévision privée française, Canal Plus, le 4 novembre 1984.

Le 6 décembre 1983, le Président Mitterrand a remis aux soins d'un opérateur privé, le groupe Havas, dirigé par André Rousselet, l'exploitation de « Canal Plus » pour une durée de douze ans. La chaîne commencera à émettre le 4 novembre 1984.

Dotée du « statut de média audiovisuel le plus favorisé », « Canal Plus » bénéficiait à ce titre de diverses faveurs, notamment de l'engagement pris par l'Etat français de lui apporter son aide financière ou de réviser le contrat en cas de déséquilibre dans l'exploitation de la chaîne du fait des circonstances extérieures à la volonté des parties. La condition juridique de « Canal Plus » est d'autant plus heureuse, qu'elle va prolonger son profit du régime dérogatoire au –delà de la promulgation de la loi du 30 septembre 1986 qui avait substitué le régime de l'autorisation à celui de la concession.

Usant toujours du procédé du libre choix de l'opérateur privé, le gouvernement français a attribué, le 19 novembre 1985, à Berlusconi, Riboud et Seydoux la cinquième chaîne de télévision. « La Cinq » commencera la diffusion de ses programmes en février 1986, pour une durée de dix-huit ans. Quant au contenu du

---

[1] Voir convention de Canal Horizons Tunisie en annexe.

contrat de concession, celui-ci intégrait également la clause de « la chaîne la plus favorisée ». Le contrat consent ainsi d'importantes commodités à l'opérateur privé, au point d'en constituer l'instrument d'une appropriation par ce dernier de l'espace audiovisuel.

L'Etat français a créé une sixième chaîne de télévision privée, à vocation musicale et destinée à un public jeune. Le 28 janvier 1986, la chaîne fut concédée à la société « TV6 » dont le capital est majoritairement détenu par les groupes Publicis, Gaumont et NRJ. Toutefois, fidèle à la règle de l'intuitu personae, la concession de « TV6 » a été accordée dans les mêmes conditions de « La Cinq » si bien que le contrat de « TV6 » faisait apparaître la fameuse clause de « la télévision la plus favorisées ».

En Tunisie, en 1998, le groupe Arab Radio and Television (ART), propriétaire du bouquet numérique saoudien, « ART » a conclu une convention avec l'Etat tunisien représenté par le ministre des Communications et le secrétaire d'Etat auprès du Premier ministère, pour la transmission, en Tunisie, des programmes de la chaîne de télévision arabe.

En desserrant son contrôle sur l'activité de communication audiovisuelle, l'Etat tunisien a manifesté sa volonté de réaménager son exclusivité sur le secteur. L'implantation de Canal Horizons en Tunisie, l'avènement de stations de radios privée, constituent autant de coups portés, selon des proportions différentes, au monopole d'Etat sur le secteur audiovisuel tunisien.

L'OUVERTURE DE L'ESPACE AUDIOVISUEL : LA CRÉATION D'HANNIBAL TV

En Tunisie, comme dans la plupart des pays, l'ouverture de l'espace audiovisuel a été déclenchée par la libéralisation des fréquences radio.

La tradition étatiste guidée par l'envie, paraît-il irrépressible, de maintenir certains pans de l'activité de communication audiovisuelle sous l'autorité de l'Etat, explique l'embarras de reconsidérer des situations acquises durant plus d'un demi-siècle et de rendre donc le terrain de programmation à l'initiative privée. Mais, l'apparition d'Hannibal TV et sa détermination à briser l'ancienne organisation monopolistique, semble bannir un système télévisuel pensé en termes de monopole et générer, par la même, une nouvelle conjoncture dans la sphère médiatique tunisienne. La dégénérescence du monopole de la programmation amorcée par l'internationalisation du paysage audiovisuel est en effet accentuée, sinon achevée, par l'établissement et l'exploitation de la première chaîne privée tunisienne Hannibal TV qui, s'est avérée être un fervent défenseur d'une liberté de ton et qui s'est agrippée au droit fondamental à une information libre de toute contrainte.

La pratique ayant modifié sensiblement les données formelles, l'apparition d'Hannibal TV a ouvert en effet une brèche indélébile dans le carcan qui enveloppait, jusque-là, le paysage télévisuel tunisien. Aussi, l'ouverture aux programmes télévisuels des télévisions privées, en l'occurrence Hannibal TV, a rendu obsolète l'exclusivité sur le terrain de la programmation, fidèlement préservée par les pouvoirs publics. En effet, la création d'Hannibal TV a provoqué une mue considérable dans le monopole qui régentait le système audiovisuel tunisien et a brisé de fait les derniers îlots protégés du monopole public, à savoir le monopole d'émission. Ce constat est d'autant plus réel que l'existence d'un secteur public et d'un secteur privé est devenue désormais sujet consensuel.

Ainsi, la frilosité du pouvoir politique par rapport au phénomène de libéralisation se trouve considérablement atteint par l'apparition d'Hannibal TV mais surtout par sa persistance à vouloir préserver son droit à une liberté de programmation et une

proximité avec les problèmes réels du pays, ce qui augurait non seulement de la fin du monopole d'Etat de la télévision publique mais en plus dévoilait le manque de pertinence du discours de cette dernière. Le monopole de programmation a progressivement perdu ses repères. Par voie de conséquence, le monopole d'exploitation est devenu sans objet.

Malgré la persistance d'un monopole archaïque, une nouvelle concurrence s'est installée. En effet, la première chaîne de télévision privée Hannibal TV a imposé un rythme si effréné et un désir si développé de rompre avec la voix unique, qu'elle a réussi à modifier de manière fondamentale le paysage audiovisuel tunisien. Hannibal TV a en fait taillé une brèche dans le monopole d'Etat. Une brèche indélébile. La chaîne persistant, depuis son avènement, à vouloir user de son droit à la libre communication, dès lors il était devenu évident pour l'Etat qu'un retour en arrière n'était point envisageable et qu'il fallait avorter la chaîne Hannibal TV, utiliser tous les moyens pour l'asphyxier.

L'apparition d'Hannibal TV a rencontré de profondes aspirations sociales. En effet, si l'ouverture du secteur à l'initiative privée a débouché sur une nouvelle richesse audiovisuelle, qui était le résultat d'un esprit de défi de cette chaîne, c'est précisément cette richesse qui a été à l'origine de nouvelles exigences du téléspectateur tunisien, qui cherche désormais aussi bien de la diversité que de la qualité à travers les lignes éditoriales, notamment celles d'Hannibal TV. Or, l'immobilisme du service public (TV 7, C21) et l'hostilité de l'autorité de tutelle quant aux choix d'Hannibal TV a toujours entretenu une situation d'incertitude des droits des téléspectateurs, laquelle conduit a fortiori à une insécurité juridique. En effet, si l'ouverture des ondes est perçue comme un indicateur et un complément de démocratie, les contraintes et menaces à l'encontre de la chaîne Hannibal TV auront eu comme conséquences de ne plus répondre aux exigences d'ouverture ressenties par les téléspectateurs. La libéralisation de fait serait appréhendée, le cas échéant, comme une atteinte au droit du public à l'information.

La liberté d'information repose notamment sur le droit du citoyen à l'information qui suppose à son tour une communication libre et affranchie.

Etant donné l'audience étendue et le grand impact des supports audiovisuels, le droit du public à l'information implique une obligation par l'Etat de respecter la diversité et la qualité des programmes.

Le droit du public à l'information n'est pas seulement le résultat des pensées théoriques en matière de communication, mais aussi d'une affirmation expresse du Conseil constitutionnel français qui déclare qu'« en définitive, l'objectif à réaliser est que les auditeurs et les téléspectateurs qui sont au nombre des destinataires essentiels de la liberté proclamée par l'article 11 de la Déclaration de 1789, soient à même d'exercer leur libre choix.»[2]

Sans être aussi formel, c'était l'esprit qui régnait au sein de la direction d'Hannibal TV, transmis à tous ses employés, quels que soient leurs positions ou leurs apports. Mais, en face d'un régime qui voulait maintenir « la libre information » sous une chape de plomb, il fallait mettre en place une stratégie qui permettrait à Hannibal TV d'imposer un rythme de plus en plus soutenu pour créer un effet boule de neige.

L'autorité en place prise dans son sentiment de force absolue, n'avait pas voulu croire à la dissidence d'Hannibal TV qui en évitant l'affrontement direct spectaculaire mais inefficace, voire même suicidaire, a toujours attaqué les flancs. Sans oublier qu'Hannibal TV a démarré après la conclusion d'une convention comportant des conditions et des contraintes inédites.

LES CONTRAINTES VEHICULEES PAR LA CONVENTION D'ETABLISSEMENT ET D'EXPLOITATION E LA CHAINE HANNIBAL TV

En France, depuis la loi du 17 janvier 1989[3], à la procédure d'octroi des autorisations s'est adjointe une étape de contractualisation de l'ensemble des obligations relatives à l'exploitation de la télévision privée[4]. En effet, l'autorité de régulation conclut une convention avec les opérateurs. Un conventionnement qui

---

[2] Décision n° 86-217 DC du 18 septembre 1986, G.A.D.A., n° 42, p. 245.

[3] Loi n° 89-25 du 17 janvier 1989, modifiant la loi n° 86-1067 du 30 septembre 1986 relative à la liberté de communication, J.O.R.F. du 18 janvier 1989, p. 728.

[4] L'article 28 de la loi du 30 juillet 1986 modifiée dispose que « la délivrance des autorisations d'usage de la ressource radioélectrique pour chaque nouveau service diffusé par voie hertzienne terrestre, autre que ceux exploités par les sociétés nationales de programme, est subordonnée à la conclusion d'une convention passée entre le Conseil supérieur de l'audiovisuel au nom de l'Etat et la personne qui demande l'autorisation ».

وزارة الاتصال
16 فيفري 2010
الصادر: 000657

الجمهورية التونسية
_
وزارة الاتصال
(ع.ش.م)
_
الوزير

تونس في 16 فيفري 2010

من وزير الاتصال
إلى
السيد الرئيس المدير العام لقناة "نسمة"

الموضوع : حول برنامج "ناس نسمة" .

و بعد،

تبعا لما نصت عليه اتفاقية الترخيص الممضاة بين قناتكم و الدولة التونسية ولما تضمنته أحكام كراس الشروط الملحق بها ، نرجوكم مد الوزارة في اقرب الآجال بتسجيل لحلقتي يوم 4 فيفري و يوم 13 فيفري 2010 من برنامج ناس نسمة (تدخل كل من السيدة سوسن معالج والسيد لطفي العبدلي) .

و السلام.

عن .وزير الاتصال
المكلف بمهمة
عادل القماوش هلال

permet à l'instance de régulation de négocier le cadre d'exploitation et adapter, par la même, à chaque situation particulière les règles de portée générale édictées par le législateur tout en appréciant l'intérêt de chaque projet pour le public, notamment en termes de « sauvegarde du pluralisme des courants d'expression socioculturels.

Quoi qu'il en soit, le système de l'autorisation préalable est sans doute le mieux adapté à l'activité de service de télédiffusion et à l'accomplissement du principe de liberté de la communication audiovisuelle. Mais, encore faut-il que celui-ci puisse produire pleinement ses effets et s'épanouir dans un climat de concurrence seine entre public et privé. Cependant, si l'ouverture du secteur audiovisuel tunisien aux privés devrait présager un tournant dans la configuration du droit tunisien de la communication audiovisuelle et générer une nouvelle conception de la concurrence au sein du marché audiovisuel et si les concessions accordées aux chaînes françaises étaient qualifiées, et à juste titre, d' « assurance tout risque »[5] compte tenu du traitement préférentiel auquel profitaient les concessionnaires, force est de relever que celle accordée pour l'exploitation de la chaîne privée Hannibal TV se retrouve dans une situation diamétralement opposée.

En ouvrant le secteur de l'audiovisuel à la concurrence, l'apparition de nouveaux entrants s'est vue paradoxalement perturbée par l'accumulation des contraintes financières imposées à l'opérateur privé et des effets délétères d'une concurrence pour le moins sauvage. En effet, la convention régissant l'établissement et l'exploitation d'Hannibal TV ne comporte aucune protection particulière de l'opérateur privé. Pis encore, elle tend à restreindre la compétitivité de la chaîne autant en ce qui concerne le poids des contraintes financières supportées par Hannibal TV et prévues par la convention de son établissement et son exploitation que s'agissant des règles inhérentes aux logiques propres au marché.

---

[5] DUBOIS (J.-P.), *La loi, le juge et le marché : concession de service public et communication audio-visuelle*, *op.cit.*, p. 371.

LES CONTRAINTES FINANCIÈRES DE LA CONVENTION D'ÉTABLISSEMENT D'HANNIBAL TV : DES REDEVANCES ENTASSÉES, UNE VIABILITÉ ÉCONOMIQUE FRAGILISÉE

a- Redevance pour l'utilisation des fréquences radioélectriques

Aux termes de l'article 46 du Code des télécommunications « les fréquences radioélectriques font partie du domaine public de l'Etat, et leur utilisation est soumise à l'autorisation de l'Agence Nationale des Fréquences, prévue à l'Article 47 du présent code, conformément à un plan national des fréquences radioélectriques.

Pour l'assignation de fréquences radioélectriques, l'article 25 de la convention d'établissement et d'exploitation de la chaîne Hannibal TV prévoit en effet que « pour l'utilisation des fréquences radioélectriques nécessaires à l'exploitation de la télévision, l'intéressé est tenu de déposer sa demande à l'Agence Nationale des Fréquences conformément au Code des télécommunications et ses textes d'application ». La chaîne Hannibal TV, s'acquitte annuellement, et ce depuis son avènement, au profit de l'Agence Nationale des Fréquences, de la somme en question[6].

b- Redevance pour l'acheminement terrestre des signaux de la chaîne Hannibal TV

La principale opération accomplie par un organisme de télédiffusion consiste à émettre un ensemble de signaux contenant des images et des sons, aux fins de la réception par le public. A cet effet, l'article 91 du Code des Télécommunications attribue de plein droit, au profit de l'Office National de la Télédiffusion, une concession pour « la fourniture des services de la télédiffusion sur tout le territoire de la République. ». La chaîne Hannibal fait appel aux services de l'Office National de la Télédiffusion pour l'acheminement de ses signaux du site de production de la chaîne vers la tête du réseau dudit office. En effet, aux termes de l'article 26 de la convention régissant l'établissement et l'exploitation d'Hannibal TV, le promoteur privé

---

[6] Voir facture n° 1005085 ainsi que l'approbation pour l'utilisation et l'exploitation d'équipements radioélectriques en annexe.

« s'engage à conclure une convention avec l'Office National de la Télédiffusion pour : le transport terrestre du signal à partir de ses studios de production des programmes, jusqu'à la tête de réseau de l'office, la montée, sur satellite de contribution, du signal vers le centre d'insertion de son programme dans le bouquet numérique retenu. »

Le 21 juillet 2004, une convention a été conclue entre l'Office National de la Télédiffusion et « Tuni-Media »[7], la société d'exploitation de la chaîna Hannibal TV, selon laquelle l'office « s'engage à assurer, pour le compte du promoteur, les services suivants :

1- L'acheminement, en mode numérique, à travers une liaison par faisceaux hertziens, des signaux de la chaîne de télévision « Hannibal TV » (vidéo + audio), du site de production de la Soukra vers la tête du réseau de l'ONT ;
2- La transmission, en mode numérique, sur une liaison par voie de terre (à fibres optiques ou par faisceaux hertziens), des signaux de la chaîne de télévision « Hannibal TV » de la tête du réseau de l'ONT vers la plateforme Arabsat de Dkhila ;
3- La location, en lifetime, auprès de la société Arabsat, d'une capacité spatiale de diffusion directe (4Mbits/s sur le satellite Arabsat 3A), ainsi que le service d'insertion du programme TV, sur le bouquet numérique de la plateforme Arabsat de Dkhila. »

La convention définit donc deux missions pour l'Office National de la Télédiffusion : une mission directe qui consiste à transporter le signal de la chaîne Hannibal TV du centre de production de celle-ci via le centre de l'ONT de Boukornine et une mission d'intermédiaire qui comprend le transport des signaux de la chaîne du centre de l'ONT au satellite de distribution Arabsat. Pour l'accomplissement de cette dernière mission, l'ONT a signé, en 2004, un contrat avec Arabsat, aux termes duquel l'organisation arabe des télécommunications par satellite (Arabsat) s'engage à fournir une capacité de diffusion directe de 4Mbits/s, sur le satellite.

Concernant la rémunération des frais relatifs à la première opération rendue par l'ONT, à savoir, l'acheminement des signaux de la chaîne Hannibal TV de son site de

---

[7] Voir texte de la convention entre l'ONT et Tuni-Media du 21 juillet 2004 en annexe.

production vers la tête du réseau de l'ONT, elle est arrêté, par la convention du 21 juillet 2004, à la somme de quatre vingt dix mille dinars (90 000 DT) par an. Quant au montant des frais de l'acheminement des signaux de la chaîne Hannibal TV de la tête du réseau de l'ONT vers la plateforme Arabsat, il est de trente mille dinars (30 000 DT) par an (Voir documents n°).

Le 24 mai 2007, une nouvelle convention a été conclue entre l'ONT et « Tuni-Media » ayant « pour objet de définir les conditions techniques et financières relatives à la diffusion, par l'ONT, sur son réseau terrestre de diffusion TV, des programmes de la télévision « Hannibal TV » »[8], à partir de trois stations de diffusion : Zaghouane, Boukornine et Bizerte. Aux termes de l'article 6 de la convention de 2007, le total de « la rémunération annuelle des frais relatifs à la diffusion des programmes de télévision « Hannibal TV » », à partir de ces trois sites, est arrêté à la somme de six cent cinquante six mille dinars (656 000 DT). Cette redevance est due uniquement pour le transport terrestre de son signal vers le centre de l'ONT. La chaîne va devoir réserver en effet une somme beaucoup plus importante pour voir son signal engagé dans les différents bouquets numériques.

c- Redevance pour la fourniture de capacité de diffusion sur satellite

Pour permettre la diffusion directe des programmes de la chaîne Hannibal TV sur le satellite Arabsat 3A, l'ONT a loué, au profit de la chaîne, une capacité spatiale sur ledit satellite, destinée à l'acheminement et à la diffusion des signaux de la chaîne Hannibal TV. A ce titre, cette dernière devra s'acquitter, au profit de l'ONT, d'un montant annuel de cinq cent quarante et un mille dinars (541 000 DT), au titre de rémunération des frais relatifs à la location de cette capacité spatiale. Cependant, et à partir du 1er novembre 2005, l'ONT a renoncé au contrat de location, le liant à l'organisation arabe des télécommunications par satellite (Arabsat), au profit de « Tuni-Média ». A cet effet, une convention portant renonciation au contrat de la location d'un service de diffusion directe et substitution de l'ONT par « Tuni-Media »

---

[8] Article premier de la convention entre l'ONT et Tuni-Media du 24 mai 2007. Voir le texte de la convention en annexe.

a été signée par les trois parties intéressées. De telle sorte que c'est la chaîne Hannibal TV qui verse désormais une valeur locative annuelle de trois cent vingt mille dollars (320 000 $), pour bénéficier d'une capacité spatiale de 4Mbits/s fournie par Arabsat.

Le 20 janvier 2007, un avenant, portant modification de la capacité spatiale pour la diffusion directe de la chaîne de télévision Hannibal TV et allouée sur le satellite Arabsat[9], a été signé entre « Tuni-Media » et l'organisation arabe des télécommunications par satellite (Arabsat). Les frais relatifs à la location de la nouvelle capacité spatiale sont arrêtés à la somme de deux cent quarante mille dollars (240 000 $) par an.

En outre, le 29 août 2004, un contrat de location a été signé entre la société « Tuni-Media » et la Société Egyptienne des Satellites (Nilesat), aux termes duquel, la dernière s'engage à fournir une capacité de diffusion directe, pour la chaîne de télévision Hannibal TV, de 4Mbits/s, sur le satellite, pour une valeur locative annuelle de trois cent cinquante mille dollars (350 000 $). Aussi, un avenant, portant modification de la capacité spatiale pour la diffusion directe de la chaîne de télévision Hannibal TV et allouée sur le satellite Nilesat[10] a été signé, le 4 décembre 2007, entre « Tuni-Media » et la Société Egyptienne des Satellites (Nilesat), réduisant la valeur locative annuelle à un montant de deux cent soixante deux mille cinq cent dollars (262 500 $).

Au résultat, le total des redevances annuelles versées par la chaîne Hannibal TV, pour l'utilisation des fréquences radioélectriques, pour l'acheminement terrestre de ses signaux et leur montée sur les différents satellites de contribution, s'élève approximativement à un million quatre cent dix mille six cent soixante dix dinars sept cent millimes (1410 670 700 DT). Ces redevances accumulées et annuellement supportées par la chaîne Hannibal TV, bien qu'elles constituent une grande charge financière péniblement supportable, elles sont dues au titre de prestations de service effectuées par les organismes de gestion de fréquences et de diffusion.

---

[9] La nouvelle capacité spatiale pour la diffusion directe de la chaîne de télévision Hannibal TV, allouée sur le satellite Arabsat 3A est de 3Mbits/s.

[10] La nouvelle capacité spatiale pour la diffusion directe de la chaîne de télévision Hannibal TV, allouée sur le satellite Nilesat est de 3Mbits/s.

A ce sujet, il n'est pas sans intérêt de noter qu'en France, les autorisations d'exploitation de service de télévision par des opérateurs privés sont délivrées à titre gratuit. S'il est donc concevable de payer le transporteur des fréquences hertziennes, il est néanmoins peu assimilable d'acculer un opérateur privé d'une autre contrainte financière, aussi colossale et très peu réfléchie.

LA REDEVANCE FORFAITAIRE VERSÉE À L'ETAT TUNISIEN : UNE SURCHARGE INFONDÉE

La logique de la redevance instituée par l'article 28, alinéa 2, de la convention d'Hannibal TV est contestable à plus d'un titre. Elle pose deux interrogations successives : quelle est la nature juridique du prélèvement exigé par l'article 28 de la convention ? À quel titre un tel prélèvement devra-t-il être versé par l'opérateur privé ? (**a**). Des réponses évasives et faiblement concluantes ont été présentées par le chef du contentieux de l'Etat, dans un rapport émaillé de sujets de controverses (**b**).

a- Un prélèvement inqualifiable

L'article 28 alinéa 2 de la convention d'établissement et d'exploitation de la chaîne Hannibal TV prévoit que l'opérateur privé « s'engage à acquitter le paiement des redevances prévues par la législation et la réglementation en vigueur. Il s'engage, également, à verser à l'Etat tunisien une redevance annuelle de deux (2) millions de dinars tunisiens. Pour sa première année d'exploitation, l'intéressé est exonéré du paiement de cette redevance. »

De prime abord et au-delà de la multiplicité des prélèvements et de la diversité de leurs catégories juridiques[11], il est établi que « les qualifications textuelles ou nominales ne correspondent pas forcément à la réalité » et que « la dénomination formelle conférée par un texte à un prélèvement n'interdit pas une qualification ultérieure, soit par le juge constitutionnel, ou par le juge administratif »[12]. Partant de cette hypothèse, il paraît essentiel de définir le prélèvement réclamé à la chaîne

---

[11] Impôts, taxes fiscales ou parafiscales, redevances pour services rendus, droits, prix, etc.

[12] PEREZ-COUFFE (A.-J.), *Les redevances d'occupation du domaine hertzien*, Mémoire pour l'obtention du Master II Recherche mention droit de l'Action Publique, septembre 2007, Université de Perpignan via domitia, Faculté de Droit et de Sciences Economiques, p. 11.

attribuée à la compétence du législateur par l'article 34 de la Constitution, en recouche l'institution ou l'aménagement de redevances domaniales à des usagers en vue de couvrir les charges d'un service public déterminé ou les frais d'établissement ou d'entretien d'un ouvrage public qui trouvent leur contrepartie directe dans des prestations fournies par le service ou dans l'utilisation de l'ouvrage, ne sauraient être regardées comme réservées à la loi[30].

Bien qu'elle se rapproche en apparence de la catégorie des impositions prévue dans l'article 34 de la Constitution, en ce qu'elle constitue un prélèvement obligatoire perçu au bénéfice d'une personne publique, la redevance pour services rendus ne peut être confondue ni à un impôt, eu égard de l'exigence de contrepartie pour la première, ni encore à une taxe, du fait de l'originalité de cette contrepartie, qui doit non seulement exister, mais encore être proportionnelle au coût du service rendu[31]. A ce titre, la redevance pour services rendus est exclue du champ d'application de l'article 34 de la Constitution[32] qui définit la compétence législative en matière d'élaboration des régimes fiscaux, et l'intègre forcément dans les dispositions de l'article 35 de la Constitution dans la mesure où elle devrait être créée par voie administrative.

Ainsi, théoriquement le prélèvement de l'article 28 de la convention d'établissement et d'exploitation de la chaîne Hannibal pourrait être aisément situé dans le cadre du régime des redevances pour services rendus. Cependant, à défaut de son objet, à savoir les prestations ou les services rendus, il paraît dès lors difficile de trouver un fondement distinct spécifique à la « redevance » de deux millions de dinars versée à l'Etat. Un tel prélèvement demeure non seulement inqualifiable mais également injustifié.

---

[30] Décision n° 76-92 L du 6 juin 1976, loi n° 67-1175 du 28 décembre 1967 portant réforme du régime relatif au droit de port et de navigation modifiée par l'article 64 de la loi de finances pour 1976. *Source : www.conseil-constitutionnel.fr*

[31] *Le critère de la proportionnalité à du relevé par le Conseil d'Etat français, notamment dans sa décision de l'Union Fédérale des Consommateurs-Que choisir, en concluant que : « l'égalité à des redevance pour service rendu, le tarif applicable n'est légalement établi que s'il est proportionné au coût dudit service », décision n° 220803, du 9 juillet 2003, Association de l'Union Fédérale des Consommateurs-Que choisir, publiée sur le site : www.conseil-etat.fr.*

[32] *Cette exclusion est d'ailleurs nettement affirmée par le Conseil constitutionnel qui, pour définir l'imposition de manière négative, énonce que « constituent des impôts les prélèvements obligatoires qui ne sont pas des taxes parafiscales, ni des cotisations sociales, ni des redevances », décision n° 76-92 L du 6 juin 1976, loi n° 67-1175 du 28 décembre 1967 portant réforme du régime relatif au droit de port et de navigation modifiée par l'article 64 de la loi de finances pour 1974. Source : www.conseil-constitutionnel.fr*

b- Un prélèvement injustifié

D'aucuns ne peuvent contester que le prélèvement prévu par l'article 28 de la convention d'établissement et d'exploitation d'Hannibal TV ne saurait être juridiquement assimilé ni à un impôt, ni à une taxe, ce qui implique, par élimination, mais à l'évidence, que cette charge financière présente les caractères d'une redevance pour services rendus. Toutefois, et quand bien même la qualification de rémunération pour services rendus serait plus adaptée, encore faut-il que ces « services rendus », au titre desquels la redevance est exigée, soient dûment précisés afin de fonder la perception de la contrepartie de ladite redevance.

Pour pourvoir à cette fin, plusieurs tentatives furent déployées par la chaîne, visant explications et éclaircissements quant à la nature réelle de ce prélèvement, pour le moins, inédit. Il s'agit notamment du rapport, du 23 février 2010, adressé au ministre de la Communication[24], qui a soulevé, entre autres questions, la « singularité » mais aussi le poids de cette « redevance annuelle forfaitaire » versée à l'Etat tunisien et l'état d'incapacité dans lequel se trouve la chaîne Hannibal TV d'honorer un tel engagement financier, vu d'abord la charge massive des divers autres prélèvements requis de la chaîne, mais surtout eu égard aux conditions contraignantes du marché tunisien de la concurrence.

Les démarches amiables, engagées auprès de l'administration, étant restées infructueuses, et se basant sur les dispositions de l'article 37 de la convention d'établissement et d'exploitation de la chaîne Hannibal TV[25], le fondateur de la chaîne a formé une action en justice. A cet effet, une requête introductive d'instance, en annulation partielle d'un contrat administratif, fut présentée, le 14 mai 2009, dans le cadre du recours de plein contentieux devant le juge administratif[26]. Mais, avant de procéder au développement des demandes du requérant et des répliques du chef du

---

[24] Document réalisé conjointement par Ikram Jellazi Nasra et Mohamed Habib Nasra, le 23 février 2010 et présenté à M. Oussama Romdhani, ministre de la Communication, *op.cit*.

[25] Aux termes de l'article 37 de la convention d'établissement et d'exploitation de la chaîne Hannibal TV, l'« Etat tunisien et l'intéressé s'engagent à régler tout litige relatif à la validité, l'interprétation ou l'exécution de la présente convention à l'amiable. En absence d'accord amiable, le litige sera de la compétence des tribunaux de Tunis. »

[26] Voire document en annexe.

échéant, de la valeur économique de la prestation pour son bénéficiaire. »[17] Certes comme l'impôt, la redevance est un prélèvement obligatoire mais elle comporte, à la différence de l'impôt, une contrepartie déterminée. A ce titre, la première hypothèse paraît devoir être écartée.

En second lieu, le prélèvement exigé par la convention serait-t-il assimilable à une taxe ? Sachant que celle-ci comprend toute « prestation pécuniaire requise des particuliers à l'occasion d'un service rendu »[18]. La réponse peut apparaître affirmative si le Conseil Constitutionnel et le Conseil d'Etat français ne s'étaient pas avancés à spécifier le régime des taxes au moyens de deux critères indispensables : d'abord, une taxe est encaissée alors même que l'usager se garde d'exploiter ledit service ; de plus, le montant de la taxe n'est pas nécessairement équivalent au coût du service rendu[19].

Or, si le prélèvement exprimé dans l'article 28 de la convention ne présage en rien de l'existence d'une corrélation étroite entre la somme payée par l'opérateur privé et la valeur du service fourni et que par voie de conséquence il se rapproche, par son caractère relatif, du régime juridique de la taxe, force est de constater qu'il s'en détache par la levée évidente de son exigibilité dès lors où l'opérateur renonce ou abandonne l'exploitation du service télévisuel. Du coup, la deuxième hypothèse se trouve évincée. Reste à explorer la voie du prélèvement au sens de rémunération pour service rendu.

Constitue une rémunération pour services rendus « toute redevance demandée à des usagers en vue de couvrir les charges d'un service public déterminé ou les frais d'établissement et d'entretien d'un ouvrage public et qui trouve sa contrepartie directe dans les prestations fournies par le service ou dans l'utilisation de l'ouvrage. »[20] Une définition identique de la redevance pour services rendus a été adoptée par le Conseil constitutionnel qui considère en effet que « si la fixation des règles concernant l'assiette, le taux et les modalités de recouvrement des impositions de toutes natures est

---

[17] *Etudes et documents du Conseil d'Etat*, Rapport public 2010, p. 369, document disponible sur le site : *www.conseil-etat.fr.*

[18] « *Les recettes publiques* », *op.cit.*, p. 3.

[19] Décision n° 76-92 L du 6 juin 1976, loi n° 67-1175 du 28 décembre 1967 portant réforme du régime relatif au droit de port et de navigation modifiée par l'article 64 de la loi de finances pour 1974. Source : *www.conseil-constitutionnel.fr.*

[20] C.E., Ass., 21 novembre 1958, *Syndicat national des transporteurs aériens*, Rec. Lebon, p.578.

contentieux de l'Etat, il convient d'abord d'asseoir la compétence du tribunal administratif en la matière.

Ayant un caractère non fiscal, la redevance pour services rendus est d'emblée une redevance administrative qui appelle la compétence au contentieux des juridictions administratives. Aussi, la compétence du juge administratif réside dans deux motifs essentiels. Le premier, ayant trait à la nature juridique des autorisations permettant l'exploitation par un opérateur privé d'un service de télévision, repose sur l'idée selon laquelle « la contrepartie financière doit logiquement suivre, du point de vue des qualifications juridiques, le sort des autorisations accordées ; or, que l'on se place sur le terrain contractuel ou sur celui des décisions unilatérales, les autorisations consenties sont toujours des actes administratifs »[27].

Quant à la seconde motivation, qui n'est autre que le complément de la première, elle se base sur le fait que le contentieux des redevances pour services rendus doit être « compris parmi des actes et des opérations de puissance publique et relève, à ce titre, de la juridiction administrative. »[28]

Arguant de l'incohérence de la prestation pécuniaire requise de l'opérateur privé, celui-ci a demandé la suppression de ladite prestation et subséquemment l'annulation partielle de la convention régissant l'établissement et l'exploitation de la chaîne Hannibal TV. Pour étayer sa demande, le requérant a soulevé une double anomalie frappant le prélèvement, objet d'opposition. Il s'agit, au préalable, de l'ambiguïté de la nature juridique de la somme forfaitaire mise à la charge du promoteur ainsi que de l'absence de base légale à sa création et, en second lieu, de la qualification même de « redevance pour services rendus » qui prête à discussion.

Au sujet de la première réclamation, il a été avancé que, d'après la lecture conjuguée des articles 34 et 35 de la Constitution, la création de toute sorte d'imposition appartient soit au domaine de la loi, soit au domaine du règlement et que, partant de ce postulat, la somme annuelle forfaitaire de deux millions de dinars, réclamée au propriétaire de la chaîne est, quelle que soit sa nature juridique, est

---

[27] PEREZ-COUFFE (A.-J.), *Les redevances d'occupation du domaine hertzien*, *op.cit.*, p. 17.
[28] T.C. 10 juillet 1956, *Société « Bourgogne-Bois »*, Rec. Lebon, p. 586.

الجمهورية التونسية

_

وزارة الاتصـــــال

(ع.ش.هـ)

_

الـــــوزير

تونس في 10 فيفري 2010

أكيد

وزارة الإتصال
10 فيفري 2010
صادر 00549

من وزير الاتصال

إلى

السيد الرئيس المدير العام لقناة "نسمة"

الموضوع : حول امضاء قناتكم لاتفاقية مع جمعية رياضية.

المرجـــع : مراسلتنا السابقة المؤرخة في 6 فيفري 2010.

و بعد،

تبعا لما نصت عليه اتفاقية الترخيص الممضاة بين قناتكم و الدولة التونسية ولما تضمنته أحكام كراس الشروط الملحق بها ، يرجى التفضل بمد الوزارة في اقرب الآجال بنسخة من نص الاتفاقية التي أمضيتموها مع جمعية النادي الافريقي وإبلاغنا ما لديكم من توضيحات حول محتوى برامج البث المرتبطة بها.

مع العلم أنكم مدعوون إلى عدم الشروع في تنفيذ بنود هذه الاتفاقية إلى حين إبداء مصالح الوزارة رأيها في هذا الشأن.

و الســـلام.

عن .وزير الاتصال

المكلف بمهمة

عادل الشاوش هلال

الجمهورية التونسية
وزارة الاتصال

infondée et démunie de toute assise légale ou réglementaire. Concernant la deuxième objection, le requérant déclare que l'absence de « services rendus » rend la qualification de « rémunération pour services rendus » résolument caduque.

Suite à cette requête, un avenant à la convention régissant l'établissement et l'exploitation de la chaîne d'Hannibal TV a été signé le 1er juillet 2009, entre, d'une part, l'Etat tunisien représenté par le Ministère de la Communication et des relations avec la Chambre des députés et la Chambre des conseillés et, d'une autre part, la société « Tuni-media », société à responsabilité limitée, exploitant la chaîne de télévision Hannibal TV. Si cet avenant a levé la confusion entre la personne physique signataire de la convention et la société d'exploitation de la chaîne privée, il a paradoxalement rendu davantage préoccupante la question de la redevance réclamée à Hannibal TV.

En effet, l'article premier dudit avenant dispose : « sont abrogées les dispositions de l'article 28 de la convention signée entre l'Etat tunisien, représenté par la Direction générale de l'Information, et M. Larbi Nasra, et conclue le 13 février 2004, et remplacées comme suit :

- Article 28 nouveau : Outre les impôts et taxes exigés par la législation fiscale en vigueur, la société « Tuni-Media », société exploitant la chaîne, s'engage à versée une redevance annelle forfaitaire de deux millions de dinars (2.000.000 DT) et ce, au courant de la deuxième quinzaine du mois de février de chaque année, à titre de l'année d'exploitation antérieure. »

L'article 2 de l'avenant ajoute : « est adjoint à l'article 30 de la convention conclue le 13 février 2004, un deuxième alinéa : « En cas de retard ou abstention de paiement de la redevance prévue dans l'article premier du présent avenant, dans les délais de son exigibilité précisés par le même article, sera abrogée de plein droit la convention, objet de cet avenant rectificatif, après préavis adressé à l'intéressé. » ». En se basant notamment sur cet avenant, le chef du contentieux de l'Etat, pour le compte du Ministère des Technologies et du Premier Ministère, a rendu un rapport copieusement polémique.

Les conclusions du chef du contentieux, rendues le 30 janvier 2010[29], reposent sur deux explications, sinon inconséquentes, du moins contestables. La première interprétation avancée comprend la définition du prélèvement en cause de « redevance pour services rendus ». Ces prestations, selon le rapport du chef du contentieux de l'Etat, consistent dans l'utilisation de fréquences radioélectriques. Une version particulièrement contestable, pour la simple raison que l'opérateur s'acquitte, depuis la création de la chaîne, d'une redevance au profit de l'Agence Nationale des Fréquences, qui n'est autre que la contrepartie de l'usage des fréquences radioélectriques. Si, en revanche, l'on se tient à cette interprétation, cela revient à établir que, sur la base d'une même prestation fournie, la chaîne est doublement imposée; chose évidemment inadmissible. Cette « redevance » serait-elle enfin la contrepartie de l'admission de la chaîne Hannibal TV dans la sphère médiatique tunisienne ? La réponse ne peut qu'être négative. Il est en effet peu concevable de mettre à la charge de l'opérateur privé, au moyen d'une redevance pour service rendu, le « prix » d'une volonté politique visant à ouvrir le secteur audiovisuel à l'initiative privée, dans la perspective de promouvoir le pluralisme et la diversité de l'information. Dans ce cas, ne serait-il pas plutôt l'opérateur privé qui rend service à la collectivité en prenant, sur son propre compte, le risque de gérer un service d'intérêt général ?

La deuxième justification portée dans les répliques du chef du contentieux de l'Etat tient au fait que le propriétaire de la chaîne a volontairement signé la convention du 13 février 2004 ainsi que son avenant du 1er février 2009 et qu'aux termes de l'article 242 du Code des obligations et des contrats[30] « Les obligations contractuelles valablement formées tiennent lieu de loi à ceux qui les ont faites, et ne peuvent être révoquées que de leur consentement mutuel ou dans les cas prévus par la loi. » Ces dispositions impliquent, *a contrario*, et c'est là où la cohérence du rapport fait défaut, que « les obligations contractuelles » qui ne sont pas « valablement formées » ne tiennent pas lieu de « loi à ceux qui les ont faites » et peuvent « être révoquées » sans « leur consentement mutuel ». Partant de ce raisonnement, il devient donc important de voir

---

[29] Voire document en annexe.

[30] Loi n° 2005-87 du 15 août 2005, portant approbation de la réorganisation de certaines dispositions du « code des obligations et des contrats tunisien », J.O.R.T. n° 68, du 15 août 2005, p. 2236.

si « les obligations contractuelles » ont été « valablement formées » aussi bien au niveau la convention originaire de 2004, que dans le cadre de l'avenant de 2009.

D'abord, concernant l'article 28 de la convention du 13 février 2004, il ne constitue sans doute pas une obligation correctement formée puisqu'il est dénué de tout fondement constitutionnel dans la mesure où un prélèvement obligatoire ne peut être, dans tous les cas de figure, crée par un engagement, un arrangement ou une entente particulière.

S'agissant de l'avenant du 1er février 2009, la situation est encore plus douteuse. En effet, ce document a non seulement réitéré l'anomalie qui frappe déjà l'article 28 ancien de la convention de 2004, mais constitue du surcroît une source d'irrégularités franchement aberrantes. En fait, sur la base d'un rapport du 26 avril 2010, portant contre-réplique aux conclusions du chef du contentieux de l'Etat, et exposé au Président et assesseurs de la chambre de première instance du Tribunal administratif[31], dans lequel le requérant a reformulé sa demande en annulation de l'article 28 (alinéa 2) de la convention de 2004 et réclamé l'annulation de l'article 28 (nouveau) de l'avenant de 2009, le demandeur a témoigné de la « pression » sous laquelle a été signé l'avenant du 1er février 2009.

En effet, suite au retard dans le paiement de la « redevance » de deux millions de dinars exigée du propriétaire de la chaîne Hannibal TV, l'administration, après mise en demeure adressée au promoteur, a procédé à une taxation d'office suivie d'une saisie-arrêt non seulement sur les comptes des sociétés « Tuni-Media », société exploitant la télévision Hannibal TV, et « AVIP », société de production de programmes de la chaîne, mais aussi sur les comptes personnels du fondateur de la chaîne. Aussitôt, le promoteur privé s'est acquitté de la somme en question auprès des services de finances et a formé un recours en référé devant le premier Président du Tribunal de première instance de l'Ariana qui, par une décision n° 34115 du 10 juin 2009, a ordonné la mainlevée de la saisie-arrêt. Toutefois, et en dépit de cette décision judiciaire, le propriétaire de la chaîne n'a pu obtenir effectivement mainlevée « qu'après avoir été contraint de signer l'avenant rectificatif du 1er février 2009 ».

Il ressort des circonstances relatives à la signature de l'avenant de 2009 que « les obligations contractuelles » sont bien loin d'être « valablement formées », si bien que l'article 43 du Code des obligations et des contrats tunisien annonce clairement qu' « est annulable le consentement donné par erreur, surpris par dol ou extorqué par violence ». Faisant partie des vices de consentement, la violence est définie par l'article 50 du Code des obligations et des contrats comme « la contrainte exercée sans l'autorité de la loi, et moyennant laquelle on amène une personne à accomplir un acte qu'elle n'a pas consenti. » L'article 51 ajoute : « La violence ne donne ouverture à la rescision de l'obligation que :

1) lorsqu'elle en a été la cause déterminante ;

2) lorsqu'elle est constituée de faits de nature à produire chez celui qui en est l'objet, soit une souffrance physique, soit un trouble moral profond, soit la crainte d'exposer sa personne, son honneur ou ses biens à un préjudice notable, eu égard à l'âge, au sexe, à la condition des personnes et à leur degré d'impressionnabilité. » Dès lors, le fait que la réalisation de la mainlevée sur la saisie-arrêt soit sous réserve de la signature de l'avenant ne présente-t-il pas une forme de violence « constituée de faits de nature à produire chez » le propriétaire de la chaîne Hannibal TV « la crainte d'exposer […] ses biens à un préjudice notable » ? Y'a-t-il enfin plus « notable » qu'un « préjudice » provoqué par une procédure de saisie-arrêt sur les comptes professionnels et personnels d'une personne ?!

Par conséquent, on peut soutenir la thèse selon laquelle « les obligations contractuelles » ne sont « valablement formées » ni relativement à la convention de 2004, ni encore moins à l'avenant de 2009. Ce qui implique alors l'absence de consentement intégral et non vicié, et, par la même, rend infirme la deuxième réplique du chef du contentieux de l'Etat. Du coup, les conclusions du chef du contentieux de l'Etat, pour le compte du Ministère des Technologies et du Premier Ministère, se trouvent assiégées de contradictions internes et de faux-semblants.

En définitive, l'Etat a commis une erreur manifeste d'appréciation en qualifiant de « redevance » le paiement d'un montant qui, non seulement, est sans rapport avec les revenus d'exploitation de la chaîne Hannibal ; condition *sine qua non* et trait distinctif de la redevance pour services rendus, mais également dépouillé de l'objet de sa

contrepartie, à savoir les « services rendus ». Parallèlement, l'Etat a institué une lourde charge financière supportée par Hannibal TV, qui, baptisée à tort « redevance », se voit attribuée une dimension obligatoire et prioritaire ; dimension totalement inappropriée puisque, par définition, toutes les impositions doivent être établies par la loi ou, le cas échéant, par la voie réglementaire. Or, dans l'état actuel des choses, une telle solution est loin d'être acquise et l'énigme autour de la « redevance » de l'article 28 (nouveau), tout comme l'ancien d'ailleurs, reste entière.

Assaillie par des redevances entassées, l'avenir de la chaîne privée Hannibal TV soulève de sérieuses inquiétudes ; un constat d'autant plus réel que les conditions générales du marché, dans lequel la chaîne est appelée à se mouvoir, sont contraignantes.

LES CONTRAINTES FINANCIÈRES DU MARCHÉ : UNE LOGIQUE CONCURRENTIELLE MARGINALISÉE

Dès son arrivée, la chaîne Hannibal TV a été confrontée à des problèmes de fonctionnement; liés notamment à sa viabilité commerciale. Ces difficultés ont toujours constitué un écueil majeur à l'exigence de concilier la mise en concurrence de la chaîne et le pluralisme dans le secteur audiovisuel. En effet, le financement de la chaîne privée est fondamentalement, sinon exclusivement, basé sur la vente d'espaces publicitaires dans un marché déjà étriqué (1) et grandement mû par l'appât d'un audimat, lui-même, peu fiable (2).

1- LES MOYENS DE FINANCEMENT D'HANNIBAL TV : DES RESSOURCES INCERTAINES

L'ouverture du paysage audiovisuel tunisien aux opérateurs privés a donné un important potentiel de croissance au marché publicitaire (**a**). Toutefois, la partition, souvent inégalitaire, des recettes publicitaires entre secteur public et nouveaux entrants privés ne facilite en rien l'évolution de ces derniers dans un environnement économique concurrentiel (**b**).

Un marché publicitaire en constante croissance. Cependant, bien qu'il présente de grandes perspectives de progrès, le marché tunisien de la publicité reste un marché assez restreint, compte tenu de la petite taille de la population. Du fait de cet inconvénient, le marché publicitaire en Tunisie n'est pas en mesure de répondre aux besoins de financement de médias audiovisuels publics et privés, d'autant plus que la télévision publique était parasitée par la société de production « CACTUS ». Un partage qui déstabilise sans doute l'équilibre des chaînes de télévision privées.

L'introduction de la publicité sur l'écran de l'ancienne RTT, puis de l'ERTT, avait pour argument les difficultés financières du service public de télévision et sa dépendance grandissante à l'égard de l'Etat dans ses ressources[32]. En même temps et proportionnellement à l'accroissement des investissements publicitaires, la publicité à la télévision a constitué la portion la plus importante du marché publicitaire tunisien. Aussi, la télévision a toujours confirmé sa place prépondérante dans l'ensemble des supports publicitaires. En effet, en 2005, plus de 73% du total des investissements dans les médias a été réalisé sur le support télévisuel.

Si le recours à un moyen commercial permet certes d'assurer aux chaînes publiques de nouvelles ressources financières à la condition que ces ressources ne soient pas déroutées au profit d'un producteur telle que la société « CACTUS PROD » , ce moyen n'en demeure pas un processus sûrement caractéristique des opérateurs privés. De surcroît, contrairement au secteur public qui bénéficie aussi bien de ressources publiques et de ressources commerciales, celles-ci constituent le principal moyen de financement, sinon l'unique, du secteur privé. Si bien que le marché publicitaire tunisien constitue l'un des plus maigres portefeuilles de la publicité par rapport aux autres pays du Maghreb[33].

Aussi, le retrait du secteur audiovisuel public du marché publicitaire permettrait non seulement une concurrence plus équitable mais aussi et surtout une meilleure garantie de la qualité de programmations des télévisions publiques.

En raison de l'essor confirmé du secteur privé dans l'enrichissement du paysage audiovisuel tunisien et sa contribution notoire dans la prospérité du marché

---

[32] HAMDANE (M.), « *Introduction au droit de l'information et de la communication en Tunisie* », *op.cit.*, p. 122.

[33] Voir à ce sujet « *Au Maghreb, le marché de la pub est surtout marocain* », *op.cit.*

publicitaire, la réglementation de la concurrence en la matière apparaît comme une urgence manifeste en vue d'assurer une saine émulation entre les différents opérateurs du secteur audiovisuel, stabiliser la situation financière des nouveaux entrants et garantir, autant que faire se peut, leur viabilité économique qui est aujourd'hui largement brouillée par des données d'audience, pour le moins douteuses.

2- LA TYRANNIE DES SONDAGES ET LA MANIPULATION DU MARCHÉ PUBLICITAIRE

L'ouverture du paysage audiovisuel tunisien aux opérateurs privés à donné à la mesure d'audience une place capitale au sein du système audiovisuel, pris dans sa globalité (**a**). Cependant, l'absence de méthodes scientifiques et d'indicateurs de sondage précis ont acculé la chaîne privée Hannibal TV a mené un véritable combat pour pouvoir s'imposer dans un monde, pour le moins hostile tel le monde des médias (**b**). Enfin, c'était au tour de la deuxième chaîne privée « Nessma TV » d'endurer les failles d'une technique d'audimat balbutiante (**c**).

a- L'audimat : l'arbre qui cache la forêt

Créer une chaîne de télévision privée en Tunisie n'est pas une entreprise aisée. En effet, au-delà des installations et équipements qui représentent des investissements trop lourds, des obstacles économiques auxquels l'opérateur devra faire face rendent encore cette action plus ardue. Un bref aperçu du circuit de financement des chaînes de télévision permettra de s'en convaincre.

Le circuit de financement d'une chaîne de télévision est constitué, à la base, d'annonceurs publicitaires qui, en principe, ne donnent pas des ordres d'insertion directement au support médiatique, mais recourent aux intermédiaires, à savoir les agences de régie publicitaire qui elles, assurent la commercialisation des espaces dans les supports publicitaires identifiés. La régie publicitaire peut être donc définie comme

étant une « entreprise gestionnaire de l'espace publicitaire d'un ou de plusieurs supports, qu'elle commercialise auprès des annonceurs »[34].

Préalablement à toute action publicitaire, et dans le cadre d'une campagne publicitaire, les agents de publicité commerciale, de part leur profil également d'agents conseils, présentent aux annonceurs un plan média, appelé aussi « Media planning » qui consiste à « choisir les médias et supports devant être utilisés, le choix des moments de diffusion ainsi que l'établissement d'un calendrier de campagne »[35]. Or, le choix du média, en tant que support publicitaire, se fait essentiellement en fonction des taux de pénétration et d'audience dudit média ; de telle sorte que, pour rentabiliser leurs placements, les annonceurs publicitaires sont, en toute probabilité, tributaires des chiffres annoncés par les organismes de mesure d'audience.

Outre son rôle dans l'évaluation de l'intérêt que porte le téléspectateur à la grille de programmation d'une chaîne de télévision, l'audimat[36] a un rôle moteur dans la distribution du portefeuille publicitaire, si bien que la mesure d'audience se trouve foncièrement « destinée à situer une chaîne dans la compétition qui consiste à récupérer la meilleure part du marché publicitaire »[37]. En effet, c'est des cotes d'écoute que dépendent la rentabilité et la durée de vie des programmes d'une télévision et, par voie de conséquence la garantie d'une part de revenus de l'assiette publicitaire.

En définitive, l'audimat est loin de constituer un simple détail du secteur de la communication audiovisuelle. Il est en effet question d'un énorme chantier qui, au-delà de son impact sur la grille de programmes du support audiovisuel, concerne tout le système économique, autant les opérateurs, les producteurs, les réalisateurs, les agents de publicité et les annonceurs. Toutefois, la répartition souvent arbitraire des investissements publicitaires, ayant pour origine la déficience des agences de communication dans leur rôle d'achat et de revente des espaces publicitaires de

---

[34] Définition de L'encyclopédie du marketing. Source : www.e-marketing.fr.
[35] Définition du glossaire du marketing. Source : www.definitions-marketing.com.
[36] « L'Audimat est à l'origine le nom du premier audimètre utilisé en France pour mesurer l'audience TV. Il a été depuis remplacé par le Mediamat, mais le terme audimat est resté pour désigner les résultats d'audience des différentes chaînes », Le glossaire du marketing. Source : www.definitions-marketing.com.
[37] FAVRO (K.), *Téléspectateur et message audiovisuel. Contribution à l'étude des droits du téléspectateur*, *op.cit.*, p. 68.

manière professionnelle, conjuguée à l'absence de mesures d'audience fiables sont autant de facteurs qui affaiblissent la viabilité commerciale de la chaîne Hannibal TV.

b- Hannibal TV face aux diktats de l'audimat

La Tunisie dispose de deux organismes privés de mesure d'audience : « Sigma Conseil »[38] et « Média Scan »[39]. Pour assurer un suivi d'audience, ces agences procèdent à des enquêtes mensuelles sur le classement des taux de pénétration[40] et d'audience[41]. Les sondages sont généralement réalisés sur le Grand Tunis, Sousse et Sfax et, rarement sur les vingt quatre (24) gouvernorats que compte la Tunisie. L'étude est menée sur un échantillon composé, au plus de trois mille (3000) individus, généralement de 12 ans et plus[42].

D'emblée, force est de relever l'approximation et l'imprécision des indicateurs sur lesquels s'appuie la mesure d'audience. En effet, ces méthodes ne sont pas d'une grande efficacité puisqu'elles reposent sur un faisceau d'indices aléatoire et incomplet. Concernant le taux de pénétration, il va sans dire que la pénétration des émissions télévisées dans les foyers « ne relève, à l'égard des sondages pratiqués, que des différences grossières entre le groupe constituant la population »[43]. Quant à la mesure du taux d'audience, il se trouve que les enquêtes réalisées par ces organismes privés ne sont pas quotidiennes et donc ne permettent pas d'établir un indice réel et permanent de la part d'audience[44] obtenue par le support audiovisuel identifié. Si bien que l'étude

---

[38] Un groupe de bureaux d'études marketing et médias, fondé en 1998. Source : www.e-sigmaconseil.com.

[39] Une société de mesure d'audience des médias, créée en 1999. Source : www.mediascan-tunisie.com.

[40] Calcul en pourcentage du rapport entre le nombre d'éléments d'une population sensibilisés (utilisateurs) par les caractéristiques d'un produit , d'un support , d'une annonce publicitaire…, et la population cible tout entière. Source : Le glossaire du marketing.

[41] Le taux d'audience est un indicateur d'audience moyenne. Celle-ci est en relation avec la durée d'écoute par individu. Source : Le glossaire du marketing.

[42] Voir les différents sondages effectués par les deux organismes privés de mesure d'audience sur leur site respectif.

[43] FAVRO (K.), *Téléspectateur et message audiovisuel. Contribution à l'étude des droits du téléspectateur*, *op.cit.*, p. 73.

[44] « La part d'audience correspond à la place qu'occupe un support sur un média donné, c'est en fait la part de marché d'un support pour l'audience totale du média auquel il appartient. La part d'audience s'exprime en % et se calcule en divisant l'audience du support considéré par la part totale d'audience du média ». Source : Le glossaire du marketing, *op.cit*.

de la mesure d'audience en Tunisie n'est véritablement pas fondée sur « des esquisses de typologie de téléspectateurs, classés en fonction de leur sexe, âge, le niveau d'instruction, l'habitat et la catégorie socio-professionnelle »[45].

D'après nombre de sondages effectués par les entreprises privées de mesure d'audience, l'on ne peut que constater la volatilité de ces études. En effet, au terme de son premier mois d'exercice (mars 2005) et, selon les résultats de mesure d'audience effectuée par l'agence « Média Scan », la chaîne Hannibal TV s'est vue attribuée 2% de part d'audience, contre 37% pour la chaîne publique « Tunis 7 »[46]. Suivant l'enquête de la même société, sur la base d'un sondage effectué au mois d'avril 2005, « Tunis 7 » serait créditée de 40,6% de part d'audience et Hannibal TV de 5,4%[47]. Cependant, pour le même mois mais, cette fois-ci selon les chiffres publiés par le deuxième organisme privé « Sigma Conseil », Hannibal TV a enregistré 10,2% de part d'audience ; « Tunis 7 » étant toujours en tête avec 41,9%[48].

Pour appuyer ses revendications contre les chiffres publiés par « Média Scan » en 2005, le fondateur de la chaîne Hannibal TV était à l'origine d'une enquête sur l'audience de la télévision qui devrait être réalisée par la société française « Métric Line »[49] ; une enquête qui devrait se dérouler à la fin du mois de mai 2005 pour s'étendre sur une durée de seize (16) jours, faire le point sur l'équipement des foyers tunisiens en réception satellitaire de télévision et mesurer les audiences de la télévision par quart d'heures, des trois chaînes tunisiennes (« Tunis 7 », « Canal 21 » et Hannibal TV). Le financement de cette étude devrait être pris en charge par la chaîne Hannibal TV, à hauteur de 25%, le reste serait constitué par la contribution des annonceurs et des agences de communication[50]. Toutefois, l'enquête n'a jamais eu lieu compte tenu du montant « exorbitant » prescrit par la société française.

---

[45] FAVRO (K.), *Téléspectateur et message audiovisuel. Contribution à l'étude des droits du téléspectateur*, *op.cit.*, p. 73.

[46] Source : www.mediascan-tunisie.com.

[47] *Ibidem*.

[48] Source : www.e-sigmaconseil.com.

[49] « Métric Line » est une société française, filiale de « Médiamétrie » (60%) et de « Thomson » (40%), spécialisée dans la conception et la fourniture de solutions automatiques pour la mesure d'audience des médias audiovisuels ; Source : www.mediametrie.fr.

[50] Source : www.madwatch.net.

إجراءات الـ

التحف

ماج

nessma

La télé du grand maghreb

Pour l'année 2006, la mobilité des chiffres y était aussi une marque proéminente. En fait, si l'on reste au premier jour du mois de Ramadan (24 septembre), les chiffres de « Sigma Conseil » déclarent « Tunis 7 » en première place avec 80,7% de taux d'audience, contre 26,2% pour la chaîne Hannibal TV[51]. Tandis que, le même jour, « Média Scan » affichent ses résultats en attribuant 34,8% de part d'audience à Hannibal TV, contre seulement un taux de 39% pour la chaîne publique[52].

Ayant grandement influé les recettes publicitaires de la chaîne Hannibal TV, le propriétaire de la chaîne a porté plainte contre l'agence « Sigma Conseil » mettant en doute les chiffres publiés par l'institut et demandant au juge une contre-expertise dans la perspective d'infirmer les « allégations fallacieuses »[53] de l'organisme privé de mesure d'audience. Au terme de quatre années d'attente, le tribunal a enfin conclu à une requête d'expertise auprès de l'Institut National de la Statistique (INS)[54] ; celui-ci s'est néanmoins déclaré incompétent et mal outillé pour effectuer une appréciation des mesures d'audience de télévision. L'affaire est donc restée en suspens.

Au mois de février 2007, « Sigma Conseil » annonce une avance de la chaîne Hannibal TV, avec 34,9% de part d'audience, sur la chaîne publique qui s'est contentée de la deuxième place, avec 31,4% de part d'audience[55].

Au final, des parts d'audience desquelles dépendent les ressources publicitaires qui, représentant le seul financement d'une chaîne de télévision privée, se trouve subordonnées à des résultats qui culminent et décroissent au gré de méthodes, du reste archaïques. Des chiffres qui passent du simple au double ; diffèrent chaque jour, d'un mois à l'autre, d'une agence à l'autre et d'un contexte à l'autre… D'où l'aspect urgent de « l'institutionnalisation d'études d'audience, précises et efficaces »[56]. Cet impératif

---

[51] Source : www.e-sigmaconseil.com.
[52] Source : www.mediascan-tunisie.com.
[53] Selon l'expression du propriétaire de la chaîne Hannibal TV.
[54] L'Institut National de la Statistique (INS) a été créé en 1969 (Décret n°69-179 du 19 mai 1969, portant création de l'Institut de Planification, de Statistiques et d'Etudes Juridiques, Economiques et Sociales, J.O.R.T. n°600, du 16-20-23 mai 1969, p. 624). Depuis 1999 (Loi n°99-32 du 13 avril 1999, relative au système national de la statistique, J.O.R.T. n°32, du 20 avril 1999, p. 591) l'INS est un établissement public à caractère non administratif, sous la tutelle du Ministère du Développement et de la Coopération Internationale.
[55] Source : www.e-sigmaconseil.com.
[56] FAVRO (K.), *Téléspectateur et message audiovisuel. Contribution à l'étude des droits du téléspectateur*, *op.cit.*, p. 70.

est réclamé, entre autres, par la deuxième chaîne privée « Nessma TV », également victime d'un système de mesure d'audience sans doute sceptique.

les modalités du contrôle étatique sur le secteur privé de la télévision, ne sont pas substantiellement différentes de celles selon lesquelles l'Etat exerce sa tutelle sur le secteur public de la communication audiovisuelle. S'il est vrai en fait que le terme de « contrôle » ou de « tutelle » n'apparaît pas dans la convention d'établissement et d'exploitation de la chaîne privée Hannibal TV, d'aucuns ne peuvent contester que les éléments distinctifs de ce contrôle ou de cette tutelle sont insidieusement présents dans ladite convention. Pour se faire, l'Etat dispose de plusieurs procédés d'immixtion dans l'exercice de l'activité de communication audiovisuelle. Des manières détournées afin d'aboutir aux mêmes conséquences et qui vont acculer la chaîne à fonctionner « sous le régime du provisoire et même de l'incohérent voire du paradoxal »[57].

Ces procédés varient en effet de la simple surveillance des conditions de fonctionnement d'Hannibal TV (**paragraphe 1**) à l'ingérence pure et dure dans les orientations éditoriales de la chaîne (**paragraphe 2**).

LA SURVEILLANCE DU FONCTIONNEMENT ET DE L'ORGANISATION D'HANNIBAL TV

Le contrôle de l'Etat sur l'activité de communication audiovisuelle, et notamment sur le fonctionnement de la chaîne Hannibal TV, peut s'adjoindre différentes formes. L'analyse de la convention d'établissement et d'exploitation de la chaîne privée Hannibal TV véhicule en effet deux niveaux distincts de surveillance étatique : un suivi du fonctionnement et un suivi de l'organisation et du financement de la chaîne.

a- Les obligations d'ordre public et déontologiques

La convention d'établissement de la chaîne Hannibal TV s'avance dans une organisation détaillée des obligations d'ordre public et de déontologie mises à la charge de la chaîne. Conçue comme une « adaptation du droit commun à

---

[57] BOUISSOU (M.), *Le statut de l'Office de la radiodiffusion-télévision française*, RDP, 1964, p. 111.

l'audiovisuel »[58], ces obligations commandent l'exercice du principe de la liberté de communication et assurent par la même l'honnêteté et le pluralisme de l'information. Ces missions comportent des obligations d'ordre public et des obligations déontologiques. A la première catégorie d'obligations appartiennent : le respect du bon usage de la langue arabe et la promotion de la culture tunisienne[59] ; le respect de la dignité de l'homme et la promotion des « valeurs de solidarité, d'entraide et de tolérance entre les individus, les groupes et les générations »[60] ; le respect de l'ordre public en s'abstenant de « porter préjudice à l'image de marque du pays et à ses intérêts » et d'« inciter à la haine, à la violence, au régionalisme et à toute forme de discrimination ou d'exclusion »[61] ainsi qu'en se gardant de diffuser des programmes « contraires à l'ordre public » ou qui soutiennent « des comportements préjudiciables aux bonnes mœurs »[62] ; la protection de l'enfance et de l'adolescence contre tout programme susceptible de nuire à leur « épanouissement physique, mental ou moral »[63] ; l'information du citoyen par la diffusion à titre gratuit de « dix spots de publicité d'intérêt général par mois » et des « messages relatifs aux catastrophes naturelles et aux dangers pouvant mettre en péril [sa] sécurité »[64] ; l'interdiction de la publicité ou de la propagande « pour le compte d'un parti politique ou d'un pays étranger »[65] ; la garantie d'un « fonctionnement régulier et permanent des installations de la télévision et sa protection »[66].

Il est à noter que seule provoque la résiliation de la convention d'établissement et d'exploitation de la chaîne Hannibal TV, l'inobservation des obligations inhérentes au respect de la dignité de l'homme, au développement des valeurs de solidarité, d'entraide et de tolérance et celles relatives au respect de l'ordre public[67].

---

[58] « *Les entreprises de télévision et les missions de service public* », Rapport de mission au ministre de la culture et de la communication, par Jean-Louis MISSIKA, décembre 1997, *op.cit.*, p. 17.
[59] Article 2 de la convention d'établissement et d'exploitation de la chaîne Hannibal TV.
[60] Article 13, alinéa 1, de la convention d'établissement et d'exploitation de la chaîne Hannibal TV.
[61] Article 13, alinéa 2, de la convention d'établissement et d'exploitation de la chaîne Hannibal TV.
[62] Article 14 de la convention d'établissement et d'exploitation de la chaîne Hannibal TV.
[63] Article 15 de la convention.
[64] Article 23 de la convention.
[65] Article 24 de la convention.
[66] Article 27 de la convention.
[67] Article 30 de la convention stipule que « l'Etat tunisien peut à tout moment, sans préavis et sans qu'il en résulte un quelconque droit à indemnité pour l'intéressé, prononcer la résiliation de la présente

La deuxième catégorie d'obligations inclut : le respect de la propriété littéraire et artistique[68] ainsi que le respect des « dispositions du Code de la Presse et notamment celles relatives aux obligations déontologiques et au droit de réponse et au droit de rectification »[69]. Ces obligations sont largement justifiées et ont pour fondement essentiel le principe de la liberté de communication audiovisuelle qui appelle l'observation de l'ordre public et des règles déontologiques. Toutefois, les obligations d'intérêt général à caractère économique le sont moins, dans la mesure où si elles « constituent pour les télévisions privées la contrepartie à l'accès gratuit au bien public que sont les fréquences hertziennes »[70], en Tunisie, l'assignation des fréquences radioélectriques pour l'exploitation de chaînes de télévision privées est subordonnée au paiement de redevance forfaitaire à l'Etat tunisien. Dans ce cas, il est légitime de s'interroger sur le bien fondé de telles obligations.

b- Les obligations d'intérêt général à caractère économique

Les obligations d'intérêt général à caractère économique concernent aussi bien la promotion de l'emploi que les quotas de diffusion et de production. En fait, la convention d'établissement et d'exploitation de la chaîne Hannibal TV distingue différents niveaux de préoccupations en vue de soutenir et de promouvoir l'emploi du personnel tunisien et l'industrie nationale de l'audiovisuel en Tunisie. A cet effet, l'article 3 de la convention engage le promoteur privé « à recruter du personnel tunisien compétent en nombre suffisant et nécessaire au bon fonctionnement de la télévision ». A ce titre, Hannibal TV fait travailler aujourd'hui plus de trois cent personnes tunisiennes entre contractuelles et freelance.

Aussi, dans l'intention de soutenir « une économie jugée stratégique pour la préservation de l'identité culturelle »[71], l'Etat tunisien a subordonné la licence

---

convention dans les cas suivants : … ; le manquement à l'un des engagements indiqués dans les articles 13 et 14 de la présente convention ».

[68] Article 11 de la convention d'établissement et d'exploitation de la chaîne Hannibal TV.

[69] Article 12 de la convention.

[70] « *Les entreprises de télévision et les missions de service public* », Rapport de mission au ministre de la culture et de la communication, par Jean-Louis MISSIKA, décembre 1997, *op.cit.*, p. 18.

[71] « *Les entreprises de télévision et les missions de service public* », Rapport de mission au ministre de la culture et de la communication, par Jean-Louis MISSIKA, décembre 1997, *op.cit.*, p. 18.

d'exploitation de la chaîne privée Hannibal TV à l'observation d'un quota de production nationale, fixé à 50% au minimum des programmes diffusés par la chaîne[72]. Ces quotas de diffusion ont vocation non seulement à promouvoir l'industrie nationale de production de programmes audiovisuels mais aussi à garantir une diversité des programmes proposés aux téléspectateurs. A ce sujet, il n'est pas sans intérêt de souligner que la chaîne Hannibal TV a toujours présenté un bilan plus que satisfaisant. En effet, en 2010, les productions locales sur la chaîne privée constituent 61% des programmes alors que les émissions étrangères plafonnent seulement à 39%. De même pour la promotion de la chanson et la musique tunisiennes, la chaîne privée a largement dépassé le quota imposé par la convention, à savoir l'obligation d'y consacrer au moins 30% des programmes de variétés[73]. En effet, la chaîne a misé essentiellement sur la chanson tunisienne, puisqu'elle a consacré la majorité de ses programmes à la promotion de la culture tunisienne sous divers angles, soit par la couverture systématique de toutes les participations des chanteurs, musiciens et artistes tunisiens dans tous les festivals en Tunisie (les festivals d'été et notamment celui de Carthage, le festival d'El Médina et le festival de la chanson tunisienne), mais aussi par la découverte de nouveaux talents dans tous les genres musicaux à travers la production d'émissions de variétés au cours desquelles les vedettes de la chanson tunisienne côtoient les nouveaux chanteurs.

Il est donc indéniable que la chaîne a contribué substantiellement dans la couverture de la vie artistique et culturelle en Tunisie et a contribué à lancer des carrières et mêmes des styles qui auparavant étaient complètement ignorés du grand public, telles que certaines musiques folkloriques fort appréciées par les tunisiens mais n'ayant jamais eu accès aux médias avant l'avènement d'Hannibal TV.

Toutefois, les obligations relatives aux quotas de production n'en constituent pas moins « un frein à l'innovation »[74] mais aussi et surtout un écueil de taille quant à l'accomplissement de l'objectif existentiel de la chaîne privée Hannibal TV, qui se définit par ailleurs comme l'aiguillon principal de toute activité privée de radio et de

---

[72] Article 8 de la convention d'établissement et d'exploitation de la chaîne Hannibal TV.
[73] Article 8 de la convention.
[74] « *Les entreprises de télévision et les missions de service public* », Rapport de mission au ministre de la culture et de la communication, par Jean-Louis MISSIKA, décembre 1997, *op.cit.*, p. 20.

télévision, à savoir « l'objectif commercial de l'audience »[75]. Aussi, enfermer les activités du secteur privé « dans une série d'obligations et de contraintes » aboutit inévitablement « à un régime assez proche de celui du service public, ce qui atténue la ligne de démarcation public-privé »[76].

OBLIGATIONS DE SERVICE PUBLIC ET OBLIGATION DE SERVIR LE PUBLIC : UNE DÉMARCATION NÉBULEUSE

La distinction entre les missions confiées aux chaînes de télévision publiques et celles confiées aux chaînes de télévision privées est fondée sur le triptyque classique « informer, cultiver, distraire » ; un principe inhérent à l'identité des chaînes publiques. Cependant, la convention d'établissement et d'exploitation de la chaîne Hannibal TV a défini les principes généraux de la programmation de ladite télévision en termes identiques, de telle sorte que les charges supportées par Hannibal TV sont les mêmes que celles supportées, à juste titre, par les chaînes publiques. Cette confusion est de nature à générer non seulement une « crise d'identité »[77] pour les télévisions de service public mais également un sérieux obstacle à « l'objectif prioritaire d'attirer une audience « utile » aux annonceurs »[78] ; objectif cardinal dans la mise en œuvre de la chaîne privée Hannibal TV.

En effet, les règles de programmation imposées à la chaîne Hannibal TV sont aussi bien nombreuses que contraignantes, d'autant plus qu'elles sont indistinctement appliquées aux télévisions publiques et privées. Ainsi, ce niveau d'obligation « devient une corvée »[79] pour la chaîne privée puisqu'à l'idée des programmes qui « font de l'audience »[80], idée légitimement assimilée aux chaînes commerciales, se substitue celle des programmes qui « assurent l'image »[81], notion incontestablement connexe de l'esprit de service public et donc assimilée aux chaînes de télévision publiques.

---

[75] *Ibidem*. p. 20.
[76] CHEVALLIER (J.), *Le nouveau statut de la liberté de communication*, *op.cit*., p. 72.
[77] « *Les entreprises de télévision et les missions de service public* », Rapport de mission au ministre de la culture et de la communication, par Jean-Louis MISSIKA, décembre 1997, *op.cit*., p. 2.
[78] « *Les entreprises de télévision et les missions de service public* », Rapport de mission au ministre de la culture et de la communication, par Jean-Louis MISSIKA, décembre 1997, *op.cit*.,p. 27.
[79] *Ibidem*. p. 20.
[80] *Ibidem*. p. 20.
[81] *Ibidem*. p. 20.

Pourtant, l'émergence d'Hannibal TV devait produire une nouvelle conception des missions assignées au secteur privé de l'audiovisuel dans le cadre d'un système devenu désormais concurrentiel. Par voie de conséquence, il ne fait aucun doute que « le nombre, le poids, la minutie des obligations imposées »[82] à la chaîne Hannibal TV présentent un cadre qui ne conforte nullement le dynamisme et l'indépendance du secteur privé de la communication audiovisuelle et donc le pluralisme de l'information et des programmes.

En outre, et en examinant la question du côté des chaînes publiques, l'analyse implique aussi des dysfonctionnements qui se posent sous un angle différent. En effet, c'est en termes de « perte d'identité » des télévisions publiques et de perte de « spécificité du secteur public » que s'appréhende cette confusion entre obligations de service public et obligations à la charge des télévisions privées. Une « confusion des esprits et des textes…des rôles et des responsabilités »[83] qui puise vraisemblablement son explication dans « la rapidité des changements » et « la difficulté politique de les gérer »[84]. Cette confusion est enfin une conséquence naturelle de la crise du secteur audiovisuel tunisien ; un secteur qui est passé « brutalement du monopole à la concurrence »[85] et où de surcroît « l'émergence d'un marché concurrentiel n'a donné lieu ni dans les têtes ni dans les textes à une distinction claire entre deux notions pourtant différentes : l'obligation de service public et l'obligation de servir le public »[86].

En France, en revanche, le Conseil constitutionnel, dans sa décision du 18 décembre 1986 a expressément retenu que l'activité de télévision n'est pas, en soi, une activité de service public et que par voie de conséquence, « pouvaient cohabiter deux modèles : un modèle privé soumis à autorisation, et un modèle de service public »[87] et ce, à l'opposé du système audiovisuel britannique, où tous les opérateurs, publics et

---

[82] CATHODON, *La législation de l'audiovisuel en France au cours des vingt dernières années : lignes de force, faux pas et questions en suspens*, *op.cit.*, p. 39.

[83] « *Les entreprises de télévision et les missions de service public* », Rapport de mission au ministre de la culture et de la communication, par Jean-Louis MISSIKA, décembre 1997, *op.cit.*, p. 2.

[84] *Ibidem*. p. 2.

[85] *Ibidem*. p. 2.

[86] *Ibidem*. p. 4.

[87] Décision n° 86-217 DC du 18 septembre 1986, *op.cit.*

privés, fonctionnent dans le cadre de missions de service public et que « l'activité même de télévision est considérée comme une activité de service public »[88].

Au regard de la lourdeur des obligations pesant sur la chaîne Hannibal TV, il devient nécessaire d'établir un « principe de différentiation »[89] qui distingue les missions de télévisions publiques et celle de la télévision privée afin de permettre à chacune d'entre elles d'apporter « une valeur ajoutée à la collectivité »[90] et d'asseoir par la même son « utilité » et sa « légitimité ».

Outre la surveillance exercée par les pouvoirs publics sur le fonctionnement d'Hannibal TV, celle-ci est enserrée dans des contraintes visant le contrôle de son organisation et de son financement et appuyant, par la même, un refus sournois de la logique pluraliste.

---

[88] REGOURD (S.), *Vers la fin de la télévision publique ?*, *op.cit.*, p. 18.

[89] « *Les entreprises de télévision et les missions de service public* », Rapport de mission au ministre de la culture et de la communication, par Jean-Louis MISSIKA, décembre 1997, *op.cit.*, p. 24.

[90] « *Les entreprises de télévision et les missions de service public* », Rapport de mission au ministre de la culture et de la communication, par Jean-Louis MISSIKA, décembre 1997, *op.cit.*, p. 24.

ATCE

Nabil Karoui 20/10/2011 à 12h.

Rapports avec l'ATCE.

Avant la création de Nessma : idée produire des émissions pour la France - Obtention des autorisations de tournage notamment pour produire Star Academy via Ousama Rouadhani par voie orale.

Puis consacré par Rafaa Dkhil pour intégrer la production par la suite en 2006 O.R. est revenu pour les autorisations à partir

→ Contacté en février 2007 pour organiser le vote fax pour la STAR ACADEMY Liban où il y avait une tunisienne en finale de Leila Ben Ali
Face à son refus, des autorisations et ses panneaux publicitaires ont été arrachés

Suite à cette opération, au bord de la faillite.

- Décembre 2007 contacté par Mohamed Ghariani pour organiser un RDV avec Ben Ali et les a informé qu'il était prêt à lui donner l'autorisation de la télé et qu'il était prêt à accepter que le projet soit financé avec Tarak Ben Ammar qui a proposé un associé changer et choisir Mediaset
- Négociations par la suite pour l'obtention de l'autorisation avec Ousama Rouadhani difficultés notamment sur la redevance.

الجمهورية التونسية
الوزارة الأولى
مصالح مستشار القانون والتشريع
للحكومة

عدد 1/1075

جدول الوثائق الموجهة

إلى السيد وزير المالية

العدد الرتبي	بيان الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
	ـ نسخة من مراسلة رئيس اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد المؤرخة في 15 أفريل 2011 حول إعفاءات ممنوحة لقنوات تلفزية.		للتفضل بموافاة مصالحنا بما يتوفر لديكم من بيانات حول الموضوع المذكور في أقرب الآجال الممكنة.
	الجملة :		

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه
بـ..... في .....
الإمضاء

تونس في ..... 21 أفريل 2011

عن الوزير الأول

مستشار القانون والتشريع
للحكومة

الإمضاء: شمس الدين بن سلطان

00-13.01-99

ATCE - publicité : Chaque fois qu'Ouattara avait des entrepr.
elles lui demandaient de passer par la 'ATCE.
Ce dernier avait donc un contact direct, donc moyen d'y avoir
manipulation de l'audimat.
Affirme qu'il n'a jamais rien reçu de financement publ.
publicitaire
Position de O.R : Il faut remercier - Montrer patte blanche.
ATCE vous a-t-elle demandé de contrecarrer des chaines ou des
personnes étrangères ! 2 cas cités.

- Juillet ou août 2009 : Ousama Rahmouni C'a contacté pour lui demander d'attaquer Al Jazeera : Réponse : je ne fais pas de politique, je n'ai pas de journaliste politique. Il leur a présenté un libanais qui finalement est passé à Hannibal les minutes étaient interdites

"

- Ben Ali a accepté de les recevoir en juillet - août 2010
- 25 Décembre 2010 : reçoit un coup de téléphone de O.R et l'informe que Ben Ali est content et qu'il a demandé à ce que Kenaniaoui une émission pour contrecarrer Al Jazeera. France 24, il a refusé au début, puis devant l'insistance a demandé l'autorisation de filmer à Sidi Bouzid et cela lui a été accordé, l'émission est passée le 30/12/2010. 8 minutes plus tard Ben Ali a téléphoné à Tarak Ben Ammar pour lui dire que c'était un coup de couteau dans le dos.

المتدخلون على الفضائيات
يوم الاثنين 27 ديسمبر 2010

- قناة «فرانس 24»(فرنسا):

- أبو بكر الصغير

- قناة «دبي» (الإمارات):

- أبو بكر الصغير

- قناة «الحوار»(لندن):

- برهان بسيس

- قناة «العربية»(الإمارات):

- كمال بن يونس (السادسة مساء)
- منذر ثابت (السابعة مساء)
- برهان بسيس (الثامنة ليلا)
- محمد مواعدة (التاسعة ليلا)

- قناة «دبي»(الإمارات):

- محمد مواعدة (السابعة مساء)

- قناة «الحرة»(واشنطن):

- كمال بن يونس (التاسعة ليلا)

Télé de liste du collège de Kairouan

Telephone

22 800 345

PDC 27/2 2009

→ Decision en Conseil disciplinaire

CIN:

2589130 23/2/2010 entré à l'OACA

07503

02/02/11 N'a pas été affecté et mis en

4/4/2011 décision d'affectation

à la direction de l'approvisionnement

Arrêté 01/06/2011 Demande de

mutation à l'aéroport de Sfax.

15/8/2011

muté le 22/8/2011

à Sfax n'a pas pris ses fonctions

26/8/2011 Demande d'annulation

de la mutation — Salaire bloqué jusqu'à

reprise à Sfax.

*

12 سبتمبر 2007

الموضوع : تقرير حول مقابلة.

أتشرّف بإبلاغكم نص التقرير التالي الذي أبلغنا إيّاه السيد برهان بسيس تبعا للقاء كان له يوم 2007/9/12 مع السيد الطاهر بلحسين وذلك بمبادرة من هذا الأخير.

نص تقرير السيد برهان بسيس

إلتقيتُ السيد الطاهر بلحسين بطلب منه واستفسر مني عن سرّ ما يعتبره «غضبا تجاه قناته» مُعبّرا عن رغبته في أن يكون عمله «في كنف التنسيق الجوهري مع الجهات الرسمية المعنية»، حسب قوله.

وقد دار بيننا نقاش قدّمت له فيه عددا من الملاحظات تجاه المواد اللامسؤولة التي تمّ بثها على قناة «الحوار» مؤخرا والتي تدخل تحت طائلة نشر الأخبار الزائفة والتجنّي المجاني وخدمة التيار الأصولي.

وقد وعد السيد بلحسين بأنه سيخصص جهدا إضافيا لمراقبة المواد التي تبثها قناته معترفا بأنه «قصّرَ» في هذا الجانب بتكليفه طلبة مبتدئين -سياسيّا- بإنجاز وتصوير الفقرات دون رقابة مُسبّقة من طرفه.

وأعلمني السيد بلحسين أنه أصرّ على لقائي لكي ينقل لي تكذيبه التام لبعض ما يروج من أخبار حول تقدمه بطلب دعم مالي من مكتب مبادرة الشرق الأوسط (MEPI) التابع للسفارة الأمريكية.

وقال لي السيد بلحسين إنه «غير مستعد لتلقي أي مليم من أيّ طرف أجنبي». وأعلمني أنه سيسافر يوم الجمعة إلى باريس خصيصا لبيع إحدى الشقق التي يمتلكها هناك من أجل تمويل نشاط قناة

3, Avenue Jean Jaurès - 1001 Tunis
Tel. : (216) 71.345.866 - Fax : (216) 71.346.868

3. شارع جان جوريس - 1001 تونس
الهاتف : (216) 71.345.866 - الفاكس : (216) 71.346.868

«الحوار»، مضيفا أنه ينوي شراء شقة في تونس (البلفيدير) لوضعها على ذمة القناة. وقد دخل بعدُ في مفاوضات مع مالك الشقة السيد محمد شكري الذي طلب منه مبلغ 25 ألف دينار كتسبقة. لكن السيد بلحسين رفض الطلب وأعلم مالك الشقة بأنه سيسلمه المبلغ كاملا آخر شهر سبتمبر بعد تسوية كل الشروط القانونية اللازمة لتحويل الأموال من فرنسا عبر البنك المركزي التونسي.

وقال لي السيد بلحسين أنه يرغب في أن يمارس عمله الإعلامي من داخل تونس «وهو فخور بذلك ومُمتنّ لروح التسامح التي تعاملت بها السلطات معه والتي لا يمكن أن توجد في أيّ بلد عربي». وقد عبّر لي عن قناعته «بأنّ البلاد لا يمكن أن تجد قائدا حقيقيا لمسيرتها إلاّ الرئيس زين العابدين بن علي» وأنّه لا يؤمن بصدقيّة ونزاهة معظم رموز المعارضة الناشطين على الساحة التونسية.

وأضاف أنّ أهدافه السياسية هي في خلاصة الأمر :«الترشح كمستقل للإنتخابات التشريعية لسنة 2009» و«قيادة مجموعة من المستقلّين» داخل جهة أو جهتين -المهدية أو المنستير- في إنتخابات 2009 والسعي للتواجد ضمن مجلس النواب.

وقال إنه يُريد تخصيص فضاءات في محطته التلفزيونية «للتعريف ببعض الوجوه المستقلة الشابة الناشطة في المجتمع المدني في بعض الجهات الداخلية». وأكد لي أن موقفه المساند لترشح سيادة الرئيس بن علي في انتخابات 2009 موقف مبدئي يعبّر عنه علنيّا «كقناعة غير مرتبطة بحسابات أو خوف أو خجل من المزايدين في أوساط المعارضة».

وقد أبلغني السيد بلحسين في آخر اللقاء رغبته المتجددة في إبقاء التواصل والحوار معه وأنه سيعمل في المستقبل على «تلافي أية أسباب للتوتر والاستفزاز» خاصة وهو يستعد لإعادة بث برنامجه يوميا لمدة ساعة.

انتهى تقرير السيد برهان بسيس

تعامل ATCE مع وسائل
الإعلام الإلكترونية

الوكالة التونسية للإتصـــال الخـارجي

الصحـــافة الوطنية

الأسبوع من الثلاثاء 19 أكتوبر 2010 إلى الإثنين 25 أكتوبر 2010

من الثلاثاء 19 أكتوبر 2010 إلى الإثنين 25 أكتوبر 2010

العنـــــوان	الحصة الأسبوعية الأصلية	الحصة المخصصة خلال الأسبوع	الفارق	النسبة الفعلية	ملاحظـــات
La Presse	13.000,000	13.022,189	+22,189د		
الصحافة	10.000,000	10.022,954	+22,954د		
Le Renouveau	13.000,000	13.049,620	+49,620د		
لحرية	13.000,000	13.014,220	+14,220د		
الصباح	13.000,000	13.037,027		%90	يقترح التخفيض بنسبة 10% نظرا لتعاملها السلبي مع موضوع اضراب أساتذة التعليم الثانوي: المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة التخفيض : 11.700 د.ت (ابتداء من 19 أكتوبر 2010)
Le Temps	13.000,000	13.001,890		%90	يقترح التخفيض بنسبة 10% نظرا لتعاملها السلبي مع موضوع اضراب أساتذة التعليم الثانوي: المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة التخفيض : 11.700 د.ت (ابتداء من 19 أكتوبر 2010)
الشروق	11.000,000	11.041,850		%90	يقترح التخفيض بنسبة 10% نظرا لتعاملها السلبي مع موضوع اضراب أساتذة التعليم الثانوي: المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة التخفيض : 9.900 د.ت (ابتداء من 19 أكتوبر 2010)
Le Quotidien	9.000,000	9.044,110		%90	يقترح التخفيض بنسبة 10% نظرا لتعاملها السلبي مع موضوع اضراب أساتذة التعليم الثانوي: المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة التخفيض : 8.100 د .ت (ابتداء من 19 أكتوبر 2010)

التصريح			9.000,000	10.233.550	%75
الخبير			7.000,000	5.352,480	%50
المجمـــوع :			**111.000,000**	**110.819,890**	

يقترح التخفيض بنسبة 25% لموقفه تجاه موضوع اضراب أساتذة التعليم الثانوي.
المبلغ الأقصى الحالي باعتبار التخفيض : 6.750 د.ت.
(ابتداء من 19 أكتوبر 2010)

يقترح التخفيض بنسبة 25% لموقفه السلبي بخصوص موضوع اضراب أساتذة التعليم الثانوي:
المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة التخفيض :
3.500 د.ت (ابتداء من 19 أكتوبر 2010)

الحلول المقترحة :

27700070
Hadrib Nasra

المعاينة : نعم ☐ لا ☐ التاريخ :

الجمهورية التونسية
الوزارة الأولـى
مصالح مستشار القانون والتشريع
للحكومـة

عـدد 1/1074

جـدول الوثائق الموجهة

إلى السيد وزيـر الصناعة والتكنولوجيا

(كتابة الدولة لتكنولوجيات الاتصال)

العدد الرتبي	بيـــان الوثائـق	عدد الوثائق	الـمـلاحظـات
	ـ نسخة من مراسلة رئيس اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد المؤرخة في 15 أفريل 2011 حول إعفاءات ممنوحة لقنوات تلفزية.		للتفضل بموافاة مصالحنا بما يتوفر لديكم من بيانات حول الموضوع المذكور في أقرب الآجال الممكنة.
	الجملة :		

00-13.01-99

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه
بـ..... في .....
الإمضاء

21 أفريل 2011
تونس في .....

عن الوزيـــــــر الأول

الإمضاء: خير الدين بن سلطان

التوزيع النهائي للإعلانات بالنسبة للأسبوعيات

من الثلاثاء 19 أكتوبر 2010 إلى الإثنين 25 أكتوبر 2010

العنـــــوان	الحصة الأسبوعية الأصلية	الحصة المخصصة خلال الأسبوع	الفارق	النسبة الفعلية	ملاحظـــات
L'Observateur	1.000,000	1.062,000	+62,000		
Realites	2.000,000	1.888,000	-112,000		
Tunis Hebdo	1.250,000	1.239,000	-11,000		
Tunisia News	1.250,000	708,000		%60	المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة التخفيض : 750,000 دت (إبتداء من 19 اكتوبر 2010 .)
خبار الجمهورية	2.000,000	2.815,067	+815,067	%140	المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة الترفيع : 2.800,000 دت (ابتداء من 19 اكتوبر 2010)
أخبار الشباب	2.000,000	1.991,250	-8,750		
لأخبار	832,000	840,632	+8,632		
علان	2.812,500	2.847,340		%80	المبلغ الأقصى الحالي باعتبار التخفيض : 2.250 دت(ابتداء من 19 أكتوبر 2010)
البيان	2.187,500	2.243,947	+56,447		
التونسي	625,000	586,460	-38,540		
الحدث	3.750,000	5.700,816	+1.950,816	%165	المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة الترفيع :6.187,500 دت (ابتداء من 19 اكتوبر 2010)

العنوان	الحصة الأسبوعية الأصلية	الحصة المحققة خلال الأسبوع	الفرق	القطعية	
الشعب	937,500	958,160	+20,660 د		
الطريق الجديد	625,000			%0	المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة التخفيض : لا شيء (ابتداء من 20 أكتوبر 2009)
العقد	2.000,000	1.921,040	-78,960 د		
الفلأح	800,000	734,550	-65,450 د		
المستقبل	625,000	590,000	-35,000 د		
الملاحظ	3.000,000	3.776,000	+776,000 د	%125	المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة الترفيع 3.750,000 دت (ابتداء من 23 جوان 2009)
الوحدة	625,000	462,560		%75	المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة التخفيض : 468,750 دت (ابتداء من 23 جوان 2009)
الوطن	625,000	630,120	+5,120 د		
حقائق	1.000,000				لم تصدر هذا الأسبوع
فسيفساء	1.600,000	1.637,840	+37,840 د		
كل الناس	1.000,000	1.035,155	+35,155 د		
المجمـــوع :	32.544,500	33.667,937			

ملاحظات :

قرار يوم 28 اكتوبر 2010

العنوان	الحصة الأسبوعية الأصلية	الحصة المتقطعة خلال الأسبوع	الفرق	القطعية	
الشعب	937,500	958,160	+20,660 د		
الطريق الجديد	625,000			%0	المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة التخفيض : لا شيء (ابتداء من 20 أكتوبر 2009)
العقد	2.000,000	1.921,040	-78,960 د		
الفلاح	800,000	734,550	-65,450 د		
المستقبل	625,000	590,000	-35,000 د		
الملاحظ	3.000,000	3.776,000	+776,000 د	%125	المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة الترفيع 3.750,000 دت (ابتداء من 23 جوان 2009)
الوحدة	625,000	462,560		%75	المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة التخفيض : 468,750 دت (ابتداء من 23 جوان 2009)
الوطن	625,000	630,120	+5,120 د		
حقائق	1.000,000				لم تصدر هذا الأسبوع
فسيفساء	1.600,000	1.637,840	+37,840 د		
كل الناس	1.000,000	1.035,155	+35,155 د		
المجمـــوع :	32.544,500	33.667,937			

ملاحظات :

قرار يوم 28 اكتوبر 2010

الوكالة التونسية للاتصال الخارجي

Agence Tunisienne de Communication Extérieure | Tunisian External Communication Agency

12 سبتمبر 2007

الموضوع : تقرير حول مقابلة.

أتشرّف بإبلاغكم نص التقرير التالي الذي أبلغنا إيّاه السيد برهان بسيس تبعا للقاء كان له يوم 2007/9/12 مع السيد الطاهر بلحسين وذلك بمبادرة من هذا الأخير.

نص تقرير السيد برهان بسيس

إلتقيتُ السيد الطاهر بلحسين بطلب منه واستفسر منّي عن سرّ ما يعتبره «غضبا تجاه قناته» مُعبّرا عن رغبته في أن يكون عمله «في كنف التنسيق الجوهري مع الجهات الرسمية المعنية»، حسب قوله.

وقد دار بيننا نقاش قدّمت له فيه عددا من الملاحظات تجاه المواد اللامسؤولة التي تمّ بثها على قناة «الحوار» مؤخرا والتي تدخل تحت طائلة نشر الأخبار الزائفة والتجنّي المجاني وخدمة التيار الأصولي.

وقد وعد السيد بلحسين بأنه سيخصص جهدا إضافيا لمراقبة المواد التي تبثها قناته معترفا بأنه «قصَّرَ» في هذا الجانب بتكليفه طلبة مبتدئين -سياسيّا- بإنجاز وتصوير الفقرات دون رقابة مُسبّقة من طرفه.

وأعلمني السيد بلحسين أنه أصرّ على لقائي لكي ينقل لي تكذيبه التام لبعض ما يروج من أخبار حول تقدمه بطلب دعم مالي من مكتب مبادرة الشرق الأوسط (MEPI) التابع للسفارة الأمريكية.

وقال لي السيد بلحسين إنه «غير مستعد لتلقي أي ملّيم من أيّ طرف أجنبي». وأعلمني أنه سيسافر يوم الجمعة إلى باريس خصيصا لبيع إحدى الشقق التي يمتلكها هناك من أجل تمويل نشاط قناة

3, Avenue Jean Jaurès - 1001 Tunis
Tel. : (216) 71.345.866 - Fax : (216) 71.346.868

3، شارع جان جوريس - 1001 تونس
الهاتف : (216) 71.345.866 - الفاكس : (216) 71.346.868

«الحوار»، مضيفا أنه ينوي شراء شقة في تونس (البلفيدير) لوضعها على ذمة القناة. وقد دخل بعدُ في مفاوضات مع مالك الشقة السيد محمد شكري الذي طلب منه مبلغ 25 ألف دينار كتسبقة. لكن السيد بلحسين رفض الطلب وأعلم مالك الشقة بأنه سيسلمه المبلغ كاملا آخر شهر سبتمبر بعد تسوية كل الشروط القانونية اللازمة لتحويل الأموال من فرنسا عبر البنك المركزي التونسي.

وقال لي السيد بلحسين أنه يرغب في أن يمارس عمله الإعلامي من داخل تونس «وهو فخور بذلك ومُمتنّ لروح التسامح التي تعاملت بها السلطات معه والتي لا يمكن أن توجد في أيّ بلد عربي». وقد عبّر لي عن قناعته «بأنّ البلاد لا يمكن أن تجد قائدا حقيقيا لمسيرتها إلاّ الرئيس زين العابدين بن علي» وأنّه لا يؤمن بصدقيّة ونزاهة معظم رموز المعارضة الناشطين على الساحة التونسية.

وأضاف أنّ أهدافه السياسية هي في خلاصة الأمر :«الترشح كمستقل للإنتخابات التشريعية لسنة 2009» و«قيادة مجموعة من المستقلّين» داخل جهة أو جهتين -المهدية أو المنستير- في إنتخابات 2009 والسعي للتواجد ضمن مجلس النواب.

وقال إنه يُريد تخصيص فضاءات في محطته التلفزيونية «للتعريف ببعض الوجوه المستقلة الشابة الناشطة في المجتمع المدني في بعض الجهات الداخلية». وأكد لي أن موقفه المساند لترشح سيادة الرئيس بن علي في انتخابات 2009 موقف مبدئي يعبّر عنه علنيّا «كقناعة غير مرتبطة بحسابات أو خوف أو خجل من المزايدين في أوساط المعارضة».

وقد أبلغني السيد بلحسين في آخر اللقاء رغبته المتجددة في إبقاء التواصل والحوار معه وأنه سيعمل في المستقبل على «تلافي أية أسباب للتوتر والاستفزاز» خاصة وهو يستعد لإعادة بث برنامجه يوميا لمدة ساعة.

انتهى تقرير السيد برهان بسيس

12 سبتمبر 2007

الموضوع : تقرير حول مقابلة.

أتشرّف بإبلاغكم نص التقرير التالي الذي أبلغنا إيّاه السيد برهان بسيس تبعا للقاء كان له يوم 2007/9/12 مع السيد الطاهر بلحسين وذلك بمبادرة من هذا الأخير.

نص تقرير السيد برهان بسيس

إلتقيتُ السيد الطاهر بلحسين بطلب منه واستفسر منّي عن سرّ ما يعتبره «غضبا تجاه قناته» مُعبّرا عن رغبته في أن يكون عمله «في كنف التنسيق الجوهري مع الجهات الرسمية المعنية»، حسب قوله.

وقد دار بيننا نقاش قدّمت له فيه عددا من الملاحظات تجاه المواد اللامسؤولة التي تمّ بثها على قناة «الحوار» مؤخرا والتي تدخل تحت طائلة نشر الأخبار الزائفة والتجنّي المجاني وخدمة التيار الأصولي.

وقد وعد السيد بلحسين بأنه سيخصص جهدا إضافيا لمراقبة المواد التي تبثها قناته معترفا بأنه «قصَّرَ» في هذا الجانب بتكليفه طلبة مبتدئين -سياسيّا- بإنجاز وتصوير الفقرات دون رقابة مُسبّقة من طرفه.

وأعلمني السيد بلحسين أنه أصرّ على لقائي لكي ينقل لي تكذيبه التام لبعض ما يروج من أخبار حول تقدمه بطلب دعم مالي من مكتب مبادرة الشرق الأوسط (MEPI) التابع للسفارة الأمريكية.

وقال لي السيد بلحسين إنه «غير مستعد لتلقي أي ملّيم من أيّ طرف أجنبي». وأعلمني أنه سيسافر يوم الجمعة إلى باريس خصيصا لبيع إحدى الشقق التي يمتلكها هناك من أجل تمويل نشاط قناة

3, Avenue Jean Jaurès - 1001 Tunis
Tel. : (216) 71.345.866 - Fax : (216) 71.346.868

3، شارع جان جوريس - 1001 تونس
الهاتف : (216) 71.345.866 - الفاكس : (216) 71.346.868

«الحوار»، مضيفا أنه ينوي شراء شقة في تونس (البلفيدير) لوضعها على ذمة القناة. وقد دخل بعدُ في مفاوضات مع مالك الشقة السيد محمد شكري الذي طلب منه مبلغ 25 ألف دينار كتسبقة. لكن السيد بلحسين رفض الطلب وأعلم مالك الشقة بأنه سيسلمه المبلغ كاملا آخر شهر سبتمبر بعد تسوية كل الشروط القانونية اللازمة لتحويل الأموال من فرنسا عبر البنك المركزي التونسي.

وقال لي السيد بلحسين أنه يرغب في أن يمارس عمله الإعلامي من داخل تونس «وهو فخور بذلك ومُمتنّ لروح التسامح التي تعاملت بها السلطات معه والتي لا يمكن أن توجد في أيّ بلد عربي». وقد عبّر لي عن قناعته «بأنّ البلاد لا يمكن أن تجد قائدا حقيقيا لمسيرتها إلاّ الرئيس زين العابدين بن علي» وأنّه لا يؤمن بصدقيّة ونزاهة معظم رموز المعارضة الناشطين على الساحة التونسية.

وأضاف أنّ أهدافه السياسية هي في خلاصة الأمر :«الترشح كمستقل للإنتخابات التشريعية لسنة 2009» و«قيادة مجموعة من المستقلّين» داخل جهة أو جهتين -المهدية أو المنستير- في إنتخابات 2009 والسعي للتواجد ضمن مجلس النواب.

وقال إنه يُريد تخصيص فضاءات في محطته التلفزيونية «للتعريف ببعض الوجوه المستقلة الشابة الناشطة في المجتمع المدني في بعض الجهات الداخلية». وأكد لي أن موقفه المساند لترشح سيادة الرئيس بن علي في انتخابات 2009 موقف مبدئي يعبّر عنه علنيّا «كقناعة غير مرتبطة بحسابات أو خوف أو خجل من المزايدين في أوساط المعارضة».

وقد أبلغني السيد بلحسين في آخر اللقاء رغبته المتجددة في إبقاء التواصل والحوار معه وأنه سيعمل في المستقبل على «تلافي أية أسباب للتوتر والاستفزاز» خاصة وهو يستعد لإعادة بث برنامجه يوميا لمدة ساعة.

انتهى تقرير السيد برهان بسيس

تعامل ATCE مع وسائل
الإعلام المكتوبة

الوكالة التونسية للإتصـــال الخـارجي

الصحـــافة الوطنية

الأسبوع من الثلاثاء 19 أكتوبر 2010 إلى الإثنين 25 أكتوبر 2010

من الثلاثاء 19 أكتوبر 2010 إلى الإثنين 25 أكتوبر 2010

العنـــــوان	الحصة الأسبوعية الأصلية	الحصة المخصصة خلال الأسبوع	الفارق	النسبة القطية	ملاحظـــات
La Presse	13.000,000	13.022,189	+22,189		
الصحافة	10.000,000	10.022,954	+22,954		
Le Renouveau	13.000,000	13.049,620	+49,620		
لحرية	13.000,000	13.014,220	+14,220		
الصباح	13.000,000	13.037,027		%90	يقترح التخفيض بنسبة 10% نظرا لتعاملها السلبي مع موضوع اضراب أساتذة التعليم الثانوي: المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة التخفيض : 11.700 د.ت (ابتداء من 19 أكتوبر 2010)
Le Temps	13.000,000	13.001,890		%90	يقترح التخفيض بنسبة 10% نظرا لتعاملها السلبي مع موضوع اضراب أساتذة التعليم الثانوي: المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة التخفيض : 11.700 د.ت (ابتداء من 19 أكتوبر 2010)
الشروق	11.000,000	11.041,850		%90	يقترح التخفيض بنسبة 10% نظرا لتعاملها السلبي مع موضوع اضراب أساتذة التعليم الثانوي: المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة التخفيض : 9.900 د.ت (ابتداء من 19 أكتوبر 2010)
Le Quotidien	9.000,000	9.044,110		%90	يقترح التخفيض بنسبة 10% نظرا لتعاملها السلبي مع موضوع اضراب أساتذة التعليم الثانوي: المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة التخفيض : 8.100 د.ت (ابتداء من 19 أكتوبر 2010)

الجمهورية التونسية
وزارة المالية
الإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الإستخلاص
أمانة المال الجهوية بأريانة

عـــــدد 77 ـــــ

أريانة , في : 28 جانفي 2009

إلى عناية السّيد
المدير العام للشركة العالمية للإنتاج السمعي البصري
" أفيب – تونس "
(إدارة الشؤون الإدارية و المالية)

الموضوع: حول الدين المثقل بالقباضة المالية بنهج الجنة المتخلد بذمة مؤسستكم .

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 22 جانفي 2009 .

و بعد ,

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه , و عملا بما جاء بمجلة المحاسبة عمومية من إجراءات لأستخلاص الديون العمومية المثقلة لدى القباضات المالية و من بينها باضة المالية بنهج الجنة بأريانة , و منها الدين المحمول على " الشركة العالمية للإنتاج السمعي صري " أفيب – تونس " صاحبة المعرف الجبائي عدد Z / 0842838 , و آستنادا إلى العقد رم بينكم و بين الحكومة التونسية و الممضى من قبلكم بتاريخ 13 فيفري 2004 و المسجل ت عدد 34558 بتاريخ 12 مارس 2004 فانتم مطالبون بخلاص ما قدره مليونـــــــي دينار 2.000.00 د) و ذلك للفترة المتراوحة بين 13 فيفري 2008 و 12 فيفري 2009 و سعيا م بالمزيد عن معلومات حول الدين المذكور , أرجو منكم الإتصال , في أقرب الآجال , بامين ، الجهوي بأريانة , و السلام .

أمين المال الجهوي بأريانة

الصريح	9.000.000	10.233.550		%75	يقترح التخفيض بنسبة 25% لموقفه تجاه موضوع اضراب أساتذة التعليم الثانوي. المبلغ الأقصى الحالي باعتبار التخفيض : 6.750 د.ت. (ابتداء من 19 أكتوبر 2010)
الخبير	7.000,000	5.352,480		%50	يقترح التخفيض بنسبة 25% لموقفه السلبي بخصوص موضوع اضراب أساتذة التعليم الثانوي: المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة التخفيض : 3.500 د.ت (ابتداء من 19 أكتوبر 2010)
المجمـــوع :	**111.000,000**	**110.819,890**			

التوزيع الفعلي للإعلانات بالنسبة للأسبوعيات

من الثلاثاء 19 أكتوبر 2010 إلى الإثنين 25 أكتوبر 2010

العنـــوان	الحصة الأسبوعية الأصلية	الحصة المخصصة خلال الأسبوع	الفارق	النسبة الفعلية	ملاحظـــات
L'Observateur	1.000,000	1.062,000	+62,000 د		
Realites	2.000,000	1.888,000	-112,000 د		
Tunis Hebdo	1.250,000	1.239,000	-11,000 د		
Tunisia News	1.250,000	708,000		%60	المبلغ الأقصى الحالي بإعتبار نسبة التخفيض : 750,000 دت (إبتداء من 19 اكتوبر 2010 .)
خبار الجمهورية	2.000,000	2.815,067	+815,067 د	%140	المبلغ الأقصى الحالي بإعتبار نسبة الترفيع : 2.800,000 دت (ابتداء من 19 اكتوبر 2010)
أخبار الشباب	2.000,000	1.991,250	-8,750 د		
لأخبار	832,000	840,632	+8,632 د		
علان	2.812,500	2.847,340		%80	المبلغ الأقصى الحالي باعتبار التخفيض : 2.250 د.ت(ابتداء من 19 أكتوبر 2010)
البيان	2.187,500	2.243,947	+56,447 د		
التونسي	625,000	586,460	-38,540 د		
الحدث	3.750,000	5.700,816	+1.950,816 د	%165	المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة الترفيع :6.187,500 دت (ابتداء من 19 اكتوبر 2010)

العنوان	الأصلية	خلال الأسبوع		النسبة	
الشعب	937,500	958,160	+20,660		
الطريق الجديد	625,000			%0	المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة التخفيض : لا شيء (ابتداء من 20 أكتوبر 2009)
العقد	2.000,000	1.921,040	-78,960		
الفلاح	800,000	734,550	-65,450		
المستقبل	625,000	590,000	-35,000		
الملاحظ	3.000,000	3.776,000	+776,000	%125	المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة الترفيع 3.750,000 دت (ابتداء من 23 جوان 2009)
الوحدة	625,000	462,560		%75	المبلغ الأقصى الحالي باعتبار نسبة التخفيض : 468,750 دت (ابتداء من 23 جوان 2009)
الوطن	625,000	630,120	+5,120		
حقائق	1.000,000				لم تصدر هذا الأسبوع
فسيفساء	1.600,000	1.637,840	+37,840		
كل الناس	1.000,000	1.035,155	+35,155		
المجمـــوع :	**32.544,500**	**33.667,937**			

ملاحظات :

قرار يوم 28 اكتوبر 2010

الوكالة التونسية للاتصال الخارجي

Agence Tunisienne de Communication Extérieure — Tunisian External Communication Agency

12 سبتمبر 2007

الموضوع : تقرير حول مقابلة.

أتشرّف بإبلاغكم نص التقرير التالي الذي أبلغنا إيّاه السيد برهان بسيس تبعا للقاء كان له يوم 2007/9/12 مع السيد الطاهر بلحسين وذلك بمبادرة من هذا الأخير.

نص تقرير السيد برهان بسيس

إلتقيتُ السيد الطاهر بلحسين بطلب منه واستفسر منّي عن سرّ ما يعتبره «عُضبا تجاه قناته» مُعبّرا عن رغبته في أن يكون عمله «في كنف التنسيق الجوهري مع الجهات الرسمية المعنية»، حسب قوله.

وقد دار بيننا نقاش قدّمت له فيه عددا من الملاحظات تجاه المواد اللامسؤولة التي تمّ بثها على قناة «الحوار» مؤخرا والتي تدخل تحت طائلة نشر الأخبار الزائفة والتجنّي المجاني وخدمة التيار الأصولي.

وقد وعد السيد بلحسين بأنه سيخصص جهدا إضافيا لمراقبة المواد التي تبثها قناته معترفا بأنه «قصّرَ» في هذا الجانب بتكليفه طلبة مبتدئين –سياسيّا– بإنجاز وتصوير الفقرات دون رقابة مُسبّقة من طرفه.

وأعلمني السيد بلحسين أنه أصرّ على لقائي لكي ينقل لي تكذيبه التام لبعض ما يروج من أخبار حول تقدمه بطلب دعم مالي من مكتب مبادرة الشرق الأوسط (MEPI) التابع للسفارة الأمريكية.

وقال لي السيد بلحسين إنه «غير مستعد لتلقي أي مليم من أيّ طرف أجنبي». وأعلمني أنه سيسافر يوم الجمعة إلى باريس خصيصا لبيع إحدى الشقق التي يمتلكها هناك من أجل تمويل نشاط قناة

3, Avenue Jean Jaurès - 1001 Tunis
Tel. : (216) 71.345.866 - Fax : (216) 71.346.868

3، شارع جان جوريس . 1001 تونس
الهاتف : (216) 71.345.866 - الفاكس : (216) 71.346.868

«الحوار»، مضيفا أنه ينوي شراء شقة في تونس (البلفيدير) لوضعها على ذمة القناة. وقد دخل بعدُ في مفاوضات مع مالك الشقة السيد محمد شكري الذي طلب منه مبلغ 25 ألف دينار كتسبقة. لكن السيد بلحسين رفض الطلب وأعلم مالك الشقة بأنه سيسلمه المبلغ كاملا آخر شهر سبتمبر بعد تسوية كل الشروط القانونية اللازمة لتحويل الأموال من فرنسا عبر البنك المركزي التونسي.

وقال لي السيد بلحسين أنه يرغب في أن يمارس عمله الإعلامي من داخل تونس «وهو فخور بذلك ومُمتنّ لروح التسامح التي تعاملت بها السلطات معه والتي لا يمكن أن توجد في أيّ بلد عربي». وقد عبّر لي عن قناعته «بأنّ البلاد لا يمكن أن تجد قائدا حقيقيا لمسيرتها إلاّ الرئيس زين العابدين بن علي» وأنّه لا يؤمن بصدقيّة ونزاهة معظم رموز المعارضة الناشطين على الساحة التونسية.

وأضاف أنّ أهدافه السياسية هي في خلاصة الأمر :«الترشح كمستقل للإنتخابات التشريعية لسنة 2009» و«قيادة مجموعة من المستقلّين» داخل جهة أو جهتين -المهدية أو المنستير- في إنتخابات 2009 والسعي للتواجد ضمن مجلس النواب.

وقال إنه يُريد تخصيص فضاءات في محطته التلفزيونية «للتعريف ببعض الوجوه المستقلة الشابة الناشطة في المجتمع المدني في بعض الجهات الداخلية». وأكد لي أن موقفه المساند لترشح سيادة الرئيس بن علي في انتخابات 2009 موقف مبدئي يعبّر عنه علنيّا «كقناعة غير مرتبطة بحسابات أو خوف أو خجل من المزايدين في أوساط المعارضة».

وقد أبلغني السيد بلحسين في آخر اللقاء رغبته المتجددة في إبقاء التواصل والحوار معه وأنه سيعمل في المستقبل على «تلافي أية أسباب للتوتر والاستفزاز» خاصة وهو يستعد لإعادة بث برنامجه يوميا لمدة ساعة.

انتهى تقرير السيد برهان بسيس

المتدخلون على الفضائيات
يوم الاثنين 27 ديسمبر 2010

- قناة «فرانس 24»(فرنسا):
  - أبو بكر الصغير

- قناة «دبي» (الإمارات):
  - أبو بكر الصغير

- قناة «الحوار»(لندن):
  - برهان بسيس

- قناة «العربية»(الإمارات):
  - كمال بن يونس (السادسة مساء)
  - منذر ثابت (السابعة مساء)
  - برهان بسيس (الثامنة ليلا)
  - محمد مواعدة (التاسعة ليلا)

- قناة «دبي»(الإمارات):
  - محمد مواعدة (السابعة مساء)

- قناة «الحرة»(واشنطن):
  - كمال بن يونس (التاسعة ليلا)

الوكالة التونسية للاتصال الخارجي

Agence Tunisienne de Communication Extérieure — Tunisian External Communication Agency

12 سبتمبر 2007

الموضوع : تقرير حول مقابلة.

أتشرّف بإبلاغكم نص التقرير التالي الذي أبلغنا إيّاه السيد برهان بسيس تبعا للقاء كان له يوم 2007/9/12 مع السيد الطاهر بلحسين وذلك بمبادرة من هذا الأخير.

نص تقرير السيد برهان بسيس

إلتقيتُ السيد الطاهر بلحسين بطلب منه واستفسر منّي عن سرّ ما يعتبره «غضبا تجاه قناته» مُعبّرا عن رغبته في أن يكون عمله «في كنف التنسيق الجوهري مع الجهات الرسمية المعنية»، حسب قوله.

وقد دار بيننا نقاش قدّمت له فيه عددا من الملاحظات تجاه المواد اللامسؤولة التي تمّ بثها على قناة «الحوار» مؤخرا والتي تدخل تحت طائلة نشر الأخبار الزائفة والتجنّي المجاني وخدمة التيار الأصولي.

وقد وعد السيد بلحسين بأنه سيخصص جهدا إضافيا لمراقبة المواد التي تبثها قناته معترفا بأنه «قصَّرَ» في هذا الجانب بتكليفه طلبة مبتدئين -سياسيّا- بإنجاز وتصوير الفقرات دون رقابة مُسبّقة من طرفه.

وأعلمني السيد بلحسين أنه أصرّ على لقائي لكي ينقل لي تكذيبه التام لبعض ما يروج من أخبار حول تقدمه بطلب دعم مالي من مكتب مبادرة الشرق الأوسط (MEPI) التابع للسفارة الأمريكية.

وقال لي السيد بلحسين إنه «غير مستعد لتلقي أي مليم من أيّ طرف أجنبي». وأعلمني أنه سيسافر يوم الجمعة إلى باريس خصيصا لبيع إحدى الشقق التي يمتلكها هناك من أجل تمويل نشاط قناة

3، شارع جان جوريس ـ 1001 تونس
الهاتف : 71.345.866 (216) - الفاكس : 71.346.868 (216)

3, Avenue Jean Jaurès - 1001 Tunis
Tel. : (216) 71.345.866 - Fax : (216) 71.346.868

«الحوار»، مضيفا أنه ينوي شراء شقة في تونس (البلفيدير) لوضعها على ذمة القناة. وقد دخل بعدُ في مفاوضات مع مالك الشقة السيد محمد شكري الذي طلب منه مبلغ 25 ألف دينار كتسبقة. لكن السيد بلحسين رفض الطلب وأعلم مالك الشقة بأنه سيسلمه المبلغ كاملا آخر شهر سبتمبر بعد تسوية كل الشروط القانونية اللازمة لتحويل الأموال من فرنسا عبر البنك المركزي التونسي.

وقال لي السيد بلحسين أنه يرغب في أن يمارس عمله الإعلامي من داخل تونس «وهو فخور بذلك ومُمتنّ لروح التسامح التي تعاملت بها السلطات معه والتي لا يمكن أن توجد في أيّ بلد عربي». وقد عبّر لي عن قناعته «بأنّ البلاد لا يمكن أن تجد قائدا حقيقيا لمسيرتها إلاّ الرئيس زين العابدين بن علي» وأنّه لا يؤمن بصدقيّة ونزاهة معظم رموز المعارضة الناشطين على الساحة التونسية.

وأضاف أنّ أهدافه السياسية هي في خلاصة الأمر :«الترشح كمستقل للإنتخابات التشريعية لسنة 2009» و«قيادة مجموعة من المستقلّين» داخل جهة أو جهتين -المهدية أو المنستير- في إنتخابات 2009 والسعي للتواجد ضمن مجلس النواب.

وقال إنه يُريد تخصيص فضاءات في محطته التلفزيونية «للتعريف ببعض الوجوه المستقلة الشابة الناشطة في المجتمع المدني في بعض الجهات الداخلية». وأكد لي أن موقفه المساند لترشح سيادة الرئيس بن علي في انتخابات 2009 موقف مبدئي يعبّر عنه علنيّا «كقناعة غير مرتبطة بحسابات أو خوف أو خجل من المزايدين في أوساط المعارضة».

وقد أبلغني السيد بلحسين في آخر اللقاء رغبته المتجددة في إبقاء التواصل والحوار معه وأنه سيعمل في المستقبل على «تلافي أية أسباب للتوتر والاستفزاز» خاصة وهو يستعد لإعادة بث برنامجه يوميا لمدة ساعة.

انتهى تقرير السيد برهان بسيس

«الحوار»، مضيفا أنه ينوي شراء شقة في تونس (البلفيدير) لوضعها على ذمة القناة. وقد دخل بعدُ في مفاوضات مع مالك الشقة السيد محمد شكري الذي طلب منه مبلغ 25 ألف دينار كتسبقة. لكن السيد بلحسين رفض الطلب وأعلم مالك الشقة بأنه سيسلمه المبلغ كاملا آخر شهر سبتمبر بعد تسوية كل الشروط القانونية اللازمة لتحويل الأموال من فرنسا عبر البنك المركزي التونسي.

وقال لي السيد بلحسين أنه يرغب في أن يمارس عمله الإعلامي من داخل تونس «وهو فخور بذلك ومُمتنّ لروح التسامح التي تعاملت بها السلطات معه والتي لا يمكن أن توجد في أيّ بلد عربي». وقد عبّر لي عن قناعته «بأنّ البلاد لا يمكن أن تجد قائدا حقيقيا لمسيرتها إلاّ الرئيس زين العابدين بن علي» وأنّه لا يؤمن بصدقيّة ونزاهة معظم رموز المعارضة الناشطين على الساحة التونسية.

وأضاف أنّ أهدافه السياسية هي في خلاصة الأمر :«الترشح كمستقل للإنتخابات التشريعية لسنة 2009» و«قيادة مجموعة من المستقلّين» داخل جهة أو جهتين -المهدية أو المنستير- في إنتخابات 2009 والسعي للتواجد ضمن مجلس النواب.

وقال إنه يُريد تخصيص فضاءات في محطته التلفزيونية «للتعريف ببعض الوجوه المستقلة الشابة الناشطة في المجتمع المدني في بعض الجهات الداخلية». وأكد لي أن موقفه المساند لترشح سيادة الرئيس بن علي في انتخابات 2009 موقف مبدئي يعبّر عنه علنيّا «كقناعة غير مرتبطة بحسابات أو خوف أو خجل من المزايدين في أوساط المعارضة».

وقد أبلغني السيد بلحسين في آخر اللقاء رغبته المتجددة في إبقاء التواصل والحوار معه وأنه سيعمل في المستقبل على «تلافي أية أسباب للتوتر والاستفزاز» خاصة وهو يستعد لإعادة بث برنامجه يوميا لمدة ساعة.

انتهى تقرير السيد برهان بسيس

RAPPORT DE CONTROLE DE TRANSMISSION

HEURE : 29/10/2011 11:35
NOM : COM. MALV. CORUP.
FAX : 71846906
TEL : 71285264
SER.# : 000H0N520411

DATE,HEURE	29/10 11:34
NUMERO/NOM FAX	71571618
DUREE	00:00:36
PAGE(S)	01
RESULT	OK
MODE	STANDARD

الشركة العالمية للإنتاج السمعي البصري "أفيب – تونس"
85 – شارع 13 أوت – شطرانة 2 – سكرة – اريانة

سكرة، في 17 فيفري 2009

السيدة قابضة المالية
نهج الجنة – اريانة

تحية طيبة،
و بعد،

لقد اتصلت شركتنا، الشركة العالمية للإنتاج السمعي البصري "أفيب – تونس"، معرفها الجبائي 0842838/Z، بتاريخ 8 جانفي 2009 بإعلام أولي صادر عن القباضة المالية باريانة >و بإعلام مضمون الوصول بتاريخ 10 فيفري 2009 لأجل أداء مبلغ مليوني (2.000.000) دينار تم تثقيله بدفاتر القباضة حسب مراجع التثقيل Art 0900001/X و ذلك بعنوان مبالغ أخرى للدولة للفترة المتراوحة بين 13 فيفري 2008 و 12 فيفري 2009.

و توضيحا للأمر، و جوابا على رسالة السيد أمين المال الجهوي باريانة عدد 77 المؤرخة في 28 جانفي 2009 ، فإن الشركة العالمية للإنتاج السمعي البصري "أفيب – تونس" هي شركة خفية الاسم غرضها الإجتماعي هو الإنتاج السمعي البصري مرخص لها في ذلك من طرف وزارة الثقافة باسم مؤسسها السيد خالد نصرة وهي بذلك لم تمضي على أية اتفاقية أو عقد مع الدولة التونسية كما تمت الإشارة إليه بالرسالة المذكورة آنفا.

و تفضلوا، سيدتي، بقبول فائق عبارات التقدير و الإحترام.

و السلام

إدارة الشؤون الإدارية و المالية لشركة "أفيب-تونس"

AVIP
85, Av. 13 Aout
Chotrana II
LA SOUKRA
Tél:70 944 944 - Fax:70 944 411

نسخة إلى السيد أمين المال الجهوي باريانة

11/12/09 12:39 Pg: 2

12:39 Pg: 1

RAPPORT DE CONTROLE DE TRANSMISSION

HEURE : 29/10/2011 11:32
NOM : COM. MALV. CORUP.
FAX : 71846906
TEL : 71285264
SER.# : 000H0N520411

DATE,HEURE	29/10 11:31
NUMERO/NOM FAX	74272245
DUREE	00:01:26
PAGE(S)	04
RESULT	OK
MODE	STANDARD ECM

Fax sent by :

Fax sent by : 11/12/09 12:39 Pg: 1

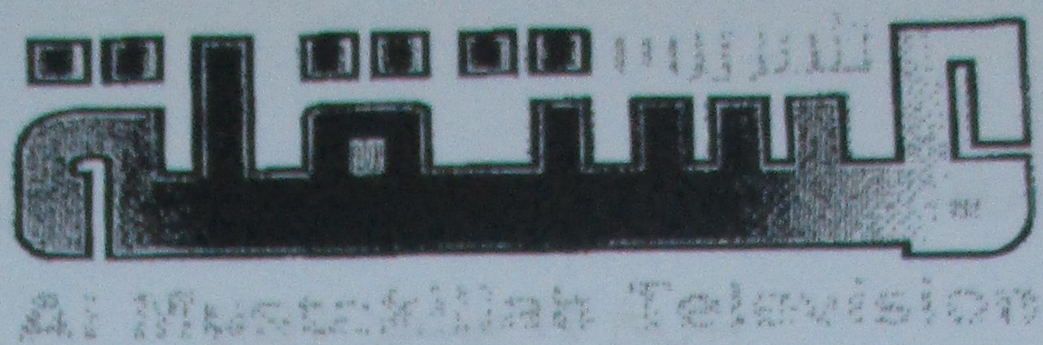

لندن 11 ديسمبر 2009

سيادة الرئيس زين العابدين بن علي
رئيس الجمهورية التونسية

تحية طيبة، وبعد:

أستأذن سيادتكم في تنظيم ندوة تلفزيونية في لندن، تبث وقائعها على مدى أسبوع كامل، عنوانها: بين الميثاق الوطني وخطاب القسم للولاية الجديدة للرئيس بن علي: آفاق التطور الديمقراطي في تونس. (مرفق لسيادتكم صفحة إضافية واحدة فقط فيها بعض الفقرات من خطابكم، يمكن أن يبدأ النقاش بها وحولها)

لم أفاتح أحدا في شأن هذه الندوة بعد، وقد رأيت الكتابة إلى سيادتكم أولا مستأذنا في تنظيم الندوة، ومناقشة الموضوع، لأنني أحتاج إلى دعمكم الشخصي وتشجيعكم ورعايتكم للمبادرة.

أطلب تشجيعكم لندوة شفافة جريئة تنال احترام المواطن التونسي وملايين المشاهدين العرب الذين يعتبرون قناة المستقلة أفضل قناة لجرأة التفكير وحرية التعبير في العالم العربي، يشارك فيها ستة ضيوف، يمثلون: التجمع الدستوري الديمقراطي، اليسار المعتدل، الإسلاميون المعتدلون، القوميون المعتدلون، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والصحافة المستقلة.

إن من رأيي أن مثل هذه الندوة ستفتك المبادرة الإعلامية من أي جهة أخرى تتعامل مع الأخبار التونسية بروح مغرضة وغير محايدة. ولكم سديد النظر.

مع فائق مشاعر التقدير والإحترام.

ALMUSTAKILLAH TELEVISION
49, GORST ROAD
LONDON NW10 6LS
ENGLAND - UK

د. محمد الهاشمي الحامدي
رئيس قناة المستقلة

Registered in England No: 3519515 Address: 49 Gorst Road, London NW10 6LS UK
Tel: +44 20 88382884 Fax: +44 20 88382989 Email: atv@almustakillah.com

Fax sent by :

11/12/09 12:39 pg: 2

صفحة مرفقة بالرسالة الموجهة لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي

بتاريخ 11 ديسمبر 2009

من أجل نجاح المبادرة، فإنها تحتاج قطعا لموافقة سيادتكم وتشجيعكم لها، لأنه سيكون فيها بعض النقد، وربما بعض الإنتقاد، غير أنني أضمن لسيادتكم أن تصب نتائجها الجملية لصالح تونس، ولصالح مسارها الديمقراطي، ولصالح الوعود الجميلة التي تضمنها خطابكم يوم أداء القسم.

* * *

لقد تضمن خطاب القسم يوم 12 نوفمبر الماضي أفكارا عظيمة، ومن أهمها وأجملها قولكم: ونحن نؤكد من أعلى هذا المنبر ان قلوبنا مفتوحة وايادينا ممدودة لكل التونسيين والتونسيات دون اقصاء او استثناء لأحد. فتونس هى التي تشدنا جميعا الى بعضنا البعض برباط متين لا ينفصم واول واجباتنا نحوها هو ان نتفانى في خدمتها ونرفع من شأنها ونضحى في سبيلها وندافع عن استقلالية قرارها ونضع مصلحتها فوق كل اعتبار وسنواصل مسيرتنا بكل ثقة وتفاؤل لفائدة شعبنا وبلادنا.

* * *

ومنها قولكم أيضا: واذ اشير الى ذلك واذكر الجميع بان كرامة الافراد من كرامة اوطانهم ومناعتهم من مناعتها فاني ساحرص على ان يعيش التونسي امنا مطمئنا كريما عزيزا في وطنه مرفوع الراس شامخا وعلى ان تظل تونس تجربة فريدة ومتميزة في محيطها الاقليمي محترمة مهابة وناجحة متالقة على الدوام.

المستقلة
Al Mustakillah Television

صفحة مرفقة بالرسالة الموجهة لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي

بتاريخ 11 ديسمبر 2009

من أجل نجاح المبادرة، فإنها تحتاج قطعا لموافقة سيادتكم وتشجيعكم لها، لأنه سيكون فيها بعض النقد، وربما بعض الإنتقاد، غير أنني أضمن لسيادتكم أن تصب نتائجها الجملية لصالح تونس، ولصالح مسارها الديمقراطي، ولصالح الوعود الجميلة التي تضمنها خطابكم يوم أداء القسم.

***

لقد تضمن خطاب القسم يوم 12 نوفمبر الماضي أفكارا عظيمة، ومن أهمها وأجملها قولكم: ونحن نؤكد من أعلى هذا المنبر ان قلوبنا مفتوحة وايادينا ممدودة لكل التونسيين والتونسيات دون اقصاء او استثناء لأحد. فتونس هى التي تشدنا جميعا الى بعضنا البعض برباط متين لا ينفصم واول واجباتنا نحوها هو ان نتفانى في خدمتها ونرفع من شأنها ونضحى في سبيلها وندافع عن استقلالية قرارها ونضع مصلحتها فوق كل اعتبار وسنواصل مسيرتنا بكل ثقة وتفاؤل لفائدة شعبنا وبلادنا.

***

ومنها قولكم أيضا: واذ اشير الى ذلك واذكر الجميع بان كرامة الافراد من كرامة اوطانهم ومناعتهم من مناعتها فاني ساحرص على ان يعيش التونسي امنا مطمئنا كريما عزيزا في وطنه مرفوع الراس شامخا وعلى ان تظل تونس تجربة فريدة ومتميزة في محيطها الاقليمي محترمة مهابة وناجحة متالقة على الدوام.

Registered in England No: 3519515 Address: 49 Gorst Road, London NW10 6LS UK
Tel: +44 20 88382884 Fax: +44 20 88382989 Email: atv@almustakillah.com

لندن 11 ديسمبر 2009

سيادة الرئيس زين العابدين بن علي
رئيس الجمهورية التونسية

تحية طيبة، وبعد:

أستأذن سيادتكم في تنظيم ندوة تلفزيونية في لندن، تبث وقائعها على مدى أسبوع كامل، عنوانها: بين الميثاق الوطني وخطاب القسم للولاية الجديدة للرئيس بن علي: آفاق التطور الديمقراطي في تونس. (مرفق لسيادتكم صفحة إضافية واحدة فقط فيها بعض الفقرات من خطابكم، يمكن أن يبدأ النقاش بها وحولها)

لم أفاتح أحدا في شأن هذه الندوة بعد، وقد رأيت الكتابة إلى سيادتكم أولا مستأذنا في تنظيم الندوة، ومناقشة الموضوع، لأنني أحتاج إلى دعمكم الشخصي وتشجيعكم ورعايتكم للمبادرة.

أطلب تشجيعكم لندوة شفافة جريئة تنال احترام المواطن التونسي وملايين المشاهدين العرب الذين يعتبرون قناة المستقلة أفضل قناة لجرأة التفكير وحرية التعبير في العالم العربي، يشارك فيها ستة ضيوف، يمثلون: التجمع الدستوري الديمقراطي، اليسار المعتدل، الإسلاميون المعتدلون، القوميون المعتدلون، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والصحافة المستقلة.

إن من رأيي أن مثل هذه الندوة ستفتك المبادرة الإعلامية من أي جهة أخرى تتعامل مع الأخبار التونسية بروح مغرضة وغير محايدة. ولكم سديد النظر .

مع فائق مشاعر التقدير والإحترام.

د. محمد الهاشمي الحامدي

رئيس قناة المستقلة

الجمهورية التونسية

اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق

حول الرشوة والفساد

م ع

تونس في 20 أكتوبر 2011

من رئيس اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق
حول الرشوة والفساد
إلى السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بتونس 1

الموضوع : إحالة ملف يتعلّق بالسيد الصحبي صمارة .
المرجع : الملف المتعهد به تلقائيا من طرف اللجنة تحت عدد 1274 بتاريخ 13 أكتوبر 2011.
الملاحق : نسخة من ملف.

وبعد،

طبقا لأحكام الفصل 3 من المرسوم عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 تعرض عليكم اللجنة الوطنية لتقصّي الحقائق في مسائل الرشوة والفساد عليكم ما يلي:

حيث تلقّت اللجنة وثيقة مؤرّخة في 5 جانفي 2009 ممضاة من الرئيس المدير العام للوكالة التونسية للاتصال الخارجي جاءت في شكل مذكّرة موجّهة إلى رئيس الجمهورية السابق لإعلامه بأنّ السيد برهان بسيّس يواصل التعاون مع السيد الصحبي صمارة وبأنّهما بصدد الإعداد لإنجاز موقع على الأنترنات حول المستجدّات الحقوقية والسياسية،كما جاء بالمذكرة أنّ السيد الصحبي صمارة يطلب الموافقة على إنجاز تحرّكين يتمثّل الأوّل منهما في تحريك عدد من أعضاء منظمة الشباب التابعة "لحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" من أجل حثّها على الإستقالة وإعلان مواقف منشقة عن هذا الحزب،أما التحرك الثاني فيقضي بتعهده بإجراء اتّصالات مع عدد من المنظمات والأفراد في باريس وجينيف.

كما جاء بذات المذكرة إعلام رئيس الجمهورية السابق بأنّ السيد الصحبي صمارة يرجو انتدابه في إحدى المؤسسات العمومية التي يمكن أن تسمح له بالتفرّغ

لأنشطته الحالية "دون جذب الانتباه إليه" على غرار مؤسسة البريد التونسي أو شركة الكهرباء والغاز أو الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه أو ديوان البحرية التجارية والموانئ او ديوان الطيران المدني والمطارات.

وحيث يتبيّن بالإطلاع على المذكرة سالفة الذكر أنّ رئيس الجمهورية السابق تولى تضمينها بخط يده موافقته على التحركات المقترح القيام بها من طرف السيد الصحبي صمارة وتشجيعه لها،كما أعطى تعليماته الكتابية إلى السيد مدير الديوان الرئاسي لإجراء ما يتعيّن وإعلام السيد أسامة الرمضاني وانتداب السيد الصحبي صمارة لدى ديوان الطيران المدني والمطارات ووضعه على ذمّة الوكالة التونسية للإتّصال الخارجي.

وحيث تولّت اللجنة بتاريخ 13 أكتوبر 2011 تحت عدد 1/4918 مراسلة الرئيس المدير العام لديوان الطيران المدني والمطارات لمدّها بالملف الإداري للعون السيد الصحبي صمارة.

وحيث تأكّد للجنة من خلال الملف الإداري موضوع الطلب والواصل إليها بتاريخ 18 أكتوبر 2011 أنّ السيد الصحبي صمارة أنتدب فعلا بديوان الطيران المدني والمطارات بموجب مقرّر مؤرخ في 27 فيفري 2009 تحت عدد 02/0736000/09 ممضى من قبل الرئيس المدير العام للديوان السيد محمد الشريف وذلك برتبة متصرف متربص ليتمّ ترسيمه في خطته تلك بموجب مقرّر مؤرخ في 23 فيفري 2010 تحت عدد 02/3985000/10 قبل أن يعيّن بموجب مقرّر في 28 سبتمبر 2010 تحت عدد 10/ 02/0689200 في خطة رئيس مصلحة مساعد.

كما يستفاد من الملف الإداري للعون السيد الصحبي صمارة أنّ هذا الأخير تقدّم بمطلب للحصول على رخصة عطلة استثنائية خلال الفترة الممتدة بين 2 أكتوبر 2011 و23 أكتوبر 2011 بصفته رئيس قائمة مترشحة لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

وحيث تولّت اللجنة بتاريخ 19 أكتوبر 2011 الاستماع إلى السيد الصحبي بن عبد الحميد بن محمد صمارة صاحب بطاقة التعريف الوطنية عدد 07589130 الصادرة بتاريخ 2 فيفري 2011 فأفاد بأنه متحصّل على الإجازة في الحضارة والآداب العربية وأنه يعمل حاليا بديوان الطيران المدني والمطارات وبالتحديد بمطار صفاقس وهو يترأس القائمة المستقلة "الحق في الشغل والتنمية والكرامة" المتقدّمة لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي عن ولاية القيروان،مبرزا بالخصوص أنه كان يعمل مع السيدة سهام بن

سدرين وزوجها براديو كلمة وأنه اختلف معهما لأسباب مبدئية ومادية فتوجه للعمل مع وكالة الإتصال الخارجي كمتعاون مقابل منحة شهرية قدرها خمسمائة دينار (500د) يتسلّمها نقدا وبصفة مباشرة من طرف السيد محي الدين واردة المسؤول المالي بالوكالة،كما كان يتنقّل إلى خارج البلاد لحضور الملتقيات والمؤتمرات أو للقيام ببعض المهمات مقابل تكفّل الوكالة بجميع المصاريف المتعلّقة بالسفر والإقامة،فضلا عن تكليفه بتنشيط برنامج "ورقات من تونس" على قناة ANB.كما جاء بأقوال السيد الصحبي صمارة أنّ الوكالة التونسية للاتّصال الخارجي تكفّلت بمصاريف كراء مكتب خاص به كائن بساحة باستور وأنه كان يتلقى مبالغ مالية من الوكالة وأنّ جزءا من هذه المبالغ كانت موجّهة إلى السيدة خولة الفرشيشي والسيد سامي نصر والسيد ظافر عطيل باعتبارها تمثّل مقابل تعاونهم معه في إدارة موقع "كلمة حرة"،علاوة على بذله لأموال راجعة لفائدة المطبعة المكلّفة بطبع الكتاب الذي أصدره بالتعاون مع الوكالة تحت عنوان" LE BUSNESS DES AFFAIRES ".

هذا وتجدر الإشارة بخصوص تعامل السيد الصحبي صمارة نفيد الجناب أنّ اللجنة سبق لها أن أحالت عليكم ضمن الملف المتعلّق بالوكالة التونسية للاتصال الخارجي جملة من المؤيدات والوثائق التي تثبت تلقي المعني بالأمر لمبالغ مالية هامة من الوكالة وانتفاعه بجملة من الامتيازات المادية والعينية بعنوان أداء خدمات اتّصالية بالداخل والخارج تهدف في الغالب إلى تلميع صورة النظام ورئيسه ودون أن تكون الخدمات المذكورة مبرّرة ومدعمة بوصولات خزينة.

وحيث ندلي للجناب بنسخة من التقرير الذي أعدّته اللجنة فيما يتعلّق بالوكالة التونسية للإتّصال الخارجي والذي أحيل عليكم بتاريخ 21 سبتمبر 2011 تحت عدد 4463/1 والذي يتبيّن من خلال الإطلاع على الصفحات 6 و7 و9 و17 منه أنّ السيد الصحبي صمارة تعامل مع الوكالة المذكورة وانتفع منها بجملة من المنح والامتيازات المادية والعينية التي لا تمتّ بأي صلة بالأعمال الصحفية على غرار تحمّل الوكالة لكل المصاريف المترتّبة عن كراء محل موضوع على ذمّته خلال سنتي 2009 و2010 (معلوم الكراء وفواتير الربط بالهاتف والماء والكهرباء والغاز والأنترنيت).

وحيث فضلا عن ذلك فقد ثبت للجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة أنّ عملية انتداب السيد الصحبي صمارة للعمل بديوان الطيران المدني والمطارات شابتها الإخلالات والتجاوزات التالية:

- إنّ انتداب السيد الصحبي صمارة بديوان الطيران المدني والمطارات لم يكن مبرّرا بالحاجة إلى خدماته أو بمراعاة مؤهلاته العلمية،بدليل أنه متحصّل على شهادة الأستاذية في اللغة والحضارة العربية وهو اختصاص بعيد كل البعد عن المجال الذي ينشط فيه الديوان باعتباره هيكلا فنيا وتقنيا يلتجأ عادة إلى خدمات الفنيين والمهندسين المختصّين.وقد ثبت للجنة،وفقا لما يبرز من التعليمات الكتابية التي حرّرها رئيس الجمهورية السابق على المذكرة المقدّمة إليه من قبل السيد أسامة الرمضاني في شأن تحركات ونشاط كل من السيدين برهان بسيّس والصحبي صمارة،أنّ هذا الأخير انتدب بتوصية مباشرة من رئيس الجمهورية السابق كمكافأة له على ما بذله من أعمال وتحركات في إطار التشويش على أنشطة أحزاب المعارضة وبثّ التفرقة في صفوفها وتشويه سمعتها بالداخل والخارج.

- إنّ انتداب السيد الصحبي صمارة بالديوان المذكور لم يكن سوى عملية صورية (recrutement fictif) ضرورة أنّه ثبت للجنة بعد الاتصال بإدارة الديوان أنّ المعني بالأمر لم يباشر قطّ وظائفه منذ انتدابه،وبالرغم من ذلك فقد كان يتلقى راتبا شهريا من الديوان بصفة منتظمة ويتمتّع بالترقيات بصفة طبيعية من ذلك تسميته في خطة وظيفية (رئيس مصلحة مساعد) في وقت قياسي.

- يعدّ انتداب السيد الصحبي صمارة كعون قار بطريقة مباشرة وعدم احترام قاعدة التناظر خرقا واضحا لأحكام الفصل 16 من القانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرخ في 5 أوت 1985 وللفصل 35 من النظام الأساسي الخاص بأعوان ديوان الطيران المدني والمطارات.

- جمع المعني بالأمر بين وظائفه بالديوان وممارسة نشاط مهني بمقابل صلب وكالة الاتصال الخارجي (صرّح المعني بالأمر أنه يتلقى منحة شهرية قارة بقيمة 500د من الوكالة التونسية للاتصال الخارجي) وهو ما يتعارض مع مقتضيات الفصل 6 من القانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرخ في 5 أوت 1985.

وبالنظر لما تقدّم نحيل على الجناب هذا الملف لتتفضّلوا بفتح تحقيق ضدّ كل من الصحبي صمارة ورئيس الجمهورية السابق والرئيس المدير العام لديوان الطيران المدني والمطارات السابق السيد محمد الشريف والرئيس المدير العام للوكالة التونسية للاتصال الخارجي السيد أسامة الرمضاني وكل من سيكشف عنه البحث وذلك من أجل جريمة استغلال موظف لصفته ومخالفة القوانين والتراتيب الجاري بها العمل لتمكين الغير من استخلاص فائدة لا وجه لها والإضرار بمؤسسة عمومية.

والسلام.

عبد الفتاح عمر

رئيس اللجنة

الجمهورية التونسية

_

وزارة الاتصال و العلاقات

مع مجلس النواب و مجلس المستشارين

(ع.ش.م)

_

الوزير

تونس في 11 جويلية 2009

جدول الوثائق الموجهة الى

السيد مستشار القانون والتشريع للحكومة

العدد الرتبي	بيان الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
01	- ملحق الاتفاقية المبرمة بتاريخ 13 فيفري 2004 بين الدولة التونسية والسيد العربي بن حبيب نصرة		تحال إليكم لما يتعين
02			
03			

الجمهورية التونسية
11 جويلية 2009
مكتب الوارد

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه

بـ.....في.....

الإمضاء

بـ.....في.....

الإمضاء

عن الوزير المكلف بالاتصال و العلاقات

مع مجلس النواب و مجلس المستشارين

المصالح المشتركة بالنيابة

منية نقيب يحياوي

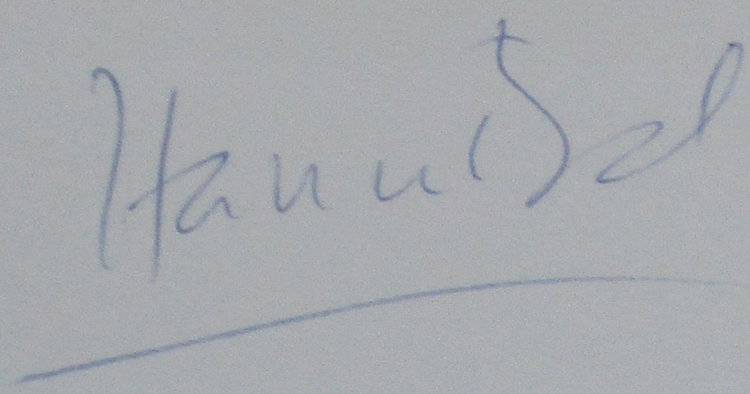

الجمهورية التونسية
وزارة المالية
الإدارة العامة للديوانة
مكتب الإمتيازات الجبائية

050094

تونس في : 2 - ديسمبر 2004

بطاقة

إلى عناية السيد المنجي صفرة

الوزير المستشار لدى سيادة رئيس الجمهورية

الموضوع : حول طلب رفع مولدات كهربائية.

المرجع : - مطلب شركة " AVIP " للإنتاج السمعي البصري بتاريخ **01** ديسمبر **2004.**

- محضر الإجتماع عدد **148** بتاريخ **2004/09/09** للجنة العليا للإستثمار.

وبعد،

أتشرف بإفادتكم أنه في إطار إحداثها للقناة التلفزية " حنبعل " تقدمت الشركة العالمية للإنتاج السمعي البصري " AVIP " بطلب الإنتفاع بتوقيف العمل بالمعاليم والأداءات المستوجبة على التجهيزات اللازمة لنشاطها في إطار الفصل 52 من مجلة تشجيع الإستثمارات.

وحظي هذا المطلب بموافقة اللجنة العليا للإستثمار خلال إجتماعها عدد 148 بتاريخ 2004/09/09.

وفي إنتظار صدور الأمر الذي يمنحها إمتيازات الفصل 52 سالف الذكر سمحت الإدارة العامة للديوانة في العديد من المناسبات لهذه المؤسسة برفع المعدات الموردة بواسطة تصاريح مؤقتة (DAE) دون تقديم ضمان في مبلغ المعاليم والأداءات المستوجبة.

وبتاريخ 01 ديسمبر 2004، تقدمت شركة " AVIP " بطلب رفع مولدين كهربائيين بقيمة 88300 دينار إقتنتهما من المؤسسة المحلية " SOGENI " التي تعتزم إحالتهما على الرصيف لفائدة شركة " AVIP ".

وعند معالجة هذا الطلب إتضح بالرجوع إلى القوائم المصاحبة لمشروع الأمر المشار إليه أعلاه أن هذه المعدات غير مضمنة بقائمة التجهيزات المنتفعة عند التوريد بتوقيف

المعاليم الديوانية والأداءات المستوجبة بل أدرجت بقائمة المعدات المقتناة محليا المنتفعة بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة.

وبعد مراجعة سيادتكم بخصوص هذا الموضوع تمت إستشارة السيد وزير المالية الذي أشار إلى أن هذه المسألة تبقى من إختصاص مصالح وزارة الصناعة بإعتبار أن لهذه التجهيزات مثيل مصنوع محليا.

إثر أخذ رأيها في الموضوع تمسكت مصالح وزارة الصناعة والطاقة بالإقتصار على منح هذه المعدات توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة لوجود مثيل لها مصنوع محليا إذ أن منحها الإعفاء من المعاليم الديوانية يعد سابقة، لا سيما وأن الأمر المانح للإمتياز ينشر للعموم.

تبعا لذلك فإن المورد شركة " SOGENI " مدعو لإتمام الإجراءات الديوانية لتسويح هذه المعدات بعد دفع المعلوم الديواني المساوي لـ: 7.5 % بإعتبار مصدر البضاعة الإتحاد الأوروبي ثم بيعها محليا لمؤسسة " AVIP " مع توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة (18 %) بعد حصول هذه الأخيرة على شهادة في الغرض مسلمة من قبل مصالح مكتب مراقبة الأداءات.

رفعت إليكم هذه البطاقة للإعلام ولكل غاية مفيدة.

مع فائق الاحترام والتقدير

والسلام

المدير العام للديوانة

سليمان ورق

7- **تعديل** النقطة 3 المضمنة بمحضر جلسة اللجنة العليا للاستثمار ليوم 14 جوان 2004 والمتعلقة بشركة MERCURE INTERNATIONAL في اتجاه **عدم الموافقة** على طلب الترخيص في التفويت في 465 حصة شركاء تمثل 31% من رأس مال الشركة راجعة إلى السيدين لطفي آغا (373 حصة) ومحمد لسعد شلبي (92 حصة)، لفائدة السادة عدنان هدروج (435 حصة) وJean Pierre Deschamps (10 حصص) وسمير حسان (10 حصص) و Partrick Berard (10 حصص)، غير المقيمين.

8-**عدم الموافقة** على إسناد شركة "عبر البلاد العربية للتجارة الدولية" الامتيازات المنصوص عليها بالفصل 52 من مجلة تشجيع الاستثمارات.

9-**تعديل** النقطة الأولى من محضر جلسة اللجنة العليا للاستثمار بتاريخ 17 جويلية 2004 في اتجاه **الموافقة** على إسناد منحة استثمار بـ 25% من كلفة المشروع لفائدة باعثي المبيتات الجامعية التالية ، في حدود كلفة بـ5,5 أ.د للسرير الواحد مع التأكيد على ضرورة الالتزام بمقتضيات كراس الشروط خاصة في ما يتعلق بالمساحة المخصصة للسرير الواحد وعدد الأسرة بالغرف ومعينات الكراء :

-السيد محمد الحبيب الجريدي، باعث المبيت الجامعي الخاص "الجريدي" بسيدي حمد زروق بقفصة.

-السيد محمد الصغير يحيى، باعث المبيت الجامعي الخاص "يحيى" بسيدي حمد زروق بقفصة.

-السيد فرج حمزة، باعث المبيت الجامعي الخاص بالروضة – طريق تونس بالمهدية.

-السيد علي كمال حفصية باعث المبيت الجامعي الخاص "الشابي" بشارع ابن خلدون بسوسة.

وبذلك رفعت الجلسة

الوزير الأول
محمد الصيد
الأمناء: محمد النغوشي

2-**الموافقة** على طلب الترخيص في تسوية عملية التفويت التي تمت في سنة 1996 والتي شملت 130 سهم تمثل 1% من رأس مال شركة صلاح لحمر للنقل والإيداع، راجعة إلى السيد صلاح لحمر، لفائدة الشركة الفرنسية GRAVELEAU SA بسعر 29د/سهم.

3-**الموافقة** على طلب الترخيص في التفويت في سهم واحد من رأس مال شركة منتزه شواطئ قرطاج، يمثل كامل المساهمة التونسية وراجع إلى السيد عمر بن محمد العتيري، لفائدة شركة MNF السعودية بدون مقابل.

4-**الموافقة** على إسناد شركة TUNI MEDIA SARL الامتياز المنصوص عليه بالفصل 52 من مجلة تشجيع الاستثمارات والمتمثل في توقيف العمل بالأداءات والمعاليم المعمول بها بالنسبة إلى التجهيزات اللازمة للاستثمار.

5-**الموافقة** على إسناد الشركة العالمية للإنتاج السمعي البصري AVIP الامتيازات المنصوص عليها بالفصل 52 من مجلة تشجيع الاستثمارات والمتمثلة في:

*توقيف العمل بالمعاليم والأداءات المستوجبة على التجهيزات اللازمة للاستثمار.

* منحة استثمار بـــ20% من قيمة الاستثمار المقدرة بـــ14 م.د.

6-**تعديل** النقطة 2 المضمنة بمحضر جلسة اللجنة العليا للاستثمار ليوم 14 جوان 2004 المتعلقة بشركة CARTHAGO MOVING & STORAGE في اتجاه **عدم الموافقة** على طلب الترخيص في التفويت في 250 حصة شركاء تمثل 50% من رأس مال الشركة وكامل المساهمة التونسية بها، راجعة إلى السيدة هند الرقيق والسيد توفيق بنور، لفائدة الشركة الفرنسية CODEM.

وقد خصصت الجلسة للنظر في الملفات التالية :

1-شركة AROMA

2-شركة صلاح لحمر للنقل والإيداع – SLTC

3-شركة منتزه شواطئ قرطاج

4-شركة TUNI MEDIA SARL

5-الشركة العالمية للإنتاج السمعي البصري AVIP

6-شركة CARTHAGO MOVING & STORAGE

7- شركة MERCURE INTERNATIONAL

8-شركة "عبر البلاد العربية للتجارة الدولية" – TAWIT

9-مشاريع مبيتات جامعية خاصة

وإثر العروض التي قدمها السادة وزير تكنولوجيات الاتصال والنقل ومحافظ البنك المركزي التونسي وكاتب الدولة لدى وزير الثقافة والشباب والترفيه المكلف بالشباب والترفيه وكاتب الدولة لدى وزير التجارة المكلف بالتجارة الداخلية ورئيس هيئة السوق المالية ، وبعد مناقشة المقترحات، **أبدت اللجنة العليا للاستثمار** الرأي التالي :

1-**الموافقة** على طلب الترخيص في تسوية عملية التفويت التي تمت في سنة 2000 والتي شملت 33 حصة شركاء تمثل 3% من رأس مال شركة AROMA، راجعة إلى السيد نور الدين محفوظ التونسي غير المقيم، لفائدة شركة "OXA" السويسرية مقابل 100د/حصة، مع ضرورة تسوية الشركة المعنية لوضعيتها بخصوص بطاقة التاجر.

الجمهورية التونسية
الوزارة الأولى
الديوان / ن.خ
02/4502

2004 أكتوبر 20

محضر اجتماع اللجنة العليا للاستثمار

عدد 148 بتاريخ 9 سبتمبر 2004

أشرف السيد محمد الغنوشي الوزير الأول يوم الخميس 9 سبتمبر 2004 بقصر الحكومة بالقصبة على الاجتماع الثامن والأربعين بعد المائة (148) للجنة العليا للاستثمار.
وقد حضر هذا الاجتماع السيدة والسادة :

-الصادق رابح : وزير تكنولوجيات الاتصال والنقل
-فتحي المرداسي : وزير الصناعة والطاقة
-محمد النوري الجويني : وزير التنمية والتعاون الدولي
-محمد رشيد كشيش : وزير المالية
-المنجي صفرة : الوزير المستشار لدى رئيس الجمهورية
-صلاح الدين مخلوف : كاتب الدولة لدى وزير التجارة المكلف بالتجارة الداخلية
-كمال الحاج ساسي : كاتب الدولة لدى وزير الثقافة والشباب والترفيه المكلف بالشباب والترفيه
-البشير المجدوب : المدير العام للشؤون الجهوية بوزارة الداخلية والتنمية المحلية نيابة عن الوزير
-الهادي الزار : نائب محافظ البنك المركزي التونسي
-محسن طالب : رئيس هيئة السوق المالية
-الزين عمارة : المدير العام للإعلام بالوزارة الأولى
-نجوى خريف : مديرة بالوزارة الأولى

AVIP TUNISIE
Choutrana II .Avenue 13 Août
2036 SOUKRA. TUNISIE

TUNIS LE 01/12/2004

A Monsieur le Directeur Général des Douanes

Objet : Demande d'Enlèvement par D.A.E.

الإدارة العامة للديوانة
مكتب الضبط المركزي
2004 ديسمبر 01
تحت عدد 18610

Monsieur ;

Nous venons par la présente vous demander de bien vouloir nous accorder l'autorisation d'enlèvement par D.A.E: Deux groupes électrogènes pour la chaîne de la télévision **Hannibal Tv**
Cette demande est motivée par les fréquentes coupures du courant électrique à la Choutrana II, La Soukra au moment même où la chaîne a entamé ses productions.

Merci de votre collaboration et veillez agréer Monsieur le Directeur Général nos respects les plus dévouées.

Code en douanes : 811 878 H

Ci-joint :

- Connaissement
- Facture de cession
- Avis d'arrivée

A.V.I.P Tunisie, SA

LARBI NASRA

أفيب
الشركة العالمية للأنتاج
الفني السمعي و البصري

85, Av. du 13 Août - Choutrana II - La Soukra, 2036 -Tunisie
Tél : + 216 70 944 944 – Fax : +216 70 944 411
E-mail : Hannibaltv@planet.tn

Exemplaire **du transporteur**
Exemplar für **Frachtführer** */ Copy for* **carrier**

OC N° 0384709

1 Expéditeur (nom, adresse, pays)
Absender (Name, Anschrift, Land) / Sender (name, address, country)

SDMO
12 RUE DE VILLENEUVE
29000 BREST

LETTRE DE VOITURE - DOCUMENT DE TRANSPORT
FRACHTBRIEF - TRANSPORTDOKUMENT
CONSIGNMENT NOTE - CARRIAGE DOCUMENT

CMR

Ce transport est soumis nonobstant toute clause contraire, à la Convention relative au contrat de transport international de marchandises par route (CMR).

Diese Beförderung unterliegt trotz einer gegenteiligen Abmachung den Bestimmungen des Übereinkommens über den Beförderungsvertrag im internationalen Straßengüterverkehr (CMR)

This carriage is subject notwithstanding any clause to the contrary, to the Convention on the Contract for the International Carriage of goods by road (CMR)

2 Destinataire (nom, adresse, pays)
Empfänger (Name, Anschrift, Land) / Consignee (name, address, country)

SOGENI
RUE DES ENTREPRENEURS
ARIANA TUNISIE

16 Transporteur (nom, adresse, pays)
Frachtführer (Name, Anschrift, Land) / Carrier (name, address, country)

MAGHREB SOLUTIONS *S.A.S. au Capital de 100.000 €*
68 Bd Lazer - Atelier Lazer - 13010 MARSEILLE
Tél : 04.96.20.84.50 - Fax : 04.96.20.84.59
452 174 345 00010 RCS : Marseille - APE : 634A
N°Identifiant TVA : FR 68 452 174 345

3 Lieu prévu pour la livraison de la marchandise (lieu, pays)
Auslieferungsort des Gutes (Ort, Land) / Place of delivery of the goods (place, country)

TUNISIE

17 Transporteurs successifs (nom, adresse, pays)
Nachfolgende Frachtführer (Name, Anschrift, Land) Successive Carriers (name, address, country)

4 Lieu et date de la prise en charge de la marchandise (lieu, pays, date)
Ort und Tag der Übernahme des Gutes (Ort, Land, Datum) / Place and date of taking over the goods (place, country, date)

MARSEILLE
LE 20/11/04

18 Réserves et observations du transporteur
Vorbehalte und Bemerkungen des Frachtführers / Carrier's reservations and observations

5 Documents annexés
Beigefügte Dokumente / Documents attached

FT+FUR1

6 Marques et numéros *Kennzeichen und Nummern* *Marks and Nos*	7 Nombre des colis *Zhal der Packstücke* *Number of packages*	8 Mode d'emballage *Verpackungsart* *Method of packing*	9 Nature de la marchandise *Bezeichnung des Gutes* *Nature of goods*	10 N° statistique *Statistiknummer* *Statistical number*	11 Poids brut, kg *Bruttogewicht in kg* *Gross weight in kg*	12 Cubage m³ *Umfang in m³* *Volume in m³*
	4	**COLIS**	**GROUPE ELECTROGENE ET ACCESSOIRES**		**6690 KG**	

N° ONU *UNO Nummer* *N° UNO*	Dénomination *Bezeichnung* *Denomination*	N° Etiquette *Etiketten Nummer* *Label number*	Groupe d'emballage *Verpackungsgruppe* *Packaging group*
U.N.			GE/VG/PG

13 Instructions de l'expéditeur
Anweisungen des Absenders / Sender's instructions

19 Conventions particulières
Besondere Vereinbarungen / Special agreements

20 A payer par / *Zu zahlen vom / To be paid by*	Expéditeur *Absender* / *Sender*		Monnaie *Währung* / *Currency*		Destinataire / *Empfänger* / *Consignee*	
Prix du transport / *Fracht* / *Carriages charges*						
Réductions / *Ermäßigungen* / *Deductions* -						
Solde / *Zwischensumme* / *Balance*						
Suppléments / *Zuschläge* / *Supplem charges*						
Frais accessoires / *Nebengebühren* / *Other charges* +						
TOTAL						

14 Prescriptions d'affranchissement
Frachtzahlungsanweisungen / Instructions as to payment for carriage

☐ Franco / *Frei* / *Carriage paid*

☐ Non franco / *Unfrei* / *Carriage forward*

15 Remboursement / *Rückerstattung* / *Cash on delivery*

21 Etablie à / *Ausgefertigt in* / *Established in* — le / *am* / *on* 20

MARSEILLE 20/11/2004

22

Signature and stamp of the sender

23 **MAGHREB SOLUTIONS**
S.A.S. au Capital de 100.000 €
68 Bd Lazer - Atelier Lazer
13010 MARSEILLE
Tél : 04.96.20.84.50 - Fax : 04.96.20.84.59
452 174 345 00010 RCS : Marseille - APE : 634A
N°Identifiant TVA : FR 68 452 174 345

Signature and stamp of the carrier

24 Marchandises reçues / *Gut empfangen* / *Goods received*

Lieu / *Ort* / *Place* — LE / *AM* / *ON* 20

Signature and stamp of the consignee

A remplir sous la responsabilité de l'expéditeur. / Auszufüllen unter der Verantwortung des Absenders / To be completed on the sender's responsibility.

Les parties encadrées de lignes grasses doivent être remplies par le transporteur. / Die mit fett gedruckten Linien eingerahmten Rubriken müssen vom Frachtführer ausgefüllt werden. / The spaces framed with heavy lines must be filled in by the carrier.

Compris et / einschließlich / Including and 19+21+22 — 1-15

Si nécessaire, le numéro et la lettre de la colonne des particularités de la classe. / Wenn erforderlich, Nummer und Buchstabe der Spalte für Klasse, die Zahl der Kolli und die Buchstaben der Spalte für besondere Angaben. / In case of dangerous goods mention, besides the possible certificate, on the last line of the column the particulars of the class, the number and the letter, if any.

AST

Avenir Service Transport

Code Magasin: M4733A

Tunis le: 22/11/2004

AVIS D'ARRIVEE No : 18123

N/REF: 47611119 2

4112270
SOGENI
CHARGUIA
TUNISIE

essieurs.

Veuillez trouver ci-après un état des marchandises manifestées pour votre compte

Navire.....: ISTAMBUL
Embarquées de: MARSEILLE
Débarquées à...: M4733A MAGASIN AST
Fournisseur.....: SDMO
Chargement:
Dossier.....: 47611119
Montan Fret.....: 2 450,000 EURO

V/Réf:
Le : 20/11/2004
Le : 22/11/2004
Nature de l'opération : GROUPAGE MARITIME
S.R/CON.....: 2332XZ35
No Escale.....: 43610

Nb	Marque et Numéro	Designation Marchandise	Poids	Nb Colis	Volume
1	ADRESSE	COLIS GROUPE ELECTROGENE	6,690	4	30,200

T a x a t i o n

Designation	Montant
FRET ASSIGNE	3 969,000
RETOUR DE FOND	198,450
AVIS D'ARRIVE	5,000
BON A DELIVRER	10,000
CORRESPONDANCE	5,000
MISE AU MAGASIN	303,000
DEBARQUEMENT	101,000

Total HT	4 591,450	TVA	112,041	Timbre	0,200	Total TTC	4 703,691

Nous vous invitons à retirer le Bon à délivrer dés réception de cet avis.

Conditions particulières:

DECLARAISON LIBRE

ملحق للاتفاقية المبرمة بتاريخ 13 فيفري 2004 بين الدولة التونسية والسيد العربي بن حبيب نصرة و المتعلقة بإحداث واستغلال القناة التلفزية الخاصة حنبعل

بين **الدولة التونسية** ممثلة في وزارة الاتصال والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين (الإدارة العامة للإعلام)،

من جهة،

و**شركة توني ميديا Tuni-Media** شركة تونسية ذات مسؤولية محدودة ومستغلة للقناة التلفزية **حنبعل** ممثلة في شخص ممثلها القانوني والقائم في حقها **وكيلها السيد السيد العربي بن حبيب نصرة** باعث القنـــــاة و المرخص له في إحداثها.

من جهة أخرى،

توطئة

بعد الاطلاع على الاتفاقية الممضاة بين الدولة التونسية والسيد العربي بن حبيب نصرة والمتعلقة بإحداث واستغلال القناة التلفزية الخاصة حنبعل TV و المؤرخة في 13 فيفري 2004 وخاصة على الفصلين 28 و30 منها وجميع النصوص التي تممتها أو عدلتها ،

تم الاتفاق و الوقوف والتراضي على الآتي بيانه:

الفصل الاول: تلغى أحكام الفصل 28 من الاتفاقية الممضاة بين الدولة التونسية ممثلة في الإدارة العامة للإعلام والـــــــسيد العربي نصـــــــرة و المؤرخة في 13 فيفري 2004، وتعوض بما يلي:

- **الفصل 28 جديد:**

"إضافة إلى الضرائب والمعاليم المستوجبة طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل، تتعهد شركة"توني ميديا" الشركة المستغلة للقناة ممثلة في شخص السيد العربي بن حبيب نصرة بصفته الممثل القانوني لها والقائم في حقها بدفع إتاوة سنوية تقديرية قيمتها مليوني

SOGENI

Société Générales des Equipements pour le Nettoyage et l'Industrie

25, Rue des Entrepreneurs
CHARGUIA II
B.P.49
1080 TUNIS CEDEX

S.A. CAPITAL 300 000 DT
Tél.:71 940 220
FAX : 71 940 212
T.V.A 783870 T/A/M/000

A V I P

85,Avenue 13 Aout
00000 La Soukra

Facture PRO-FORMA	N° Client	Votre Commande	Date	Date Echéance		N° Dossier
N° 4385 Date 23 Novembre 2004	635					5438

Désignation	Code Article	Quantité ou Temps	TVA	Prix Unit. Hors Taxe		Prix Unit. Net Hors Taxe	Montant Net Hors Taxe
GROUPE ELECTROGENE SDMO GS 400 KVA		1.00		63000.000		63000.000	63000.000
GROUPE ELECTROGENE SUR REMORQUE SDMO JS 80 KVA		1.00		25300.000		25300.000	25300.000

SOGENI
25, Rue des Entrepreneurs Charguia II
ARIANA
Tél.: 71.940 220 - 216.71.940 212 - DPR

Net H. Taxe	Base					Total TVA		Total T.T.C
88300.000	Taux TVA							88300.000

Sauf erreur ou omission

Arrêtée la présente Facture PRO-FORMA à la somme de:
QUATRE VINGT HUIT MILLE TROIS CENTS DINARS **********

الجمهورية التونسية
رئاسة الجمهورية

قرطاج، في 26/07/2008

السيد وزير الداخلية والتنمية المحلية

ر/ج 20080722

جدول الأوراق الموجهة

بيان محتويات الأوراق	عدد الأوراق	الملاحظات
حول إعلام بإصدار نشرية دورية للمدعوة "سهام بن "سدرين"	1	نسخة من البطاقة المقدمة في الغرض، مشفوعة بتعليمات سيادة رئيس الجمهورية
الجملة:	1	و السلام

سرّي مطلق

الوزير المستشار لدى رئيس الجمهورية

حامد مليكة

16 جوان 2008

بطاقـــــــة

حول إعلام بإصدار نشرية دورية
للمدعوة "سهام بن سدرين"

- ورد على وزارة الداخلية والتنمية المحلية بتاريخ 26 أفريل 2008 إعلام صادر عـــن المدعوة "سهام بن سدرين" ترغب بمقتضاه إصدار نشرية دورية باللغتين العربية والفرنسية تحمل اسم "كلمة".

- إن الإعلام المقدم من طرف المعنية بالأمر لا يستجيب للشروط القانونية الواردة بالفصـــل 13 من مجلة الصحافة باعتبار أنه لا يتضمن التنصيص على دورية صـــدور النشـــرية ولـــم يكن مرفقا بمضمون من السجل العدلي للمعنية بالأمر (بطاقة عدد 3).

- ســـبق أن تقدمـــت المدعـــوة "ســـهام بن سدرين" خلال سنتي 1999 و 2004 بإعلاميـــن لإصدار النشرية المذكورة "كلمة" دون استجابتهما لمقتضيات الفصل 13 من مجلة الصحافة (عدم إرفاق مضمون من السجل العدلي للمعنية بالأمر)، وتم السكوت عنهما آنذاك.

- يلاحظ أن الإعلامين السابقين المقدمين من طرف المعنية بالأمر "سنتي 1999 و 2004 " تزامنا مع قرب موعدي إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية آنذاك كمـــا هـــو الشأن بالنسبة لموعد تقديم الإعلام الحالي حيث يأتي مع قرب موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2009 وهو ما يؤكد نية المعنية في انتهاز المواعيد السياسية الهامة ببلادنا في محاولة منها للضغط على السلطة (الحصول

على وصل إعلام لنشريتها أو التهجم على النظام والتشهير بما تدعيه من "انعدام حرية التعبير والرأي في تونس").

- ورد حـــول المعنية بالأمر أنها تسعى من حين إلى آخر إلى توزيع هذه النشرية خلســـة كمـــا أنها اتخذت لها موقعا عبر شبكة الإنترنات بالخارج وسبق لها أن قامـــت كذلـــك بحملة إعلامية لفائدة مطالبها في برنامج "المغرب العربي" الذي كانـــت تبـــثه قناة "المستقلة" المناهضة إضافة إلى انتهاز المعنية بالأمر فرص استضـــافتها فـــي بعـــض البرامج التلفزية في القنوات الأجنبية على غرار قناة "الحوار" المعادية للنظام وقناتي "الجزيرة" و "العربية" وذلك للتهجم على النظام التونسي واختياراته في مجالي الإعلام والصحافة.

هـــذا وما فتئت "سهام بن سدرين" توجه انتقادات حادة للنظام التونسي على غرار ما ورد في موقع منظمة "صحافيون بلا حدود" حيث تعرضت إلى ما وصفته "بمنع السلطة التونسية لميلاد كل صحافة حرة".

المقترح :

- النسج على غرار ما سبق بحفظ الموضوع والسكوت عن الإعلام باعتباره غير مستوف للشروط القانونية وبالتالي عدم تسليم المعنية بالأمر وصل إعلام والذي بدونـــه لا يمكـــنها إصدار النشرية بالإعتماد على ما جاء بالفصل 14 من مجلة الصـــحافة التـــي نصـــت أحكامه على استحالة طبع أية نشرية دون الاستظهار لصاحب المطبعة بالوصل المسلم من طرف وزارة الداخلية والتنمية المحلية.

وحتى في صورة محاولة المعنية بالأمر الالتجاء إلى القضاء فإنه لا يمكنها ذلـــك باعتـــبار أن الإعلام المقدم غير مستوف للشروط القانونية من ناحية، وعدم حصولها على سند قانوني يفيد بلوغ الإعلام إلى وزارة الداخلية والتنمية المحلية من ناحـــية أخرى،خاصة وأن الفصل 13 من مجلة الصحافة ينص بصريح العبارة أنه يقع الإعلام مقابل وصل يسلم لمن يهمه الأمر.

على وصل إعلام لنشريتها أو التهجم على النظام والتشهير بما تدعيه من "انعدام حرية التعبير والرأي في تونس").

- ورد حـــول المعنية بالأمر أنها تسعى من حين إلى آخر إلى توزيع هذه النشرية خلســـة كمـــا أنها اتخذت لها موقعا عبر شبكة الإنترنات بالخارج وسبق لها أن قامـــت كذلـــك بحملة إعلامية لفائدة مطالبها في برنامج "المغرب العربي" الذي كانـــت تبـــثه قناة "المستقلة" المناهضة إضافة إلى انتهاز المعنية بالأمر فرص استضـــافتها فـــي بعـــض البرامج التلفزية في القنوات الأجنبية على غرار قناة "الحوار" المعادية للنظام وقناتي "الجزيرة" و "العربية" وذلك للتهجم على النظام التونسي واختياراته في مجالي الإعلام والصحافة.

هـــذا وما فتئت "سهام بن سدرين" توجه انتقادات حادة للنظام التونسي على غرار ما ورد في موقع منظمة "صحافيون بلا حدود" حيث تعرضت إلى ما وصفته "بمنع السلطة التونسية لميلاد كل صحافة حرة".

المقترح :

- النسج على غرار ما سبق بحفظ الموضوع والسكوت عن الإعلام باعتباره غير مستوف للشروط القانونية وبالتالي عدم تسليم المعنية بالأمر وصل إعلام والذي بدونـــه لا يمكـــنها إصدار النشرية بالإعتماد على ما جاء بالفصل 14 من مجلة الصـــحافة التـــي نصـــت أحكامه على استحالة طبع أية نشرية دون الاستظهار لصاحب المطبعة بالوصل المسلم من طرف وزارة الداخلية والتنمية المحلية.

وحتى في صورة محاولة المعنية بالأمر الالتجاء إلى القضاء فإنه لا يمكنها ذلـــك باعتـــبار أن الإعلام المقدم غير مستوف للشروط القانونية من ناحية، وعدم حصولها على سند قانوني يفيد بلوغ الإعلام إلى وزارة الداخلية والتنمية المحلية من ناحـــية أخرى،خاصة وأن الفصل 13 من مجلة الصحافة ينص بصريح العبارة أنه يقع الإعلام مقابل وصل يسلم لمن يهمه الأمر.

حسنبعل

العربي نصره

ouverture lancée le 11/61

2057

Publicité : - Delica Coca-Cola, Tuis Tolem
- Jumelle Vernel
- Chaussures Tabarak
- Tapis Khamis
- Salon + Foire

31 ans

01, 01'

Location

1ère

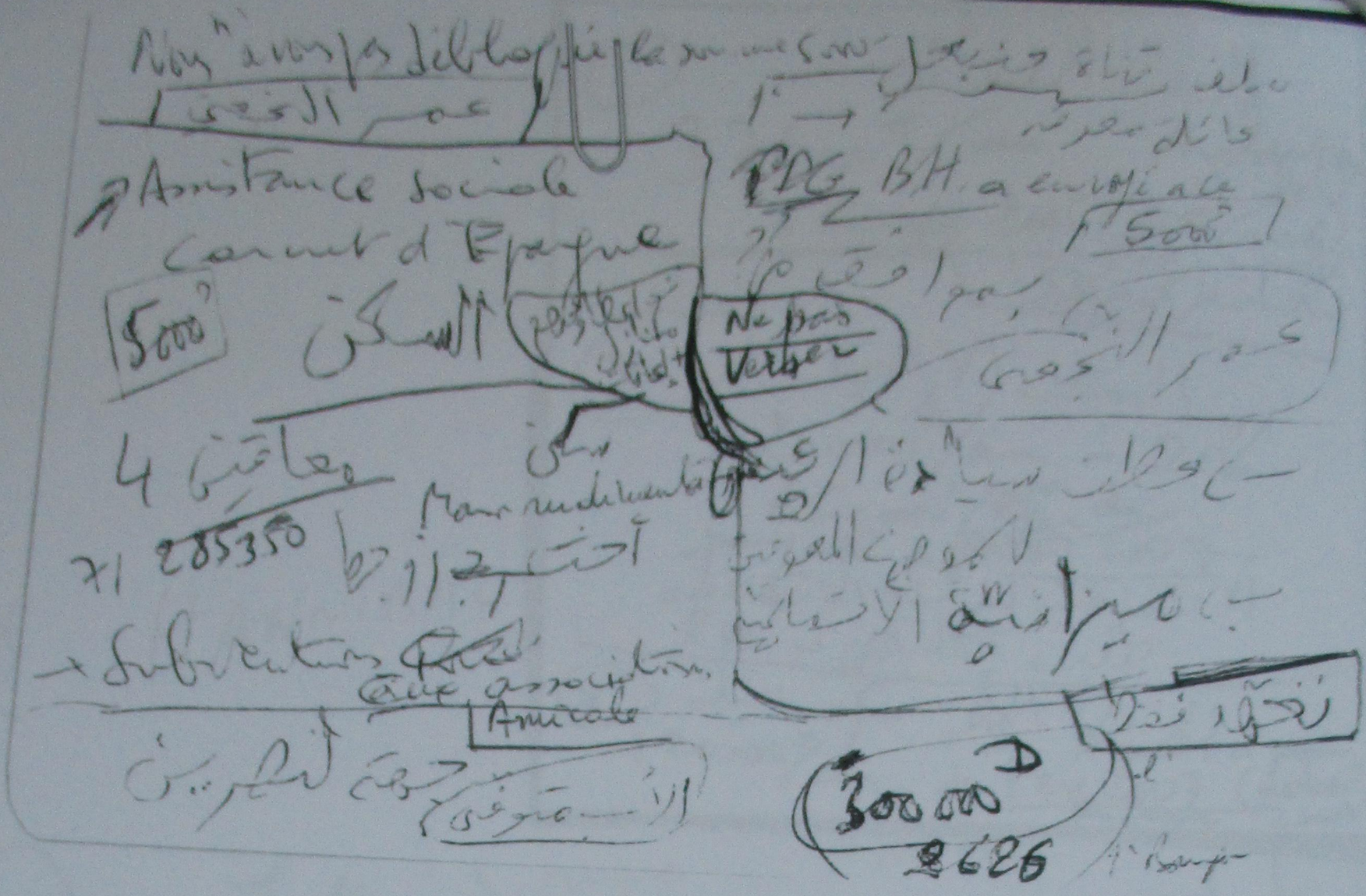
Assistance sociale
Conseil d'Epoux
5000
Ne pas Verser
4 معاشق
285350
Amicale
5000
2626

TV HANNIBAL

① البث الفضائي
376 mD/an Arabsat
3 trimestre 2005 (290 mD) 2006 payé
تجهيزات

② البث الأرضي
820 mD/an - 20%
650 mD/an de
payable à partir 2007
الاتصالات الإضافية
طلب تقليص ب 40%

③ liaison fibre optique
1200 mD/an payable à partir de Fev 2007 (200 mD/mois)

- STB
  - Intérêts reçus
  - Principal 3,4 mD payé
  - engagement
  - Salaires Soukra 1er Rang expertise
- BIAT
  - engagement de 3mD
  - Terrain Chiraz Lac (1er Rang)

4/1/2005 Prime 20% = 2,8 mD → 56% 1,4 mD reçu
Investissement
API 11/5/2006 : 1,012 mD (36%)
2e Tranche versée où ? AVI

- Telecom = Redevance
vers ONT Reduction 50% (1er mD → 500 mD/an) Montant Refusé
- Arabsat à payer Tardivement (quand ? Nov.?)

Echéance
Garantie (avance de l'Etat Tunisien)
15 mD x 2 à Recupérer

il doit honorer engagement (Tar

سيادة الرئيس

أتشرف بأن أحيل إلى سامي عنايتكم جداول الإشهار الذي تلقته قناة حنبعل في المدة المتراوحة بين 11 و 17 جوان 2007 حسبما أفادت به وزارة الإتصال، حيث بلغت جملة المداخيل لهذه المدة من الإشهار الخاص حوالي : 297.690.000 د.

- المؤسسات الخاصة التي ساهمت في هذه المداخيل حسب الجداول المصاحبة هي :

جليلة المازني ومنير الجابر (باجة)

المؤسسة	اسم صاحب المؤسسة أو الوكيل
TOPNET	
Coca-Cola	محمد الخميري (الطيف)
TT	حمادي بوصبيع
	عزيز زكي

+ TOPNET
+ Coca cola (SFBT)
+ Fanta (SFBT)
+ Lila Clip (Sté d'articles hygieniques)
+ Tunisie Telecom (برنامج أحمد محجوب) (تقوم بتدعيم (sponsoring) "سويعة سبور" بالإضافة إلى المساهمة عبر الإشهار العمومي)

+ Foire BTS حمادي المؤدب
+ Jus delice Nectar (CLC delice) Delice
+ Croustina (SOTUBI) Croustina SOTUBI
+ Mobi Sud (France) Mobisud
+ Champ. Glisse oleo Nutrition (Shwarzkof) Henkel
+ Danino } (Delice Danone)
+ Activia }
+ Vernal Sensation (Henkel).

الدائرة الاقتصادية
أسماء ذكر أصحاب هذه المؤسسات الاقتصادية
21.06.2007

Danone 51%
حمدي المؤدب

مع فائق تقديري وعظيم احترامي

محمد الغرياني

Mobisud

20.06.07

جدول المؤسسات التي قامت بالإشهار بقناة حنبعل
الفترة : من 11 إلى 17 جوان 2007

المؤسسة	إسم صاحب المؤسسة أو الوكيل	المبلغ بالدينار
- Coca-cola Fanta : SFBT	· حمادي بوصبيع	90 750
- DELICE : Jus Nectar, Danino	·حمدي المؤدب بشراكة مع Danone France	73 673
- Croustina : SOTUBI	·إسماعيل مبروك بشراكة مع Danone France	25 300
- Tunisie Télecom	· أحمد محجوب مؤسسة عمومية	58 880
- HENKEL Vernal, Shwarzkof	· مؤسسة ألمانية مواد تنظيف بشراكة مع مجمع بوريشة	40 084
- Lilas Clip Articles hygieniques	· جليلة المازني ومنير الجايز	22 688
- Mobi Sud خدمات الهاتف	· Cyril Ferrachat مؤسسة فرنسية مغربية	8 250
- F.S.Internet TOPNET	· مهدي الخميري	6 600
- Foire بالشرقية - Foire بالكرم	· بشير بن عمر نجيب بن ميلاد	7 700 2 750
- ديوان البريد	· الحاج قلاعي مؤسسة عمومية	6 600
المجموع :		**343 275**

دينار (2.000.000 د)، وذلك للقباضة المالية بنهج الجنة بأريانة، بوصفها القباضة المالية التي يوجد بدائرتها مقر الشركة المستغلة للقناة، وذلك خلال الخمسة عشر يوما الثانية من شهر فيفري من كل سنة وذلك بعنوان سنة الاستغلال السابقة.

- **الفصل الثاني**: تضاف إلى الفصل 30 من الاتفاقية المؤرخة في 13 فيفري 2004، فقرة ثانية هذا نصها:

" في صورة التأخر أو الامتناع عن دفع الإتاوة السنوية المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا الملحق، في مواعيد استحقاقها المبينة بنفس الفصل، تنفسخ الاتفاقية موضوع هذا الملحق التعديلي بحكم القانون ، بعد التنبيه على المعني ".

- **الفصل الثالث**: تتحمل الشركة المستغلة للقناة جميع مصاريف هذا الملحق.

- **الفصل الرابع**: حرر هذا، في صيغة عربية تتمتع بنفس حجية النص الفرنسي وذلك في خمس نسخ أصلية، واحدة لكل من المتعاقدين، والثالثة للمحاسب العمومي المكلف باستخلاص الإتاوة لاعتمادها كسند للدين، والرابعة والخامسة لإيداعها بالقباضة المالية المشار إليها سلفا.

السيد العربي بن حبيب نصرة

عن وزارة الاتصال

والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين

المدير العام للإعلام

صلاح الدين الذريدي

الممثل القانوني للشركة المستغلة للقناة

TUNI-MEDIA
85 Av du 13 août - Choutrana II
2036 La Soukra - TUNISIE
Tél 70 944 944 - Fax: 70 944 411

جدول المؤسسات التي قامت بالإشهار بقناة حنبعل
الفترة : من 11 إلى 17 جوان 2007

المؤسسة	إسم صاحب المؤسسة أو الوكيل	المبلغ بالدينار
- Coca-cola Fanta : SFBT	. حمادي بوصبيع	90 750
- DELICE : Jus Nectar, Danino	.حمدي المؤدب بشراكة مع Danone France	73 673
- Croustina : SOTUBI	.إسماعيل مبروك بشراكة مع Danone France	25 300
- Tunisie Télecom	. أحمد محجوب مؤسسة عمومية	58 880
- HENKEL Vernal, Shwarzkof	. مؤسسة ألمانية مواد تنظيف بشراكة مع مجمع بوريشة	40 084
- Lilas Clip Articles hygieniques	. جليلة المازني ومنير الجايز	22 688
- Mobi Sud خدمات الهاتف	. Cyril Ferrachat مؤسسة فرنسية مغربية	8 250
- F.S.Internet TOPNET	. مهدي الخميري	6 600
- Foire بالشرقية - Foire بالكرم	. بشير بن عمر نجيب بن ميلاد	7 700 2 750
- ديوان البريد	. الحاج قلاعي مؤسسة عمومية	6 600
المجموع :		**343 275**

جدول المؤسسات التي قامت بالإشهار بقناة حنبعل
الفترة : من 11 إلى 17 جوان 2007

المؤسسة	إسم صاحب المؤسسة أو الوكيل
TOPNET -	. مهدي الخميري
Coca-cola Fanta : SFBT -	. حمادي بوصبيع
Articles hygieniques : Lilas Clip -	. جليلة المازني ومنير الجايز
Tunisie Télecom -	. أحمد محجوب - مؤسسة عمومية
Foire : قصر المعارض بالكرم -	. نجيب بن ميلاد - مجمع صالح كامل
Jus Nectar, Danino : DELICE -	. حمدي المؤدب بشراكة مع Danone France
Croustina : SOTUBI -	. إسماعيل مبروك بشراكة مع Danone France
Mobi Sud - خدمات الهاتف	. مؤسسة فرنسية مغربية Cyril Ferrachat
Vernal, Shwarzkof : HENKEL -	. مؤسسة ألمانية في قطاع مواد التنظيف

سيادة الرئيس

أتشرف بأن أحيل إلى سامي عنايتكم جدول الإشهار الذي تلقته قناة حنبعل في المدة الممتدة بين 11 و17 جوان 2007 حسبما أفادت به وزارة الإتصال، حيث بلغت جملة المداخيل لهذه المدة من الإشهار الخاص حوالي : 297.690.000 د.

- المؤسسات الخاصة التي ساهمت في هذه المداخيل حسب الجداول المطابقة هي :

+ TOPNET
+ Coca cola (SFBT)
+ Fanta (SFBT)
+ Lila Clip (Sté d'articles hygieniques)
+ Tunisie telecom (برنامج (sponsoring) تقوم بتنجيم "سويعة سيور" بالإضافة إلى المساهمة عبر الإشهار التلفزي)
+ Foire BTS
+ Jus oblice Nectar (CLC delice)
+ Croustina (SOTUBI)
+ Mobi Sud (France)
+ Shamp. Glisse olee Nutrition (Shwarzkof)
+ Danino } (Delice Danone).
+ Actuia }
+ Vernal Sensation (Henkel).

مع فائق تقديري وتعليم احترامي

محمد العزيباني

20.06.07

مذكرة حول مجمع السيد العربي نصرة

السيد العربي نصرة رجل أعمال تونسي مختص في التجارة الدولية ويترأس مجمعا يتكون من 3 شركات تنشط في القطاع الفلاحي والبعث العقاري وتخزين المنتوجات الفلاحية و الإنتاج السينمائي و السمعي البصري. وشارك في بعث العديد من القنوات التلفزية الخاصة مثل قناة دريم المصرية "DREAM TV".

وقام السيد العربي نصرة خلال سنة 2004 ببعث أول قناة تلفزية تونسية خاصة تسمى "حنبعل" وأستوديو للإنتاج السمعي البصري لهذه القناة. ولإنجاز هذا المشروع تم إحداث شركة AVIP وهي شركة خفية الإسم يبلغ رأس مالها 1 م د تختص في استغلال أستوديو لإنتاج برامج تلفزية متنوعة لفائدة قناة حنبعل.

وقد قدرت كلفة إحداث هذا المشروع بـ 15 م د تم تمويلها كما يلي :

الإستثمارات	المبلغ	التمويل	المبلغ
الأرض	923	**الأموال الذاتية**	**9000**
بناءات	3900	رأس مال *	1000
مصاريف مختلفة	400	حساب جاري للمساهمين	8000
معدات مستوردة	8000	**قرض متوسط الأجل**	**5000**
معدات محلية	377	STB [1]	3700
معدات نقل	400	بنوك أخرى	1300
مال متداول	1000	قرض قصير الأجل BIAT	1000
المجموع	**15000**	**المجموع**	**15000**

* الجلسة العامة الخارقة العادة بتاريخ 15/11/2005 رفعت في رأس المال من مليون د بنار إلى 1920

[1] تم صرفه ويبلغ الأصل الجاري لهذا القرض 2850 أ.

وتجدر الإشارة إلى أن السيد العربي نصرة تحصل خلال سنة 2004 على قرض متوسط الأجل بـ 3 م د من بنك تونس العربي الدولي لتمويل مساهمته في الحساب الجاري للمساهمين (8 م د) مقابل ضمانات بـ 3858 أد منحها للبنك.

وبلغت تعهدات السيد العربي نصرة حسب مركزية المخاطر وسجل الأشخاص الطبيعيين 2282 أد في موفى أفريل 2007 تمثل قائم القرض متوسط الأجل بـ 3 م د الذي تحصل عليه.

هذا ولم يتسنى دراسة الوضعية المالية لشركة **AVIP** نظرا لعدم توفر القوائم المالية لدى البنوك الممولة (STB-BIAT).

وقد بلغت التعهدات البنكية للمجمع 3676 أد في موفى أفريل 2007 كلها لدى شركة AVIP تتوزع كما يلي :

- **قرض متوسط الأجل : 2850 أد**
- **قرض متوسط الأجل للدعم : 570 أد**
- **قرض الإسقاط التجاري على البلاد التونسية : 174 أد**
- **متخلدات : 71 أد**
- **قرض غير القابل للتسييل : 7 أد**
- **كفالات وضمانات : 4 أد**

وحسب بنك تونس العربي الدولي ليس للشركة تعهدات بنكية إلى حد الآن.

BANQUE CENTRALE DE TUNISIE
CENTRALE D'INFORMATIONS / CRI

08 06 2007 à 15:39:31

Evolution des Engagements

Utilisateur MRABET

Ident. principal: **01663848** Type: **IDENTIFIANT NATIONAL** Sigle: **NASRA**

Raison Sociale : **LARBI NASRA**

Code Risque	N° National	Code CNSS	Matricule Fisc	Code En Douane
816689			251539CNC	

GG52410 Commerce de detail de textiles

168 BANQUE INTERNATIONALE ARABE DE TUNISIE

Forme de credit / Date	12/2004	12/2005	07/2006	08/2006
Crédit non mobilisable.		98 000	50 000	50 000
CMT d'investissement.	3 000 000			
Avals en dinars.	191 000	188 000		
Total	**3 191 000**	**286 000**	**50 000**	**50 000**

TOTAL:

	Forme de credit / Date	12/2004	12/2005	07/2006	08/2006
160	Crédit non mobilisable.		98 000	50 000	50 000
300	CMT d'investissement.	3 000 000			
2040	Avals en dinars.	191 000	188 000		
	Total	**3 191 000**	**286 000**	**50 000**	**50 000**

Credit personnel transformé en Credit Moyen terme auprès de la STB sur la société AVIP - Tunisie. (chaine Hannibal).

⇒ Crédit personnel a cessé donc depuis août 2006.

BANQUE CENTRALE DE TUNISIE
CENTRALE D'INFORMATIONS / CRI

Utilisateur MRABET

Evolution des Engagements

Ident. principal: **07749807** Type: **IDENTIFIANT NATIONAL** Sigle: **AVIP**

Raison Sociale : **AVIP TUNISE SA**

Code Risque	N° National	Code CNSS	Matricule Fisc	Code En Douane
871105	**B133402003**	**0015473318**	**842838ZAM**	**811878H**

0092200 Activites de radio et de television

168 BANQUE INTERNATIONALE ARABE DE TUNISIE

Forme de credit / Date	12/2005	12/2006	03/2007	04/2007
Escompte commercial sur la Tun.			146 715	116 231
Crédit non mobilisable.	238 000			
Cautions douanieres.		3 600	3 600	3 600
Avals en dinars.	14 000			
Ouvertures d'accreditif.		4 505		
Total	**252 000**	**8 105**	**150 315**	**119 831**

1796 STE TUNISIENNE DE BANQUE

Forme de credit / Date	12/2004	12/2005	12/2006	03/2007	04/2007
Escompte commercial sur la Tun.			26 922	58 115	58 115
Crédit non mobilisable.	61 000	161 000			
Facilités de caisse / découver.			177		7 420
Impayés en principal sur crédi.			564 709	564 709	
Impayés en intérêts sur crédit.			85 773	59 046	70 817
CMT d'investissement.	410 000	3 420 000	2 849 999	2 849 999	2 849 999
CMT de consolidation, d'assain.					570 001
Avals en dinars.	2 569 000	225 000			
Total	**3 040 000**	**3 806 000**	**3 527 580**	**3 531 869**	**3 556 352**

TOTAL:

Forme de credit / Date		12/2004	12/2005	12/2006	03/2007	04/2007
10	Escompte commercial sur la Tun.			26 922	204 830	174 346
160	Crédit non mobilisable.	61 000	399 000			

BANQUE CENTRALE DE TUNISIE
CENTRALE D'INFORMATIONS / CRI

Evolution des Engagements

Utilisateur MRABET

Ident. principal: **07749807** Type: **IDENTIFIANT NATIONAL**

Sigle: **AVIP**

Raison Sociale : **AVIP TUNISE SA**

Code Risque	N° National	Code CNSS	Matricule Fisc	Code En Douane
871105	**B133402003**	**0015473318**	**842838ZAM**	**811878H**

0092200 Activites de radio et de television

Forme de credit / Date	12/2004	12/2005	12/2006	03/2007	04/2007
170 Facilités de caisse / découver.			177		7 420
190 Impayés en principal sur crédi.			564 709	564 709	
220 Impayés en intérêts sur crédit.			85 773	59 046	70 817
300 CMT d'investissement.	410 000	3 420 000	2 849 999	2 849 999	2 849 999
320 CMT de consolidation, d'assain.					570 001
1000 Cautions douanieres.			3 600	3 600	3 600
1040 Avals en dinars.	2 569 000	239 000			
1110 Ouvertures d'accreditif.			4 505		
Total	**3 040 000**	**4 058 000**	**3 535 685**	**3 682 184**	**3 676 183**

.. Niveau global d'engagement à fin avril 2007 dont 70.817dinars impayés en intérêt.

Dette (STB) 3,1/10 mp 70

Impayés
1 Traite P + 2 Traites

Principal
Intérêts 428 mp
=285 Main Levée
142 (2 ans) 2

il a été avisé le non paiement 1/61

on peut faire une injonction de payer.

Crédit personnel
BIAT 3,1 mp
Transformé en
Crédit STB 7 Termes
Selon BCT impayé 57 j

Les étudiants

DIRECTION GENERALE

FAX

PAGE DE GARDE

Destinataire :

A l'Attention de Monsieur Mongi Sfra

Expéditeur :

DIRECTION GENERALE,

Fax 71 330 669

Date et heure

mardi 10 avril 2007 à 17:46:00

Nombre de pages

4, 1page de garde comprise.

✥

En cas de réception peu claire, ou si vous avez des questions, appelez le . 71 340 432

✥

CONVENTION
REGISSANT L'ETABLISSEMENT ET L'EXPLOITATION EN TUNISIE D'UNE CHAINE DE TELEVISION

Entre l'Etat Tunisien représenté par le ministre des technologies de la communication et du transport et la Direction Générale de l'Information (Premier Ministère), et désigné ci après par « E-TUN »,

D'une part,

Et M. Larbi Ben Habib Nasra, et désigné ci-après par « L'Intéressé »,

D'autre part,

Il a été convenu ce qui suit :

I- Objet de la convention

Article Premier :

La présente convention a pour objet de fixer les conditions et les modalités particulières d'établissement et d'exploitation par l'Intéressé à partir du territoire tunisien d'une télévision à caractère généraliste émettant dans la langue arabe en mode numérique, diffusé en clair sur le satellite HOTBIRD couvrant les zones Europe et bassin méditerranéen, ainsi que les obligations qui incombent à cette dernière.

Etant entendu que l'Intéressé s'engage à exploiter la télévision à l'exclusion de tout autre média.

II- Usage de la langue arabe et promotion de la culture Tunisienne

Article 2 :

L'Intéressé s'engage à respecter le bon usage de la langue arabe et à contribuer à la promotion de la culture tunisienne..

FAX
PAGE DE GARDE

Destinataire :

A l'Attention de Monsieur Mongi Sfra

Expéditeur :
DIRECTION GENERALE,

Fax 71 330 669

Date et heure
mardi 10 avril 2007 à 17:46:00

Nombre de pages
4, 1page de garde comprise.

❖

En cas de réception peu claire, ou si vous avez des questions, appelez le . 71 340 432

❖

SOCIETE TUNISIENNE DE BANQUE

NOTE SUR LE PROJET AVIP (AUDIOVISUAL INTERNATIONAL PRODUCTION) - HANNIBAL TV (Mr LARBI NASRA)

La société AVIP, promue à l'initiative de Mr Larbi NASRA sollicite un crédit à moyen terme de 5 MD. Ce crédit est destiné à financer un complexe audiovisuel intégré comprenant deux composantes :

- Un studio de production de programmes audiovisuels géré par la société AVIP
- Une chaîne satellitaire dénommée HANNIBAL TV gérée par la société TUNIMEDIA

I- RAPPEL DE LA 1ère DEMANDE

1.1. Une demande de financement a été présentée à la STB en mai 2004. Cette demande formulée au nom des sociétés AVIP et TUNIMEDIA portait sur des besoins en crédit de 9,2 MD (5 MD pour AVIP et 4,2 MD pour TUNIMEDIA) avec un coût d'investissement global de 15,7 MD

1.2. Les schémas de financement relatifs à cette demande se résument comme suit :

AVIP

COUT(en 1000 D)		FINANCEMENT(en 1000 D)	
Frais d'approche	500	Fonds propres	2500
Equipements importés	5000	Capital	1000
Matériel roulant	400	CCA	1500
Matériel local	200	Crédits à moyen terme	5000
Câblage	300	Crédit CT	1000
Autres équipements	500		
Installations spéciales	250		
Divers	350		
Fonds de roulement	1000		
TOTAL	**8500**	**TOTAL**	**8500**

TUNIMEDIA

COUT(en 1000 D)		FINANCEMENT(en 1000 D)	
Frais d'approche	700	Fonds Propres	3000
Régie fixe de TV	1000	Capital	1000
Régie mobile de TV	3200	CCA	2000
Matériel roulant	200	Crédits à moyen terme	4200
Décor	300		
Fonds de roulement	1800		
TOTAL	**7200**	**TOTAL**	**7200**

17/03/2009 à 10:47:37
Page 1/1

La STB a donné son accord de principe pour un crédit à MT de 3,7 MD sous réserve que le schéma de financement soit bouclé.

II- NOUVELLE DEMANDE

La présente demande porte sur un crédit à MT de 5 MD et le nouveau schéma de financement se présente ainsi :

COUT (en 1000 D)		FINANCEMENT (en 1000 D)	
Terrain	923	Fonds propres	9000
Bâtiments	3900	Capital	1000
Frais d'approche	400	CCA	8000
Equipements importés	8000	Crédits à moyen terme	5000
Equipements local	377	Crédits à court terme	1000
Matériel roulant	400		
Fonds de roulement	1000		
TOTAL	**15000**	**TOTAL**	**15000**

Il y a lieu de préciser que :

- Par rapport au montage précédent, le nouveau schéma intègre la valeur du terrain et du génie civil pour une enveloppe de près de 5 MD.
- Le coût du projet est révisé à la baisse à hauteur de 5 MD. Cette baisse s'explique par la réduction des postes

- Equipements :	- 2073 mD
- Fonds de roulement :	- 1800 mD
- Frais d'approche :	- 800 mD
- Divers :	- 350 mD
Soit au total :	**- 5023 mD**

- Les différents postes d'investissement relatifs au nouveau schéma de financement se justifient comme suit :

. Le terrain a été estimé sur la base de 150 Dinars/m². Au vu de l'emplacement du terrain, cette estimation est jugée acceptable.

. Une attestation de l'architecte justifie la valeur des bâtiments

. En ce qui concerne les frais d'approche et d'après le promoteur, ce montant comprend les trois premiers mois de salaires et d'honoraires ainsi que les avances sur la production.

. L'enveloppe correspondante au poste « fonds de roulement » servira à produire et à acquérir des programmes tunisiens et étrangers. Selon le promoteur le niveau de fonds de roulement présenté assurera les besoins de diffusion des trois premiers mois.

. Les équipements importés ont fait l'objet d'une ouverture de lettres de crédits de la part de la STB et de la BIAT pour une enveloppe globale de 2,4 M.Euros soit environ 3,7 MD. Les équipements comprennent également la régie fixe et la régie mobile pour des valeurs respectives de 2,4 MD et 2,6 MD justifiées par des factures proforma. Ce sont ces deux régies qui font l'objet de la demande de financement adressée à notre Banque (5000 mD)

- Les différents postes des fonds propres se justifient comme suit :

. Le capital est entièrement libéré auprès de la BIAT pour 1 MD.

. Le CCA est constitué à hauteur de :

- 3 MD par un crédit personnel accordé par la BIAT à Mr NASRA. En garantie, ce crédit serait couvert par des biens immobiliers externes au projet (il s'agirait probablement de deux terrains sis au Lac et à Slimène)

- 5 MD qui correspondraient à l'apport du te rain et des bâtiments

Commentaires

1- Le caractère spécifique des équipements est de nature à rendre difficile leur cession en cas de litige.

2- Le crédit à MT de 5 MD sollicité se trouve ainsi garanti par des apports en nature à due concurrence, ce qui ne confère pas à la Banque une marge de couverture suffisante compte tenu des aléas futurs.

3- Une partie des fonds propres est constituée par un crédit personnel de 3 MD, ce qui fragilise le projet.

4- L'évaluation est faite par un expert et il n'est pas exclu que la valeur de réalisation de l'hypothèque peut s'avérer en deçà du niveau retenu

5- Le capital reste négligeable par rapport à l'investissement à réaliser (7%)

6- Il s'agit d'un projet d'un type nouveau dont la rentabilité peut s'avérer incertaine

Pour ces différentes raisons, il y a lieu de limiter l'intervention de la Banque au niveau déjà autorisé, soit 3,7 MD en exigeant :

- l'incorporation d'une partie du CCA dans le capital pour porter celui-ci à 5 MD ou un peu plus que 30% du coût de l'investissement.
- le maintien du reliquat du CCA dans l'affaire jusqu'à remboursement intégral du crédit autorisé.

Page 1/1
Utilisateur : 58

SOCIETE TUNISIENNE DE BANQUE
DIRECTION CENTRALE DU FINANCEMENT A LONG ET MOYEN TERME DES PROJETS INDUSTRIELS AGRICOLES ET DES SERVICES.
DIRECTION DU FINANCEMENT DES SERVICES.

Tunis, le 11/04/2007

ENGAGEMENTS AVIP

CCB 100 112116/9

11/04/007	***En 1.000 Dinars***
Encours (Principal)	***3.420***
dont	***(570 mD consolidés)***
EFFETS Impayés (Principal)	-
EFFETS Impayés (Intérêt)	59
Intérêts de retard	-
Impayés	***59***
Escompte commercial	***58***
CC	***7***
TOTAL Engagement	***3.544***

La Direction Centrale du Financement
à Long et Moyen Terme

17/03/2009 à 10:47:37
Page 1/1

Exp

Après
d'expa
La pre
a été
réalisé
dinars

L'Audi
a déci
de 6,5
M. Lar
d'autre
En l'at
chang

al
tamé un cycle

l. Celle-ci qui
dernier a été
te millions de

TV Hannibal,
gresse ainsi
émission de
nonciatrice
le Groupe?
motifs des

ent su

se à Hannibal TV
s actions et parts
ne et ses filles!

ns prises ces derniers
, et les structures du
és du Groupe Hannibal
Nasra, deux nouvelles
rmer qu'il se passerait
Groupe.
t, de procéder à deux
donations des parts sociales qu'il détient dans deux sociétés du Groupe.

* La première concerne la totalité de ses parts sociales au sein d'«Hannibal interactive» soit 99.750.000 dinars au profit de sa femme Basma Bouthelja pour 500 parts sociales d'une valeur totale de 50.000 dinars, sa fille Najet Nasra pour 2.500 parts sociales d'une valeur totale de 25.000 dinars, sa fille Saloua Nasra pour 2.475 parts sociales d'une valeur de 24.750 dinars.

* La seconde porte sur les 8.000 parts sociales soit 800.000 dinars lui revenant au sein du capital de «Tunimedia SARL» et qui est de 100.000 dinars au profit de sa fille Najet Nasra pour 4.000 parts sociales soit 400.000 dinars, sa fille Saloua Nasra pour 4.000 parts soit 400.000 dinars également.

آخر الاحداث

ماذا يحدث لقناة حنبعل؟

العربي نصرة يحوّل أسهمه وحصصه الاجتماعية لفائدة زوجته وبناته

بعد القرارات التي اتخذت في الآونة الأخيرة والتي تعلقت بتركيبة وهيكلة رأسمال الشركات التابعة لمجمع
" حنبعل TV" والتابعة للسيد العربي نصرة تم اتخاذ قرارين يؤكدان بأنّ شيئا ما يحصل صلب هذه المجموعة.

فالسيد العربي نصرة تولى منح هبتين من نصيبه في الحصص التابعة له في الشركتين التابعتين لمجموعته.

الهبة الأولى تتعلق بجميع حصصه في شركة Hannibal Interactive أي ما يعادل 99.7500.000 دينار لفائدة زوجته السيدة بسمة بوثلجة في حدود 500 حصة بقيمة جملية قدرها 050.00 دينار.

ولفائدة ابنته نجاة نصرة في حدود 2500 حصة بقيمة جملية قدرها 25.000 دينار

ولفائدة ابنته سلوى نصرة في حدود 2.475 حصة أي ما يعادل 24.570 دينار

الهبة الثانية: تشتمل على 8.000 حصة أي ما يعادل 800.000 دينار الراجعة له صلب رأسمال "TUNIMEDIA.SARL" بقيمة جملية قدرها 100.000 دينار لفائدة ابنته نجاة نصرة وتشمل 4.000 حصّة بقيمة 400.000 دينار ولابنته سلوى نصرة: 4.000 حصة أي ما يعادل 400.000 دينار كذلك

23/03 2009 11:07 FAX 71711327

الوثيقة عدد 2

CONVENTION

REGISSANT L'ETABLISSEMENT ET L'EXPLOITATION EN TUNISIE D'UNE CHAINE DE TELEVISION

Entre l'Etat Tunisien représenté par le ministre des technologies de la communication et du transport et la Direction Générale de l'Information (Premier Ministère), et désigné ci après par « E-TUN »,

D'une part,

Et M. Larbi Ben Habib Nasra, et désigné ci-après par « L'Intéressé »,

D'autre part,

Il a été convenu ce qui suit :

I- Objet de la convention

Article Premier :

La présente convention a pour objet de fixer les conditions et les modalités particulières d'établissement et d'exploitation par l'Intéresse à partir du territoire tunisien d'une télévision a caractère généraliste émettant dans la langue arabe en mode numérique, diffusé en clair sur le satellite HOTBIRD couvrant les zones Europe et bassin méditerranéen, ainsi que les obligations qui incombent à cette dernière.

Etant entendu que l'Intéressé s'engage à exploiter la télévision à l'exclusion de tout autre média.

II- Usage de la langue arabe et promotion de la culture Tunisienne

Article 2 :

L'Intéressé s'engage à respecter le bon usage de la langue arabe et à contribuer à la promotion de la culture tunisienne..

Le Directeur Général de l'Information

Le Ministre des Technologies de la Communication et du Transport

RAPPORT D' EMISSION

NOM :
TEL :
DATE :23.MAR.2009 12:26

SESSION	FONCTION	N°	POSTE DESTINATION	DATE	HEURE	PAGE	DUREE	MODE	RESULTAT
5649	EMISSION	001	71789189	23.MAR	12:24	009	00h01min56s	MCE	OK

Convention envoyée à la BVMT en deux exemplaires pour l'enregistrement de la vente par Larbi Nasra dit 2ND à PETAT (Référence 2008 après examen de 3 ans

(après avis consulté Rafaa Dkhil)

23/03 2009 11:07 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE

الوثيقة عدد 2

CONVENTION

REGISSANT L'ETABLISSEMENT ET L'EXPLOITATION EN TUNISIE D'UNE CHAINE DE TELEVISION

Entre l'Etat Tunisien représenté par le ministre des technologies de la communication et du transport et la Direction Générale de l'Information (Premier Ministère), et désigné ci après par « E-TUN »,

D'une part,

Et M. Larbi Ben Habib Nasra, et désigné ci-après par « L'Intéressé »,

D'autre part,

Il a été convenu ce qui suit :

I- Objet de la convention

Article Premier :

La présente convention a pour objet de fixer les conditions et les modalités particulières d'établissement et d'exploitation par l'Intéresse à partir du territoire tunisien d'une télévision à caractère généraliste émettant dans la langue arabe en mode numérique, diffusé en clair sur le satellite HOTBIRD couvrant les zones Europe et bassin méditerranéen, ainsi que les obligations qui incombent à cette dernière.

Etant entendu que l'Intéressé s'engage à exploiter la télévision à l'exclusion de tout autre média.

II- Usage de la langue arabe et promotion de la culture Tunisienne

Article 2 :

L'Intéressé s'engage à respecter le bon usage de la langue arabe et à contribuer à la promotion de la culture tunisienne..

Le Ministre des Technologies de la Communication et du Transport

Le Directeur Général de l'Information

Mohamed Zine AMARA

23/03 2009 11:08 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE 001
23/03 2009 11:07 FAX 71711327

III- Promotion de l'emploi

Article 3 :

L'Intéressé s'engage à recruter du personnel tunisien compétent en nombre suffisant et nécessaire au bon fonctionnement de la télévision.

IV- Obligations de l'Intéressé

Article 4 :

L'Intéressé s'engage à créer dans les trois mois qui suivent la date de signature de cette convention une Société à Responsabilité Limitée. Il s'engage, à ce titre, à faire connaître les participants au capital de cette société ainsi que le montant de ce capital, étant entendu que le capital minimum doit être de un (1) million de dinars tunisiens.

Article 5 :

Dans les trois (3) mois qui suivent la signature de la présente convention, l'Intéressé devra entrer dans des consultations avec E-TUN afin d'établir ses engagements concernant l'exploitation de la Télévision.

Dans le cas ou les consultations entre E-TUN et l'Intéressé n'aboutiraient pas, E-TUN a le droit de résilier sans préavis la présente convention et ce sans que l'Intéressé ne puisse se prévaloir d'une indemnité ou de tout autre dédommagement.

V- Entrée en vigueur, Durée et prorogation de la convention

Article 6 :

La présente convention entre en vigueur à compter du 13 février 2004.

Elle est conclue pour une durée de dix (10) ans.

Elle peut être prorogée à la demande de l'Intéressé par périodes supplémentaires de cinq (5) ans. Cette demande de prorogation doit être présentée, contre décharge à E-TUN avant six (6) mois au moins de la date d'expiration de la durée initiale éventuellement prorogée, elle doit être exprimée par écrit.

E-TUN s'engage à notifier sa réponse à l'Intéressé dans un délai ne dépassant pas trois (3) mois de la date de la demande.

A la fin de chaque période, et si la demande de prorogation a été refusée, l'Intéressé ne peut en aucune manière exiger une indemnité particulière.

23/03 2009 11:08 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE 002
23/03 2009 11:07 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE

VI- Principes généraux de la programmation

Article 7 :

L'Intéressé s'engage à communiquer à E-TUN, contre décharge, les grands traits de la grille de programmation annuelle, et ce avant la date du premier décembre de l'année civile précédente.

La grille de programmation annuelle doit mettre en relief les genres principaux des émissions et leur part dans la grille ainsi que les langues de diffusion et leur part dans la grille adoptée. Cette grille doit être conforme à la nature de la télévision.

L'Intéressé s'engage, en cas d'incohérence notifiée par E-TUN, à modifier sa grille en fonction des remarques soulevées et à renvoyer la grille corrigée dans un délai ne dépassant pas quinze (15) jours de la date de notification.

L'Intéressé s'engage également à faire connaître ses programmes au plus tard un mois avant le premier jour de leur diffusion.

Article 8 :

L'Intéressé s'engage à :

- consacrer au moins 50% des programmes diffusés à la production nationale.
- limiter les émissions d'animation en direct à 30% au maximum de la grille.
- consacrer au moins 30% des programmes de variétés à la chanson et à la musique tunisiennes.
- ne pas produire, co-produire et diffuser des programmes d'information à caractère politique sous quelle forme et nature que ce soit et quelle qu'en soit l'origine (journaux et flashs télévisés, magasines, reportages, interviews, chroniques, pages spéciales, dossiers, éditoriaux, commentaires,...) et d'émissions de débat (talk-show, tables rondes, micro-trottoirs,...). Aucune dérogation n'est possible sans accord écrit de E-TUN.
- faire figurer le logo de la Télévision constamment à l'écran.
- conserver les enregistrements de tous les programmes pendant une période minimale de quinze (15) jours.
- préciser l'origine des programmes étrangers.
- ne pas diffuser en direct les programmes d'autres radios ou télévisions étrangères sauf autorisation préalable de E-TUN.

Le Directeur Général
de l'Information

Mohamed Zine AMARA

23/03 2009 11:08 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE 003

III- Promotion de l'emploi

Article 3 :

L'Intéressé s'engage à recruter du personnel tunisien compétent en nombre suffisant et nécessaire au bon fonctionnement de la télévision.

IV- Obligations de l'Intéressé

Article 4 :

L'Intéressé s'engage à créer dans les trois mois qui suivent la date de signature de cette convention une Société à Responsabilité Limitée. Il s'engage, à ce titre, à faire connaître les participants au capital de cette société ainsi que le montant de ce capital, étant entendu que le capital minimum doit être de un (1) million de dinars tunisiens.

Article 5 :

Dans les trois (3) mois qui suivent la signature de la présente convention, l'Intéressé devra entrer dans des consultations avec E-TUN afin d'établir ses engagements concernant l'exploitation de la Télévision.

Dans le cas ou les consultations entre E-TUN et l'Intéressé n'aboutiraient pas, E-TUN a le droit de résilier sans préavis la présente convention et ce sans que l'Intéressé ne puisse se prévaloir d'une indemnité ou de tout autre dédommagement.

V- Entrée en vigueur, Durée et prorogation de la convention

Article 6 :

La présente convention entre en vigueur à compter du 13 février 2004.

Elle est conclue pour une durée de dix (10) ans.

Elle peut être prorogée à la demande de l'Intéressé par périodes supplémentaires de cinq (5) ans. Cette demande de prorogation doit être présentée, contre décharge à E-TUN avant six (6) mois au moins de la date d'expiration de la durée initiale éventuellement prorogée, elle doit être exprimée par écrit.

E-TUN s'engage à notifier sa réponse à l'Intéressé dans un délai ne dépassant pas trois (3) mois de la date de la demande.

[illegible] et si la demande de prorogation a été refusée,

Article 9 :

L'Intéressé s'engage à diffuser les déclarations et allocutions du Président de la République sans interruption telles qu'elles sont diffusées par les chaînes publiques.

Article 10 :

L'Intéressé s'engage à désigner un directeur de la Télévision et un directeur des programmes qui doivent être :

- de nationalité tunisienne,
- domicilié sur le territoire tunisien,
- des journalistes professionnels ou des professionnels de la communication ayant exercé pendant au moins cinq (5) ans dans le secteur de l'information et des médias en Tunisie,
- de bonne moralité et jouissant de leurs droits civiques,
- Employé à plein temps et à l'exclusion de toute autre activité rémunérée..

L'Intéressé doit informer par écrit E-TUN, un mois à l'avance, du changement, le cas échéant, du directeur de la Télévision et du directeur des programmes.

VII- Obligations déontologiques

Article 11 :

L'Intéressé s'engage à respecter la législation tunisienne en vigueur et notamment en matière de propriété littéraire et artistique.

Article 12 :

L'Intéressé s'engage à respecter les dispositions du Code de la Presse et notamment celles relatives aux obligations déontologiques et au droit de réponse et au droit de rectification.

Article 13 :

L'Intéressé s'engage à œuvrer pour la dignité de l'homme et le développement de sa personnalité et à ancrer les valeurs de solidarité, d'entraide et de tolérance entre les individus, les groupes et les générations.

L'Intéressé s'engage à ne pas diffuser des nouvelles de nature à perturber l'ordre public, à ne pas porter préjudice à l'image de marque du pays et à ses intérêts et à ne pas inciter à la haine, à la violence, au régionalisme et à toute forme de discrimination ou d'exclusion.

Le Directeur Général
de l'Information

SAADAOUI

Mohamed Zine

23/03 2009 11:08 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE 004

إلى عناية السيد محافظ البنك المركزي

الإدارة العامة للرقابة المصرفية

أ + ١,٢ = ٤,٢

CENTRALE D'INFORMATIONS / CRI

Evolution des Engagements (en mD)

17/03/2009 à 10:47:37
Page 1/1
Utilisateur : 58

Type: IDENTIFIANT NATIONAL **Ident. principal:** 01663848 **Code Risque:** 816689
Raison Sociale : LARBI NASRA **RCS :**
Sigle: NASRA **Matricule Fisc:** 0251539CNC
Groupe: 748 NASRA LARBI **Code En Douane:**
Activité: GG52410 Commerce de détail de textiles **CIN:** 00183096

168 BIAT

Forme de credit / Date	05/2006	06/2006	07/2006	08/2006	10/2007	09/2008	10/2008	11/2008	12/2008	01/2009	02/2009
CNM.	100	50	50	50							
Découvert.						2 009	1 955	1 900	1 845	1 790	1 734
CMT participatif.											
Total	100	50	50	50		2 009	1 955	1 900	1 845	1 790	1 734

TOTAL GENERAL :

Forme de credit/Date	05/2006	06/2006	07/2006	08/2006	10/2007	09/2008	10/2008	11/2008	12/2008	01/2009	02/2009
CNM	100	50	50	50							
Découvert						2 009	1 955	1 900	1 845	1 790	1 734
CMT participatif											
	100	50	50	50		2 009	1 955	1 900	1 845	1 790	1 734

la contre partie de déficit

BANQUE CENTRALE DE TUNISIE

CENTRALE D'INFORMATIONS / CRI

Evolution des Engagements (en mD)

17/03/2009 à 10:47:37
Page 1/1
Utilisateur : 58

Type: IDENTIFIANT NATIONAL **Ident. principal:** 01663848 **Code Risque:** 816689
Raison Sociale : LARBI NASRA **RCS :**
Sigle: NASRA **Matricule Fisc:** 0251539CNC
Groupe: 748 NASRA LARBI **Code En Douane:**
Activité: GG52410 Commerce de détail de textiles **CIN:** 00183096

168 BIAT

Forme de credit / Date	05/2006	06/2006	07/2006	08/2006	10/2007	09/2008	10/2008	11/2008	12/2008	01/2009	02/2009
CNM.	100	50	50	50							
Découvert.											
CMT participatif.						2 009	1 955	1 900	1 845	1 790	1 734
Total	100	50	50	50		2 009	1 955	1 900	1 845	1 790	1 734

TOTAL GENERAL:

Forme de credit/Date	05/2006	06/2006	07/2006	08/2006	10/2007	09/2008	10/2008	11/2008	12/2008	01/2009	02/2009
CNM	100	50	50	50							
Découvert											
CMT participatif						2 009	1 955	1 900	1 845	1 790	1 734
	100	50	50	50		2 009	1 955	1 900	1 845	1 790	1 734

en contre partie de dépôt

BANQUE CENTRALE DE TUNISIE
CENTRALE D'INFORMATIONS / CRI

Evolution des Engagements (en mD)

17/03/2009 à 10:10:30
Page 1/1
Utilisateur : 108

Type: IDENTIFIANT NATIONAL
Raison Sociale : AVIP TUNISE SA "HANNIBAL TV"
Sigle: AVIP
Groupe: 748 NASRA LARBI
Activité: 0092200 Activités de radio et de télévision

Ident. principal: 07749807

Code Risque: 871105
RCS : B133402003
Matricule Fisc: 0842838ZAM
Code En Douane: 811878H
CIN:

168 BIAT

Forme de credit / Date	03/2008	04/2008	05/2008	06/2008	07/2008	08/2008	09/2008	10/2008	11/2008	12/2008	01/2009
EC/T.							523		601	601	
CNM.						2 600	2 600	2 561	2 489	2 415	2 341
Cautions douanieres.	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
Cautions garantie de marcl					3	3	3	3			
Ouvertures d'accreditif.	72	173	167	66	66	65	65	462	473	423	157
Total	76	177	171	70	73	2 672	3 195	3 030	3 567	3 443	2 502

1796 STB

Forme de credit / Date	03/2008	04/2008	05/2008	06/2008	07/2008	08/2008
CMT d'investissement.	2 280	2 280	2 280	1 995	1 995	1 995
CMT consolidation.	570	570	570	570	570	570
Total	2 850	2 850	2 850	2 565	2 565	2 565

TOTAL GENERAL:

Forme de credit/Date	03/2008	04/2008	05/2008	06/2008	07/2008	08/2008	09/2008	10/2008	11/2008	12/2008	01/2009
EC/T							523		601	601	
CNM						2 600	2 600	2 561	2 489	2 415	2 341
CMT d'investissement	2 280	2 280	2 280	1 995	1 995	1 995					
CMT consolidation	570	570	570	570	570	570					
Cautions douanieres	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
Cautions garantie de marcl					3	3	3	3			
Ouvertures d'accreditif	72	173	167	66	66	65	65	462	473	423	157
	2 926	3 027	3 021	2 635	2 638	5 237	3 195	3 030	3 567	3 443	2 502

BANQUE CENTRALE DE TUNISIE
CENTRALE D'INFORMATIONS / CRI

17/03/2009 À 10:54:30

ATTIA

Evolution globale des Engagements par forme de credit

Ident. principal: 08140782 Type: Sigle:

Raison Sociale : STE TUNI - MEDIA

Code Risque: N° National:

Code CNSS: 0023934950 Matricule Fisc: 0875036AAM Code En Douane:

0000000 ACTIVITE INCONNUE

PAS D'ENGAGEMENTS

BANQUE CENTRALE DE TUNISIE
CENTRALE D'INFORMATIONS
CENTRALE DES RENSEIGNEMENT ECO.

17/03/2009 à 10:57:12
nadia

FICHE SIGNALITIQUE PM

Identification

Type d'identifiant : IDENTIFIANT NATIONAL **Identifiant :** 08140782 **RCS :**

Matricule fiscal : 0875036AAM **Code douane :** **CNSS :** 0023934950 **CIN :**

Code risque : **Groupe :**

Raison sociale : STE TUNI - MEDIA

Sigle :

Nature d'activité : ACTIVITE INCONNUE

Nationalité : TUNISIENNE **Qualité :** R

Type de P.M : PM **Forme juridique** COOPERATIVE

Sit. juridique : EN ACTIVITE **Réf.JORT :** RNE_2006 **Date :** 03/05/2004

Entreprise : PRI **Ministère de tutelle :** **Date PR :**

Création

Date création : 03/05/2004 **Réf.JORT :** RNE2005

Date entrée Exploitation : 03/05/2004

Divers

Régime :

Cot.Bourse :

Capital : **Date dern. Capital :**

Effectif : 3 a 5 salaries **Financement Fonapra ? :** N

Coordonnées et adresses

Tél. : **Gsm :** **Fax :**

Télex : **email :** **URL :**

Type Adresse : ADRESSE RNE **Code Postal :** 2036 LA SOUKRA

Adresse : 085,13 AOUT 1956 CHOUTRA,SOUKRA 2036 RNE_2006

Autres renseignements

العـــربي نصـــرة
باعث قناة حنبعل الفضائية

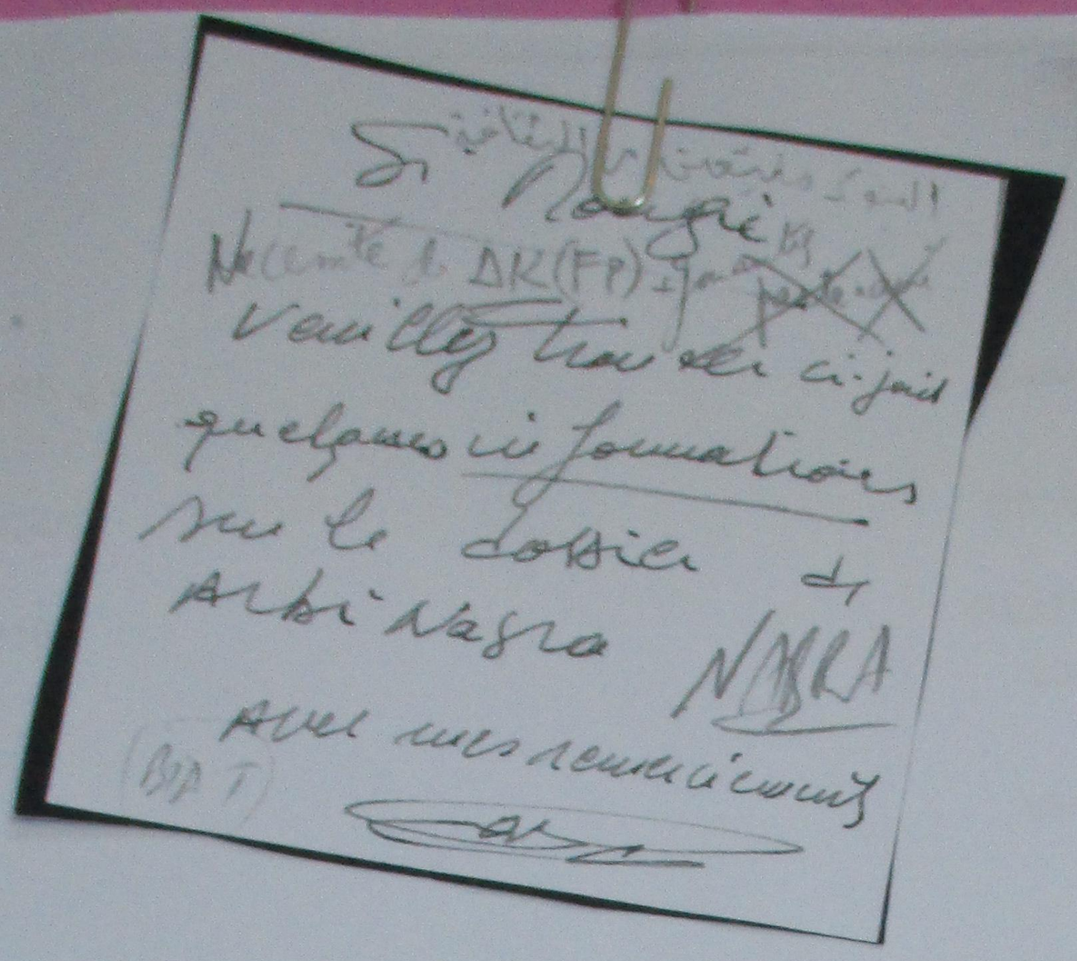

ملحق عدد1

I/ شركة توني ميديا ذات مسؤولية محدودة TUNI MEDIA sarl

- مضمون من السجل التجاري لشركة توني ميديا
- شهادة بنكية في التحرير الكلي لرأس المال

II/ شركة أفيب خفية الاسم AVIP TUNISIE SA

- مضمون من السجل التجاري لشركة أفيب الشركة العالمية للانتاج السمعي البصري
- تقرير مجلس الادارة للتحرير الكلي لرأس المال
- شهادة بنكية في التحرير الكلي لرأس المال

الجمهورية التونسية

وزارة العدل و حقوق الانسان

المحكمة الابتدائية بـاريانة

كتابة السجل التجاري الإقليمي

السجل التجاري

مضمون من السجل التجارى
ذات معنوية

المرجع الفصل 63 من القانون عدد 44 لسنة 1995 المؤرخ في 2 ماي 1995

التسجيل بالسجل التجارى

عدد الإيداع D031612004 بتاريخ 2004/05/08

عدد السجل التجاري س.ت.ش B0321012004 عدد التصرف الداخلي G031612004

تاريخ استخراج المضمون 2004/06/05

معلومات تهم الشخص

اسم الشركة الجماعي شركة تونى ميديا

العلامة

نوع الشركة أو النظام القانوني ذات مسؤولية محدودة

الإسم التجاري توني ميديا

قيمة رأس المال 1 000 000,000 بالدينار التونسى

عنوان المقر الإجتماعي ع85 شارع 13 اوت 1956 شطرانة

مدة الشركة 99 تاريخ قفل الحساب السنوي 2004/12/31

تكوين الشركة

تاريخ إيداع القانون الأساسي 2004/05/08

عدد الإيداع بكتابة السجل التجاري D031612004 تاريخ الإشهار بالرائد الرسمي

المحكمة الإبتدائية باريانة

مصدر الشركة إحداث طريقة الإستغلال دائمة

عدد رخصة التجارة 875036A تاريخ بداية النشاط 2004/05/03

موضوع النشاط استغلال القنوات التلفزية

عنوان المحل الأصلي ع85 شارع 13 اوت 1956 شطرانة 2

التقييد الثانوي أو التكميلي

الوضع القانوني للذات المعنوية

الجمهورية التونسية 5.000 د

وزارة العدل و حقوق الانسان

المحكمة الابتدائية باريانة

5 جوان 2004

معلومات تخص الإدارة

الإسم و اللقب	تاريخ الولادة	العنوان	الصفة
العربى نصرة	1947/01/15	شارع 13 اوت 1956 شطرانة 2	وكيل
المختار بن بقاسم خميلي	1949/06/22	عدد2 نهج حسان بن تميم برج الوزير أريانة 2073	مراقب حسابات

سلم المضمون بكتابة السجل التجاري بـاريانة في2004/06/05

ملاحظة : هذا المضمون يثبت حالة السجل التجاري وقت تسليمه و لا تعتمد النسخ المصورة منه

9004

BIAT

DIRECTION DU MARCHE DES PME
GROUPE TUNIS I
AGENCE TUNISAIR

ATTESTATION

Nous soussignés **BANQUE INTERNATIONALE ARABE DE TUNISIE** S.A au capital social de 100 MD , dont le siège social est à Tunis 70-72 Av H . Bourguiba - Tunis - représentée par Mr BEN MABROUK ABDERRAHMEN en qualité du directeur d'agence, attestons par la présente que le compte indisponible numéro 08601000193200075614 ouvert au nom de la Société TUNIMEDIA a été crédité de la somme de un million de dinars (1.000.000,000 Dinars) représentant la libération du capital de la dite société.

Cette attestation est délivrée à l'intéressé (e) sur sa demande pour servir et valoir ce que de droit.

Fait à Tunis le 29 avril 2004

LE DIRECTEUR D'AGENCE

COPIE CONFORME A L'ORIGINAL
Montant Perçu..... 1.119
N° d'Enregistrement au Registre des
Copies Conformes.....
Signature.....
Signature 30 أفريل 2004

L'OFFICIER DE L'ETAT CIVIL
MERZOUKI TAHAR

Banque Internationale Arabe de Tunisie
بنك تونس العربي الدولي
فرع تونس
AGENCE TUNIS AR

III- Promotion de l'emploi

Article 3 :

L'Intéressé s'engage à recruter du personnel tunisien compétent en nombre suffisant et nécessaire au bon fonctionnement de la télévision.

IV Obligations de l'Intéressé

Article 4 :

L'Intéressé s'engage à créer dans les trois mois qui suivent la date de signature de cette convention une Société à Responsabilité Limitée. Il s'engage, à ce titre, à faire connaître les participants au capital de cette société ainsi que le montant de ce capital, étant entendu que le capital minimum doit être de un (1) million de dinars tunisiens.

Article 5 :

Dans les trois (3) mois qui suivent la signature de la présente convention, l'Intéressé devra entrer dans des consultations avec E-TUN afin d'établir ses engagements concernant l'exploitation de la Télévision.

Dans le cas ou les consultations entre E-TUN et l'Intéressé n'aboutiraient pas, E-TUN a le droit de résilier sans préavis la présente convention et ce sans que l'Intéressé ne puisse se prévaloir d'une indemnité ou de tout autre dédommagement.

V- Entrée en vigueur, Durée et prorogation de la convention

Article 6 :

La présente convention entre en vigueur à compter du 13 février 2004.

Elle est conclue pour une durée de dix (10) ans.

Elle peut être prorogée à la demande de l'Intéressé par périodes supplémentaires de cinq (5) ans. Cette demande de prorogation doit être présentée, contre décharge à E-TUN avant six (6) mois au moins de la date d'expiration de la durée initiale éventuellement prorogée, elle doit être exprimée par écrit.

E-TUN s'engage à notifier sa réponse à l'Intéressé dans un délai ne dépassant pas trois (3) mois de la date de la demande.

A la fin de chaque période, et si la demande de prorogation a été refusée, l'Intéressé ne peut en aucune manière exiger une indemnité particulière.

الجمهورية التونسية
وزارة العدل و حقوق الإنسان
المحكمة الإبتدائية بأريانة
كتابة التجاري الإداري

السجل التجاري

مضمون من السجل التجاري
ذات معنوية

المرجع الفصل 63 من القانون عدد 44 لسنة 1995 المؤرخ في 2 ماي 1995

التسجيل بالسجل التجاري

عدد الإيداع D24342003 بتاريخ 2003/07/08

عدد السجل التجاري س.ت.ش B133402003 عدد التصرف الداخلي G24342003

تاريخ استخراج المضمون 2004/06/05

معلومات تهم الشخص

اسم الشركة الجماعي الشركة العالمية للانتاج السمعي البصري تونسي

العلامة افيب تونس

نوع الشركة أو النظام القانوني خفية الاسم

الإسم التجاري AVIP TUNISIE

قيمة رأس المال 1 000 000,000 الدينار التونسي

عنوان المقر الإجتماعي نهج 13 اوت شطرانة سكرة اريانة 2036

مدة الشركة 99 تاريخ قفل الحساب السنوي

تكوين الشركة

تاريخ إيداع القانون الأساسي 2003/07/08

عدد الإيداع بكتابة السجل التجاري D24342003 تاريخ الإشهار بالرائد الرسمي 2004/05/05

المحكمة الإبتدائية بـاريانة

مصدر الشركة إحداث طريقة الإستغلال دائمة

عدد رخصة التجارة 842838Z تاريخ بداية النشاط 2003/07/04

موضوع النشاط الانتاج السمعي البصري

عنوان المحل الأصلي نهج 13 أوت شطرانة سكرة 2036 أريانة

التقييد الثانوي أو التكميلي

الوضع القانوني للذات المعنوية

5 جوان 2004

5.000 د

معلومات تخص الإدارة

الإسم و اللقب	تاريخ الولادة	العنوان	الصفة
العربي نصرة	1947/01/15	تونس	رئيس مدير عام
المختار خميلي		نهج حسان بن التميم عد 6 دبرج الوزير اريانة	مراقب حسابات

سلم المضمون بكتابة السجل التجاري بـاريانة في 2004/06/05

9004

ملاحظة : هذا المضمون يبين حالة السجل التجاري وقت تسليمه و لا تعتمد النسخ المصورة منه

Société Audio-Visual International de Production

« AVIP »

Société Anonyme au capital de 1.000.000 dinars

Siége Social : Avenue 13 Août Choutrana II – La Soukra-ARIANA

Matricule Fiscal n° :8428382

Registre de commerce n° : B13340 2003

****

Procès Verbal du Conseil d'administration

L'an deux mille quatre et le vingt et un avril à 9hdu matin, les membres du conseil d'administration de la société se sont réunis au siège social de la société sur convocation du président du conseil Mr Larbi NASRA.

Etaient présents :

- Monsieur Larbi NASRA.
- Monsieur Mohamed Hamdi NASRA.
- Monsieur Khaled NASRA.

Monsieur Larbi NASRA soumet aux membres du conseil l'ordre du jour suivant : constatation de la libération des trois quarts restant du capital de la société suite à l'appel de fonds porte à la connaissance des souscripteurs dans les délais légaux.

Après discussion les résolutions suivantes ont été prises à l'unanimité.

Résolution 1 :

Les membres du conseil constatent que tous les actionnaires ont libéré les trois quarts restants du montant des actions souscrites et ce par le versement en espèce du montant, au compte de la société ouvert auprès de la BIAT par Mr Larbi NASRA agissant tant pour son compte que pour le compte de ses enfants chacun proportionnellement au montant des actions détenu par lui.

Résolution 2 :

Les membres du conseil constatent que les actions de la société « AVIP» sont totalement libérées.

Plus rien n'étant à l'ordre du jour, la séance est levée à 10h.

Tous pouvoirs sont donnés au porteur d'une copie du présent pour procéder à l'enregistrement et à la publicité légale.

MED H. NASRA

Enregistré à la Recette de l'Inspection des Actes de Sociétés 1er Bureau TUNIS

Le 27 AVR 2004

Enregistré sous le N° 48031 Quit. N° 40552

Reçu

Le Receveur

BIAT

ATTESTATION

Nous soussignés **BANQUE INTERNATIONALE ARABE DE TUNISIE** S.A au capital social de 100 MD , dont le siège social sis à Tunis 70-72 Av H. Bourguiba - Tunis - représentée par Mr BEN MABROUK ABDERRAHMEN en qualité du Directeur d'Agence, attestons par la présente que le compte N° 08601000191000345019 ouvert au nom de la Société AVIP TUNISIE a été crédité par ordres de virement de MR LARBI BEN HABIB NASRA d'un montant total de 750.000,000 TND détaillé ci-après :

120.000,000 TND	le 10/10/2003
60.000,000 TND	le 18/12/2003
20.000,000 TND	le 30/12/2003
40.000,000 TND	le 07/01/2004
40.000,000 TND	le 23/01/2004
76.043,554 TND	le 23/02/2004
150.990,000 TND	le 24/03/2004
242.966,446 TND	le 29/04/2004

Cette attestation est délivrée à l'intéressé (e) sur sa demande pour servir et valoir ce que de droit. Elle annule et remplace celle délivrée en date du 19/04/2004.

COPIE CONFORME A L'ORIGINAL
Montant Perçu.....
N° d'Enregistrement au Registre des.....
Copies Conformes.....
Signature,

Fait à Tunis le 29 Avril 2004

LE DIRECTEUR D'AGENCE

2004 أفريل 30

L'OFFICIER DE L'ETAT CIVIL
MERZOUKI TAHAR

العـــــروي نصـــــرة
باعث قناة حنبعل الفضائية

ملحق عدد 2

I/مكتوب بنك الجنوب

II/ مكتوب بنك الاسكان

بنك الجنوب

BANQUE DU SUD

06361

DIRECTION CENTRALE DES ENGAGEMENTS

Tunis, le 03/06/04

TUNIMEDIA SARL

85, Avenue du 13 Août

Choutrana 2 – 2036 Ariana

Objet : votre demande de financement

Monsieur,

Nous avons le regret de vous informer que votre demande de financement n'a pas eu de suite favorable.

Sentiments distingués.

DIRECTION CENTRALE DES ENGAGEMENTS

بنك الجنوب

BANQUE DU SUD

06362

RECTION CENTRALE DES ENGAGEMENTS

Tunis, le 03/06/04

AVIP SA

85, Avenue du 13 Août

Choutrana 2 – 2036 Ariana

let : votre demande de financement

sieur,

Nous avons le regret de vous informer que votre
ande de financement n'a pas eu de suite favorable.

timents distingués.

DIRECTION CENTRALE DES ENGAGEMENTS

بنك الإسكان
BANQUE DE L'HABITAT

Direction Centrale des Crédits Commerciaux
Département des Crédits sur Ressources Spéciales

Tunis,

818/11 17 MAI 04

SOCIETE AUDIO VISUEL INTERNATIONAL
PRODUCTION « AVIP »
85, AVENUE 13 AOUT – CHOUTRANA II
2036 LA SOUKRA - TUNIS

Objet : Vos demandes de crédits relatives au financement de la création d'un projet audio-visuel intégré « Société TUNIMEDIA et la Société AVIP »

Messieurs,

Faisant suite a vos demandes citées en objet, nous vous informons que le comité de crédit n'a pas réservé de suite favorable à ces demandes pour le motif suivant :

- Garanties insuffisantes pour la couverture des concours sollicités.

Veuillez agréer Messieurs, nos salutations distinguées.

La Direction Centrale des Crédits Commerciaux

Article 14 :

L'Intéressé s'engage à ce que les programmes de sa télévision ne soient pas contraires à l'ordre public et soient exempts de toute incitation à des comportements préjudiciables aux bonnes mœurs.

Article 15 :

L'Intéressé s'engage, dans ses programmes, à ne pas porter atteinte au respect de la personne humaine et de sa dignité et à la protection des enfants et des adolescents.

L'Intéressé doit s'abstenir de diffuser des programmes susceptibles de nuire à l'épanouissement physique, mental ou moral des mineurs.

Article 16 :

L'Intéressé assume les conséquences légales découlant du contenu des programmes diffusés.

VIII- Règles relatives à la publicité et au parrainage

Article 17 :

L'Intéressé s'engage à respecter les dispositions législatives et réglementaires en vigueur relatives à la publicité et au parrainage et notamment celles relatives aux activités et produits non autorisés.

Article 18 :

L'Intéressé s'engage à diffuser les annonces publicitaires dans des «espaces publicitaires» clairement définis.

Le temps consacré à la diffusion des spots publicitaires ne doit pas être supérieur à 6 minutes par heure d'antenne en moyenne quotidienne. Chaque espace publicitaire ne peut excéder 8 minutes et la durée maximum du spot ne doit pas dépasser 60 secondes.

Article 19 :

L'Intéressé s'engage à ne pas diffuser de publicité au cours des émissions religieuses.

Article 20 :

L'Intéressé s'engage à ne pas vendre à un unique intermédiaire ou à un unique annonceur plus de 30% des espaces publicitaires.

Il s'engage également à ne pas conclure de convention d'exclusivité pour un produit ou un service donné.

Le Ministre des Technologies de la Communication et du Transport

Le Directeur Général de l'Information

Mohamed Lind AMARA

Article 21 :

L'Intéressé s'engage à arrêter et afficher sa grille tarifaire concernant la publicité pour une période de trois (3) mois, et à ne procéder durant cette période à aucun changement des tarifs.

Cette grille tarifaire doit refléter les impératifs de développement de l'économie tunisienne.

Article 22 :

L'Intéressé s'engage à identifier clairement en tant que telles les émissions télévisées parrainées au début ou à la fin de ces émissions.

Article 23 :

L'Intéressé s'engage à diffuser gratuitement dix spots de publicité d'intérêt général par mois.

L'Intéressé diffuse à titre gratuit les messages relatifs aux catastrophes naturelles et aux dangers pouvant mettre en péril la sécurité des citoyens.

Article 24 :

L'Intéressé s'engage à ne pas diffuser de messages d'information, publicitaires et de propagande pour le compte d'un parti politique ou d'un pays étranger.

IX- Obligations techniques

Article 25 :

Pour l'utilisation des fréquences radioélectriques nécessaires à l'exploitation de la Télévision, l'Intéressé est tenu de déposer sa demande à l'Agence Nationale des Fréquences conformément au code des télécommunications et ses textes d'application.

Article 26 :

L'Intéressé s'engage à conclure une convention avec l'Office National de la Télédiffusion pour :

- le transport terrestre du signal à partir de ses studios de production des programmes, jusqu'à la tête de réseau de l'office.
- La montée, sur le satellite de contribution, du signal vers le centre d'insertion de son programme dans le bouquet numérique retenu.

Le Ministre des Technologies de la Communication et du Trans

Le Directeur Général
de l'Information

SADOK

Mohamed Zine AMARA

23/03 2009 11:09 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE 006

Article 27 :

L'Intéressé s'engage à prendre les mesures nécessaires pour assurer un fonctionnement régulier et permanent des installations de la Télévision et sa protection. A cet effet, il est tenu de mettre en œuvre, dans les meilleurs délais, les moyens techniques et humains nécessaires.

L'Intéressé est tenu de se conformer aux normes internationales de production et de diffusion des signaux en vigueur.

Les supports et les formats d'enregistrement doivent être conformes à ceux de la classe Broadcast, certifiés et agréés par les organismes internationaux de radiodiffusion.

X- Redevances

Article 28 :

L'Intéressé s'engage à acquitter le paiement des redevances prévues par la législation et la réglementation en vigueur.

Il s'engage, également, à verser à E-TUN une redevance annuelle forfaitaire de deux (2) millions de dinars tunisiens. Pour sa première année d'exploitation, l'intéressé est exonéré du paiement de cette redevance.

XI- Résiliation

Article 29 :

En cas de manquement de l'Intéressé aux obligations résultant de la présente convention, E-TUN mettra en demeure l'Intéressé en vue de satisfaire aux dites obligations.

L'Intéressé s'engage, dans un délai de quinze (15) jours de la date de réception de la mise en demeure, à communiquer par écrit un programme satisfaisant pour E-TUN en vue de remédier au manquement constaté.

Dans le cas ou l'Intéressé n'aurait pas répondu dans les délais sus-indiqués ou le programme n'a pas été jugé satisfaisant par E-TUN, la résiliation de la présente convention pourra lui être notifiée.

Article 30 :

E-TUN peut à tout moment, sans préavis et sans qu'il en résulte un quelconque droit à indemnité pour l'Intéressé, prononcer la résiliation de la présente convention dans les cas suivants :

de la Communica...

SADOK

23/03 2009 11:09 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE 007

VI- Principes généraux de la programmation

Article 7 :

L'Intéressé s'engage à communiquer à E-TUN, contre décharge, les grands traits de la grille de programmation annuelle, et ce avant la date du premier décembre de l'année civile précédente.

La grille de programmation annuelle doit mettre en relief les genres principaux des émissions et leur part dans la grille ainsi que les langues de diffusion et leur part dans la grille adoptée. Cette grille doit être conforme à la nature de la télévision.

L'Intéressé s'engage, en cas d'incohérence notifiée par E-TUN, à modifier sa grille en fonction des remarques soulevées et à renvoyer la grille corrigée dans un délai ne dépassant pas quinze (15) jours de la date de notification.

L'Intéressé s'engage également à faire connaître ses programmes au plus tard un mois avant le premier jour de leur diffusion.

Article 8 :

L'Intéressé s'engage à :

- consacrer au moins 50% des programmes diffusés à la production nationale.
- limiter les émissions d'animation en direct à 30% au maximum de la grille.
- consacrer au moins 30% des programmes de variétés à la chanson et à la musique tunisiennes.
- ne pas produire, co-produire et diffuser des programmes d'information à caractère politique sous quelle forme et nature que ce soit et quelle qu'en soit l'origine (journaux et flashs télévisés, magasines, reportages, interviews, chroniques, pages spéciales, dossiers, éditoriaux, commentaires,...) et d'émissions de débat (talk-show, tables rondes, micro-trottoirs,...). Aucune dérogation n'est possible sans accord écrit de E-TUN.
- faire figurer le logo de la Télévision constamment à l'écran.
- conserver les enregistrements de tous les programmes pendant une période minimale de quinze (15) jours.
- préciser l'origine des programmes étrangers.
- ne pas diffuser en direct les programmes d'autres radios ou télévisions étrangères sauf autorisation préalable de E-TUN.

- le changement de la nature de la Télévision sans autorisation préalable de E-TUN,
- la production, la co-production et la diffusion de programmes d'information à caractère politique sous quelle forme et nature que ce soit et quelle qu'en soit l'origine (journaux et flashs télévisés, magasines, reportages, interviews, chroniques, pages spéciales, dossiers, éditoriaux, commentaires,…) et d'émissions de débat (talk-show, tables rondes, micro-trottoirs,…).
- la diffusion de messages d'information, publicitaires et de propagande pour le compte d'un parti politique ou d'un pays étranger.
- la diffusion en direct des programmes d'autres radios ou télévisions ou télévisions étrangères sans autorisation préalable de E-TUN,
- le changement du directeur de la Télévision et du directeur des programmes sans en avoir informé au préalable E-TUN.
- le manquement à l'un des engagements indiqués dans les articles 13 et 14 de la présente convention.

Article 31 :

Pour des raisons d'ordre public, de sécurité et de défense nationale, E-TUN se réserve le droit, sans préavis, de prononcer la résiliation de la présente convention ou de suspendre la diffusion des programmes de la Télévision.

L'Intéressé bénéficiera d'une indemnité proportionnelle à la perte subie déterminée en commun accord avec E-TUN.

XII- Transfert

Article 32 :

Les droits et obligations de l'Intéressé résultant de la présente convention ne pourront pas être transférées à un tiers, qu'avec l'accord préalable et écrit de E-TUN.

XIII- Contrôle

Article 33 :

L'Intéressé s'engage à informer sans délai, E-TUN de toute modification apportée à son statut ainsi qu'à la structure de son capital social.

Article 34 :

L'Intéressé s'engage à communiquer chaque année à E-TUN, au plus tard le 31 mars, un rapport sur les conditions d'exécution de ses obligations pour l'exercice précédent. Ce rapport doit contenir les informations certifiées par le

Le Directeur Général
de l'Information

Mohamed Zine MARA

23/03 2009 11:09 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE 008

commissaire au compte relatives à l'origine des financements, les recettes collectées et le montant des investissements engagés.

Article 35 :

L'Intéressé s'engage à faciliter le travail de contrôle des services compétents de l'Etat, chacun en ce qui le concerne. A cet effet, il doit leur permettre l'accès à ses locaux et à ses équipements et, le cas échéant, de prendre connaissance de tous les documents et tous les dossiers.

XIV – Modification

Enregistré à la Recette des Finances
Rue de la Foi Ariana
le 12 MARS 2004
N° 34558
N° Enregistrement 4703010
Reçu Quatre Cent Cinquante Dinars

Article 36 :

Toute modification des dispositions de la présente convention fera obligatoirement l'objet d'un avenant.

XIV – Règlement des litiges

Article 37 :

E-TUN et l'Intéressé s'engagent à régler tout litige relatif à la validité, l'interprétation ou l'exécution de la présente convention à l'amiable. En absence d'accord à l'amiable, le litige sera de la compétence des tribunaux de Tunis.

Le droit applicable à la présente convention est le droit Tunisien.

XV- Enregistrement

Article 38 :

Les frais d'enregistrement de la présente convention sont à la charge de l'Intéressé.

Fait à Tunis en trois (3) exemplaires originaux, le 13 février 2004

Les représentants de E-TUN.

Le Ministre des Technologies de la Communication

SADOK RABAH
Le Directeur Général de l'Information
Mohamed Zine AMARA

M. Larbi Ben Habib Nasra

POUR COPIE CONFORME A L'ORIGINAL
Montant Perçu
N° d'Enregistrement au Registre des Copies Conformes
ARIANA, le 12 MARS 2004
Signature

Ministère de l'Intérieur
Arrondissement Civil
Ariana Ville
Commissariat de l'Ariana

23/03 2009 11:10 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE 008

commissaire au compte relatives à l'origine des financements, les recettes collectées et le montant des investissements engagés.

Article 35 :

L'Intéressé s'engage à faciliter le travail de contrôle des services compétents de l'Etat, chacun en ce qui le concerne. A cet effet, il doit leur permettre l'accès à ses locaux et à ses équipements et, le cas échéant, de prendre connaissance de tous les documents et tous les dossiers.

XIV – Modification

Article 36 :

Toute modification des dispositions de la présente convention fera obligatoirement l'objet d'un avenant.

Enregistré à la Recette des Finances
Rue de Fès - Tunis
Le 12 MARS 2004
N° Ordre 34555
N° Enregistrement 4703010
Reçu Quatre cent Cinquante Dinars

XIV – Règlement des litiges

Article 37 :

E-TUN et l'Intéressé s'engagent à régler tout litige relatif à la validité, l'interprétation ou l'exécution de la présente convention à l'amiable. En absence d'accord à l'amiable, le litige sera de la compétence des tribunaux de Tunis.

Le droit applicable à la présente convention est le droit Tunisien.

XV- Enregistrement

Article 38 :

Les frais d'enregistrement de la présente convention sont à la charge de l'Intéressé.

Fait à Tunis en trois (3) exemplaires originaux, le 13 février 2004

Les représentants de E-TUN.

Le Ministre des Technologies de la Communication et de l'Economie Numérique

SADOK RABAH

Le Directeur Général de l'Information

Mohamed Zine AMARA

M. Larbi Ben Habib Nasra

POUR COPIE CONFORME A L'ORIGINAL
Montant Perçu.....
N° d'Enregistrement au Registre des Copies Conformes 24 MARS 2004
ARIANA, le.....
Signature.

Ministère de l'Intérieur et du Développement Local
Arrondissement Civil
Ariana Ville

9

23/03 2009 11:10 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE 008

- le changement de la nature de la Télévision sans autorisation préalable de E-TUN,
- la production, la co-production et la diffusion de programmes d'information à caractère politique sous quelle forme et nature que ce soit et quelle qu'en soit l'origine (journaux et flashs télévisés, magasines, reportages, interviews, chroniques, pages spéciales, dossiers, éditoriaux, commentaires,...) et d'émissions de débat (talk-show, tables rondes, micro-trottoirs,...).
- la diffusion de messages d'information, publicitaires et de propagande pour le compte d'un parti politique ou d'un pays étranger.
- la diffusion en direct des programmes d'autres radios ou télévisions ou télévisions étrangères sans autorisation préalable de E-TUN,
- le changement du directeur de la Télévision et du directeur des programmes sans en avoir informé au préalable E-TUN.
- le manquement à l'un des engagements indiqués dans les articles 13 et 14 de la présente convention.

Article 31 :

Pour des raisons d'ordre public, de sécurité et de défense nationale, E-TUN se réserve le droit, sans préavis, de prononcer la résiliation de la présente convention ou de suspendre la diffusion des programmes de la Télévision.

L'Intéressé bénéficiera d'une indemnité proportionnelle à la perte subie déterminée en commun accord avec E-TUN.

XII- Transfert

Article 32 :

Les droits et obligations de l'Intéressé résultant de la présente convention ne pourront pas être transférées à un tiers, qu'avec l'accord préalable et écrit de E-TUN.

XIII- Contrôle

Article 33 :

L'Intéressé s'engage à informer, sans délai, E-TUN de toute modification apportée à son statut ainsi qu'à la structure de son capital social.

Article 34 :

L'Intéressé s'engage à communiquer chaque année à E-TUN, au plus tard le 31 mars, un rapport sur les conditions d'exécution de ses obligations contractuelles

RAPPORT D' EMISSION

NOM :
TEL :
DATE :16.MAR.2009 13:32

SESSION	FONCTION	N°	POSTE DESTINATION	DATE	HEURE	PAGE	DUREE	MODE	RESULTAT
5601	EMISSION	001	71789189	16.MAR	13:32	001	00h00min33s	MCE	OK

AUDIO VISUAL INTERNATIONAL PRODUCTION "AVIP-TUNISIE"
85 - AVENUE DU 13 AOUT - CHOUTRANA II - LA SOUKRA
MF : 842838Z / M / A / 000
RC : B133402003

AVIP
85, Av 13 Aout
Choutrana II
LA SOUKRA
Tél:70 944 944 - Fax:70 944 444

Tunis, le 24/02/2009

Répartition des actions de la société "AVIP-TUNISIE"

Actionnaire	Situation actuelle			Cession	Situation après cession		
	Nombre d'actions	Montant Total	% du capital	Nombre d'actions	Nombre d'actions	Montant Total	% du capital
M. Larbi NASRA	48 800	4 880 000	75,08%	-48 800	0	0	*0,00%*
M. Med Habib NASRA	3 800	380 000	5,85%	5 300	9 100	910 000	*14,00%*
M. Mehdi NASRA	3 800	380 000	5,85%	5 300	9 100	910 000	*14,00%*
M. Med Hamdi NASRA	3 800	380 000	5,85%	5 300	9 100	910 000	*14,00%*
M. Khaled NASRA	3 800	380 000	5,85%	5 300	9 100	910 000	*14,00%*
M. Salwa NASRA	500	50 000	0,77%	4 050	4 550	455 000	*7,00%*
M. Najet NASRA	500	50 000	0,77%	4 050	4 550	455 000	*7,00%*
M. Basma Bouthelja épouse Nasra	0	0	0,00%	13 000	13 000	1 300 000	*20,00%*
M. Faten Trabelsi épouse Nasra	0	0	0,00%	6 500	6 500	650 000	*10,00%*
Totaux	**65 000**	**6 500 000**	**100,00%**	-	**65 000**	**6 500 000**	**100,00%**

P. 3
71789189
Bourse de Tunis

UBCI FINANCE
Groupe BNP PARIBAS

Intermédiaire en Bourse
Agrément 39/96 du 11 Juillet 96

Tunis le 5 mars 2009

DEMANDE D'ENREGISTREMENT DE TRANSACTION

AYANT LIEU EN DEHORS DES MARCHES DE LA BOURSE

Nous soussignés **UBCI FINANCE**, Intermédiaire en Bourse, demandons l'enregistrement de la transaction ci-après dans les conditions suivantes :

Emetteur : **Sté Audio Visual International Productions Tunisie « AVIP TUNISIE »**

Dénomination de la valeur : **AVIP TUNISIE**
Nominal de la valeur : **100,000 DT**
Quantité échangée : **42 300**
Prix unitaire : **100,000 DT**
Prix global : **4 230.000,000 DT**
Indications Particulières : **Donation suite à un acte notarié**
Pièces jointes :

- 1 acte de cession
- Structure de capital
- Statuts mis à jour
- Acte de donation

IDENTITE DES VENDEURS	QUANTITE	IDENTITE DES ACHETEURS	QUANTITE
Larbi NASRA	42300	Mohamed Habib NASRA	5300
		Mehdi NASRA	5300
		Mohamed Hamdi NASRA	5300
		Khaled NASRA	5300
		Salwa NASRA	4050
		Najet NASRA	4050
		Basma BOUTHALJA épouse Larbi NASRA	13000
Total :	42300	Total :	42300

Signature et Cachet de
L'intermédiaire représentant
le vendeur

Hamadi MOKDADI

Signature et Cachet de
L'intermédiaire représentant
l'acheteur

Hamadi MOKDADI

UBCI FINANCE
Groupe BNP PARIBAS

Intermédiaire en Bourse
Agrément 39/96 du 11 Juillet 96

Tunis le 5 mars 2009

5546

DEMANDE D'ENREGISTREMENT DE TRANSACTION
AYANT LIEU EN DEHORS DES MARCHES DE LA BOURSE

Nous soussignés **UBCI FINANCE,** Intermédiaire en Bourse, demandons l'enregistrement de la transaction ci-après dans les conditions suivantes :

Emetteur : **Sté Audio Visual International Productions Tunisie « AVIP TUNISIE »**

Dénomination de la valeur : **AVIP TUNISIE**
Nominal de la valeur : **100,000 DT**
Quantité échangée : **6500**
Prix unitaire : **100,000 DT**
Prix global : **650.000,000 DT**
Indications Particulières :

Pièces jointes :

- 1 acte de cession
- Structure de capital
- Statuts mis à jour

2143

IDENTITE DES VENDEURS	QUANTITE	IDENTITE DES ACHETEURS	QUANTITE
Larbi NASRA	6500	Faten TRABELSI épouse NASRA	6500
Total :	6500	Total :	6500

Signature et Cachet de
L'intermédiaire représentant
l'acheteur

Hamadi MOKDADI

UBCI Finance
Intermédiaire en Bourse
Agrément N°: 39/96 du 11 Juillet 96
3, Rue Jenner - Place d'Afrique
1002 Tunis Belvédère
Tél: 71 848 230 - Fax: 71 840 557

Signature et Cachet de
L'intermédiaire représentant
le vendeur

Hamadi MOKDADI

UBCI Finance
Intermédiaire en Bourse
Agrément N°: 39/96 du 11 Juillet 96
3, Rue Jenner - Place d'Afrique
1002 Tunis Belvédère
Tél: 71 848 230 - Fax: 71 840 557

- le changement de la nature de la Télévision sans autorisation préalable de E-TUN,
- la production, la co-production et la diffusion de programmes d'information à caractère politique sous quelle forme et nature que ce soit et quelle qu'en soit l'origine (journaux et flashs télévisés, magasines, reportages, interviews, chroniques, pages spéciales, dossiers, éditoriaux, commentaires,...) et d'émissions de débat (talk-show, tables rondes, micro-trottoirs,...).
- la diffusion de messages d'information, publicitaires et de propagande pour le compte d'un parti politique ou d'un pays étranger.
- la diffusion en direct des programmes d'autres radios ou télévisions ou télévisions étrangères sans autorisation préalable de E-TUN,
- le changement du directeur de la Télévision et du directeur des programmes sans en avoir informé au préalable E-TUN.
- le manquement à l'un des engagements indiqués dans les articles 13 et 14 de la présente convention.

Article 31 :

Pour des raisons d'ordre public, de sécurité et de défense nationale, E-TUN se réserve le droit, sans préavis, de prononcer la résiliation de la présente convention ou de suspendre la diffusion des programmes de la Télévision.

L'Intéressé bénéficiera d'une indemnité proportionnelle à la perte subie déterminée en commun accord avec E-TUN.

XII- Transfert

Article 32 :

Les droits et obligations de l'Intéressé résultant de la présente convention ne pourront pas être transférées à un tiers, qu'avec l'accord préalable et écrit de E-TUN.

(Etat Tunisien)

XIII- Contrôle

Article 33 :

L'Intéressé s'engage à informer, sans délai, E-TUN de toute modification apportée à son statut ainsi qu'à la structure de son capital social.

Article 34 :

L'Intéressé s'engage à communiquer chaque année à E-TUN, au plus tard le 31 mars, un rapport sur les conditions d'exécution de ses obligations contractuelles.

RAPPORT D' EMISSION

NOM :
TEL :
DATE :16.MAR.2009 13:32

SESSION	FONCTION	N°	POSTE DESTINATION	DATE	HEURE	PAGE	DUREE	MODE	RESULTAT
5601	EMISSION	001	71789189	16.MAR	13:32	001	00h00min33s	MCE	OK

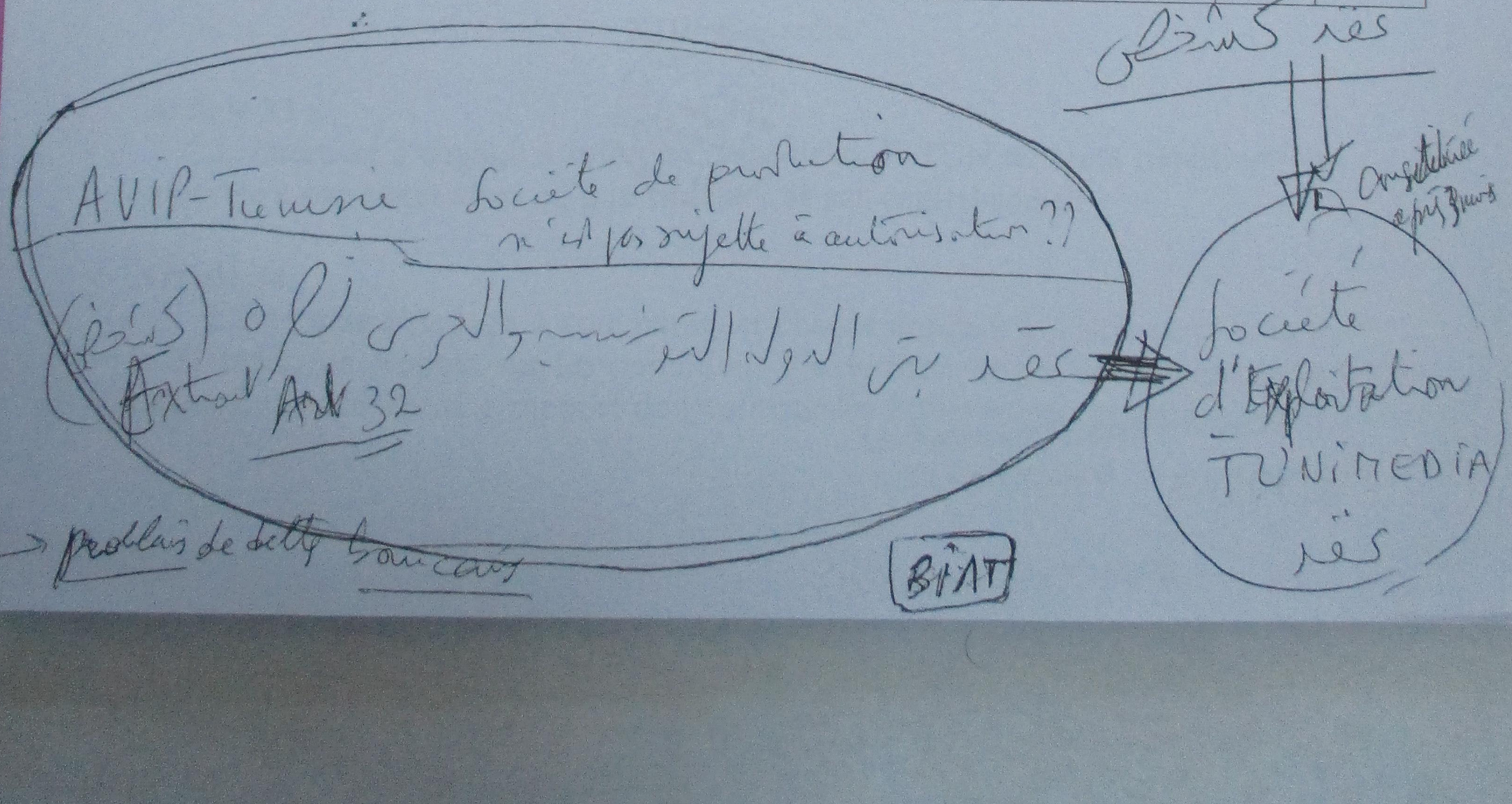

- le changement de la nature de la Télévision sans autorisation préalable de E-TUN,
- la production, la co-production et la diffusion de programmes d'information à caractère politique sous quelle forme et nature que ce soit et quelle qu'en soit l'origine (journaux et flashs télévisés, magasines, reportages, interviews, chroniques, pages spéciales, dossiers, éditoriaux, commentaires,...) et d'émissions de débat (talk-show, tables rondes, micro-trottoirs,...).
- la diffusion de messages d'information, publicitaires et de propagande pour le compte d'un parti politique ou d'un pays étranger.
- la diffusion en direct des programmes d'autres radios ou télévisions ou télévisions étrangères sans autorisation préalable de E-TUN,
- le changement du directeur de la Télévision et du directeur des programmes sans en avoir informé au préalable E-TUN.
- le manquement à l'un des engagements indiqués dans les articles 13 et 14 de la présente convention.

Article 31 :

Pour des raisons d'ordre public, de sécurité et de défense nationale, E-TUN se réserve le droit, sans préavis, de prononcer la résiliation de la présente convention ou de suspendre la diffusion des programmes de la Télévision.

L'Intéressé bénéficiera d'une indemnité proportionnelle à la perte subie déterminée en commun accord avec E-TUN.

XII- Transfert

Article 32 :

Les droits et obligations de l'Intéressé résultant de la présente convention ne pourront pas être transférées à un tiers, qu'avec l'accord préalable et écrit de E-TUN.

(Etat Tunisien)

XIII- Contrôle

Article 33 :

L'Intéressé s'engage à informer sans délai, E-TUN de toute modification apportée à son statut ainsi qu'à la structure de son capital social.

Article 34 :

L'Intéressé s'engage à communiquer chaque année à E-TUN, au plus tard le 31 mars, un rapport sur les conditions d'exécution de ses obligations pour l'exercice précédent. Ce rapport doit contenir les informations certifiées par le

Le Directeur Général
de l'Information

SADOK

Mohamed Zine MARA

إلى عناية السيد محافظ البنك المركزي التونسي

الإدارة العامة للرقابــة المصرفية

BIAT 2,5 +1,7 = 4,2

الجمهورية التونسية
---**---
اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق
حول الرشوة والفساد
هـ . م

تونس في 27 ديسمبر 2011

من رئيس اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق
حول الرشوة والفساد
إلى السيد
حاكم التحقيق بالمكتب عدد 12 بالمحكمة الابتدائية بتونس

الموضوع : إحالة وثائق.
مراجعنا :
- إحالتينا إلى السيد وكيل الجمهورية تحت عدد 4463 بتاريخ 21 سبتمبر 2011 وعدد 5242 بتاريخ 27 أكتوبر 2011.
- إحالتنا إلى جنابكم تحت عدد 5745 بتاريخ 05 ديسمبر 2011.

مرجعكم : القضية التحقيقية عدد 21410/12.
الملاحق : نسخ من وثائق تتعلّق بقناتي نسمة وحنّبعل.

وبعد،

حيث وفي إطار متابعتها للملف المتعلق بالوكالة التونسية للاتصال الخارجي، توصّلت اللّجنة الوطنية لتقصّي الحقائق حول الرّشوة والفساد بمجموعة من الوثائق من المسؤولين عن كلّ من قناتي نسمة وحنّبعل. وبالنظر لأهمية هذه الوثائق الّتي قد يكشف البعض منها على بعض مظاهر الفساد أو الرشوة فإنّنا نحيلها على الجناب صحبة كافة الوثائق الّتي توفّرت لدينا حول القناتين المعنيتين إلى غاية التاريخ المضمن أعلاه.

والسلام

6182

Article 9 :

L'Intéressé s'engage à diffuser les déclarations et allocutions du Président de la République sans interruption telles qu'elles sont diffusées par les chaînes publiques.

Article 10 :

L'Intéressé s'engage à désigner un directeur de la Télévision et un directeur des programmes qui doivent être :

- de nationalité tunisienne,
- domicilié sur le territoire tunisien,
- des journalistes professionnels ou des professionnels de la communication ayant exercé pendant au moins cinq (5) ans dans le secteur de l'information et des médias en Tunisie,
- de bonne moralité et jouissant de leurs droits civiques,
- Employé à plein temps et à l'exclusion de toute autre activité rémunérée..

L'Intéressé doit informer par écrit E-TUN, un mois à l'avance, du changement, le cas échéant, du directeur de la Télévision et du directeur des programmes.

VII- Obligations déontologiques

Article 11 :

L'Intéressé s'engage à respecter la législation tunisienne en vigueur et notamment en matière de propriété littéraire et artistique.

Article 12 :

L'Intéressé s'engage à respecter les dispositions du Code de la Presse et notamment celles relatives aux obligations déontologiques et au droit de réponse et au droit de rectification.

Article 13 :

L'Intéressé s'engage à œuvrer pour la dignité de l'homme et le développement de sa personnalité et à ancrer les valeurs de solidarité, d'entraide et de tolérance entre les individus, les groupes et les générations.

L'Intéressé s'engage à ne pas diffuser des nouvelles de nature à perturber l'ordre public, à ne pas porter préjudice à l'image de marque du pays et à ses intérêts et à ne pas inciter à la haine, à la violence, au régionalisme et à toute forme de discrimination ou d'exclusion.

Geste = 1 mois de chef pour ce type d'acte

Fax: 71.711.327

Attention Mr. Le

Copie 25/3

La Ban

Après les années de
d'expansion exigé par
La première étape a
a été décidée par l'as
réalisée. La BTQ a ain
dinars.

Quid

L'Audio-visuel Internat
a décidé le 7 mars de
de 6,5 à 4,5 millions d
M. Larbi Nasra de cet
d'autres mesures? Ou
En l'absence d'éléme
changements structurels de l'AVIP, les supputations vont bon train.

Convention Etat - Lotfi

Redevance annuelle

Impayés MD 2 MD/an

Bon à tirer Février-2009

AVIP

Tunimedia

Hannibal

donations des parts sociales qu'il détient dans deux sociétés du Groupe.

* La première concerne la totalité de ses parts sociales au sein d'«Hannibal interactive» soit 99.750.000 dinars au profit de sa femme Basma Bouthelja pour 500 parts sociales d'une valeur totale de 50.000 dinars, sa fille Najet Nasra pour 2.500 parts sociales d'une valeur totale de 25.000 dinars, sa fille Saloua Nasra pour 2.475 parts sociales d'une valeur de 24.750 dinars.

* La seconde porte sur les 8.000 parts sociales soit 800.000 dinars lui revenant au sein du capital de «Tunimedia SARL» et qui est de 100.000 dinars au profit de sa fille Najet Nasra pour 4.000 parts sociales soit 400.000 dinars, sa fille Saloua Nasra pour 4.000 parts soit 400.000 dinars également.

آخر الاحداث

ماذا يحدث لقناة حنبعل؟

العربي نصرة يحوّل أسهمه وحصصه الاجتماعية لفائدة زوجته وبناته

بعد القرارات التي اتخذت في الآونة الأخيرة والتي تعلقت بتركيبة وهيكلة رأسمال الشركات التابعة لمجمع

" حنبعل TV" والتابعة للسيد العربي نصرة تم اتخاذ قرارين يؤكدان بأن شيئا ما يحصل صلب هذه المجموعة.

فالسيد العربي نصرة تولى منح هبتين من نصيبه في الحصص التابعة له في الشركتين التابعتين لمجموعته.

الهبة الأولى تتعلق بجميع حصصه في شركة Hannibal Interactive أي ما يعادل 99.7500.000 دينار لفائدة زوجته السيدة بسمة بوثلجة في حدود 500 حصة بقيمة جملية قدرها 050.00 دينار.

ولفائدة ابنته نجاة نصرة في حدود 2500 حصة بقيمة جملية قدرها 25.000 دينار

ولفائدة ابنته سلوى نصرة في حدود 2.475 حصة أي ما يعادل 24.570 دينار

الهبة الثانية: تشتمل على 8.000 حصة أي ما يعادل 800.000 دينار الراجعة له صلب رأسمال "TUNIMEDIA.SARL" بقيمة جملية قدرها 100.000 دينار لفائدة ابنته نجاة نصرة وتشمل 4.000 حصّة بقيمة 400.000 دينار ولابنته سلوى نصرة: 4.000 حصة أي ما يعادل 400.000 دينار كذلك

23/03 2009 11:08 FAX 71711327

الوثيقة عدد 2

CONVENTION
REGISSANT L'ETABLISSEMENT ET L'EXPLOITATION EN TUNISIE D'UNE CHAINE DE TELEVISION

Entre l'Etat Tunisien représenté par le ministre des technologies de la communication et du transport et la Direction Générale de l'Information (Premier Ministère), et désigné ci après par « E-TUN »,

D'une part,

Et M. Larbi Ben Habib Nasra, et désigné ci-après par « L'Intéressé »,

D'autre part,

Il a été convenu ce qui suit :

I- Objet de la convention

Article Premier :

La présente convention a pour objet de fixer les conditions et les modalités particulières d'établissement et d'exploitation par l'Intéresse à partir du territoire tunisien d'une télévision à caractère généraliste émettant dans la langue arabe en mode numérique, diffusé en clair sur le satellite HOTBIRD couvrant les zones Europe et bassin méditerranéen, ainsi que les obligations qui incombent à cette dernière.

Etant entendu que l'Intéressé s'engage à exploiter la télévision à l'exclusion de tout autre média.

II- Usage de la langue arabe et promotion de la culture Tunisienne

Article 2 :

L'Intéressé s'engage à respecter le bon usage de la langue arabe et à contribuer à la promotion de la culture tunisienne..

Le Directeur Général de l'Information

Le Ministre des Technologies de la Communication et du Transport

RAPPORT D' EMISSION

NOM :
TEL :
DATE :23.MAR.2009 12:26

SESSION	FONCTION	N°	POSTE DESTINATION	DATE	HEURE	PAGE	DUREE	MODE	RESULTAT
5649	EMISSION	001	71789189	23.MAR	12:24	009	00h01min56s	MCE	OK

Convention envoyée à la BVMT en vue de demander le blocage de l'enregistrement de la vente par Larbi Nasra dit 2M D à l'Et

(Référence 2008 après examen de 3 ans

après avis consulte Rafaa Dkhil

23/03 2009 11:08 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE 005

الوثيقة عدد 2

CONVENTION
REGISSANT L'ETABLISSEMENT ET L'EXPLOITATION EN TUNISIE D'UNE CHAINE DE TELEVISION

Entre l'Etat Tunisien représenté par le ministre des technologies de la communication et du transport et la Direction Générale de l'Information (Premier Ministère), et désigné ci après par « E-TUN »,

D'une part,

Et M. Larbi Ben Habib Nasra, et désigné ci-après par « L'Intéressé »,

D'autre part,

Il a été convenu ce qui suit :

I- Objet de la convention

Article Premier :

La présente convention a pour objet de fixer les conditions et les modalités particulières d'établissement et d'exploitation par l'Intéresse à partir du territoire tunisien d'une télévision à caractère généraliste émettant dans la langue arabe en mode numérique, diffusé en clair sur le satellite HOTBIRD couvrant les zones Europe et bassin méditerranéen, ainsi que les obligations qui incombent à cette dernière.

Etant entendu que l'Intéressé s'engage à exploiter la télévision à l'exclusion de tout autre média.

II- Usage de la langue arabe et promotion de la culture Tunisienne

Article 2 :

L'Intéressé s'engage à respecter le bon usage de la langue arabe et à contribuer à la promotion de la culture tunisienne..

Le Directeur Général
de l'Information

Mohamed Zine AMARA

Le Ministre des Technologies
de la Communication et du Transport

23/03 2009 11:07 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE 001
23/03 2009 11:08 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE 005

III- Promotion de l'emploi

Article 3 :

L'Intéressé s'engage à recruter du personnel tunisien compétent en nombre suffisant et nécessaire au bon fonctionnement de la télévision.

IV- Obligations de l'Intéressé

Article 4 :

L'Intéressé s'engage à créer dans les trois mois qui suivent la date de signature de cette convention une Société à Responsabilité Limitée. Il s'engage, à ce titre, à faire connaître les participants au capital de cette société ainsi que le montant de ce capital, étant entendu que le capital minimum doit être de un (1) million de dinars tunisiens.

Article 5 :

Dans les trois (3) mois qui suivent la signature de la présente convention, l'Intéressé devra entrer dans des consultations avec E-TUN afin d'établir ses engagements concernant l'exploitation de la Télévision.

Dans le cas ou les consultations entre E-TUN et l'Intéressé n'aboutiraient pas, E-TUN a le droit de résilier sans préavis la présente convention et ce sans que l'Intéressé ne puisse se prévaloir d'une indemnité ou de tout autre dédommagement.

V- Entrée en vigueur, Durée et prorogation de la convention

Article 6 :

La présente convention entre en vigueur à compter du 13 février 2004.

Elle est conclue pour une durée de dix (10) ans.

Elle peut être prorogée à la demande de l'Intéressé par périodes supplémentaires de cinq (5) ans. Cette demande de prorogation doit être présentée, contre décharge à E-TUN avant six (6) mois au moins de la date d'expiration de la durée initiale éventuellement prorogée, elle doit être exprimée par écrit.

E-TUN s'engage à notifier sa réponse à l'Intéressé dans un délai ne dépassant pas trois (3) mois de la date de la demande.

A la fin de chaque période, et si la demande de prorogation a été refusée, l'Intéressé ne peut en aucune manière exiger une indemnité particulière.

23/03 2009 11:07 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE 002

VI- Principes généraux de la programmation

Article 7 :

L'Intéressé s'engage à communiquer à E-TUN, contre décharge, les grands traits de la grille de programmation annuelle, et ce avant la date du premier décembre de l'année civile précédente.

La grille de programmation annuelle doit mettre en relief les genres principaux des émissions et leur part dans la grille ainsi que les langues de diffusion et leur part dans la grille adoptée. Cette grille doit être conforme à la nature de la télévision.

L'Intéressé s'engage, en cas d'incohérence notifiée par E-TUN, à modifier sa grille en fonction des remarques soulevées et à renvoyer la grille corrigée dans un délai ne dépassant pas quinze (15) jours de la date de notification.

L'Intéressé s'engage également à faire connaître ses programmes au plus tard un mois avant le premier jour de leur diffusion.

Article 8 :

L'Intéressé s'engage à :

- consacrer au moins 50% des programmes diffusés à la production nationale.
- limiter les émissions d'animation en direct à 30% au maximum de la grille.
- consacrer au moins 30% des programmes de variétés à la chanson et à la musique tunisiennes.
- ne pas produire, co-produire et diffuser des programmes d'information à caractère politique sous quelle forme et nature que ce soit et quelle qu'en soit l'origine (journaux et flashs télévisés, magasines, reportages, interviews, chroniques, pages spéciales, dossiers, éditoriaux, commentaires,...) et d'émissions de débat (talk-show, tables rondes, micro-trottoirs,...). Aucune dérogation n'est possible sans accord écrit de E-TUN.
- faire figurer le logo de la Télévision constamment à l'écran.
- conserver les enregistrements de tous les programmes pendant une période minimale de quinze (15) jours.
- préciser l'origine des programmes étrangers.
- ne pas diffuser en direct les programmes d'autres radios ou télévisions étrangères sauf autorisation préalable de E-TUN.

Le Ministre des Technologies de la Communication et du Transport

Le Directeur Général de l'Information

Mohamed Zine AMARA

23/03 2009 11:08 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE 003

Article 9 :

L'Intéressé s'engage à diffuser les déclarations et allocutions du Président de la République sans interruption telles qu'elles sont diffusées par les chaînes publiques.

Article 10 :

L'Intéressé s'engage à désigner un directeur de la Télévision et un directeur des programmes qui doivent être :

- de nationalité tunisienne,
- domicilié sur le territoire tunisien,
- des journalistes professionnels ou des professionnels de la communication ayant exercé pendant au moins cinq (5) ans dans le secteur de l'information et des médias en Tunisie,
- de bonne moralité et jouissant de leurs droits civiques,
- Employé à plein temps et à l'exclusion de toute autre activité rémunérée..

L'Intéressé doit informer par écrit E-TUN, un mois à l'avance, du changement, le cas échéant, du directeur de la Télévision et du directeur des programmes.

VII- Obligations déontologiques

Article 11 :

L'Intéressé s'engage à respecter la législation tunisienne en vigueur et notamment en matière de propriété littéraire et artistique.

Article 12 :

L'Intéressé s'engage à respecter les dispositions du Code de la Presse et notamment celles relatives aux obligations déontologiques et au droit de réponse et au droit de rectification.

Article 13 :

L'Intéressé s'engage à œuvrer pour la dignité de l'homme et le développement de sa personnalité et à ancrer les valeurs de solidarité, d'entraide et de tolérance entre les individus, les groupes et les générations.

L'Intéressé s'engage à ne pas diffuser des nouvelles de nature à perturber l'ordre public, à ne pas porter préjudice à l'image de marque du pays et à ses intérêts et à ne pas inciter à la haine, à la violence, au régionalisme et à toute forme de discrimination ou d'exclusion.

Le Directeur Général
de l'Information

SAÏDA RADHIA

Mohamed Zine Al[illegible]

23/03 2009 11:08 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE 004

Article 14 :

L'Intéressé s'engage à ce que les programmes de sa télévision ne soient pas contraires à l'ordre public et soient exempts de toute incitation à des comportements préjudiciables aux bonnes mœurs.

Article 15 :

L'Intéressé s'engage, dans ses programmes, à ne pas porter atteinte au respect de la personne humaine et de sa dignité et à la protection des enfants et des adolescents.

L'Intéressé doit s'abstenir de diffuser des programmes susceptibles de nuire à l'épanouissement physique, mental ou moral des mineurs.

Article 16 :

L'Intéressé assume les conséquences légales découlant du contenu des programmes diffusés.

VIII- Règles relatives à la publicité et au parrainage

Article 17 :

L'Intéressé s'engage à respecter les dispositions législatives et réglementaires en vigueur relatives à la publicité et au parrainage et notamment celles relatives aux activités et produits non autorisés.

Article 18 :

L'Intéressé s'engage à diffuser les annonces publicitaires dans des «espaces publicitaires» clairement définis.

Le temps consacré à la diffusion des spots publicitaires ne doit pas être supérieur à 6 minutes par heure d'antenne en moyenne quotidienne. Chaque espace publicitaire ne peut excéder 8 minutes et la durée maximum du spot ne doit pas dépasser 60 secondes.

Article 19 :

L'Intéressé s'engage à ne pas diffuser de publicité au cours des émissions religieuses.

Article 20 :

L'Intéressé s'engage à ne pas vendre à un unique intermédiaire ou à un unique annonceur plus de 30% des espaces publicitaires.

Il s'engage également à ne pas conclure de convention d'exclusivité pour un produit ou un service donné.

Le Ministre des Technologies de la Communication et du Transport

Le Directeur Général de l'Information

Mohamed Line AMARA

23/03 2009 11:08 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE 005

Article 21 :

L'Intéressé s'engage à arrêter et afficher sa grille tarifaire concernant la publicité pour une période de trois (3) mois, et à ne procéder durant cette période à aucun changement des tarifs.

Cette grille tarifaire doit refléter les impératifs de développement de l'économie tunisienne.

Article 22 :

L'Intéressé s'engage à identifier clairement en tant que telles les émissions télévisées parrainées au début ou à la fin de ces émissions.

Article 23 :

L'Intéressé s'engage à diffuser gratuitement dix spots de publicité d'intérêt général par mois.

L'Intéressé diffuse à titre gratuit les messages relatifs aux catastrophes naturelles et aux dangers pouvant mettre en péril la sécurité des citoyens.

Article 24 :

L'Intéressé s'engage à ne pas diffuser de messages d'information, publicitaires et de propagande pour le compte d'un parti politique ou d'un pays étranger.

IX- Obligations techniques

Article 25 :

Pour l'utilisation des fréquences radioélectriques nécessaires à l'exploitation de la Télévision, l'Intéressé est tenu de déposer sa demande à l'Agence Nationale des Fréquences conformément au code des télécommunications et ses textes d'application.

Article 26 :

L'Intéressé s'engage à conclure une convention avec l'Office National de la Télédiffusion pour :

- le transport terrestre du signal à partir de ses studios de production des programmes, jusqu'à la tête de réseau de l'office.
- La montée, sur le satellite de contribution, du signal vers le centre d'insertion de son programme dans le bouquet numérique retenu.

Le Ministre des Technologies de la Communication et du Transport

Le Directeur Général
de l'Information

Mohamed Zine AMARA

23/03 2009 11:09 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE 006
23/03 2009 11:09 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE 007

Article 27 :

L'Intéressé s'engage à prendre les mesures nécessaires pour assurer un fonctionnement régulier et permanent des installations de la Télévision et sa protection. A cet effet, il est tenu de mettre en œuvre, dans les meilleurs délais, les moyens techniques et humains nécessaires.

L'Intéressé est tenu de se conformer aux normes internationales de production et de diffusion des signaux en vigueur.

Les supports et les formats d'enregistrement doivent être conformes à ceux de la classe Broadcast, certifiés et agréés par les organismes internationaux de radiodiffusion.

X- Redevances

Article 28 :

L'Intéressé s'engage à acquitter le paiement des redevances prévues par la législation et la réglementation en vigueur.

Il s'engage, également, à verser à E-TUN une redevance annuelle forfaitaire de deux (2) millions de dinars tunisiens. Pour sa première année d'exploitation, l'intéressé est exonéré du paiement de cette redevance.

XI- Résiliation

Article 29 :

En cas de manquement de l'Intéressé aux obligations résultant de la présente convention, E-TUN mettra en demeure l'Intéressé en vue de satisfaire aux dites obligations.

L'Intéressé s'engage, dans un délai de quinze (15) jours de la date de réception de la mise en demeure, à communiquer par écrit un programme satisfaisant pour E-TUN en vue de remédier au manquement constaté.

Dans le cas ou l'Intéressé n'aurait pas répondu dans les délais sus-indiqués ou le programme n'a pas été jugé satisfaisant par E-TUN, la résiliation de la présente convention pourra lui être notifiée.

Article 30 :

E-TUN peut à tout moment, sans préavis et sans qu'il en résulte un quelconque droit à indemnité pour l'Intéressé, prononcer la résiliation de la présente convention dans les cas suivants :

23/03 2009 11:09 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE 007

Article 14 :

L'Intéressé s'engage à ce que les programmes de sa télévision ne soient pas contraires à l'ordre public et soient exempts de toute incitation à des comportements préjudiciables aux bonnes mœurs.

Article 15 :

L'Intéressé s'engage, dans ses programmes, à ne pas porter atteinte au respect de la personne humaine et de sa dignité et à la protection des enfants et des adolescents.

L'Intéressé doit s'abstenir de diffuser des programmes susceptibles de nuire à l'épanouissement physique, mental ou moral des mineurs.

Article 16 :

L'Intéressé assume les conséquences légales découlant du contenu des programmes diffusés.

VIII- Règles relatives à la publicité et au parrainage

Article 17 :

L'Intéressé s'engage à respecter les dispositions législatives et réglementaires en vigueur relatives à la publicité et au parrainage et notamment celles relatives aux activités et produits non autorisés.

Article 18 :

L'Intéressé s'engage à diffuser les annonces publicitaires dans des «espaces publicitaires» clairement définis.

Le temps consacré à la diffusion des spots publicitaires ne doit pas être supérieur à 6 minutes par heure d'antenne en moyenne quotidienne. Chaque espace publicitaire ne peut excéder 8 minutes et la durée maximum du spot ne doit pas dépasser 60 secondes.

Article 19 :

L'Intéressé s'engage à ne pas diffuser de publicité au cours des émissions religieuses.

Article 20 :

L'Intéressé s'engage à ne pas vendre à un unique intermédiaire ou à un unique annonceur plus de 30% des espaces publicitaires.

Il s'engage également à ne pas conclure de convention d'exclusivité pour un produit ou un service donné.

- le changement de la nature de la Télévision sans autorisation préalable de E-TUN,
- la production, la co-production et la diffusion de programmes d'information à caractère politique sous quelle forme et nature que ce soit et quelle qu'en soit l'origine (journaux et flashs télévisés, magasines, reportages, interviews, chroniques, pages spéciales, dossiers, éditoriaux, commentaires,…) et d'émissions de débat (talk-show, tables rondes, micro-trottoirs,…).
- la diffusion de messages d'information, publicitaires et de propagande pour le compte d'un parti politique ou d'un pays étranger.
- la diffusion en direct des programmes d'autres radios ou télévisions ou télévisions étrangères sans autorisation préalable de E-TUN,
- le changement du directeur de la Télévision et du directeur des programmes sans en avoir informé au préalable E-TUN.
- le manquement à l'un des engagements indiqués dans les articles 13 et 14 de la présente convention.

Article 31 :

Pour des raisons d'ordre public, de sécurité et de défense nationale, E-TUN se réserve le droit, sans préavis, de prononcer la résiliation de la présente convention ou de suspendre la diffusion des programmes de la Télévision.

L'Intéressé bénéficiera d'une indemnité proportionnelle à la perte subie déterminée en commun accord avec E-TUN.

XII- Transfert

Article 32 :

Les droits et obligations de l'Intéressé résultant de la présente convention ne pourront pas être transférées à un tiers, qu'avec l'accord préalable et écrit de E-TUN.

XIII- Contrôle

Article 33 :

L'Intéressé s'engage à informer sans délai, E-TUN de toute modification apportée à son statut ainsi qu'à la structure de son capital social.

Article 34 :

L'Intéressé s'engage à communiquer chaque année à E-TUN, au plus tard le 31 mars, un rapport sur les conditions d'exécution de ses obligations pour l'exercice précédent. Ce rapport doit contenir les informations certifiées par le

Le Directeur Général
de l'Information
SADOK
Mohamed Zine MARA

23/03 2009 11:09 FAX 71711327 SEC DU MINISTRE
800
600

commissaire au compte relatives à l'origine des financements, les recettes collectées et le montant des investissements engagés.

Article 35 :

L'Intéressé s'engage à faciliter le travail de contrôle des services compétents de l'Etat, chacun en ce qui le concerne. A cet effet, il doit leur permettre l'accès à ses locaux et à ses équipements et, le cas échéant, de prendre connaissance de tous les documents et tous les dossiers.

XIV – Modification

Article 36 :

Toute modification des dispositions de la présente convention fera obligatoirement l'objet d'un avenant.

Enregistré à la Recette des Finances
Rue de Fès - Tunis
Le 12 MARS 2004
N° Ordre 34555
N° Enregistrement 4703010
Reçu Quatre cent Cinquante Dinars

XIV – Règlement des litiges

Article 37 :

E-TUN et l'Intéressé s'engagent à régler tout litige relatif à la validité, l'interprétation ou l'exécution de la présente convention à l'amiable. En absence d'accord à l'amiable, le litige sera de la compétence des tribunaux de Tunis.

Le droit applicable à la présente convention est le droit Tunisien.

XV- Enregistrement

Article 38 :

Les frais d'enregistrement de la présente convention sont à la charge de l'Intéressé.

Fait à Tunis en trois (3) exemplaires originaux, le 13 février 2004

Les représentants de E-TUN.

Le Ministre des Technologies de la Communication et de l'Economie Numérique

SADOK RABAH

Le Directeur Général de l'Information

Mohamed Zine AMARA

M. Larbi Ben Habib Nasra

POUR COPIE CONFORME A L'ORIGINAL
Montant Perçu.....
N° d'Enregistrement au Registre des Copies Conformes.....
ARIANA, le 12 MARS 2004
Signature.

Ministère de l'Intérieur et du Développement Local
Arrondissement Civil
Ariana Ville

- le changement de la nature de la Télévision sans autorisation préalable de E-TUN,
- la production, la co-production et la diffusion de programmes d'information à caractère politique sous quelle forme et nature que ce soit et quelle qu'en soit l'origine (journaux et flashs télévisés, magasines, reportages, interviews, chroniques, pages spéciales, dossiers, éditoriaux, commentaires,...) et d'émissions de débat (talk-show, tables rondes, micro-trottoirs,...).
- la diffusion de messages d'information, publicitaires et de propagande pour le compte d'un parti politique ou d'un pays étranger.
- la diffusion en direct des programmes d'autres radios ou télévisions ou télévisions étrangères sans autorisation préalable de E-TUN,
- le changement du directeur de la Télévision et du directeur des programmes sans en avoir informé au préalable E-TUN.
- le manquement à l'un des engagements indiqués dans les articles 13 et 14 de la présente convention.

Article 31 :

Pour des raisons d'ordre public, de sécurité et de défense nationale, E-TUN se réserve le droit, sans préavis, de prononcer la résiliation de la présente convention ou de suspendre la diffusion des programmes de la Télévision.

L'Intéressé bénéficiera d'une indemnité proportionnelle à la perte subie déterminée en commun accord avec E-TUN.

XII- Transfert

Article 32 :

Les droits et obligations de l'Intéressé résultant de la présente convention ne pourront pas être transférées à un tiers, qu'avec l'accord préalable et écrit de E-TUN.

XIII- Contrôle

Article 33 :

L'Intéressé s'engage à informer sans délai, E-TUN de toute modification apportée à son statut ainsi qu'à la structure de son capital social.

Article 34 :

L'Intéressé s'engage à communiquer chaque année à E-TUN, au plus tard le 31 mars, un rapport sur les conditions d'exécution de ses obligations contractuelles

RAPPORT D' EMISSION

NOM :
TEL :
DATE :16.MAR.2009 13:32

SESSION	FONCTION	N°	POSTE DESTINATION	DATE	HEURE	PAGE	DUREE	MODE	RESULTAT
5601	EMISSION	001	71789189	16.MAR	13:32	001	00h00min33s	MCE	OK

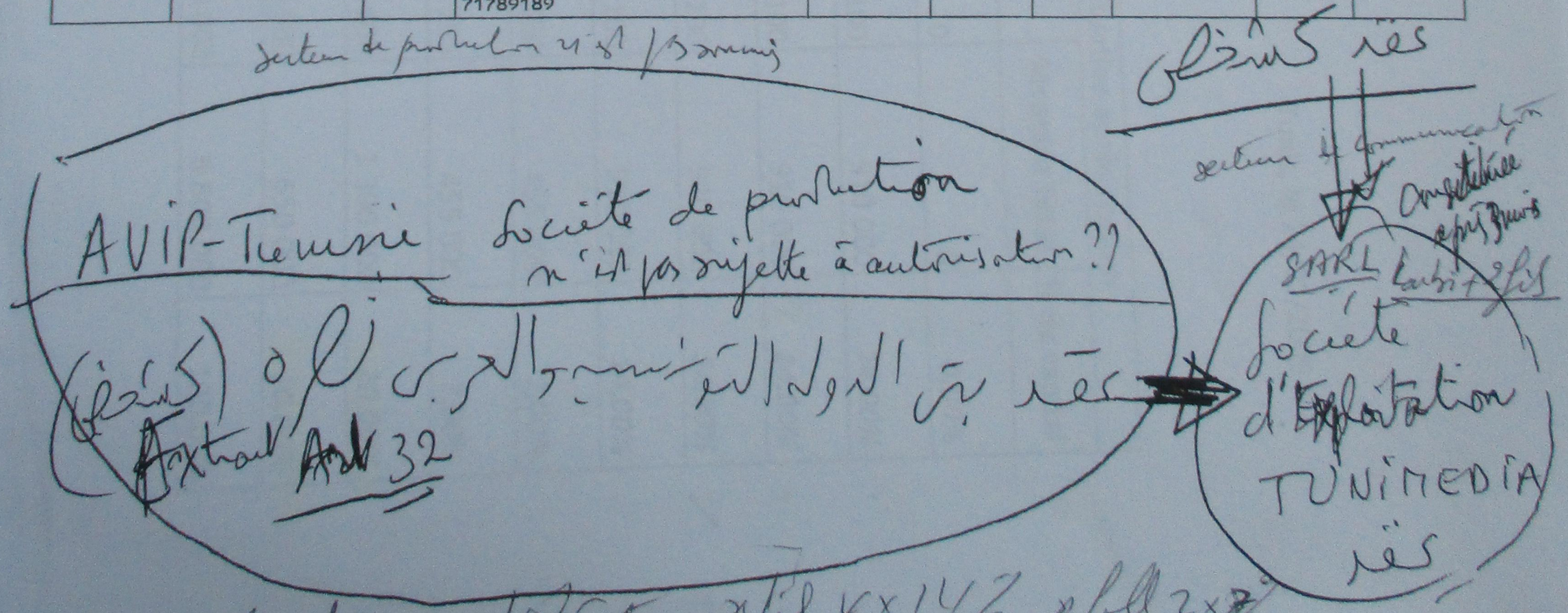

p.2 p.3
71789189 71789189
Bourse de Tunis
16 03 09 11:45

AUDIO VISUAL INTERNATIONAL PRODUCTION "AVIP-TUNISIE"
85 - AVENUE DU 13 AOUT - CHOUTRANA II - LA SOUKRA
MF : 842838Z / M / A / 000
RC : B133402003

AVIP
85, Av 13 Aout
Choutrana II
LA SOUKRA
Tel:70 944 944 - Fax:70 944 411

Tunis, le 24/02/2009

Répartition des actions de la société "AVIP-TUNISIE"

Actionnaire	Situation actuelle			Cession	Situation après cession		
	Nombre d'actions	Montant Total	% du capital	Nombre d'actions	Nombre d'actions	Montant Total	% du capital
M. Larbi NASRA	48 800	4 880 000	75,08%	-48 800	0	0	*0,00%*
M. Med Habib NASRA	3 800	380 000	5,85%	5 300	9 100	910 000	*14,00%*
M. Mehdi NASRA	3 800	380 000	5,85%	5 300	9 100	910 000	*14,00%*
M. Med Hamdi NASRA	3 800	380 000	5,85%	5 300	9 100	910 000	*14,00%*
M. Khaled NASRA	3 800	380 000	5,85%	5 300	9 100	910 000	*14,00%*
M. Salwa NASRA	500	50 000	0,77%	4 050	4 550	455 000	*7,00%*
M. Najet NASRA	500	50 000	0,77%	4 050	4 550	455 000	*7,00%*
M. Basma Bouthelja épouse Nasra	0	0	0,00%	13 000	13 000	1 300 000	*20,00%*
M. Faten Trabelsi épouse Nasra	0	0	0,00%	6 500	6 500	650 000	*10,00%*
Totaux	**65 000**	**6 500 000**	**100,00%**	-	**65 000**	**6 500 000**	**100,00%**

UBCI FINANCE
Groupe BNP PARIBAS

Intermédiaire en Bourse
Agrément 39/96 du 11 Juillet 96

Tunis le 5 mars 2009

DEMANDE D'ENREGISTREMENT DE TRANSACTION

AYANT LIEU EN DEHORS DES MARCHES DE LA BOURSE

Nous soussignés **UBCI FINANCE,** Intermédiaire en Bourse, demandons l'enregistrement de la transaction ci-après dans les conditions suivantes :

Emetteur : **Sté Audio Visual International Productions Tunisie « AVIP TUNISIE »**

Dénomination de la valeur : **AVIP TUNISIE**
Nominal de la valeur : **100,000 DT**
Quantité échangée : **42 300**
Prix unitaire : **100,000 DT**
Prix global : **4 230.000,000 DT**
Indications Particulières : **Donation suite à un acte notarié**
Pièces jointes :

- 1 acte de cession
- Structure de capital
- Statuts mis à jour
- Acte de donation

IDENTITE DES VENDEURS	QUANTITE	IDENTITE DES ACHETEURS	QUANTITE
Larbi NASRA	42300	Mohamed Habib NASRA	5300
		Mehdi NASRA	5300
		Mohamed Hamdi NASRA	5300
		Khaled NASRA	5300
		Salwa NASRA	4050
		Najet NASRA	4050
		Basma BOUTHALJA épouse Larbi NASRA	13000
Total :	42300	Total :	42300

Signature et Cachet de L'intermédiaire représentant l'acheteur

UBCI Finance
Intermédiaire en Bourse
Agrément N°: 39/96 du 11 Juillet 96
3, Rue Jenner - Place d'Afrique
1002 Tunis Belvédère
Tél: 71 848 230 - Fax: 71 840 557

Hamadi MOKDADI

Signature et Cachet de L'intermédiaire représentant le vendeur

UBCI Finance
Intermédiaire en Bourse
Agrément N°: 39/96 du 11 Juillet 96
3, Rue Jenner - Place d'Afrique
1002 Tunis Belvédère
Tél: 71 848 230 - Fax: 71 840 557

Hamadi MOKDADI

UBCI FINANCE
Groupe BNP PARIBAS

Intermédiaire en Bourse
Agrément 39/96 du 11 Juillet 96

Tunis le 5 mars 2009

DEMANDE D'ENREGISTREMENT DE TRANSACTION

AYANT LIEU EN DEHORS DES MARCHES DE LA BOURSE

55469

Nous soussignés **UBCI FINANCE,** Intermédiaire en Bourse, demandons l'enregistrement de la transaction ci-après dans les conditions suivantes :

Emetteur : **Sté Audio Visual International Productions Tunisie « AVIP TUNISIE »**

Dénomination de la valeur : **AVIP TUNISIE**
Nominal de la valeur : **100,000 DT**
Quantité échangée : **6500**
Prix unitaire : **100,000 DT**
Prix global : **650.000,000 DT**
Indications Particulières :

Pièces jointes :

- 1 acte de cession
- Structure de capital
- Statuts mis à jour

213

IDENTITE DES VENDEURS	QUANTITE	IDENTITE DES ACHETEURS	QUANTITE
Larbi NASRA	6500	Faten TRABELSI épouse NASRA	6500
Total :	6500	Total :	6500

Signature et Cachet de L'intermédiaire représentant l'acheteur

Hamadi MOKDADI

UBCI Finance
Intermédiaire en Bourse
Agrément N°: 39/96 du 11 Juillet 96
3, Rue Jenner - Place d'Afrique
1002 Tunis Belvédère
Tél: 71 848 230 - Fax: 71 840 557

Signature et Cachet de L'intermédiaire représentant le vendeur

Hamadi MOKDADI

UBCI Finance
Intermédiaire en Bourse
Agrément N°: 39/96 du 11 Juillet 96
3, Rue Jenner - Place d'Afrique
1002 Tunis Belvédère
Tél: 71 848 230 - Fax: 71 840 557

- le changement de la nature de la Télévision sans autorisation préalable de E-TUN,
- la production, la co-production et la diffusion de programmes d'information à caractère politique sous quelle forme et nature que ce soit et quelle qu'en soit l'origine (journaux et flashs télévisés, magasines, reportages, interviews, chroniques, pages spéciales, dossiers, éditoriaux, commentaires,...) et d'émissions de débat (talk-show, tables rondes, micro-trottoirs,...).
- la diffusion de messages d'information, publicitaires et de propagande pour le compte d'un parti politique ou d'un pays étranger.
- la diffusion en direct des programmes d'autres radios ou télévisions ou télévisions étrangères sans autorisation préalable de E-TUN,
- le changement du directeur de la Télévision et du directeur des programmes sans en avoir informé au préalable E-TUN.
- le manquement à l'un des engagements indiqués dans les articles 13 et 14 de la présente convention.

Article 31 :

Pour des raisons d'ordre public, de sécurité et de défense nationale, E-TUN se réserve le droit, sans préavis, de prononcer la résiliation de la présente convention ou de suspendre la diffusion des programmes de la Télévision.

L'Intéressé bénéficiera d'une indemnité proportionnelle à la perte subie déterminée en commun accord avec E-TUN.

XII- Transfert

Article 32 :

Les droits et obligations de l'Intéressé résultant de la présente convention ne pourront pas être transférées à un tiers, qu'avec l'accord préalable et écrit de E-TUN.

(Etat Tunisien)

XIII- Contrôle

Article 33 :

L'Intéressé s'engage à informer sans délai, E-TUN de toute modification apportée à son statut ainsi qu'à la structure de son capital social.

Article 34 :

L'Intéressé s'engage à communiquer chaque année à E-TUN, au plus tard le 31 mars, un rapport sur les conditions d'exécution de ses obligations contractuelles

RAPPORT D' EMISSION

NOM :
TEL :
DATE :16.MAR.2009 13:32

SESSION	FONCTION	N°	POSTE DESTINATION	DATE	HEURE	PAGE	DUREE	MODE	RESULTAT
5601	EMISSION	001	71789189	16.MAR	13:32	001	00h00min33s	MCE	OK

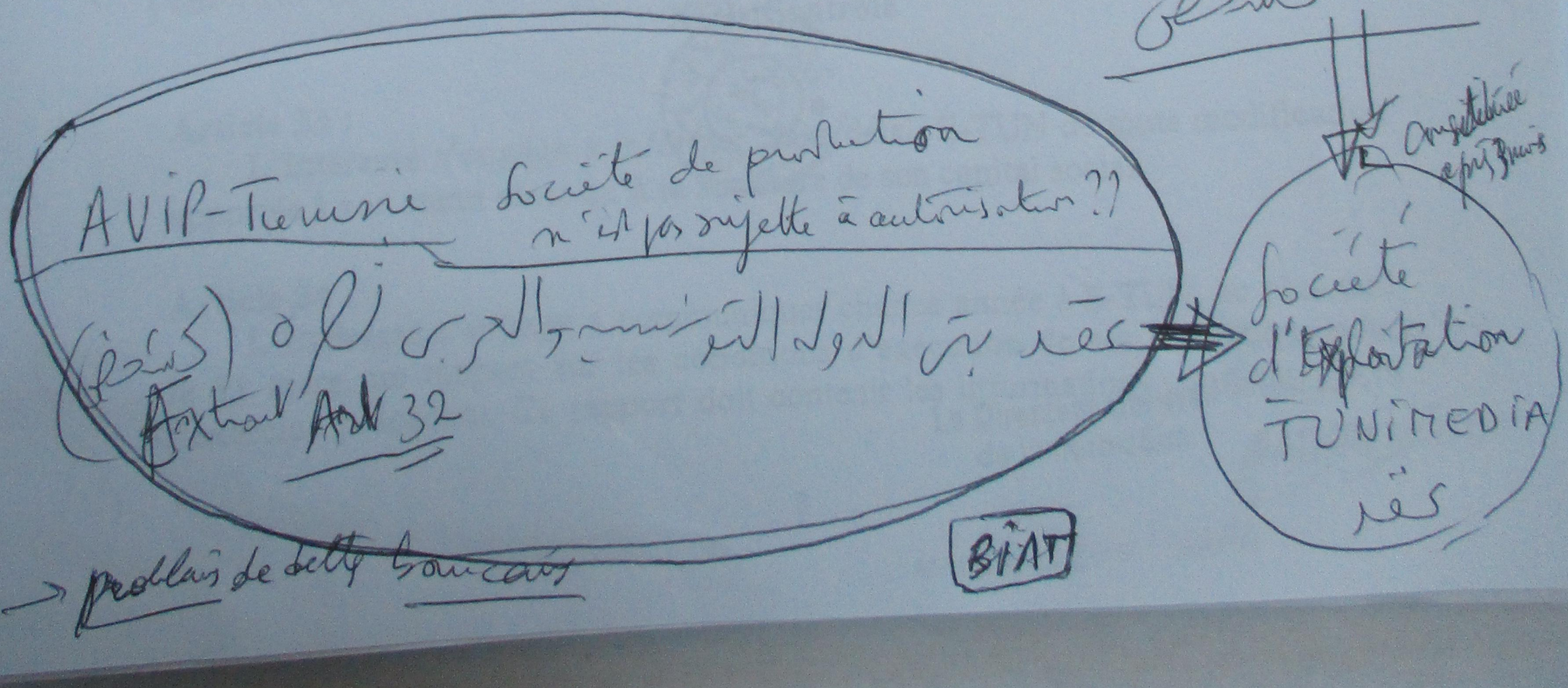

- le changement de la nature de la Télévision sans autorisation préalable de E-TUN,
- la production, la co-production et la diffusion de programmes d'information à caractère politique sous quelle forme et nature que ce soit et quelle qu'en soit l'origine (journaux et flashs télévisés, magasines, reportages, interviews, chroniques, pages spéciales, dossiers, éditoriaux, commentaires,...) et d'émissions de débat (talk-show, tables rondes, micro-trottoirs,...).
- la diffusion de messages d'information, publicitaires et de propagande pour le compte d'un parti politique ou d'un pays étranger.
- la diffusion en direct des programmes d'autres radios ou télévisions ou télévisions étrangères sans autorisation préalable de E-TUN,
- le changement du directeur de la Télévision et du directeur des programmes sans en avoir informé au préalable E-TUN.
- le manquement à l'un des engagements indiqués dans les articles 13 et 14 de la présente convention.

Article 31 :

Pour des raisons d'ordre public, de sécurité et de défense nationale, E-TUN se réserve le droit, sans préavis, de prononcer la résiliation de la présente convention ou de suspendre la diffusion des programmes de la Télévision.

L'Intéressé bénéficiera d'une indemnité proportionnelle à la perte subie déterminée en commun accord avec E-TUN.

XII- Transfert

Article 32 :

Les droits et obligations de l'Intéressé résultant de la présente convention ne pourront pas être transférées à un tiers, qu'avec l'accord préalable et écrit de E-TUN.

(Etat Tunisien)

XIII- Contrôle

Article 33 :

L'Intéressé s'engage à informer, sans délai, E-TUN de toute modification apportée à son statut ainsi qu'à la structure de son capital social.

Article 34 :

L'Intéressé s'engage à communiquer chaque année à E-TUN, au plus tard le 31 mars, un rapport sur les conditions d'exécution de ses obligations pour l'exercice précédent. Ce rapport doit contenir les informations certifiées par le

Le Directeur Général
de l'Information
SADOK

Mohamed Zine MARA

BANQUE CENTRALE DE TUNISIE
CENTRALE D'INFORMATIONS / CRI

Evolution des Engagements (en mD)

17/03/2009 à 10:47:37
Page 1/1
Utilisateur : 58

Type: IDENTIFIANT NATIONAL
Raison Sociale : LARBI NASRA
Sigle: NASRA
Groupe: 748 NASRA LARBI
Activité: GG52410 Commerce de détail de textiles

Ident. principal: 01663848

Code Risque: 816689
RCS :
Matricule Fisc: 0251539CNC
Code En Douane:
CIN: 00183096

168 BIAT

Forme de credit / Date	05/2006	06/2006	07/2006	08/2006	10/2007	09/2008	10/2008	11/2008	12/2008	01/2009	02/2009
CNM.	100	50	50	50							
Découvert.											
CMT participatif.						2 009	1 955	1 900	1 845	1 790	1 734
Total	**100**	**50**	**50**	**50**		**2 009**	**1 955**	**1 900**	**1 845**	**1 790**	**1 734**

TOTAL GENERAL :

Forme de credit/Date	05/2006	06/2006	07/2006	08/2006	10/2007	09/2008	10/2008	11/2008	12/2008	01/2009	02/2009
CNM	100	50	50	50							
Découvert											
CMT participatif						2 009	1 955	1 900	1 845	1 790	1 734
	100	**50**	**50**	**50**		**2 009**	**1 955**	**1 900**	**1 845**	**1 790**	**1 734**

un contre parti de déficit

Evolution globale des Engagements par forme de credit

17/03/2009 à 10:54:30

1

BANQUE CENTRALE DE TUNISIE
CENTRALE D'INFORMATIONS / CRI

Evolution des Engagements (en mD)

17/03/2009 à 10:10:30
Page 1/1
Utilisateur : 108

Type: IDENTIFIANT NATIONAL **Ident. principal:** 07749807 **Code Risque:** 871105
Raison Sociale : AVIP TUNISE SA "HANNIBAL TV" **RCS :** B133402003
Sigle: AVIP **Matricule Fisc:** 0842838ZAM
Groupe: 748 NASRA LARBI **Code En Douane:** 811878H
Activité: 0092200 Activités de radio et de télévision **CIN:**

168 BIAT

Forme de credit / Date	03/2008	04/2008	05/2008	06/2008	07/2008	08/2008	09/2008	10/2008	11/2008	12/2008	01/2009
EC/T.							523		601	601	
CNM.						2 600	2 600	2 561	2 489	2 415	2 341
Cautions douanieres.	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
Cautions garantie de marcl					3	3	3	3			
Ouvertures d'accreditif.	72	173	167	66	66	65	65	462	473	423	157
Total	**76**	**177**	**171**	**70**	**73**	**2 672**	**3 195**	**3 030**	**3 567**	**3 443**	**2 502**

1796 STB

Forme de credit / Date	03/2008	04/2008	05/2008	06/2008	07/2008	08/2008
CMT d'investissement.	2 280	2 280	2 280	1 995	1 995	1 995
CMT consolidation.	570	570	570	570	570	570
Total	**2 850**	**2 850**	**2 850**	**2 565**	**2 565**	**2 565**

TOTAL GENERAL:

Forme de credit/Date	03/2008	04/2008	05/2008	06/2008	07/2008	08/2008	09/2008	10/2008	11/2008	12/2008	01/2009
EC/T							523		601	601	
CNM						2 600	2 600	2 561	2 489	2 415	2 341
CMT d'investissement	2 280	2 280	2 280	1 995	1 995	1 995					
CMT consolidation	570	570	570	570	570	570					
Cautions douanieres	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
Cautions garantie de marcl					3	3	3	3			
Ouvertures d'accreditif	72	173	167	66	66	65	65	462	473	423	157
	2 926	**3 027**	**3 021**	**2 635**	**2 638**	**5 237**	**3 195**	**3 030**	**3 567**	**3 443**	**2 502**

Article 21 :

L'Intéressé s'engage à arrêter et afficher sa grille tarifaire concernant la publicité pour une période de trois (3) mois, et à ne procéder durant cette période à aucun changement des tarifs.

Cette grille tarifaire doit refléter les impératifs de développement de l'économie tunisienne.

Article 22 :

L'Intéressé s'engage à identifier clairement en tant que telles les émissions télévisées parrainées au début ou à la fin de ces émissions.

Article 23 :

L'Intéressé s'engage à diffuser gratuitement dix spots de publicité d'intérêt général par mois.

L'Intéressé diffuse à titre gratuit les messages relatifs aux catastrophes naturelles et aux dangers pouvant mettre en péril la sécurité des citoyens.

Article 24 :

L'Intéressé s'engage à ne pas diffuser de messages d'information, publicitaires et de propagande pour le compte d'un parti politique ou d'un pays étranger.

IX- Obligations techniques

Article 25 :

Pour l'utilisation des fréquences radioélectriques nécessaires à l'exploitation de la Télévision, l'Intéressé est tenu de déposer sa demande à l'Agence Nationale des Fréquences conformément au code des télécommunications et ses textes d'application.

Article 26 :

L'Intéressé s'engage à conclure une convention avec l'Office National de la Télédiffusion pour :

- le transport terrestre du signal à partir de ses studios de production des programmes, jusqu'à la tête de réseau de l'office.
- La montée, sur le satellite de contribution, du signal vers le centre d'insertion de son programme dans le bouquet numérique retenu.

BANQUE CENTRALE DE TUNISIE
CENTRALE D'INFORMATIONS / CRI

17/03/2009 à 10:54:30

ATTIA

Evolution globale des Engagements par forme de credit

Ident. principal: 08140782 Type: Sigle:

Raison Sociale : STE TUNI - MEDIA

Code Risque: N° National:

Code CNSS: 0023934950 Matricule Fisc: 0875036AAM Code En Douane:

0000000 ACTIVITE INCONNUE

PAS D'ENGAGEMENTS

BANQUE CENTRALE DE TUNISIE

CENTRALE D'INFORMATIONS
CENTRALE DES RENSEIGNEMENT ECO.

17/03/2009 à 10:57:12

nadia

FICHE SIGNALITIQUE PM

Identification

Type d'identifiant : IDENTIFIANT NATIONAL **Identifiant :** 08140782 **RCS :**

Matricule fiscal : 0875036AAM **Code douane :** **CNSS :** 0023934950 **CIN :**

Code risque : **Groupe :**

Raison sociale : STE TUNI - MEDIA

Sigle :

Nature d'activité : ACTIVITE INCONNUE

Nationalité : TUNISIENNE **Qualité :** R

Type de P.M : PM **Forme juridique** COOPERATIVE

Sit. juridique : EN ACTIVITE **Réf.JORT :** RNE_2006 **Date :** 03/05/2004

Entreprise : PRI **Ministère de tutelle :** **Date PR :**

Création

Date création : 03/05/2004 **Réf.JORT :** RNE2005

Date entrée Exploitation : 03/05/2004

Divers

Régime :

Cot.Bourse :

Capital : **Date dern. Capital :**

Effectif : 3 a 5 salaries **Financement Fonapra ? :** N

Coordonnées et adresses

Tél. : **Gsm :** **Fax :**

Télex : **email :** **URL :**

Type Adresse : ADRESSE RNE **Code Postal :** 2036 LA SOUKRA

Adresse : 085,13 AOUT 1956 CHOUTRA,SOUKRA 2036 RNE_2006

Autres renseignements

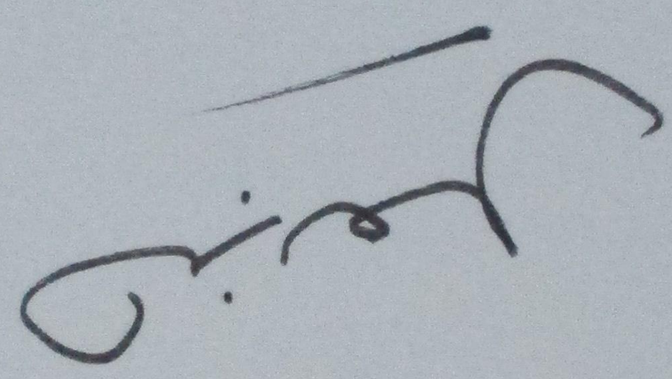

Avenant à la Convention signée entre ...

CONVENTION
REGISSANT L'ETABLISSEMENT ET L'EXPLOITATION EN TUNISIE D'UNE CHAINE DE TELEVISION

Entre l'Etat Tunisien représenté par le ministre des technologies de la communication et du transport et la Direction Générale de l'Information (Premier Ministère), et désigné ci après par « E-TUN »,

D'une part,

Et M. Larbi Ben Habib Nasra, et désigné ci-après par « L'Intéressé »,

D'autre part,

Il a été convenu ce qui suit :

I- Objet de la convention

Article Premier :

La présente convention a pour objet de fixer les conditions et les modalités particulières d'établissement et d'exploitation par l'Intéresse à partir du territoire tunisien d'une télévision à caractère généraliste émettant dans la langue arabe en mode numérique, diffusé en clair sur le satellite HOTBIRD couvrant les zones Europe et bassin méditerranéen, ainsi que les obligations qui incombent à cette dernière.

Etant entendu que l'Intéressé s'engage à exploiter la télévision à l'exclusion de tout autre média.

II- Usage de la langue arabe et promotion de la culture Tunisienne

Article 2 :

L'Intéressé s'engage à respecter le bon usage de la langue arabe et à contribuer à la promotion de la culture tunisienne..

Le Ministre des Technologies de la Communication et du Transport

Le Directeur Général de l'Information

Mohamed Zine AMARA

III- Promotion de l'emploi

- **Article 3 :**

L'Intéressé s'engage à recruter du personnel tunisien compétent en nombre suffisant et nécessaire au bon fonctionnement de la télévision.

IV- Obligations de l'Intéressé

Article 4 :

L'Intéressé s'engage à créer dans les trois mois qui suivent la date de signature de cette convention une Société à Responsabilité Limitée. Il s'engage, à ce titre, à faire connaître les participants au capital de cette société ainsi que le montant de ce capital, étant entendu que le capital minimum doit être de un (1) million de dinars tunisiens.

Article 5 :

Dans les trois (3) mois qui suivent la signature de la présente convention, l'Intéressé devra entrer dans des consultations avec E-TUN afin d'établir ses engagements concernant l'exploitation de la Télévision.

Dans le cas ou les consultations entre E-TUN et l'Intéressé n'aboutiraient pas, E-TUN a le droit de résilier sans préavis la présente convention et ce sans que l'Intéressé ne puisse se prévaloir d'une indemnité ou de tout autre dédommagement.

V- Entrée en vigueur, Durée et prorogation de la convention

Article 6 :

La présente convention entre en vigueur à compter du 13 février 2004.

Elle est conclue pour une durée de dix (10) ans.

Elle peut être prorogée à la demande de l'Intéressé par périodes supplémentaires de cinq (5) ans. Cette demande de prorogation doit être présentée, contre décharge à E-TUN avant six (6) mois au moins de la date d'expiration de la durée initiale éventuellement prorogée, elle doit être exprimée par écrit.

E-TUN s'engage à notifier sa réponse à l'Intéressé dans un délai ne dépassant pas trois (3) mois de la date de la demande.

A la fin de chaque période, et si la demande de prorogation a été refusée, l'Intéressé ne peut en aucune manière exiger une indemnité particulière.

VI- Principes généraux de la programmation

Article 7 :

L'Intéressé s'engage à communiquer à E-TUN, contre décharge, les grands traits de la grille de programmation annuelle, et ce avant la date du premier décembre de l'année civile précédente.

La grille de programmation annuelle doit mettre en relief les genres principaux des émissions et leur part dans la grille ainsi que les langues de diffusion et leur part dans la grille adoptée. Cette grille doit être conforme à la nature de la télévision.

L'Intéressé s'engage, en cas d'incohérence notifiée par E-TUN, à modifier sa grille en fonction des remarques soulevées et à renvoyer la grille corrigée dans un délai ne dépassant pas quinze (15) jours de la date de notification.

L'Intéressé s'engage également à faire connaître ses programmes au plus tard un mois avant le premier jour de leur diffusion.

Article 8 :

L'Intéressé s'engage à :

- consacrer au moins 50% des programmes diffusés à la production nationale.
- limiter les émissions d'animation en direct à 30% au maximum de la grille.
- consacrer au moins 30% des programmes de variétés à la chanson et à la musique tunisiennes.
- ne pas produire, co-produire et diffuser des programmes d'information à caractère politique sous quelle forme et nature que ce soit et quelle qu'en soit l'origine (journaux et flashs télévisés, magasines, reportages, interviews, chroniques, pages spéciales, dossiers, éditoriaux, commentaires,...) et d'émissions de débat (talk-show, tables rondes, micro-trottoirs,...). Aucune dérogation n'est possible sans accord écrit de E-TUN.
- faire figurer le logo de la Télévision constamment à l'écran.
- conserver les enregistrements de tous les programmes pendant une période minimale de quinze (15) jours.
- préciser l'origine des programmes étrangers.
- ne pas diffuser en direct les programmes d'autres radios ou télévisions étrangères sauf autorisation préalable de E-TUN.

Le Ministre des Technologies de la Communication et du Transport

Le Directeur Général de l'Information

Mohamed Zine AMARA

Article 9 :

L'Intéressé s'engage à diffuser les déclarations et allocutions du Président de la République sans interruption telles qu'elles sont diffusées par les chaînes publiques.

Article 10 :

L'Intéressé s'engage à désigner un directeur de la Télévision et un directeur des programmes qui doivent être :

- de nationalité tunisienne,
- domicilié sur le territoire tunisien,
- des journalistes professionnels ou des professionnels de la communication ayant exercé pendant au moins cinq (5) ans dans le secteur de l'information et des médias en Tunisie,
- de bonne moralité et jouissant de leurs droits civiques,
- Employé à plein temps et à l'exclusion de toute autre activité rémunérée..

L'Intéressé doit informer par écrit E-TUN, un mois à l'avance, du changement, le cas échéant, du directeur de la Télévision et du directeur des programmes.

VII- Obligations déontologiques

Article 11 :

L'Intéressé s'engage à respecter la législation tunisienne en vigueur et notamment en matière de propriété littéraire et artistique.

Article 12 :

L'Intéressé s'engage à respecter les dispositions du Code de la Presse et notamment celles relatives aux obligations déontologiques et au droit de réponse et au droit de rectification.

Article 13 :

L'Intéressé s'engage à œuvrer pour la dignité de l'homme et le développement de sa personnalité et à ancrer les valeurs de solidarité, d'entraide et de tolérance entre les individus, les groupes et les générations.

L'Intéressé s'engage à ne pas diffuser des nouvelles de nature à perturber l'ordre public, à ne pas porter préjudice à l'image de marque du pays et à ses intérêts et à ne pas inciter à la haine, à la violence, au régionalisme et à toute forme de discrimination ou d'exclusion.

Le Directeur Général
de l'Information

Mohamed Zine [illegible]

Article 14 :

L'Intéressé s'engage à ce que les programmes de sa télévision ne soient pas contraires à l'ordre public et soient exempts de toute incitation à des comportements préjudiciables aux bonnes mœurs.

Article 15 :

L'Intéressé s'engage, dans ses programmes, à ne pas porter atteinte au respect de la personne humaine et de sa dignité et à la protection des enfants et des adolescents.

L'Intéressé doit s'abstenir de diffuser des programmes susceptibles de nuire à l'épanouissement physique, mental ou moral des mineurs.

Article 16 :

L'Intéressé assume les conséquences légales découlant du contenu des programmes diffusés.

VIII- Règles relatives à la publicité et au parrainage

Article 17 :

L'Intéressé s'engage à respecter les dispositions législatives et réglementaires en vigueur relatives à la publicité et au parrainage et notamment celles relatives aux activités et produits non autorisés.

Article 18 :

L'Intéressé s'engage à diffuser les annonces publicitaires dans des «espaces publicitaires» clairement définis.

Le temps consacré à la diffusion des spots publicitaires ne doit pas être supérieur à 6 minutes par heure d'antenne en moyenne quotidienne. Chaque espace publicitaire ne peut excéder 6 minutes et la durée maximum du spot ne doit pas dépasser 60 secondes.

Article 19 :

L'Intéressé s'engage à ne pas diffuser de publicité au cours des émissions religieuses.

Article 20 :

L'Intéressé s'engage à ne pas vendre à un unique intermédiaire ou à un unique annonceur plus de 30% des espaces publicitaires.

Il s'engage également à ne pas conclure de convention d'exclusivité pour un produit ou un service donné.

Le Ministre des Technologies de la Communication et du Transport

Le Directeur Général de l'Information

Mohamed Lmir AMARA

Article 21 :

L'Intéressé s'engage à arrêter et afficher sa grille tarifaire concernant la publicité pour une période de trois (3) mois, et à ne procéder durant cette période à aucun changement des tarifs.

Cette grille tarifaire doit refléter les impératifs de développement de l'économie tunisienne.

Article 22 :

L'Intéressé s'engage à identifier clairement en tant que telles les émissions télévisées parrainées au début ou à la fin de ces émissions.

Article 23 :

L'Intéressé s'engage à diffuser gratuitement dix spots de publicité d'intérêt général par mois.

L'Intéressé diffuse à titre gratuit les messages relatifs aux catastrophes naturelles et aux dangers pouvant mettre en péril la sécurité des citoyens.

Article 24 :

L'Intéressé s'engage à ne pas diffuser de messages d'information, publicitaires et de propagande pour le compte d'un parti politique ou d'un pays étranger.

IX- Obligations techniques

Article 25 :

Pour l'utilisation des fréquences radioélectriques nécessaires à l'exploitation de la Télévision, l'Intéressé est tenu de déposer sa demande à l'Agence Nationale des Fréquences conformément au code des télécommunications et ses textes d'application.

Article 26 :

L'Intéressé s'engage à conclure une convention avec l'Office National de la Télédiffusion pour :

- le transport terrestre du signal à partir de ses studios de production des programmes, jusqu'à la tête de réseau de l'office.
- La montée, sur le satellite de contribution, du signal vers le centre d'insertion de son programme dans le bouquet numérique retenu.

Le Ministre des Technologies de la Communication et du Transport

Le Directeur Général
de l'Information

Mohamed Zine AMARA

Article 27 :

L'Intéressé s'engage à prendre les mesures nécessaires pour assurer un fonctionnement régulier et permanent des installations de la Télévision et sa protection. A cet effet, il est tenu de mettre en œuvre, dans les meilleurs délais, les moyens techniques et humains nécessaires.

L'Intéressé est tenu de se conformer aux normes internationales de production et de diffusion des signaux en vigueur.

Les supports et les formats d'enregistrement doivent être conformes à ceux de la classe Broadcast, certifiés et agréés par les organismes internationaux de radiodiffusion.

X- Redevances

Article 28 :

L'Intéressé s'engage à acquitter le paiement des redevances prévues par la législation et la réglementation en vigucur.

Il s'engage, également, à verser à E-TUN une redevance annuelle forfaitaire de deux (2) millions de dinars tunisiens. Pour sa première année d'exploitation, l'intéressé est exonéré du paiement de cette redevance.

XI- Résiliation

Article 29 :

En cas de manquement de l'Intéressé aux obligations résultant de la présente convention, E-TUN mettra en demeure l'Intéressé en vue de satisfaire aux dites obligations.

L'Intéressé s'engage, dans un délai de quinze (15) jours de la date de réception de la mise en demeure, à communiquer par écrit un programme satisfaisant pour E-TUN en vue de remédier au manquement constaté.

Dans le cas ou l'Intéressé n'aurait pas répondu dans les délais sus-indiqués ou le programme n'a pas été jugé satisfaisant par E-TUN, la résiliation de la présente convention pourra lui être notifiée.

Article 30 :

E-TUN peut à tout moment, sans préavis et sans qu'il en résulte un quelconque droit à indemnité pour l'Intéressé, prononcer la résiliation de la présente convention dans les cas suivants :

Le Ministre des Technologies de la Communication et de l'Economie Numérique

SADOK KARAM

Article 27 :

L'Intéressé s'engage à prendre les mesures nécessaires pour assurer un fonctionnement régulier et permanent des installations de la Télévision et sa protection. A cet effet, il est tenu de mettre en œuvre, dans les meilleurs délais, les moyens techniques et humains nécessaires.

L'Intéressé est tenu de se conformer aux normes internationales de production et de diffusion des signaux en vigueur.

Les supports et les formats d'enregistrement doivent être conformes à ceux de la classe Broadcast, certifiés et agréés par les organismes internationaux de radiodiffusion.

X- Redevances

Article 28 :

L'Intéressé s'engage à acquitter le paiement des redevances prévues par la législation et la réglementation en vigueur.

Il s'engage, également, à verser à E-TUN une redevance annuelle forfaitaire de deux (2) millions de dinars tunisiens. Pour sa première année d'exploitation, l'intéressé est exonéré du paiement de cette redevance.

XI- Résiliation

Article 29 :

En cas de manquement de l'Intéressé aux obligations résultant de la présente convention, E-TUN mettra en demeure l'Intéressé en vue de satisfaire aux dites obligations.

L'Intéressé s'engage, dans un délai de quinze (15) jours de la date de réception de la mise en demeure, à communiquer par écrit un programme satisfaisant pour E-TUN en vue de remédier au manquement constaté.

Dans le cas ou l'Intéressé n'aurait pas répondu dans les délais sus-indiqués ou le programme n'a pas été jugé satisfaisant par E-TUN, la résiliation de la présente convention pourra lui être notifiée.

Article 30 :

E-TUN peut à tout moment, sans préavis et sans qu'il en résulte un quelconque droit à indemnité pour l'Intéressé, prononcer la résiliation de la présente convention dans les cas suivants :

- le changement de la nature de la Télévision sans autorisation préalable de E-TUN,
- la production, la co-production et la diffusion de programmes d'information à caractère politique sous quelle forme et nature que ce soit et quelle qu'en soit l'origine (journaux et flashs télévisés, magasines, reportages, interviews, chroniques, pages spéciales, dossiers, éditoriaux, commentaires,...) et d'émissions de débat (talk-show, tables rondes, micro-trottoirs,...).
- la diffusion de messages d'information, publicitaires et de propagande pour le compte d'un parti politique ou d'un pays étranger.
- la diffusion en direct des programmes d'autres radios ou télévisions ou télévisions étrangères sans autorisation préalable de E-TUN,
- le changement du directeur de la Télévision et du directeur des programmes sans en avoir informé au préalable E-TUN.
- le manquement à l'un des engagements indiqués dans les articles 13 et 14 de la présente convention.

Article 31 :

Pour des raisons d'ordre public, de sécurité et de défense nationale, E-TUN se réserve le droit, sans préavis, de prononcer la résiliation de la présente convention ou de suspendre la diffusion des programmes de la Télévision.

L'Intéressé bénéficiera d'une indemnité proportionnelle à la perte subie déterminée en commun accord avec E-TUN.

XII- Transfert

Article 32 :

Les droits et obligations de l'Intéressé résultant de la présente convention ne pourront pas être transférés à un tiers, qu'avec l'accord préalable et écrit de E-TUN.

XIII- Contrôle

Article 33 :

L'Intéressé s'engage à informer, sans délai, E-TUN de toute modification apportée à son statut ainsi qu'à la structure de son capital social.

Article 34 :

L'Intéressé s'engage à communiquer chaque année à E-TUN, au plus tard le 31 mars, un rapport sur les conditions d'exécution de ses obligations pour l'exercice précédent. Ce rapport doit contenir les informations certifiées par le

Le Directeur Général Commercial
de l'Information

SADOK ZGUIH

Mohamed Zine CHAARA

commissaire au compte relatives à l'origine des financements, les recettes collectées et le montant des investissements engagés.

Article 35 :

L'Intéressé s'engage à faciliter le travail de contrôle des services compétents de l'Etat, chacun en ce qui le concerne. A cet effet, il doit leur permettre l'accès à ses locaux et à ses équipements et, le cas échéant, de prendre connaissance de tous les documents et tous les dossiers.

XIV – Modification

Article 36 :

Toute modification des dispositions de la présente convention fera obligatoirement l'objet d'un avenant.

XIV – Règlement des litiges

Article 37 :

E-TUN et l'Intéressé s'engagent à régler tout litige relatif à la validité, l'interprétation ou l'exécution de la présente convention à l'amiable. En absence d'accord à l'amiable, le litige sera de la compétence des tribunaux de Tunis.

Le droit applicable à la présente convention est le droit Tunisien.

XV- Enregistrement

Article 38 :

Les frais d'enregistrement de la présente convention sont à la charge de l'Intéressé.

Fait à Tunis en trois (3) exemplaires originaux, le 13 février 2004

Les représentants de F-TUN.

Le Ministre des Technologies de la Communication

SADOK RABAH

Le Directeur Général de l'Information

Mohamed Zine AMARA

M. Larbi Ben Habib Nasra

COPIE CONFORME A L'ORIGINAL
Montant Perçu.....
N° d'Enregistrement au Registre des Copies Conformes.....
ARIANA, le 10 MARS 2004

l'Officier de l'Etat Civil

COMPARAISON DES DISPOSITIONS ACTUELLES DE LA CONVENTION D'UNE PART ET DE L'AVENANT D'AUTRE PART

Dispositions actuelles	Dispositions de l'avenant
Article 2 : Engagement de diffuser en langue arabe sans possibilité de diffuser en langue étrangère.	**Article 2** : Article complété par le paragraphe suivant : *"Toutefois, l'intéressé peut diffuser des programmes en langues étrangères à condition qu'ils soient sous-titrés en langue arabe".*
Article 8 : 8 engagements de l'exploitant sans possibilité de diffuser des flashs.	**Article 8** : Article complété par le paragraphe suivant : *"Toutefois, l'intéressé est autorisé à produire et diffuser l'information sous forme de "flash" ne dépassant pas six (6) minutes quatre fois par jour (matin, mi-journée, début de soirée et soirée) et ne comportant aucun commentaire".*
Dernière phrase de l'article 28 : Éxonération du paiement de la redevance pour la première année seulement.	**Dernière phrase de l'article 28 :** Éxonération du paiement de la redevance pour les 3 premières années.
Article 8 (4ème engagement) et article 30 (2ème cas) : Interdiction de la production des flashs télévisés.	**Article 8 (4ème engagement) et article 30 (2ème cas) :** Suppression de l'interdiction de la production des flashs.

Avenant à la Convention signée entre l'Etat Tunisien et Monsieur Larbi Ben Habib Nasra en date du 13 février 2004 régissant l'Etablissement et l'Exploitation en Tunisie d'une chaîne de Télévision

Entre l'Etat Tunisien ;

Représenté par le Ministère des Technogies de la Communication et la Direction Générale de l'Information (Premier Ministère) et désigné ci-aprés par "E-TUN",

D'une Part,

Et ;

Monsieur Larbi Ben Habib NASRA, et désigné ci-après par "l'intéressé",

D'autre part,

Considérant que l'Etat Tunisien et Monsieur Larbi Ben Habib NASRA ont signé le 13 février 2004 la convention ci-annexée régissant l'établissement et l'exploitation en Tunisie d'une chaine de télévision.

Les deux parties ont d'un commun accord convenu d'apporter à cette convention le présent avenant.

Article 1 : Il est ajouté à l'article 2 de la Convention un second paragraphe ainsi rédigé :

"Toutefois, l'intéressé peut diffuser des programmes en langues étrangères à condition qu'ils soient sous-titrés en langue arabe".

Article 2 : Il est ajouté à l'article 8 un dernier paragraphe ainsi rédigé :

"Toutefois, l'intéressé est autorisé à produire et diffuser l'information sous forme de "flash" ne dépassant pas six (6) minutes quatre fois par jour (matin, mi-journée, début

de soirée et soirée) et ne comportant aucun commentaire".

Article 3 : La dernière phrase de l'article 28 de la Convention est remplacée par la phrase suivante : "Pour ses trois premières années d'exploitation, l'intéressé est exonéré du paiement de cette redevance".

Article 4 : Le mot "flash" indiqué aux articles 8 (4ème engagement) et 30 (2ème cas) est supprimé.

Article 5 : Le présent avenant entre en vigueur à compter du .....

Article 6 : Les frais d'enregistrement du présent avenant sont à la charge de l'intéressé.

Fait à Tunis en trois (03) exemplaires originaux, le .....

Les représentants de E-TUN :

Le Ministre des Technologies de la communication

Mr. Larbi Ben Habib Nasra

Le Directeur Général de l'Infomation :

Avenant N°1 à la convention signée le 21 juillet 2004 entre l'Office National de la Télédiffusion et la société TUNI-MEDIA SARL, portant sur la diffusion des programmes ''Hannibal TV'' sur le réseau terrestre de diffusion TV en UHF

Entre

L'Office National de la Télédiffusion, dont le siège est sis Cité Ennacim1 Borjel, BP : 399, 1080 Tunis, immatriculé au registre de commerce de Tunis sous le n°C112031997, MF : 000MN82768X, dûment représenté par son Président Directeur Général, dénommé ci-après l'ONT, d'une part,

Et

La société TUNI-MEDIA SARL, dont le siège est sis au 85, Avenue 13 août, Choutrana II. 2036 La Soukra, immatriculée au registre de commerce de Tunis sous le numéro RC B0321012004, dûment représentée par son Gérant NASRA Larbi, dénommé ci-après le Promoteur, d'autre part,

Attendu que :

- Le Promoteur et l'ONT ont signé une convention, le 21 juillet 2004, définissant les conditions techniques et financières relatives à la diffusion des programmes ''Hannibal TV'', sur une capacité spatiale du satellite Arabsat 3A ;

- Que le Promoteur a été autorisé en date du..... à diffuser ses programmes de télévision ''Hannibal TV'' sur le réseau terrestre de diffusion TV dans la bande UHF.

Il a été convenu ce qui suit :

Article Premier : Objet :

Le présent avenant a pour objet de fixer les conditions techniques et financières relatives à la diffusion, par l'ONT, sur son réseau terrestre de diffusion TV, des programmes de télévision "Hannibal TV".

Article II : Zone de couverture :

Le réseau terrestre, qui sera affecté à la diffusion des programmes"Hannibal TV", est constitué de trois sites de diffusion :

- Boukornine de puissance 2 KW , canal 44 ;
- Zaghouan de puissance 20 KW, canal 47
- Bizerte de puissance 500 W, canal 40.

La zone de couverture, des trois sites de diffusion, porte sur le Grand Tunis (avec ses quatre Gouvernorats), les Gouvernorats de Nabeul (partielle), Zaghouan, Sousse, Monastir, Kairouan (partielle) et Bizerte (partielle). La zone de couverture est définie par le plan de situation annexé à la présente.

Article III : Obligation de l'ONT :

L'ONT s'engage à assurer, pour le compte du Promoteur, la diffusion des programmes de télévision "Hannibal TV" à partir des sites de diffusion définis à l'article II.

Article IV : Validité de la convention, révision des prix :

Le présent avenant entre en vigueur à partir de sa signature, et expire selon les conditions de l'article VIII de la convention signée le 21 juillet 2004.

Article V : Attribution de fréquences :

Le Promoteur se chargera de se faire attribuer par les instances compétentes les fréquences nécessaires aux services décrits à l'article II et règlera directement les redevances y afférentes.

Article VI: Rémunération :

La rémunération annuelle des frais relatifs à la diffusion des programmes de télévision "Hannibal TV", telle que décrite à l'article II ci-dessus, est arrêtée à Huit Cent Vingt Mille Dinars (820.000 Dinars)

Conformément à la législation en vigueur, l'activité de l'ONT est exonérée de la TVA en vertu de la loi N°2001-123 du 28/12/2001 (article66).

Article VII : Facturation et paiement:

L'ONT établira trimestriellement et à l'avance les factures correspondantes aux frais relatifs à la diffusion des programmes de télévision "Hannibal TV" , tels que visés à l'article VI, soit: ..... Dinars (.....).

1- Sauf instructions contraires de l'ONT, communiquées par écrit, les paiements sont effectués par virement sur le compte de l'ONT ouvert auprès de la STB sous le numéro : 10 404 100 10 2971 9 788 10.

2- Le Promoteur s'engage à régler les factures dans un délai maximum de 30 jours à compter de leur émission. La date d'échéance du paiement est indiquée sur la facture, le jour de paiement est réputé être le jour où le compte ci-dessus indiqué est crédité des montants facturés

3- Si le paiement n'est pas effectué au terme de l'échéance fixée sur la facture, l'ONT appliquera des intérêts de retard sur les sommes impayées, calculés au taux du marché monétaire majoré de deux points (TMM+2) l'an. Les sommes restant dues après la date d'échéance du paiement portent intérêt au taux sus-indiqué pour les trois premiers mois de retard, puis au taux de (TMM+5) l'an pour toute période ultérieure.

Toutes les sommes dues par le Promoteur au titre de la présente convention, sont nettes de toutes taxes, tant que les prestations de l'ONT demeurent non assujetties à la TVA. Tout changement de régime est applicable après notification officielle et justifiée, au Promoteur.

Article VIII : Etendue de l'Avenant :

Cet avenant porte sur l'extension de la couverture de la convention du 21 juillet 2004 et fixe les conditions techniques et financières relatives à la diffusion, par l'ONT, sur son réseau terrestre de diffusion TV, des programmes de télévision "Hannibal TV".

Les autres termes, conditions et obligations définis par la convention du 21 juillet 2004 restent valables.

Article IX : Entrée en vigueur de l'Avenant :

Le présent entrera en vigueur dés sa signature par les deux parties

Fait à Tunis en 05 (cinq) exemplaires, le.....

Pour l'ONT
Le Président Directeur Général

Pour le Promoteur
Le Gérant de TUNI - MEDIA

COUVERTURE TERRESTRE DE HANNIBAL TV



Article 8 : (supprimer le 4ème alinéa commençant par "ne pas produire"..... et se terminant par : ... sans accord écrit de E-TUN" et le remplacer par le paragraphe ci-après :

"Produire et diffuser les informations sous forme de "flash" ne dépassant pas ~~cinq~~ six (06) minutes, quatre (04) fois par jour (matin, mi-journée, début de soirée et soirée) et ne comportant pas d'éditoriaux ou de commentaires originaux ou repris d'autres médias."

- le changement de la nature de la Télévision sans autorisation préalable de E-TUN.
- la production, la co-production et la diffusion de programmes d'information à caractère politique sous quelle forme et nature que ce soit et quelle qu'en soit l'origine (journaux et flashs télévisés, magasines, reportages, interviews, chroniques, pages spéciales, dossiers, éditoriaux, commentaires,...) et d'émissions de débat (talk-show, tables rondes, micro-trottoirs,...).
- la diffusion de messages d'information, publicitaires et de propagande pour le compte d'un parti politique ou d'un pays étranger.
- la diffusion en direct des programmes d'autres radios ou télévisions ou télévisions étrangères sans autorisation préalable de E-TUN,
- le changement du directeur de la Télévision et du directeur des programmes sans en avoir informé au préalable E-TUN.
- le manquement à l'un des engagements indiqués dans les articles 13 et 14 de la présente convention.

Article 31 :

Pour des raisons d'ordre public, de sécurité et de défense nationale, E-TUN se réserve le droit, sans préavis, de prononcer la résiliation de la présente convention ou de suspendre la diffusion des programmes de la Télévision.

L'Intéressé bénéficiera d'une indemnité proportionnelle à la perte subie déterminée en commun accord avec E-TUN.

XII- Transfert

Article 32 :

Les droits et obligations de l'Intéressé résultant de la présente convention ne pourront pas être transférées à un tiers, qu'avec l'accord préalable et écrit de E-TUN.

XIII- Contrôle

Article 33 :

L'Intéressé s'engage à informer, sans délai, E-TUN de toute modification apportée à son statut ainsi qu'à la structure de son capital social.

Article 34 :

L'Intéressé s'engage à communiquer chaque année à E-TUN, au plus tard le 31 mars, un rapport sur les conditions d'exécution de ses obligations pour l'exercice précédent. Ce rapport doit contenir les informations certifiées

commissaire au compte relatives à l'origine des financements, les recettes collectées et le montant des investissements engagés.

Article 35 :

L'Intéressé s'engage à faciliter le travail de contrôle des services compétents de l'Etat, chacun en ce qui le concerne. A cet effet, il doit leur permettre l'accès à ses locaux et à ses équipements et, le cas échéant, de prendre connaissance de tous les documents et tous les dossiers.

XIV – Modification

Article 36 :

Toute modification des dispositions de la présente convention fera obligatoirement l'objet d'un avenant.

XIV – Règlement des litiges

Article 37 :

E-TUN et l'Intéressé s'engagent à régler tout litige relatif à la validité, l'interprétation ou l'exécution de la présente convention à l'amiable. En absence d'accord à l'amiable, le litige sera de la compétence des tribunaux de Tunis.

Le droit applicable à la présente convention est le droit Tunisien.

XV- Enregistrement

Article 38 :

Les frais d'enregistrement de la présente convention sont à la charge de l'Intéressé.

Fait à Tunis en trois (3) exemplaires originaux, le 13 février 2004

Les représentants de E-TUN.

M. Larbi Ben Habib Nasra

الجمهورية التونسية
الوزارة الأولى
مصالح مستشار القانون والتشريع
للحكومة
عدد 1/1075

جدول الوثائق الموجهة
إلى السيد وزير المالية

العدد الرتبي	بيان الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
	ـ نسخة من مراسلة رئيس اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد المؤرخة في 15 أفريل 2011 حول إعفاءات ممنوحة لقنوات تلفزية.		للتفضل بموافاة مصالحنا بما يتوفر لديكم من بيانات حول الموضوع المذكور في أقرب الآجال الممكنة.
	الجملة :		

00-13.01-99

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه
بـ..... في .....
الإمضاء

تونس في 21 أفريل 2011

عن الوزير الأول

مستشار القانون والتشريع للحكومة

الإمضاء: خير الدين بن سلطان

الجمهورية التونسية
الوزارة الأولـى
مصالح مستشار القانون والتشريع
للحكومـة
عـدد 1/1074

جدول الوثائق الموجهة

إلى السيد وزيـر الصناعة والتكنولوجيا

(كتابة الدولة لتكنولوجيات الاتصال)

العدد الرتبي	بيـــان الوثائـق	عدد الوثائق	الـمـلاحظـات
	ـ نسخة من مراسلة رئيس اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد المؤرخة في 15 أفريل 2011 حول إعفاءات ممنوحة لقنوات تلفزية.		للتفضل بموافاة مصالحنا بما يتوفر لديكم من بيانات حول الموضوع المذكور في أقرب الآجال الممكنة.

الجملة :

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه
بـ..... في .....
الإمضاء

تونس في 21 أفريل 2011

عن الوزيـــــــر الأول

الإمضاء: خير الدين بن سلطان

00-13.01-99

الجمهورية التونسية
الوزارة الأولـى
مصالح مستشار القانون والتشريع
للحكومـة

إجراءات التحـ

الإستنتاجات

الجمهورية التونسية
_
وزارة الاتصال و العلاقات
مع مجلس النواب و مجلس المستشارين
(ع.ش.هـ)
_

تونس في

الـــــــوزير

من وزير الاتصال
والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين.
إلى
السيد مستشار القانون والتشريع للحكومة

الموضوع : احالة نسخة من الاتفاقية وكراس الشروط المتعلقين باستغلال القناة التلفزية الخاصة "نسمة TV".

المصاحيب : اتفاقية وكراس شروط.

أما بعد،

تبعا لطلبكم ، أتشرف بان أحيل إليكم طيّ هذا نسخة من الاتفاقية وكراس الشروط المتعلقين بالقناة التلفزية "نسمة TV " بطلب منكم.

و السلام.

الوزير المكلف بالاتصال و العلاقات
مع مجلس النواب و مجلس المستشارين

مستشار القانون والتشريع
للحكومة

الجمهورية التونسية

_

وزارة الاتصال و العلاقات

مع مجلس النواب و مجلس المستشارين

(ع.ش.هـ)

_

تونس في 17 [illegible]

الـــــوزير

09/111

من وزير الاتصال

والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين.

إلى

السيد مستشار القانون والتشريع للحكومة

الموضوع : احالة نسخة من الاتفاقية وكراس الشروط المتعلقين باستغلال القناة التلفزية الخاصة "نسمة TV".

المصاحيب : اتفاقية وكراس شروط.

أما بعد،

تبعا لطلبكم ، أتشرف بان أحيل إليكم طيّ هذا نسخة من الاتفاقية وكراس الشروط المتعلقين بالقناة التلفزية "نسمة TV " بطلب منكم.

و السلام.

الوزير المكلف بالاتصال و العلاقات
مع مجلس النواب و مجلس المستشارين

[illegible]

الجمهورية التونسية

اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق
في مسائل الرشوة والفساد

المكلف بالملف

ناجي البكري

عدد الملف معهد تلقائي

تاريخه

ATCE

1266/5

العارض : الهاتف :

بطاقة التعريف الوطنية : التاريخ :

عنوانه :

الترقيم البريدي :

الهيئة المعنية : 1 - قسمة TV

2 -

3 -

الموضوع :

الوثائق المقدمة :

تلخيص العريضة : موعد مع نبيل القروي الاربعاء 18 اكتوبر 9h

98301346

cb028711c000000ms

كـراس شـروط إحداث واسـتغلال
القناة التلفزية الخاصة "نسمةTV"

تـــــــــوطئة

ينطبق كراس الشروط، هذا، حصرا، على إحداث واسـتغلال القناة التلفزية الخاصة "نسمةTV" و ذلك بمقتضى اتفاقية ترخيص ممضاة بالتوازي مع هذا الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ منها والممضاة بين طرفي هذا وهما :

1. الدّولة التـونسية ممثلة في وزارة الاتصال والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين، والمشار إليها في الآتي بيانه بـ **"الطرف الأول"**

من جهة

2. شركة **"نسمـــة برودكست"** شركة تونسية ذات مسؤولية محـــدودة و مستغلة للقناة ممثلة في شخص ممثلها القانوني والقائم في حقها السيد نبيل القروي والمـشار إليها لاحقا بـ : **"المـرخص له"**

من جهة أخرى.

البـــاب الأوّل
أحكـــام عـــامـــة

الفصل الأول:

تقدم القناة التلفزية "نســمـــةTV" موضوع هذا الكراس برمجة جامعـة حسب مقتضيات الاتفاقية التي تربطها بالدولة وموجهة الى أوسع فئات

الجمهور مستندة إلى الهوية الوطنية و القيم الحضارية التونسية و توجهات الدولة العامة وقيم الديمقراطية والحرية والتسامح والانفتاح والحداثة وتعمل القناة على تشجيع التماسك الوطني والتضامن والتآزر بين الفئات والأجيال .
وتواكب من خلال برامجها مجهود التنمية الشاملة و ترسخ قيم المواطنة وروح المبادرة كما تسهر على التوجه الى الجمهور المغاربي دعما للبناء المغاربي ولموقع تونس المغاربي والمتوسطي وتعزيزا لصورتها كأرض للحوار والتواصل.

البـــاب الثاني

في اللغة العربيـــة والمحافظة على سلامتها وتعزيز حيويتها

الفصل 2 :

مع مراعاة ما جاء بالفصل الأول من الاتفاقية ،يتعهد المرخص له في برمجة القناة بـ :

- احترام الاستعمال السليم للغة العربية والمساهمة في النهوض بالثقافة التونسية والمغاربية والعربية.
- نشر معرفة واستعمال اللغة العربية والمحافظة عليها وعلى سلامة استعمالها وتعزيز حيويتها.
- تجنب اللغة المختلطة والالفاظ الدخيلة وخاصة في الحوارات وتنشيط البرامج والتعاليق.
- احترام سلامة اللغة العربية وتراكيبها في الومضات الاشهرية .
- العمل على الاستعانة بخبراء في اللغة ووضع برامج تكوينية للمنشطين والمقدمين والفنيين.
- اعتماد تقنيات العنونة أو الدبلجة او الترجمة عند استعمال اللغات الحية الاخرى وغيرها من اللهجات المغاربية.
- اعلام الطرف الاول بكل الإجراءات والمجهودات التي يبذلها في هذا المجال وذلك من حيث الهيكلة ومن حيث التكوين ومن حيث المحتوى .

الفصل 3 :
تنسحب الاحكام المتعلقة باللغة العربية وسلامتها وتعزيز حيويتها على كل البرامج مهما كان تصنيفها او جمهورها المستهدف وتشمل التعاليق والاخبار والحوارات والتنشيط والنقل والمشاهد التمثيلية وبرامج الاطفال والومضات الاشهارية وخدمة النص المتلفز و ومضات البرمجة وعناوين البرامج.

البـــاب الثالث

في الثقافة التونسية

الفصل 4 :
يتـعهد المرخص له في برمجة القناة بالعمل على :

- نشر الثقافة التونسية و ضمان التنوع في التعبير الثقافي وتشجيع الابداع التونسي والمغاربي في مجالات الثقافة و الفنـــــــــون و ضـــــروب الادب و الموسيقى والسينما والمسرح والانتاج التلفزي وغيرها .
- ترقيم المخزون السمعي البصري وخاصة منه التراثي وتسهيل النفاذ اليه وخدمة الذاكرة الوطنية.
- العمل على دعم الانتاج التلفزي الوطني و جلب و استقطاب مشاريع إنتاج تلفزيـــة و ثقافيـــة و درامية وتنشيطية وارساء برامج للتعاون اللوجستي والفني والتقني مع القنوات العمومية والسعي الى دعم الإنتاج المشترك وتفعيل آليات الشراكة والتعاون .

البـــاب الرابع

في الخبر و الاخبار والبرامج ذات الطابع الاخباري

الفصل 5 :
يتـعهد المـرخص له بـ :

- عدم انتاج او المساهمة في انتاج او بث برامج اخبارية ذات طابع سياسي من الملفات و التحقيقات و الحوارات و الصفحات الخاصة والتعليقات وغيرها ولا يمكن مخالفة هذه الالتزامات إلا بترخيص مسبق من الطرف الأول مضمن في ملحق.

ويمكن للمرخص له انتاج وبث الاخبار في شكل موجز لا يتعدى السبع دقائق و ذلك ستة مرات يوميا دون تعليق أو تقديم أو نقل عن قنوات أخرى ولا يمكن مخالفة هذا إلا بترخيص مسبق من الطرف الأول مضمن في ملحق.

- يتعين عى المرخص له التحقق من مصداقية الخبر وذكر مصدره ،
- تجنب كل اشكال المبالغة او الاستصغار،
- عدم اللجوء الى تقنيات التصويت من قبل الجمهور في البرامج المشار اليها في الباب الرابع او الاستطلاعات غير المعتمدة على منهجيات علمية وعينات موضوعية ،
- الفصل الكامل بين الاخبار واشكال البرامج الاخرى واستعمال تقنيات التمييز بما في ذلك معارض الصحافة والومضات الاشهارية وغيرها،
- التمييز بوضوح بين سرد الوقائع والتعليق عليها ،
- التعريف بوضوح بضيوف البرامج وذكر صفاتهم والفصل بين التمثيل الشخصي وتمثيل المنظمات والاحزاب والجمعيات والهياكل الرسمية،
- مراعاة معايير الكفاءة والخبرة والتنوع والحياد في تشريك الضيوف.

البـــاب الخامس

في الـــــــــــبرامج الاجتماعية

الفصل6 :

يتعهد المرخص له في برامجه الاجتماعية بـ :

- التقيد بأحكام مجلة الصحافة ، وذلك بعدم التطرق في البرامج الاجتماعية لمواضيـــع تمس بالسير العادي لقضايا جزائية أو مدنية وتمسّ بحقوق المتقاضين وأطراف القضايا.

- عدم تحويل هذه البرامج او الايهام بكونها تمثل درجة من درجات التقاضي
- عدم انتصاب مقدمي البرامج او منشطيها قضاة او محكمين بين الأطراف
- عدم ادعاء او نسبة شيئ من شانه ان ينال من شرف او اعتبار شخص، حتّى ولو وقع في صيغة الاحتمال او كان يقصد به شخص لم تقع تسميته صراحة على ان الاهتداء اليه ييسره فحوى العبارات او فحوى المشاهد والصور المعروضة .
- احترام مبدا البراءة وحرمة الحياة الخاصة والمعطيات الشخصيـــــة و اتباع الاجراءات القانونية في تشريك القصر او استجوابهم او عرض صورهم او بث اصواتهم.
- عدم نشر وثائق الاتهام وتفاصيل القضايا واسرار مفاوضات الدوائر والمحاكم واستعمال اجهزة التسجيل الصوتي و الشمسي والسينمائي والتلفزي والاذاعي وغيرها الا بترخيص من السلط القضائية.
- عدم التعليق على الاحكام القضائية بما ينال من سلطة القضاء وهيبته واستقلاليته.
- احترام مبادئ الحياد والجدية والنزاهة والحرفية وتعدد الاراء وحق الرد وتشريك الاطراف المتقابلة بصورة نزيهة ومتوازنة.
- عدم اعتماد المصادر غير الموثوقة ومراعاة تنوع المصادر.

البـــاب السادس

في البرامج الريـــــــــاضية

الفصل 7 :

يتعهد المرخص له بعدم بث أخبار رياضية او مشاهد او اصوات او لقطات او غيرها من شأنها الإخلال بالنظام العام والاساءة الى مبادئ الروح الرياضية وبنود الميثاق الرياضي، ويتعهد كذلك بعدم الإساءة إلى الهياكل الرياضية والادارية و صورة البلاد وإلى مصالحها وعلاقاتها الدولية و بعدم التحريض على الكراهية، والعنف، والجهوية وعلى أي شكل من أشكال التمييز والإقصاء.

الباب السابع

في النظام العام والاخلاق العامة واحترام كرامة الانسان

الفصل 8 :

يتعهد المرخص له بـ :

- أن لا تكون برامج القناة مخالفة للنظام العام وبأن تكون خالية من أي حث على تصرفات مخلة بالأخلاق الحميدة.
- العمل من أجل كرامة الإنسان وتنمية شخصيته
- ترسيخ قيم التضامن، والتآزر والتسامح بين الأفراد، والمجموعات والأجيال.
- عدم المساس باحترام الذات البشرية وكرامتها وخاصة القصر وذوي الاحتياجات الخصوصية

الباب الثامن

في حماية الاطفال والمراهقين

الفصل 9 :

يتعهد المرخص له بـ :

- الامتناع عن بث برامج من شأنها أن تسيء إلى التنشئة البدنية أوالذهنية أوالمعنوية للقصر.
- بث البرامج الموجهة لكل انسان عمره اقل من ثمانية عشر عاما ما لم يبلغ سن الرشد بمقتضى أحكام خاصة في شكل وحسب مضمون تراعى فيه تنشئة الطفل على الاعتزاز بهويته الوطنية وعلى الوفاء لتونس والولاء لها أرضا وتاريخا ومكاسب والشعور بالانتماء الحضاري وطنيا ومغاربيا وعربيا وإسلاميا مع التشبع بثقافة التآخي البشري والانفتاح على الآخر وفقا لما تقتضيه التوجهات التربوية و العلمية ووفقا لاحكام مجلة الطفل وأهدافها العامة .

البـــاب التاسع

في اخـــــــــــــــلاقيات المهنة

الفصل 10 :

يتعهد المرخص له باحترام أحكام مجلة الصحافة والتشريع والتراتيب الجاري بها العمل وبالخصوص تلك المتعلقة بالالتزامات في مجال أخلاقيات المهنة وحق الرد وحق الإستدراك والثلب والجنح التي ترتكب بواسطة الصحافة وغيرها.

البـــاب العاشر

في الإشهار و الإستشهار والرعـــاية

الفصل 11 :

يتعهد المرخص له في اطار احترام ما تفرضه مقتضيات تنمية الاقتصاد الوطني واولوياته بـــ :

- احترام الأحكام التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل والمتعلقة بالإشهـــــار و الإستشهار والرعاية والتبني و بالخصوص تلك المتعلقة بالأنشطة والمواد غير المرخص فيها واحترام الاطفال والقصر ومقتضيات الصحة العامة والنظام العام والقيم الحضارية للبلاد ولغتها.
- صياغة الومضات الاشهارية مع الالتزام بسلامة اللغة العربية وحيويتها.
- بث الإعلانات الإشهارية في "مساحات إشهارية" معرفة بوضوح.
- احترام مقتضيات الاتفاقية الممضاة مع الدولة فيما يخص توقيت الاشهار ومدده ومعدله اليومي واخلاقياته.
- عدم بث إشهار خلال البرامج الإخبارية والبرامج الدينية والخطب الرسمية.
- عدم بيع أكثر من 30 % من المساحات الإشهارية إلى معلن وحيد .
- عدم إبرام اتفاقية انفرادية خاصة بمادة أو خدمة معينة.
- بضبط قائمة التعريفات الخاصة بالإشهار والإعلام بها

- تطبيق قائمة التعريفات المعتمدة لما تفرضه تنمية الاقتصاد التونسي.
- عدم الإخلال بتوازن سوق الإشهار أو إغراقه .
- تشخيص واضح للحصص المتمتعة بالرعاية بصفتها تلك وذلك في بداية أوفي نهاية بثها.
- الالتزام بالمبادئ العامة للتحقيقات الاشهارية بما في ذلك التعريف الواضح بصبغتها الاشهارية والفصل بين الخبر والاشهارفيها واعلام المشاهد والمستمع بطبيعتها.
- عدم بث البلاغات الإشهارية الدعائية لحساب حزب سياسي أو بلد أجنبي .
- عدم مشاركة الصحفيين في الاشهارات التجارية.

الباب الحادي عشر

في خدمة المصلحة العامة

الفصل 12 :

يتعهد المرخص له بـ :

- البث المجاني للومضات ذات المصلحة العامة وبث البلاغات المتعلقة بالكوارث الطبيعية والجوائح والأخطار التي قد تعرض سلامة المواطنين للخطر.
- بث خطابات سيادة رئيس الجمهورية وفق نفس الصيغ التي تبث بها القنوات العمومية دون اقتطاع او ومضات اشهارية .
- المشاركة في الحملات الوطنية لخدمة مجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الباب الثاني عشر

في الملكية الادبية والفنية

الفصل 13 :

يتعهد المرخص له باحترام التشريع الجاري به العمل في مادة الملكية الأدبية والفنية وخاصة احكام القانون عدد 36 لسنة 1994 المؤرخ

في 24 فيفري 1994 المتعلق بالملكية الادبية والفنية وجميع النصوص التي تممته او نقحته.

البـــاب الثالث عشر

في معاضدة مجهود التـــشغيل والنهوض بالتكوين

الفصل 14 :

يتعهد المرخص له بـ :

- انتداب كفاءات تونسية و بالعدد الكافي واللازم للتسيير الجيد للقناة التلفزية كما يتعهد بإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات العليا.
- تشغيل فنيين تونسيين، من فئة الشباب خاصة ومن حاملي الشهادات العليا وفق التراتيب والتشريع الجاري بها العمل .
- وضع برنامج تكوين متكامل للفنيين والصحفيين والمنشطين المنتدبين بما يمكنهم من الاستفادة من التطـــــــــتور التكنولوجي و إكسابهم الخبرة الضرورية للمهن التلفزية.
- تسهيل برامج التكوين والتربصات و التدريب للطلبة المختصين في السمعي البصري والصحافة والاتصال.
- احترام مقتضيات الفصل 15 مكرر من مجلة الصحافة حول تشغيل الصحافيين ونسب تشغيلهم.
- يتعهد المرخص له بالعمل على خلق 1000 موطن شغل مباشر خلال الخمس سنوات الأولى لنشاط القناة ، تضاف اليها بين 2000 و3000 موطن شغل غير مباشر و مرتبطة بنشاط القناة وانتاجاتها .

البـــاب الرابع عشر

في االالتزامات التعاقدية للمرخص له

الفصل 15 : يتعين على المرخص له أن يمضي اتفاقية الترخيص المعدة للغرض مع الدولة التونسية وأن يطلع على كراس الشروط هذا ثم يمضيه

طبقا للقانون وان يمد الدولة مانحة الترخيص وملحقا به بالوثائق التالية:

- ملف قانوني حول الشركة المستغلة للقناة وهوية اطرافها من ذوات معنوية وخاصة معرفة بكل دقة.
- ملف مالي حول رأس المال وقيمة الاستثمار و عناصره والخطة التمويلية للتجهيزات والفضاءات والعقارات .
- ملف فني يشتمل على معطيات حول النشاط المزمع إنجازه وخطط المرخص له لاستغلال القناة و تسييرها.
- ملف حول خطة المرخص له المتعلقة بالانتدابات و التشغيل والتكوين .

الباب الخامس عشر
في متابعة التنفيذ و في تعديل كراس الشروط و مدته

الفصل 16 :
يلتزم المرخص له بمد الطرف الاول بتقرير سنوي حول تنفيذ احكام هذا الكراس والتزاماته.

الفصل 17 :
يمكن للطرف الاول تعديل احكام هذا الكراس .
وكل تعديل لاحكام هذا يكون موضوعا لملحق ويصبح الملحق حينئذ جزءا لا يتجزا من هذا . وتحدد مدة صلوحية هذا الكراس والالتزامات المترتبة عنه بمدة اتفاقية الترخيص الملحق بها وينسحب عليه تبعا لذلك كل تعديل او تمديد او قصر لمدتها.

الفصل 18 :
تنطبق على هذا الكراس نفس شروط واحكام الفسخ المتعلقة باتفاقية الترخيص الملحق بها .

Documents reçu le 29/11/

إجراءات التحقيق :

الإستنتاجات :

الحلول المقترحة :

N. Karoui
98301346

المعاينة : نعم ☐ لا ☐ التاريخ :

البـــاب السادس عشر

في الحـــــــــــــــــجية

الفصل 19 :

لا يحتج بإحكام هذا الكراس الا بين طرفيه المشار اليهما اعلاه ولا تعتبر احكام هذا شروطا عامة لاستغلال القنوات التلفزية الخاصة ولا يعفي هذا الكراس وباي وجه من الوجوه المرخص له او الغير من الحصول على ترخيص الدولة بموجب اتفاقية ممضاة معها لاحداث واستغلال قناة تلفزية خاصة كما لا يعفيه من الخضوع الى التشريع النافذ والى النصوص الترتيبية والمقررات الفردية التي يتخذها الطرف الأول في حدود صلاحياته والتشريع الجاري به العمل.

حرر هذا الكراس في ستّ نظائر أصلية وبعد اطلاع الطرفين وقبولهما ووقوفهما على فحواه امضيا أسفله .

الوزير المكلف بالاتصال والعلاقات
مع مجلس النواب ومجلس المستشارين

المرخص له
عن شركة نسمة برودكست
وكيلها السيد نبيل القروي

اتفـاقـيـة متعلقة بإحداث واسـتغلال القناة التلفزية الخاصة "نسمة TV "

بين **الدولة التونسية** ممثلة في وزارة الاتصال والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين، والمشار إليها في هذه الاتفاقية بـ "الطرف الأول"،

من جهة،

وشركة " نسمة برودكست" شركة تونسية ذات مسؤولية محدودة ممثلة في شخص ممثلها القانوني والقائم في حقها **وكيلها السيد نبيل القروي** والمشار إليها لاحقا في هذه الاتفاقية بـ : "المرخص له"،

من جهة أخرى،

تم الاتفاق و الوقوف والتراضي على الآتي بيانه:

I. في موضوع الاتفاقية

الفصل الأول :

يتمثل موضوع هذه الاتفاقية في ضبط الشروط والصيغ والالتزامات والحقوق الخاصة بإحداث واستغلال تلفزة خاصّة جامعة (برامج ترفيهية – اجتماعية – اقتصادية – اخبارية- فنية – ثقافية - رياضية وغيرها) ذات بعد وتوجه مغاربيين تسمى" **نسمة TV "** وذلك بإشراف المرخص له المذكور ثانيا أعلاه والتي تبث برامجها انطلاقا من التراب التونسي باللغة العربية واللهجات المغاربية واللغات الحية الأخرى الموجهة للجاليات المغاربية بالخارج و التي تبث برامجها بداية على الأقمار الاصطناعية عربسات ونيل سات وهوتبورد .

II. في اللغة العربية والنهوض بالثقافة التونسية

الفصل 2 :

يتعهد المرخص له باحترام الاستعمال السليم و الجيد للغة العربية واللغات واللهجات المبينة في الفصل الأول والمساهمة في النهوض بالثقافة التونسية والمغاربية ودعم التواصل المغاربي.

III – في معاضدة مجهود التشغيل

الفصل 3 :

يتعهد المرخص له بانتداب كفاءات تونسية من موظفين وفنيين وعملة أكفاء و بالعدد الكافي واللازم لحسن تسيير واستغلال القناة التلفزية كما يتعهد بإعطاء الأولوية في الانتداب لحاملي الشهادات العليا.

IV – في التزامات المرخص له

الفصل 4 :

يتعهد المرخص له والشركاء بالتضامن بينهما بالحفاظ على شكل الشركة و إبلاغ الطرف الأول وتعريفه والحصول على موافقته المسبقة على تغيير العقد التأسيسي أو تغيير رأسمال الشركة بالترفيع أو التخفيض أو تغيير هيكلة راس المال او تركيبة مجلس الادارة او تغيير وكيلها .

و يتعهد المرخص له والشركاء بان تكون الشركة المستغلة للقناة شركة تونسية من حيث القانون و المقر و أغلبية رأس المال وأغلبية مجلس الإدارة .

ويتعهد المرخص له بإمضاء كراس شروط مع الطرف الأول يحدد التزاماته ويعتبر كراس الشروط الملحق بالاتفاقية جزءا لا يتجزا منها.

حدّد رأس المال الأدنى بمبلغ مليون دينار تونسي .

الفصل 5 :

يتعين خلال الثلاثة أشهر التي تلي تاريخ إمضاء هذه الاتفاقية على المرخص له الشروع في تنفيذ تعهداته بخصوص البث والاستغلال للقناة التلفزية حسب الاتفاقية وكراس الشروط الملحق بها. وفي صورة عدم الشروع في التنفيذ فإن للطرف الأول الحق في فسخ هذه الاتفاقية أحاديا بدون إعلام مسبق وذلك بدون أن يكون للمعني بالأمر الحق في المطالبة بأي تعويض بأي وجه من الوجوه.

كما يتعهد المرخص له بابرام اتفاقية مع الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي تضبط الالتزامات التقنية للارسال والبث اضافة الى اتفاقية مع الوكالة الوطنية للترددات تضبط شروط وصيغ استعمال الترددات الراديوية.

V- في دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ومدتها والتمديد فيها

الفصل 6 :

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعها بين الطرفين وهي مبرمة لمدة عشر سنوات (10).

وحسب حجم الاستثمار وآثاره، يمكن تجديدها بطلب من المرخص له لفترات إضافية بعشر سنوات بمقتضى ملحق .

VI- في البرمجة

الفصل 7 :

يتعهد المرخص له بإبلاغ الطرف الأول ، مقابل وصل إيداع، الخطوط الكبرى لشبكات البرمجة وذلك ثلاثة اشهر قبل تاريخ بثها . ويجب أن تبرز شبكات البرمجة أنواع البرامج وكذلك لغات البث ونسبها. ويجب أن تكون هذه الشبكات مطابقة لطبيعة القناة التلفزية . وفي حالة اعلام المرخص له بعدم موافقة الطرف الاول على الشبكة المقترحة ، فإن المرخص له يتعهد بتعديل شبكته طبقا للملاحظات المقدمة من الطرف الاول وإعادة إرسال الشبكة المعدلة في أجل لا يتجاوز خمسة عشر (15) يوما من تاريخ إعلامه.

ويتعين ان تكون عدم موافقة الطرف الاول معللة وناتجة عن اخلال المرخص له باحد التزاماته المبينة بالفصول 7 و8 و10 و11 و12 و13 من الاتفاقية.

ويتعهد المرخص له كذلك بإعلام الطرف الأول ببرامجه و تعريفه بها قبل شهر على أقل تقدير من أول يوم تبث فيه.

الفصل 8 :

يتعهد المرخص له بـ :

- تخصيص نسبة هامة على الأقل من البرامج التي يتم بثها للإنتاج الوطني والمغاربي
- الاحتفاظ بتسجيلات كل البرامج لمدة لا تقل عن خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ بثها.
- إظهار العلامة المميزة للقناة على الشاشة وبصفة قارة
- التنصيص بدقة على مصدر البرامج الأجنبية.
- عدم البث المباشر لبرامج تلفزات أجنبية أخرى إلا بترخيص مسبق من الدولة التونسية.

- عدم إنتاج أو المساهمة في إنتاج أو بث برامج إخبارية ذات طابع سياسي من الملفات و التحقيقـــات و الحوارات و الصفحات الخاصة والتعليقات وغيرها ولا يمكن مخالفة هذه الالتزامات إلا بترخيص مسبق من الطرف الأول .

ويمكن للمرخص له إنتاج وبث الأخبار في شكل موجز لا يتعدى السبع دقائـــــق و ستة مرات يوميا دون تعليق او تقديم او نقل عن قنوات اخرى. ولا يمكن مخالفة هذا الا بترخيص مسبق من الطرف الاول مضمن في ملحق لهذه الاتفاقية.

الفصل 9 :
يتـعهد المرخص له بتـسميـة مـدير للقناة ومدير للبرمجة.
و يتـعين أن يـكون مدير القناة :
- ذا جنـسية تـونسيـة،
- مقيما بالتـراب التـونسي،
- حسن الأخـلاق ومـتمـتعا بحقـوقه المـدنيـة،
- مـشتغلا كامـل الوقـت .
ويمكن لشخص واحد الجمع بين الخطتين .
ويجـب على المرخص له أن يعلم كتـابيا الطرف الأول قـبل شهر بتـغيير مـدير القناة والحصول على موافقته المسبقة.

VII - في أخلاقيات المـهنـة

الفصل 10 :
يتـعهد المرخص له باحترام أحكام مجلة الصحافة والتشريع والتراتيب الجاري بها العمل وبالخصوص تلك المتعلقة بالالتزامات في مجال أخلاقيات المهنـة وحق الرد وحق الإستدراك، كما يتـعهد باحتـرام التـشريع الجاري به العمـل في مادة الملكيـة الأدبـية والفـنية.

الفصل 11 :
يتعهد المرخص له بالعمـل من أجل كرامـة الإنـسان وتنـمية شخصيتـه وبتـرسيخ قـيم التضامـن، والتـآزر والتـسامح بـين الأفـراد، والمـجموعات والأجيـال. كما يتـعهد المرخص له بعـدم بث أخـبار سواء كانت عامة او متخصصة او رياضية او غيرها من شأنـها الإخلال بالنـظام العام، ويتعـهد كذلك بـعدم الإساءة إلى صورة البـلاد وإلى مصالحها وبـعدم التحريض على الكراهيـة، والعنـف، والجهوية وعلى أي شكل من أشكال التمـييز والإقـصاء.

الفصل 12 :

يتعهد المرخص له بأن لا تكون برامج القناة مخالفة للنظام العام وبأن تكون خالية من أي حث على تصرفات مخلة بالأخلاق الحميدة.

الفصل 13 :

يتعهد المرخص له بأن لا تمس برامجه من احترام الذات البشرية وكرامتها ومن حماية الأطفال والمراهقين وحقوقهم . ويتعين على المرخص له الامتناع عن بث برامج من شأنها أن تسيء إلى التنشئة البدنية أو الذهنية أو المعنوية للقصر.

الفصل 14 :

يتحمل المرخص له التبعات القانونية الناتجة عن مضمون البرامج التي يتم بثها.

VIII – في الإشهار و الإستشهار والرعاية

الفصل 15 :

يتعهد المرخص له باحترام الأحكام التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل والمتعلقة بالإشهار و الإستشهار والرعاية والتبني و بالخصوص تلك المتعلقة بالأنشطة والمواد غير المرخص فيها.

ويتعهد المرخص له بالالتزام بما سبق وبالتشريع الجاري به العمل في مجال التجارة وفي في مجال البيع عبر الشاشة وفي مجال التحقيقات الاشهارية.

كما يتعهد بان تكون التحقيقات الاشهارية محصورة في المؤسسات الاقتصادية وأساليب عملها وإنتاجها.

الفصل 16 :

يتعهد المرخص له ببث الإعلانات الإشهارية في "مساحات إشهارية" معرفة بوضوح.

كما يتعهد المرخص له بان لا تزيد المدة الزمنية المخصصة لبث الومضات الإشهارية على اثني عشر دقيقة (12) عن كل ساعة بث كمعدل يومي. ولا يمكن أن تتجاوز كل مساحة إشهارية (14) اربعة عشر دقيقة ولا أن تتعدى المدة القصوى للومضة ستين (60) ثانية.

الفصل 17 :

يتعهد المرخص له بعدم بث إشهار خلال البرامج الإخبارية والبرامج الدينية.

الفصل 18 :

يتعهد المرخص له بأن لا يبيع أكثر من 30 % من المساحات الإشهارية إلى معلن وحيد .

كما يتعهد بعدم إبرام اتفاقية انفرادية خاصة بمادة أو خدمة معينة.

الفصل 19 :

يتعهد المرخص له بضبط قائمة التعريفات الخاصة بالإشهار وإعلام الطرف الأول والعموم بها على أن تغطي مدة ثلاثة (3) أشهر وبعدم القيام خلال تلك الفترة بأي تغيير في التعريفات المعتمدة وللمرخص له أن يعتمد تعريفات استثنائية في حالات خاصة بعد اعلام الطرف الأول.

ويجب أن تطبق قائمة التعريفات المقتضيات التي تفرضها تنمية الاقتصاد التونسي.

كما يلتزم بعدم الإخلال بتوازن سوق الإشهار أو إغراقه .

الفصل 20 :

يتعهد المرخص له بأن يشخص بوضوح حصص البث المتمتعة بالرعاية بصفتها تلك وذلك في بداية أو في نهاية بثها.

الفصل 21 :

يتعهد المرخص له بأن يبث مجانا عشر ومضات إشهار ذات مصلحة عامة في الشهر.

ويبث خطابات سيادة رئيس الجمهورية وفق نفس الصيغ التي تبث بها القنوات العمومية دون اقتطاع او ومضات اشهارية .

ويبث المعني بالأمر مجانا البلاغات المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأخطار التي قد تعرض سلامة المواطنين للخطر.

الفصل 22 :

يتعهد المرخص له بعدم بث البلاغات الإشهارية الدعائية لحساب حزب سياسي أو بلد أجنبي .

IX- في البث واستعمال الترددات الراديوية

الفصل 23 :

لاستعمال الترددات الراديوكهربائية اللازمة لاستغلال القناة التلفزية ، يجب على المرخص له الحصول على ترخيص أو امضاء اتفاقية مع الوكالة الوطنية للترددات طبقا لمجلة المواصلات ولنصوصها التطبيقية وتسلم نسخة منها للطرف الأول للمتابعة.

الفصل 24 :

يتعهد المرخص له بإبرام اتفاقية مع الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي لنقل وبث برامجه التلفزية شريطة ان يكون عرض الديوان المالي والتقني مماثلا للعروض التي تحصلت عليها القناة من مسدي خدمات منافسين.

وتسلم نسخة من الاتفاقية للطرف الاول للمتابعة.

الفصل 25 :

يتعهد المرخص له باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان السير المنتظم والقار لتجهيزات القناة التلفزية وحمايتها. ولهذا الغرض فهو مطالب بتحقيق الوسائل التقنية والبشرية اللازمة في أفضل الآجال.

وهو مطالب بالامتثال للمواصفات الدولية الجاري بها العمل لإنتاج وبث الإشارات.

ويجب أن تكون محامل وصيغ التسجيل مطابقة لتلك المصنفة بقسم "برودكاست" ومتحصلة على شهادات مطابقة وموافقة من الهيئات الدولية للبث التلفزي و الإذاعي.

ويحجر على المرخص له كراء تجهيزات البث الى الغير دون ترخيص مسبق من الطرف الاول.

الفصل 26 :

يمكن للمرخص له الانتفاع بالبث التلفزي الرقمي الأرضي طبق التراتيب الجاري بها العمل.

X- في الإتـــــاوات

الفصل 27 :

يتعهد المرخص له بتسديد الإتاوات المنصوص عليها بالتشريعات والتراتيب الجاري بها العمل.

ويتعهد المرخص له بتسديد إتاوة قدرها اثنان مليون دينار تونسي (2 مليون دينار) إلى الدولة التونسية وذلك سنويا ويتمتع المرخص له بإعفاء في السنوات الثلاث الأولى من الاستغلال.

و حسب آثار الاستثمار وتشغيلية المشروع ، يمكن للطرف الأول إعفاء المرخص له وذلك لمدة اضافية معينة وذلك بموجب ملحق.

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة

XI- في الفسخ

الفصل 28 :

في حالة إخلال المرخص له بالالتزامات الناتجة عن هذه الاتفاقية، يوجه الطرف الأول إنذارا كتابيا إلى المرخص له للوفاء بالالتزامات المذكورة.

ويتعهد المرخص له ، في أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ توصله بالإنذار، بإبلاغ الطرف الأول كتابيا ببرنامج مرضي لرفع الإخلال الملاحظ.

وفي صورة عدم إجابة المرخص له في الآجال المذكورة وإذا لم يعتبر الطرف الأول البرنامج مرضيا، فبالإمكان إشعاره بفسخ هذه الاتفاقية أحاديا و ليس للمعني بالأمر الحق في القيام على أساس مسؤولية الطرف الأول أو مطالبته بالتعويض بأي وجه من الوجوه.

الفصل 29 :

يمكن للطرف الأول بعد إنذار المرخص له وضرب اجل لرفع اخلالاته حسب الفصل 28، وبدون أن يكون للمعني بالأمر الحق في أي تعويض مهما كان عنوانه، أن يقرر فسخ هذه الاتفاقية في الحالات التالية:

- تغيير طبيعة القناة بدون ترخيص مسبق من الدولة التونسية ،
- البث المباشر لبرامج إذاعات أو تلفزات أخرى أجنبية بدون ترخيص مسبق من الدولة التونسية ،
- تغيير المسؤول الأول أو مدير القناة بدون إعلام وموافقة الدولة التونسية بذلك مسبقا،
- تغيير تركيبة راس مال الشركة المكونة على اساس الفصل الرابع من هذه الاتفاقية.
- تغيير طبيعة الشركة او اطرافها اوجنسيتها او احد عناصرها الاساسية دون موافقة الطرف الاول.
- مخالفة احكام الفصل الخامس من الاتفاقية

الفصل 30 :

لأسباب خاصة بالنظام العام، والأمن والدفاع الوطنيين، يحتفظ الطرف الأول بحق تقرير فسخ هذه الاتفاقية بدون سابق إعلام أو التعليق بدون سابق إعلام لبث البرامج التلفزية.

ويتمتع المرخص له بتعويض يتناسب والخسارة المتكبدة ويتم تحديدها باتفاق مشترك مع الطرف الأول.

XII – في الإحالة

الفصل 31 :

لا يمكن تحويل حقوق والتزامات المرخص له الناتجة عن هذه الاتفاقية إلى الغير إلا بالموافقة الكتابية والمسبقة من الطرف الأول.

كما لا يمكن تغيير طبيعة الشركة المكونة أو جنسيتها أو موضوعها أو تركيبة رأسمالها أو أطرافها . كما لا يمكن إحالة الحصص والأسهم بين الشركاء أو بين الشركاء والغير إلا بالموافقة الكتابية والصريحة للطرف الأول.

XIII – في الرقـابـة

الفصل 32 :

يتعهد المرخص له بإعلام الطرف الأول ، حالا، بكل تغيير يدخله على نظامه الأساسي وكذلك على هيكلة رأس ماله.

الفصل 33 :

يتعهد المرخص له بمدّ الطرف الأول كل سنة و ذلك في أجل أقصاه 31 مارس ، بتقرير مفصل حول تنفيذ التزاماته بالنسبة إلى سنة التصرف السابقة.

ويجب أن يتضمن هذا التقرير معلومات يشهد مراقب الحسابات بصحتها وتتعلق بمصدر التمويلات، وبالمقابيض الحاصلة، ومبلغ الاستثمارات.

الفصل 34 :

يتعهد المرخص له بتسهيل عمل الرقابة التي تقوم بها المصالح المختصة للدولة، كل فيما يخصها. ولهذا الغرض، يجب عليه أن يسمح لتلك المصالح بالنفاذ إلى محلاته وتجهيزاته وإذا اقتضى الأمر بالاطلاع على كل الوثائق وكل الملفات و ذلك بعد تقديم إعلام مسبّق في الغرض طبق التشريع والتراتيب الجاري بها العمل.

XIV – في التـعديـل

الفصل 35 :

كل تعديل على أحكام هذه الاتفاقية أو احد الالتزامات المترتبة عنها يكون موضوع ملحق.

XV - في تسوية النـزاعات

الفصل 36 :

يتعهد الطرفان بتسوية كل نزاع متعلق بموضوع هذه الاتفاقية و نفاذها وتأويلها وتنفيذها بالتراضي. وفي غياب اتفاق بالتراضي، يكون النزاع من اختصاص محاكم البلاد التونسية. كما تخضع الإتفاقية والشركة المحدثة بمقتضاها إلى القانون التونسي.

الجمهورية التونسية
الوزارة الأولى
مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة

26 أفريل 2011

من الوزيـــــر الأول

إلى

السيـــد رئيس اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق
حول الفساد والرشوة

الموضوع : حول اعفاءات ممنوحة لقنوات تلفزية خاصة.

المرجـــع : مراسلتكم عدد 02/2216 المؤرخة في 15 أفريل 2011.

المصاحيب : (7)

في غياب إطار قانوني خاص يضبط شروط وإجراءات بعث التلفزات الخاصة، يخضع باعثو هذه التلفزات للإنتصاب إلى نظام الترخيص من خلال اتفاقية تبرم مع الدولة. كما تدعى هذه التلفزات من جهة أخرى إلى الحصول على ترخيص من الوكالة الوطنية للترددات (الفصل 46 من مجلة الاتصالات) ويخضع إسناد الترددات الراديوية لدفع معلوم يضبط بقرار من الوزير المكلف بالإتصالات (الفصل 51 من مجلة الاتصالات).

أما التصرف في هذه الترددات وتوفير خدمات البث التلفزي فيؤمنها الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي، الذي منح قانونا بمقتضى الفصل 91 من مجلة الاتصالات إجازة لإستغلال شبكات وخدمات اتصالات، لفائدة القنوات التلفزية الخاصة وفق مقتضيات إتفاقية تبرم للغرض بين الديوان المذكور وشركة القناة التي تلتزم بدفع مقابل مالي سنوي لخدمات الإرسال التلفزي والإذاعي.

XVI- في التسجيل

الفصل 37 :
مصاريف تسجيل هذه الاتفاقية محمولة على المرخص له .

حرر بتونس في ستّ (06) نسخ أصلية، يوم 12 مارس 2009.

الوزير المكلف بالاتصال والعلاقات
مع مجلس النواب ومجلس المستشارين

رافع دخيل

المرخّص له
عن شركة نسمة برودكست
وكيلها السيد نبيل القروي

الجمهورية التونسية

•••_•••

وزارة الاتصال و العلاقات

مع مجلس النواب و مجلس المستشارين

(ع.ش.م)

•••_•••

الـــــــوزير

تونس في

من وزير الاتصال

والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين.

إلى

السيد مستشار القانون والتشريع للحكومة

الموضوع : احالة نسخة من الاتفاقية وكراس الشروط المتعلقين باستغلال القناة التلفزية الخاصة "نسمة TV".

المصاحيب : اتفاقية وكراس شروط.

أما بعد،

تبعا لطلبكم ، أتشرف بان أحيل إليكم طيّ هذا نسخة من الاتفاقية وكراس الشروط المتعلقين بالقناة التلفزية "نسمة TV " بطلب منكم.

و السلام.

الوزير المكلف بالاتصال و العلاقات
مع مجلس النواب و مجلس المستشارين

برمجة قناة نسمة ليوم الاثنين 3 جانفي 2011

ابرز البرامج التي تم بثها : بداية من الساعة 9 صباحا:

- صور متحركة للأطفال باللغة العربية
- فيلم أمريكي مدبلج إلى اللغة الفرنسية : معنون باللغة العربية
- مسلسل كوميدي مصري : عايزة أتجوز
- مسلسل تركي " العشق الممنوع" مدبلج بالعربية
- إعادة منوعة " ناس نسمة"
- البرنامج الرياضي "ناس سبور"

الاعلانات :

- بث ومضات خاصة بالمشغل دجزي للاتصالات
- مسابقة "تبع نسمة تربح"
- إعلانات خاصة ببث برنامج ممنوع على الرجال
- إعلانات خاصة ببطولة العالم للملاكمة والإشارة لبثها حصريا على قناة نسمة .بداية من 15 جانفي 2011 .

ملاحظات:

- يتم إعتماد اللغة المختلطة والألفاظ الدخيلة وخاصة في الحوارات وتنشيط البرامج والتعاليق وخاصة في برنامج " ناس نسمة"

الجمهورية التونسية

_

وزارة الاتصـــــــال

_

(ع.خ.م)

الـــــــــوزير

تونس في

من وزير الاتصال

إلى

السيد نبيل القروي،

الرئيس المدير العام لقناة "نسمة"

الموضوع : حول خروقاتكم المتكررة لالتزاماتكم المضمنة باتفـــاقية الترخيص وكـــراس الشروط الملحق بها.

أما بعد،

بعد الإطلاع على اتفاقية الترخيص لقناة "نسمة" و خاصة الفصلين 2 و8 منها، وعلى كراس الشروط الملحق بها ، وعلى مراسلتنا بتاريخ 2 مارس 2010 ، وتبعا لتكرار خروقات القناة في برمجتها اليومية لالتزاماتكم التعاقدية في مناسبات متعددة رغم دعوتكم في أكثر من مناسبة إلى الوفاء بها ، تذكركم الوزارة بأنكم مدعوّن حالا إلى :

- التقيد بالتزامكم بعدم إنتاج أو المساهمة في إنتاج أو بث برامج إخبـــارية ذات طابـــع سياسي من الملفات و التحقيقات و الحـوارات و الصفحات الخاصـــة والتعليقات وغيرها،
- المحافظة على اللغة العربية وتعزيز حيويتها واعتماد تقنيات الدبلجة أو العنونة التحتية.

وتبعا لما سبق، فانه يتعين عليكم التنفيذ الكامل والفوري لمقتضيات اتفاقية الترخيص وكراس الشروط الملحق بها.

والسلام.

وزير الاتصال

سمير العبيدي

أبرز ملاحظات: برمجة قناة نسمة ليوم الجمعة 7 جانفي 2011

الالتزام	البرنامج	الملاحظات
تجنب اللغة المختلطة و الألفاظ الدخيلة و خاصة في الحوارات و تنشيط البرامج و التعاليق	*ناس نسمة السيد صخر الماطري مجلس إدارة تونزيانا و قد دام الريبورتاج 12 دقيقة	* تقديم البرنامج باللغتين العربية و الفرنسية *تقديم مجلة الصحافة المغاربية باللغتين الفرنسية و العربية و التي تناولت بالأساس خبر ترأس
	*ناس هوليود	*تم نقد المسرح الوطني لاختياره الفنانين و الممثلين من قبل الإدارة (40 إداري و زوز ممثلين)=> تصريح الممثل جمال المداني *أهداف البرنامج تتمثل في تقديم أخبار أخر الأفلام بهوليود و متابعة أخبار الفنانين و النجوم العالميين: - قدم البرنامج مقتطفات من الأفلام الأمريكية من دون ترجمة

... ...

N° 569

عدد التسجيل

سمير العبيدي

محضر تنبيه

الحمد لله وحده،

في يوم الثلاثاء الموافق للرابع (04) من شهر جانفي سنة ألفين واحدى عشر (2011) وعلى الساعـــــــة : الرابعة والنصف ظهرا

وبطلب من وزارة الاتصال ممثلة في شخص وزير الاتصال السيد **سمير العبيدي** والكائن مقرها بالمركز العمراني الشمالي أريانة ، **انا نور الدين ذ ناب عدل منفذ بداترة محكمة أريانة الابتدائية و القاطن بها بقلعة الأندلس المسكني أسفله**

أنـــــا

M.F:112: 953/C

، توجهت إلى القناة التلفزية "نسمة TV" في شخص ممثلها القانوني ووكيل شركة نسمة برودكست السيد نبيل القروي ذات السجل التجاري عـــدد B24124452009 و الكائن مقرها الاجتماعي كما هو مبين بمضمون السجل التجاري بـ75 شارع محمد الخامس 1002 تونس أين حللت وخاطبت : بالمقر حيث لم أجده وخاطبت بالمقر ال[illegible] نسخة أمال بنت عبد الله من المختار سوعضار الموظفة بقسم المنازعات حسب ذكرها حاجبة بـ ت. ع. 05047320 المؤرخة في 17 جانفي 2008 التي قبلت تسلم نظيرا من هذا التنبيه وامضت سالم له

وأعلمتها على لسان العارض بأنه و تبعا لما جاء بالفصل 2 من اتفاقية الترخيص لقناة "**نسمة TV**" بخصوص اللغة العربية والمحافظة على حيويتها، وما جاء بالفصلين 2 و 3 من كراس الشروط الملحق بها الذي يلزمكم **باعتماد تقنيات العنونة أو الدارجة أو الترجمة عند استعمال اللغات الحية الأخرى وغيرها من اللهجات المغاربية**".

وتبعا لما تمت ملاحظته من اخلالات في عديد المناسبات متعلقة بهذا المجال ،

وتبعا للتنبيه المتكرر على قنـــاتكم (وخاصة مراسلة الوزارة بتاريخ 2 مارس 2010 وخاصة الفقرة 5 منها، ومراسلتنا بتاريخ 31 ديسمبر 2010)،

ونظرا لتمادي قناتكم وعدم احترامها لالتزاماتها التعاقدية ،

فان العارض ينبه عليكم بمقتضى هذا الرقيم ، و بمقتضى الفصل 28 من اتفاقية الترخيص بالوفاء بالالتزامات المذكورة ومدها خلال خمسة عشر (15) يوما من تاريخ توصلكم بهذا الرقيم بهذا برنامج مرضي لرفع الإخلالات الملاحظة والتي وقعت معاينتها.

سلمت للمتوجه إليه نظيرا من هذا مع صورة من مراسلة التنبيه الصادرة عن وزير الاتصال .

ومن انذر فقد اعذر.

سجل بالقباضة الـ[illegible] قلعة الأندلس في 5 جانفي 2011 تحت عدد الوصل 35[illegible] وسلم قدره خمسة عشر دينارا (15,000) التعريض

العدل المنفذ

المحضر: 4,000

النسخ القانونية: .....

نسخ الأوراق: 4,000

المتوجه: 16,000

التنقل: 4,000

الأجرة الصافية: 4,000

الرقم: 1,920

التسجيل: 15,000

المصاريف الجبائية: 0,450

المجموع: .....

الجملة العامة: 57,370

الجمهورية التونسية
_
وزارة الاتصال
•••_•••

تونس في 4 جانفي 2011

من وزير الاتصال،
إلى السيد نبيل القروي وكيل شركة "نسمة برودكست"
و الرئيس المدير العام لقناة "نسمةTV "

الموضوع : حول اخلالات قناة "نسمةTV" المتعلقة باللغة.

و بعد،

تبعا لما جاء بالفصل 2 من اتفاقية الترخيص لقناة "**نسمة TV**" بخصوص اللغة العربية والمحافظة على حيويتها، ولما جاء بالفصلين 2 و 3 من كراس الشروط الملحق بها الذي يلزمكم **باعتماد تقنيات العنونة أو الدبلجة أو الترجمة عند استعمال اللغات الحية الأخرى وغيرها من اللهجات المغاربية".**

وتبعا لما تمت ملاحظته من اخلالات في عديد المناسبات متعلقة بهذا المجال ،

وتبعا للتنبيه المتكرر على قناتكم (وخاصة مراسلة الوزارة بتاريخ 2 مارس 2010 وخاصة الفقرة 5 منها، ومراسلتنا بتاريخ 31 ديسمبر 2010)،

ونظرا لتمادي قناتكم وعدم احترامها لالتزاماتها التعاقدية ، فان الوزارة، و بمقتضى الفصل 28 من اتفاقية الترخيص، تدعوكم إلى الوفاء حالا بالالتزامات المذكورة ومدّها خلال خمسة عشر (15) يوما من تاريخ توصلكم بهذا الإنذار، ببرنامج مرضي لرفع الإخلالات الملاحظة والتي وقعت معاينتها.

والسلام.

عن وزير الاتصال
رئيس الديوان
زهير القمبري

أكيـــد
الوكالة التونسية للاتصال الخارجي
Agence Tunisienne de Communication Extérieure
Tunisian External Communication Agency

تونس، في 03 جانفي 2011

الموضوع : الدعم الإشهاري لقناة "تسمة TV" .

يشرّفني أن أعرض عليكم المعطيات المتعلقة بالدعم الإشهاري العمومي والعمليات الإستشهارية لفائدة قناة "تسمة TV" .

* *الدعم الإشهاري العمومي السنوي :*

لا تتمتع قناة "تسمة TV" بدعم إشهاري عمومي سنوي حسب ميزانية توزيع الدعم الإشهاري العمومي السنوي. غير أنه وبالرجوع إلى الدفاتر تبيّن أنه تمّ تمكين قناة "تسمة TV" من دعم إشهاري سنة 2007 قدره 49.396 دت موضوع بث ومضات إشهارية لفائدة "اتصالات تونس".

كما أصدرت الوكالة إذن بالتزوّد سنة 2007 بقيمة قدرها 21.700 دت تخص بث ومضات لفائدة "اتصالات تونس". ولم تتلق مصالح الإشهار بالوكالة في شأن هذه الومضات الإشهارية الفاتورة المتعلقة بهذه الخدمة من قبل قناة "تسمة TV".

* *العمليات الإستشهارية :*

تم تمكين قناة "تسمة TV" سنة 2010 من عمليات إستشهارية من طرف شركة "الخطوط التونسية" مقابل بث ومضات إشهارية موزّعة كما يلي :

- الشبكة الرمضانية : 100.000 دت (مقابل تذاكر سفر)
- مسابقة بطولة وكاس شمال إفريقيا لكرة القدم (UNAF) : 150.000 دت (مقابل تذاكر سفر).

المدير العام
المنجي الزيدي

3, Avenue Jean Jaurès - 1001 Tunis
Tel. : (216) 71.345.866 - Fax : (216) 71.346.868
3، شارع جان جوريس - 1001 تونس
الهاتف : (216) 71.345.866 - الفاكس : (216) 71.346.868

الجمهورية التونسية

_

وزارة الاتصال

_

الوزير

تونس في :

من وزير الاتصال

إلى

السيد نبيل القروي

الرئيس المدير العام لقناة "نسمة"

الموضوع: حول خروقاتكم المتكررة لالتزاماتكم المضمنة باتفاقية الترخيص وكراس الشروط الملحق بها.

أما بعد،

بعد الإطلاع على اتفاقية الترخيص لقناة "نسمة" وخاصة الفصلين 2 و 8 منها، وعلى كراس الشروط الملحق بها، وعلى مراسلتنا بتاريخ 2 مارس 2010، وتبعا لتكرار خروقات القناة في برمجتها اليومية لالتزاماتكم التعاقدية في مناسبات متعددة رغم دعوتكم في أكثر من مناسبة إلى الوفاء بها، تذكركم الوزارة بأنكم مدعوون حالا إلى :

- التقيد بالتزامكم بعدم إنتاج أو المساهمة في إنتاج أو بث برامج إخبارية ذات طابع سياسي من الملفات والتحقيقات والحوارات والصفحات الخاصة والتعليقات وغيرها.
- احترام ما ورد في اتفاقية الترخيص في خصوص استعمال اللغة العربية واعتماد تقنيات الدبلجة أو العنونة التحتية.

وتبعا لما سبق، فإنه يتعين عليكم التنفيذ الكامل والفوري لمقتضيات اتفاقية الترخيص وكراس الشروط الملحق بها.

والسلام

وزير الاتصال

سمير العبيدي

31/12 2010 18:39

وبالإضافة إلى المعاليم المستوجبة مقابل الحصول على الترددات والتمتع بخدمات البث الإذاعي والتلفزي، إلتزمت التلفزتان الخاصتان (حنبعل ونسمة) بمقتضى إتفاقيتي الإستغلال المبرمتين[1] مع الدولة التونسية بدفع أتاوة سنوية قدرت جزافيا بـــ 2 مليون دينار تونسي.

ولئن ألزم الفصل 27 من الاتفاقية المتعلقة بترخيص الدولة في تركيز قناة "نسمة" شركة القناة بدفع أتاوة سنوية بـــ 2 مليون دينار إلا أنه أعفى المرخص له من دفع الأتاوة المذكورة في السنوات الثلاث الأولى من الاستغلال.

أما بالنسبة "لقناة حنبعل" فقد التزمت بدفع الأتاوة المذكورة بمقتضى اتفاقية الترخيص المبرمة في 13 فيفري 2004، إلا أنها تمتعت بمقتضى مقتضيات الفصل 28 من الاتفاقية المذكورة بإعفاء بالنسبة إلى السنة الأولى للإستغلال.

غير أن هذه القناة قد تلكأت في الدفع مما استوجب إبرام ملحق توضيحي للفصل 28 المذكور وذلك لتحديد الشركة المطالبة بدفع الأتاوة وهي شركة "TUNIMEDIA" (شركة القناة) وذلك لرفع كل إلتباس مع الشركة التابعة للقناة والمكلفة بالإنتاج "AVIP"، كما حدد بمقتضى هذا الملحق القباضة المالية المختصة ترابيا لاستخلاص الأتاوة وحددت مدّة الدفع خلال الخمسة عشر يوما الثانية من شهر فيفري من كل سنة وذلك بعنوان سنة الاستغلال السابقة.

كما نص الملحق في فصله 2 على العقوبات المترتبة عن التأخير أو الامتناع عن دفع الأتاوة المذكورة والمتمثلة أساسا في فسخ إتفاقية الترخيص المبرمة بين الدولة وشركة القناة.

وقد راسلت الوزارة الأولى بتاريخ 21 أفريل 2011 كل من وزارة المالية وكتابة الدولة لتكنولوجيات الاتصال للتثبت من مدى إحترام شركتي القناتين المذكورتين لإلتزاماتهما المالية تجاه الدولة (الأتاوة المقدرة بـــ 2 مليون دينار) ووكالة الترددات الراديوية (معلوم مقابل الحصول على الترددات) وديوان الإرسال الإذاعي والتلفزي (معلوم البث الإذاعي والتلفزي) وستتم موافاة لجنة تقصي الحقائق حول قضايا الفساد والرشوة بكل ما ستتم إفادتنا به من معطيات في الإبان.

عن الوزيـــــر الأول

مستشار القانون والتشريع
للحكومة

الامضاء: خير الدين بن سلطان

---

[1] تراجع اتفاقية الاستغلال المبرمة بين السيد العربي نصرة والدولة التونسية بتاريخ 13 فيفري 2004 وخاصة الفصل 28 منها. وقد كانت هذه الأتاوة موضوع ملحق اتفاق أبرم بين الطرفين المذكورين 04 جويلية 2009 لتدقيق الإجراءات المنصوص عليها بالفصل 28 المذكور لتسهيل استخلاص مصالح المالية الأتاوة المذكورة.
- بالنسبة لقناة "نسمة TV" تراجع الاتفاقية المبرمة بين "شركة نسمة برودكست" في شخص وكيلها نبيل القروي والدولة التونسية وكراس الشروط المبرمين بتاريخ 12 مارس 2009 وخاصة الفصل 27 من الاتفاقية.

انظر الفصل 28 وما بعده.

اتفاقية متعلقة بإحداث واستغلال القناة التلفزية الخاصة "نسمة TV"

بين **الدولة التونسية** ممثلة في وزارة الاتصال والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين، والمشار إليها في هذه الاتفاقية بـ "الطرف الأول"،

من جهة،

وشركة " نسمة برودكست" شركة تونسية ذات مسؤولية محدودة ممثلة في شخص ممثلها القانوني والقائم في حقها **وكيلها السيد نبيل القروي** والمشار إليها لاحقا في هذه الاتفاقية بـ : "المرخص له"،

من جهة أخرى،

تم الاتفاق و الوقوف والتراضي على الآتي بيانه:

I. في موضوع الاتفاقية

الفصل الأول :

يتمثل موضوع هذه الاتفاقية في ضبط الشروط والصيغ والالتزامات والحقوق الخاصة بإحداث واستغلال تلفزة خاصة جامعة (برامج ترفيهية – اجتماعية – اقتصادية – اخبارية- فنية – ثقافية - رياضية وغيرها) ذات بعد وتوجه مغاربيين تسمى" **نسمة TV** " وذلك بإشراف المرخص له المذكور ثانيا أعلاه والتي تبث برامجها انطلاقا من التراب التونسي باللغة العربية واللهجات المغاربية واللغات الحية الأخرى الموجهة للجاليات المغاربية بالخارج و التي تبث برامجها بداية على الأقمار الاصطناعية عربسات ونيل سات وهوتبورد .

II. في اللغة العربية والنهوض بالثقافة التونسية

الفصل 2 :

يتعهد المرخص له باحترام الاستعمال السليم و الجيد للغة العربية واللغات واللهجات المبينة في الفصل الأول والمساهمة في النهوض بالثقافة التونسية والمغاربية ودعم التواصل المغاربي.

III – في معاضدة مجهود التشغيل

الفصل 3 :

يتعهد المرخص له بانتداب كفاءات تونسية من موظفين وفنيين وعملة أكفاء و بالعدد الكافي واللازم لحسن تسيير واستغلال القناة التلفزية كما يتعهد بإعطاء الأولوية في الانتداب لحاملي الشهادات العليا.

IV – في التزامات المرخص له

الفصل 4 :

يتعهد المرخص له والشركاء بالتضامن بينهما بالحفاظ على شكل الشركة و إبلاغ الطرف الأول وتعريفه والحصول على موافقته المسبقة على تغيير العقد التأسيسي أو تغيير رأسمال الشركة بالترفيع أو التخفيض أو تغيير هيكلة راس المال او تركيبة مجلس الادارة او تغيير وكيلها .

و يتعهد المرخص له والشركاء بان تكون الشركة المستغلة للقناة شركة تونسية من حيث القانون و المقر و أغلبية رأس المال وأغلبية مجلس الإدارة .

ويتعهد المرخص له بإمضاء كراس شروط مع الطرف الأول يحدد التزاماته ويعتبر كراس الشروط الملحق بالاتفاقية جزءا لا يتجزا منها.

حدّد رأس المال الأدنى بمبلغ مليون دينار تونسي .

الفصل 5 :

يتعين خلال الثلاثة أشهر التي تلي تاريخ إمضاء هذه الاتفاقية على المرخص له الشروع في تنفيذ تعهداته بخصوص البث والاستغلال للقناة التلفزية حسب الاتفاقية وكراس الشروط الملحق بها. وفي صورة عدم الشروع في التنفيذ فإن للطرف الأول الحق في فسخ هذه الاتفاقية أحاديا بدون إعلام مسبق وذلك بدون أن يكون للمعني بالأمر الحق في المطالبة بأي تعويض بأي وجه من الوجوه.

كما يتعهد المرخص له بابرام اتفاقية مع الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي تضبط الالتزامات التقنية للارسال والبث اضافة الى اتفاقية مع الوكالة الوطنية للترددات تضبط شروط وصيغ استعمال الترددات الراديوية.

V- في دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ومدتها والتمديد فيها

الفصل 6 :

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعها بين الطرفين وهي مبرمة لمدة عشر سنوات (10).

وحسب حجم الاستثمار وآثاره، يمكن تجديدها بطلب من المرخص له لفترات إضافية بعشر سنوات بمقتضى ملحق .

VI- في البرمجة

الفصل 7 :

يتعهد المرخص له بإبلاغ الطرف الأول ، مقابل وصل إيداع، الخطوط الكبرى لشبكات البرمجة وذلك ثلاثة اشهر قبل تاريخ بثها . ويجب أن تبرز شبكات البرمجة أنواع البرامج وكذلك لغات البث ونسبها. ويجب أن تكون هذه الشبكات مطابقة لطبيعة القناة التلفزية . وفي حالة اعلام المرخص له بعدم موافقة الطرف الاول على الشبكة المقترحة ، فإن المرخص له يتعهد بتعديل شبكته طبقا للملاحظات المقدمة من الطرف الاول وإعادة إرسال الشبكة المعدلة في أجل لا يتجاوز خمسة عشر (15) يوما من تاريخ إعلامه.

ويتعين أن تكون عدم موافقة الطرف الاول معللة وناتجة عن اخلال المرخص له باحد التزاماته المبينة بالفصول 7 و8 و10 و11 و12 و13 من الاتفاقية.

ويتعهد المرخص له كذلك بإعلام الطرف الأول ببرامجه و تعريفه بها قبل شهر على أقل تقدير من أول يوم تبث فيه.

الفصل 8 :

يتعهد المرخص له بـ :

- تخصيص نسبة هامة على الأقل من البرامج التي يتم بثها للإنتاج الوطني والمغاربي
- الاحتفاظ بتسجيلات كل البرامج لمدة لا تقل عن خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ بثها.
- إظهار العلامة المميزة للقناة على الشاشة وبصفة قارة
- التنصيص بدقة على مصدر البرامج الأجنبية.
- عدم البث المباشر لبرامج تلفزات أجنبية أخرى إلا بترخيص مسبق من الدولة التونسية.

- عدم إنتاج أو المساهمة في إنتاج أو بث برامج إخبارية ذات طابع سياسي من الملفات و التحقيقـــات و الحوارات و الصفحات الخاصة والتعليقات وغيرها ولا يمكن مخالفة هذه الالتزامات إلا بترخيص مسبق من الطرف الأول .

ويمكن للمرخص له إنتاج وبث الأخبار في شكل موجز لا يتعدى السبع دقائـــــق و ستة مرات يوميا دون تعليق او تقديم او نقل عن قنوات اخرى. ولا يمكن مخالفة هذا الا بترخيص مسبق من الطرف الاول مضمن في ملحق لهذه الاتفاقية.

الفصل 9 :

يتـعهد المرخص له بتـسمية مدير للقناة ومدير للبرمجة.

و يتـعين أن يكون مدير القناة :

- ذا جنـسية تـونسيـة،
- مقيما بالتـراب التـونسي،
- حسن الأخـلاق ومـتمـتعا بحقوقه المـدنيـة،
- مـشتغلا كامـل الوقـت .

ويمكن لشخص واحد الجمع بين الخطتين .

ويجـب على المرخص له أن يعلم كتـابيا الطرف الأول قبل شهر بتـغيير مـدير القناة والحصول على موافقته المسبقة.

VII - في أخلاقيات المـهنـة

الفصل 10 :

يتـعهد المرخص له باحترام أحكام مجلة الصحافة والتشريع والتراتيب الجاري بها العمل وبالخصوص تلك المتعلقة بالالتزامات في مـجال أخلاقيات المهنـة وحق الرد وحق الإستدراك، كما يتـعهد باحتـرام التـشريع الجاري به العمل في مادة الملكيـة الأدبية والفنية.

الفصل 11 :

يتعهد المرخص له بالعمل من أجل كرامـة الإنـسان وتنـمية شخصيتـه وبتـرسيخ قـيم التضـامـن، والتـآزر والتـسامح بين الأفراد، والمـجموعات والأجيـال. كما يتـعهد المرخص له بعدم بث أخبار سواء كانت عامة او متخصصة او رياضية او غيرها من شأنـها الإخلال بالنـظام العام، ويتعـهد كذلك بـعدم الإساءة إلى صورة البـلاد وإلى مصالحها وبـعدم التحريض على الكراهيـة، والعنـف، والجهوية وعلى أي شكل من أشكال التمـييز والإقـصاء.

الفصل 12 :

يتعهد المرخص له بأن لا تكون برامج القناة مخالفة للنظام العام وبأن تكون خالية من أي حث على تصرفات مخلة بالأخلاق الحميدة.

الفصل 13 :

يتعهد المرخص له بأن لا تمس برامجه من احترام الذات البشرية وكرامتها ومن حماية الأطفال والمراهقين وحقوقهم . ويتعين على المرخص له الامتناع عن بث برامج من شأنها أن تسيء إلى التنشئة البدنية أو الذهنية أو المعنوية للقصر.

الفصل 14 :

يتحمل المرخص له التبعات القانونية الناتجة عن مضمون البرامج التي يتم بثها.

VIII – في الإشهار و الإستشهار والرعاية

الفصل 15 :

يتعهد المرخص له باحترام الأحكام التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل والمتعلقة بالإشهار و الإستشهار والرعاية والتبني و بالخصوص تلك المتعلقة بالأنشطة والمواد غير المرخص فيها.

ويتعهد المرخص له بالالتزام بما سبق وبالتشريع الجاري به العمل في مجال التجارة وفي في مجال البيع عبر الشاشة وفي مجال التحقيقات الاشهارية.

كما يتعهد بان تكون التحقيقات الاشهارية محصورة في المؤسسات الاقتصادية وأساليب عملها وإنتاجها.

الفصل 16 :

يتعهد المرخص له ببث الإعلانات الإشهارية في "مساحات إشهارية" معرفة بوضوح.

كما يتعهد المرخص له بان لا تزيد المدة الزمنية المخصصة لبث الومضات الإشهارية على اثني عشر دقيقة (12) عن كل ساعة بث كمعدل يومي. ولا يمكن أن تتجاوز كل مساحة إشهارية (14) اربعة عشر دقيقة ولا أن تتعدى المدة القصوى للومضة ستين (60) ثانية.

الفصل 17 :

يتعهد المرخص له بعدم بث إشهار خلال البرامج الإخبارية والبرامج الدينية.

الفصل 18 :

يتعهد المرخص له بأن لا يبيع أكثر من 30 % من المساحات الإشهارية إلى معلن وحيد .

كما يتعهد بعدم إبرام اتفاقية انفرادية خاصة بمادة أو خدمة معينة.

الفصل 19 :

يتعهد المرخص له بضبط قائمة التعريفات الخاصة بالإشهار واعلام الطرف الاول والعموم بها على أن تغطي مدة ثلاثة (3) أشهر وبعدم القيام خلال تلك الفترة بأي تغيير في التعريفات المعتمدة وللمرخص له ان يعتمد تعريفات استثنائية في حالات خاصة بعد اعلام الطرف الاول.

ويجب أن تطبق قائمة التعريفات المقتضيات التي تفرضها تنمية الاقتصاد التونسي.

كما يلتزم بعدم الإخلال بتوازن سوق الإشهار أو إغراقه .

الفصل 20 :

يتعهد المرخص له بأن يشخص بوضوح حصص البث المتمتعة بالرعاية بصفتها تلك وذلك في بداية أوفي نهاية بثها.

الفصل 21 :

يتعهد المرخص له بأن يبث مجانا عشر ومضات إشهار ذات مصلحة عامة في الشهر.

ويبث خطابات سيادة رئيس الجمهورية وفق نفس الصيغ التي تبث بها القنوات العمومية دون اقتطاع او ومضات اشهارية .

ويبث المعني بالأمر مجانا البلاغات المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأخطار التي قد تعرض سلامة المواطنين للخطر.

الفصل 22 :

يتعهد المرخص له بعدم بث البلاغات الإشهارية الدعائية لحساب حزب سياسي أو بلد أجنبي .

IX- في البث واستعمال الترددات الراديوية

الفصل 23 :

لاستعمال الترددات الراديوكهربائية اللازمة لاستغلال القناة التلفزية ، يجب على المرخص له الحصول على ترخيص او امضاء اتفاقية مع الوكالة الوطنية للترددات طبقا لمجلة المواصلات ولنصوصها التطبيقية وتسلم نسخة منها للطرف الاول للمتابعة.

الفصل 24 :

يتعهد المرخص له بإبرام اتفاقية مع الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي لنقل وبث برامجه التلفزية شريطة ان يكون عرض الديوان المالي والتقني مماثلا للعروض التي تحصلت عليها القناة من مسدي خدمات منافسين.

وتسلم نسخة من الاتفاقية للطرف الاول للمتابعة.

الفصل 25 :

يتعهد المرخص له باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان السير المنتظم والقار لتجهيزات القناة التلفزية وحمايتها. ولهذا الغرض فهو مطالب بتحقيق الوسائل التقنية والبشرية اللازمة في أفضل الآجال.

وهو مطالب بالامتثال للمواصفات الدولية الجاري بها العمل لإنتاج وبث الإشارات.

ويجب أن تكون محامل وصيغ التسجيل مطابقة لتلك المصنفة بقسم "برودكاست" ومتحصلة على شهادات مطابقة وموافقة من الهيئات الدولية للبث التلفزي و الإذاعي.

ويحجر على المرخص له كراء تجهيزات البث الى الغير دون ترخيص مسبق من الطرف الاول.

الفصل 26 :

يمكن للمرخص له الانتفاع بالبث التلفزي الرقمي الأرضي طبق التراتيب الجاري بها العمل.

X- في الإتـــــاوات

الفصل 27 :

يتعهد المرخص له بتسديد الإتاوات المنصوص عليها بالتشريعات والتراتيب الجاري بها العمل.

ويتعهد المرخص له بتسديد إتاوة قدرها اثنان مليون دينار تونسي (2 مليون دينار) إلى الدولة التونسية وذلك سنويا ويتمتع المرخص له بإعفاء في السنوات الثلاث الأولى من الاستغلال.

و حسب آثار الاستثمار وتشغيلية المشروع ، يمكن للطرف الأول إعفاء المرخص له وذلك لمدة اضافية معينة وذلك بموجب ملحق.

XI- فـــي الفسخ

الفصل 28 :

في حالة إخلال المرخص له بالالتزامات الناتجة عن هذه الاتفاقية، يوجه الطرف الأول إنذارا كتابيا إلى المرخص له للوفاء بالالتزامات المذكورة.

ويتعهد المرخص له ، في أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ توصله بالإنذار، بإبلاغ الطرف الأول كتابيا ببرنامج مرضي لرفع الإخلال الملاحظ.

وفي صورة عدم إجابة المرخص له في الآجال المذكورة وإذا لم يعتبر الطرف الأول البرنامج مرضيا، فبالإمكان إشعاره بفسخ هذه الاتفاقية أحاديا و ليس للمعني بالأمر الحق في القيام على أساس مسؤولية الطرف الأول أو مطالبته بالتعويض بأي وجه من الوجوه.

الفصل 29 :

يمكن للطرف الأول بعد إنذار المرخص له وضرب اجل لرفع اخلالاته حسب الفصل 28، وبدون أن يكون للمعني بالأمر الحق في أي تعويض مهما كان عنوانه، أن يقرر فسخ هذه الاتفاقية في الحالات التالية:

- تغيير طبيعة القناة بدون ترخيص مسبق من الدولة التونسية ،
- البث المباشر لبرامج إذاعات أو تلفزات أخرى أجنبية بدون ترخيص مسبق من الدولة التونسية ،
- تغيير المسؤول الأول أو مدير القناة بدون إعلام وموافقة الدولة التونسية بذلك مسبقا،
- تغيير تركيبة راس مال الشركة المكونة على اساس الفصل الرابع من هذه الاتفاقية.
- تغيير طبيعة الشركة او اطرافها اوجنسيتها او احد عناصرها الاساسية دون موافقة الطرف الاول.
- مخالفة احكام الفصل الخامس من الاتفاقية

الفصل 30 :

لأسباب خاصة بالنظام العام، والأمن والدفاع الوطنيين، يحتفظ الطرف الأول بحق تقرير فسخ هذه الاتفاقية بدون سابق إعلام أو التعليق بدون سابق إعلام لبث البرامج التلفزية.

ويتمتع المرخص له بتعويض يتناسب والخسارة المتكبدة ويتم تحديدها باتفاق مشترك مع الطرف الأول.

XII – في الإحالة

الفصل 31 :

لا يمكن تحويل حقوق والتزامات المرخص له الناتجة عن هذه الاتفاقية إلى الغير إلا بالموافقة الكتابية والمسبقة من الطرف الأول.

كما لا يمكن تغيير طبيعة الشركة المكونة أو جنسيتها أو موضوعها أو تركيبة رأسمالها أو أطرافها . كما لا يمكن إحالة الحصص والأسهم بين الشركاء أو بين الشركاء والغير إلا بالموافقة الكتابية والصريحة للطرف الأول.

XIII – في الرقـــابـة

الفصل 32 :

يتعهد المرخص له بإعلام الطرف الأول ، حالا، بكل تغيير يدخله على نظامه الأساسي وكذلك على هيكلة رأس ماله.

الفصل 33 :

يتعهد المرخص له بمدّ الطرف الأول كل سنة و ذلك في أجل أقصاه 31 مارس ، بتقرير مفصل حول تنفيذ التزاماته بالنسبة إلى سنة التصرف السابقة.

ويجب أن يتضمن هذا التقرير معلومات يشهد مراقب الحسابات بصحتها وتتعلق بمصدر التمويلات، وبالمقابيض الحاصلة، ومبلغ الاستثمارات.

الفصل 34 :

يتعهد المرخص له بتسهيل عمل الرقابة التي تقوم بها المصالح المختصة للدولة، كل فيما يخصها. ولهذا الغرض، يجب عليه أن يسمح لتلك المصالح بالنفاذ إلى محلاته وتجهيزاته وإذا اقتضى الأمر بالاطلاع على كل الوثائق وكل الملفات و ذلك بعد تقديم إعلام مسبق في الغرض طبق التشريع والتراتيب الجاري بها العمل.

XIV – في التـــعديـــل

الفصل 35 :

كل تعديل على أحكام هذه الاتفاقية أو احد الالتزامات المترتبة عنها يكون موضوع ملحق.

XV - في تسوية النـــزاعات

الفصل 36 :

يتعهد الطرفان بتسوية كل نزاع متعلق بموضوع هذه الاتفاقية و نفاذها وتأويلها وتنفيذها بالتراضي. وفي غياب اتفاق بالتراضي، يكون النزاع من اختصاص محاكم البلاد التونسية. كما تخضع الإتفاقية والشركة المحدثة بمقتضاها إلى القانون التونسي.

XVI- في التسجيل

الفصل 37 :

مصاريف تسجيل هذه الاتفاقية محمولة على المرخص له .

حرر بتونس في ست (06) نسخ أصلية، يوم 12 مارس 2009.

الوزير المكلف بالاتصال والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين	المرخّص له عن شركة نسمة برودكست وكيلها السيد نبيل القروي

Branchez-vous sur
Nessma

NILESAT
Fréq : 12206 MHZ

ARABSAT
Fréq : 11727MHZ

HOTBIRD
Fréq : 11623 MHZ

Nessma
14, Rue 8006, Monplaisir
1073-TUNIS-TUNISIA
Tel : + 216 71 909 222
Fax : + 216 71 903 635
www.nessma.tv

أهم التزامات قناة نسمة

1 حسب كراس الشروط :

الإلتزام	المرجع	ملاحظات
تعمل القناة على تشجيع التماسك الوطني والتضامن والتآزر بين الفئات والأجيال	الباب الأول الفصل الأول : أحكام عامة	
تواكب من خلال برامجها مجهود التنمية الشاملة وترسخ قيم المواطنة وروح المبادرة	الباب الأول الفصل الأول : أحكام عامة	
احترام الاستعمال السليم للغة العربية والمساهمة في النهوض بالثقافة التونسية والمغاربية والعربية	الباب الثاني في اللغة العربية	
نشر معرفة واستعمال اللغة العربية والمحافظة عليها وعلى سلامة استعمالها وتعزيز حيويتها	الباب الثاني في اللغة العربية	
تجنب اللغة المختلطة والألفاظ الدخيلة وخاصة في الحوارات وتنشيط البرامج والتعاليق	الباب الثاني في اللغة العربية	
احترام سلامة اللغة العربية وتراكيبها في الومضات الإشهارية	الباب الثاني في اللغة العربية	

اعتماد تقنيات العنونة أو الدبلجة أو الترجمة عند استعمال اللغات الحية الأخرى وغيرها من اللهجات المغاربية	الباب الثاني في اللغة العربية	
عدم إنتاج أو المساهمة في إنتاج أو بث برامج إخبارية ذات طابع سياسي من الملفات والتحقيقات والحوارات والصفحات الخاصة والتعليقات وغيرها إلا بترخيص	الباب الرابع في الخبر والإخبار	
لا يمكن للقناة إنتاج وبث الأخبار إلا بترخيص مسبق	الباب الرابع في الخبر والإخبار	
تجنب كل أشكال المبالغة أو الاستصغار.	الباب الرابع في الخبر والإخبار	
عدم التطرق في البرامج الاجتماعية لمواضيع تمس بالسير العادي لقضايا جزائية أو مدنية وتمس بحقوق المتقاضين وأطراف القضايا	الباب الخامس في البرامج الإجتماعية	
احترام مبدأ البراءة وحرمة الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية وإتباع الإجراءات القانونية في تشريك القصر أو إستجوابهم أو عرض صورهم أو بث أصواتهم.	الباب الخامس في البرامج الإجتماعية	
احترام مبادئ الحياد والجدية والنزاهة والحرفية وتعدد الآراء وحق الرد وتشريك الأطراف المتقابلة بصورة نزيهة ومتوازنة.	الباب الخامس في البرامج الإجتماعية	
عدم بث أخبار رياضية أو مشاهد أو أصوات أو لقطات أو غيرها من شأنها الإخلال بالنظام العام والإساءة إلى مبادئ الروح الرياضية وبنود الميثاق الرياضي.	الباب السادس في البرامج الرياضية	

04/01/2011 09:49 +21671781810 PDG TELEVISION TUNIS PAGE 02/04

عدم الإساءة إلى الهياكل الرياضية والإدارية وصورة البلاد وإلى مصالحها وعلاقاتها الدولية		الباب السادس في البرامج الرياضية	
الامتناع عن بث برامج من شأنها أن تسيء إلى التنشئة البدنية أو الذهنية أو المعنوية للقصر.		الباب الثامن في حماية الأطفال والمراهقين	
صياغة الومضات الإشهارية مع الالتزام بسلامة اللغة العربية وحيويتها		الباب العاشر في الإشهار	
عدم بث إشهار خلال البرامج الإخبارية والبرامج الدينية والخطب الرسمية		الباب العاشر في الإشهار	
عدم بيع أكثر من 30% من المساحات الإشهارية إلى معلن وحيد		الباب العاشر في الإشهار	
عدم الإخلال بتوازن سوق الإشهار أو إغراقه		الباب العاشر في الإشهار	
عدم بث البلاغات الإشهارية الدعائية لحساب حزب سياسي أو بلد أجنبي.		الباب العاشر في الإشهار	
بث خطابات سيادة رئيس الجمهورية وفق نفس الصيغ التي تبث بها القنوات العمومية دون اقتطاع أو ومضات إشهارية		الباب الحادي عشر في خدمة المصلحة العامة	
المشاركة في الحملات الوطنية لخدمة مجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية		الباب الحادي عشر في خدمة المصلحة العامة	
تتعهد القناة بخلق 1000 موطن شغل مباشر خلال الخمس سنوات الأولى ، تضاف إليها بين 2000 و3000 موطن شغل غير مباشر ومرتبطة بنشاط القناة وإنتاجاتها.		الباب الثالث عشر في معاضدة مجهود التشغيل	

04/01/2011 09:49 +21671781810 PDG TELEVISION TUNIS PAGE 03/0

الجمهورية التونسية
رئاسة الجمهورية

الدائرة السياسية
وحقوق الإنسان والصحافة

قرطاج في 26 اوت 2010

مذكرة إلى سامي عناية سيادة الرئيس

الموضوع: حول الدعم الإشهاري لفائدة قناة "نسمة".

تقدّم السيّد وزير الاتصال بأربع مقترحات تتعلّق باقتطاع نسبة من القيمة السنوية للدّعم الإشهاري المخصّص للقنوات التلفزية والمقدّرة بـ **1.827** مليون دينار لفائدة قناة "نسمة".

وتتمحور هذه المقترحات حول التقليص من قيمة الإشهار المخصّص لقنوات "تونس 7" وقناة "**21**" وقناة "حنبعل".

واعتبارا للإلتزامات الكبيرة لقنائي "تونس 7" وقناة "**21**" ، فيقترح عدم التقليص من الحجم الحالي لهاتين القناتين والبالغ حاليا **1.005** مليون دينار والإكتفاء باقتطاع نسبة **40** بالمائة من قيمة الحجم الإشهاري التي تمنح حاليا لقناة "حنبعل" والمقدّرة بـ**822** ألف دينار سنويا لفائدة قناة "نسمة":

القنوات	الحصّة
- تونس 7 وتونس 21	1.005 مليون دينار
- حنبعل	493.2 ألف دينار
- نسمة	328.8 ألف دينار

ولسيادتكم سديد النظر

مع فائق الاحترام والتقدير

عبد الوهاب عبد الله

تونس، في 24 أوت 2010

مذكـــرة إلـــى ســـامي عنايـــة
سيـــادة رئيـــس الجمهوريّـــة

الموضوع : مقترحات لتخصيص دعم إشهاري لفائدة قناة «نسمة».

يشرّفني أن أعرض على سامي عنايتكم مقترحات بخصوص تمتيع قناة «نسمة» بالدعم الإشهاري.

الوضع الحالي : تبلغ قيمة الدعم الإشهاري المخصص سنويا للقنوات التلفزية 1,827 مليون دينار. ويتوزع كما يلي :

القنوات	الحصص الحالية	الضوارب
تونس 7 وتونس 21	1,005 مليون دينار	20/11
حنبعل	822 ألف دينار	20/9
نسمة	لا شيء	لا شيء
الإجمالي	1,827 مليون دينار	20/20

المقترح الأول :

القنوات	الحصص الحالية	الضوارب
تونس 7 وتونس 21	913 ألف دينار	20/10
حنبعل	457 ألف دينار	20/5
نسمة	457 ألف دينار	20/5
الإجمالي	1,827 مليون دينار	20/20

المقترح الثاني :

القنوات	الحصص الحالية	الضوارب
تونس 7 وتونس 21	822 ألف دينار	20/9
حنبعل	457 ألف دينار	20/5
نسمة	548 ألف دينار	20/6
الإجمالي	1,827 مليون دينار	20/20

.../...

المقترح الثالث :

القنوات	الحصص الحالية	الضوارب
تونس 7 وتونس 21	913 ألف دينار	20/10
حنبعل	548 ألف دينار	20/6
نسمة	366 ألف دينار	20/4
الإجمالي	1,827 مليون دينار	20/20

المقترح الرابع :

القنوات	الحصص الحالية	الضوارب
تونس 7 وتونس 21	913 ألف دينار	20/10
حنبعل	366 ألف دينار	20/4
نسمة	548 ألف دينار	20/6
الإجمالي	1,827 مليون دينار	20/20

ملاحظات :

1-في حالة تلقي طلبات لبث الإشهار تتجاوز قيمتها الحصص السنوية يتم اعتماد الضوارب لتوزيع هذه الطلبات.

2- جرت العادة أن تحاول الوكالة التونسية للاتصال الخارجي مجاراة «اتصالات تونس» في اختياراتها الإشهارية والتجارية قدر المستطاع.

وتفضلوا، سيادة الرئيس، بقبول أسمى عبارات الإخلاص والتقدير.

مع أصدق عبارات الولاء

أسامة رمضاني

nessma

تـونس في 28 مـارس 2011

السيـد رئيـس اللجنـة الوطنيـة لتقصـي الحقـائق
حول الرشـوة والفسـاد

المرجـع : مكتوبكم المؤرخ في 24 مارس 2011.
المصاحيب : نسخة من الاتفاقيـة المبرمة بين قنـاة "نسمـة" والدولة التونسيـة بتاريخ 12 مارس 2009.

تحيـة طيبـة وبعـد،

ردّا على مكتوبكم المؤرخ في 24 مـارس 2011، يشرّفنـا مدّكم بالاتفاقيـة المبرمـة بين قنـاة "نسمـة" والدولـة التونسيـة المؤرخة في 12 مارس 2009.

هذا، ونعلمكم بأن القنـاة لم تتمتع بأي امتيـاز مادي أو أي منحـة استثمـار علما وأنه لم يمنح لها حق البث الأرضـي على غرار بقية القنوات الأخرى.

كما تجـدر الإشـارة إلى أن القنـاة حرمت أيضا من مداخيـل الإشهـار التلفزي في إطار الطلبيات التي تشرف عليها وكـالة الاتصـال الخـارجي.

ونبقـى على ذمتكم لمدكم بكل المعلومـات والإيضـاحات في هذا الشـأن.

وتفضلـوا سيدي، بقبـول فـائق عبـارات الاحتـرام والتقـديـر.

مديـر القنـاة

نبيل القـروي

اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق
حول الرشوة والفساد
31 مارس 2011
1043/5
مكتب الضبط
الوارد

تـونس في 28 مـارس 2011

السيـد رئيـس اللجنـة الوطنيـة لتقصـي الحقـائق

حول الرشـوة والفسـاد

المرجـع : مكتوبكم المؤرخ في 24 مارس 2011.

المصاحيب : نسخة من الاتفاقيـة المبرمة بين قنـاة "نسمـة" والدولة التونسيـة بتاريخ 12 مارس 2009.

تحيـة طيبـة وبعـد،

ردّا على مكتوبكم المؤرخ في 24 مـارس 2011، يشرّفنـا مدّكم بالاتفاقيـة المبرمـة بين قنـاة "نسمـة" والدولـة التونسيـة المؤرخة في 12 مارس 2009.

هذا، ونعلمكم بأن القنـاة لم تتمتع بأي امتيـاز مادي أو أي منحـة استثمـار علما وأنه لم يمنح لها حق البث الأرضـي على غرار بقية القنوات الأخرى.

كما تجـدر الإشـارة إلى أن القنـاة حرمت أيضا من مداخيـل الإشهـار التلفزي في إطار الطلبيات التي تشرف عليها وكـالة الاتصـال الخـارجي.

ونبقـى على ذمتكم لمدكم بكل المعلومـات والإيضـاحات في هذا الشـأن.

وتفضلـوا سيدي، بقبـول فـائق عبـارات الاحتـرام والتقـديـر.

مديـر القنـاة

نبيل القـروي

اتفـاقـيـة متعلقة بإحداث واسـتغلال
القناة التلفزية الخاصة "نسمة TV "

بين **الدولة التونسية** ممثلة في وزارة الاتصال والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين، والمشار إليها في هذه الاتفاقية بـ "الطرف الأول"،

من جهة،

وشركة " نسمة برودكست" شركة تونسية ذات مسؤولية محدودة ممثلة في شخص ممثلها القانوني والقائم في حقها **وكيلها السيد نبيل القروي** والمشار إليها لاحقا في هذه الاتفاقية بـ : "المرخص له"،

من جهة أخرى،

تم الاتفاق و الوقوف والتراضي على الآتي بيانه:

I. في موضوع الاتفاقية

الفصل الأول :

يتمثل موضوع هذه الاتفاقية في ضبط الشروط والصيغ والالتزامات والحقوق الخاصة بإحداث واستغلال تلفزة خاصّة جامعة (برامج ترفيهية – اجتماعية – اقتصادية – اخبارية- فنية – ثقافية - رياضية وغيرها) ذات بعد وتوجه مغاربيين تسمى" **نسمة TV "** وذلك بإشراف المرخص له المذكور ثانيا أعلاه والتي تبث برامجها انطلاقا من التراب التونسي باللغة العربية واللهجات المغاربية واللغات الحية الأخرى الموجهة للجاليات المغاربية بالخارج و التي تبث برامجها بداية على الأقمار الاصطناعية عربسات ونيل سات وهوتبورد .

II. في اللغة العربية والنهوض بالثقافة التونسية

الفصل 2 :

يتعهد المرخص له باحترام الاستعمال السليم و الجيد للغة العربية واللغات واللهجات المبينة في الفصل الأول والمساهمة في النهوض بالثقافة التونسية والمغاربية ودعم التواصل المغاربي.

III – في معاضدة مجهود التشغيل

الفصل 3 :

يتعهد المرخص له بانتداب كفاءات تونسية من موظفين وفنيين وعملة أكفاء و بالعدد الكافي واللازم لحسن تسيير واستغلال القناة التلفزية كما يتعهد بإعطاء الأولوية في الانتداب لحاملي الشهادات العليا.

IV – في التزامات المرخص له

الفصل 4 :

يتعهد المرخص له والشركاء بالتضامن بينهما بالحفاظ على شكل الشركة و إبلاغ الطرف الأول وتعريفه والحصول على موافقته المسبقة على تغيير العقد التأسيسي أو تغيير رأسمال الشركة بالترفيع أو التخفيض أو تغيير هيكلة راس المال او تركيبة مجلس الادارة او تغيير وكيلها .

و يتعهد المرخص له والشركاء بان تكون الشركة المستغلة للقناة شركة تونسية من حيث القانون و المقر و أغلبية رأس المال وأغلبية مجلس الإدارة .

ويتعهد المرخص له بإمضاء كراس شروط مع الطرف الأول يحدد التزاماته ويعتبر كراس الشروط الملحق بالاتفاقية جزءا لا يتجزا منها.

حدّد رأس المال الأدنى بمبلغ مليون دينار تونسي .

الفصل 5 :

يتعين خلال الثلاثة أشهر التي تلي تاريخ إمضاء هذه الاتفاقية على المرخص له الشروع في تنفيذ تعهداته بخصوص البث والاستغلال للقناة التلفزية حسب الاتفاقية وكراس الشروط الملحق بها. وفي صورة عدم الشروع في التنفيذ فإن للطرف الأول الحق في فسخ هذه الاتفاقية أحاديا بدون إعلام مسبق وذلك بدون أن يكون للمعني بالأمر الحق في المطالبة بأي تعويض بأي وجه من الوجوه.

كما يتعهد المرخص له بابرام اتفاقية مع الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي تضبط الالتزامات التقنية للارسال والبث اضافة الى اتفاقية مع الوكالة الوطنية للترددات تضبط شروط وصيغ استعمال الترددات الراديوية.